الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة فرحات عباس –سطيف 1-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس الجغرافيا الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر- اقتصاد دولي -

من اعداد الاستاذة: لطرش ذهبية
استاذ محاضر-أ-

السنة الجامعية: 2020-2021

هذه المطبوعة عبارة عن محاضرات في مقياس الجغرافيا الاقتصادية، موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر –تخصص اقتصاد دولي- فرع العلوم الاقتصادية، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شاملة لمختلف محاور عرض التكوين المعتمد من طرف الوزارة الوصية

تمهيد:

اضحت الجغرافيا الاقتصادية بمفهومها الحديث بعد الانتقال من مفهوم الحتم البيئي الى مفهوم المدرسة الاحتمالية القائم على توضيح العلاقة المتبادلة بين مكونات البيئة الطبيعية والبشرية والنشاط الاقتصادي تمثل العمود الفقري للاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، في ظل تنامي الأهمية النسبية للموارد الاقتصادية سواء الطبيعية اوالبشرية اوالمالية او الفكرية ودورها في إحداث التقدم الاقتصادي والسعي إلى إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل التي تواجه النشاط الاقتصادي مع ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. لذا يعد مقياس الجغرافيا الاقتصادية من أهم المقاييس التي تساعد على تدعيم القدرات التحليلية والتفسيرية للطالب، نظرا لطبيعة المواضيع التي يتم معالجتها والمرتبطة في اغلبها بالتوزيع الجغرافي والمكاني للموارد الاقتصادية وطرق استغلالها وتثمينها وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، و التوطن المجالي لمختلف الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي و الدولي، مع تسليط الضوء على تحديات الجغرافيا الاقتصادية في ظل مستجدات وتعاملات الاقتصاد العالمي والتي ادت الى زيادة الاهتمام بالمنظور الاقتصادي الجغرافي واحدث التطورات المرتبطة بكل نشاط وطبيعة المشاكل التي تواجهه ومختلف الحلول المطروحة التي تسهم في احتواء هذه المشاكل والتقليل منها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لاسيما غير المتجددة وتقليص آثارها السلبية على البيئة وضمان التوزيع العادل للثروة والدخل بين مختلف دول العالم وطبقات المجتمع.

1. الأهداف العامة للمقياس: تتمثل الاهداف العامة للمقياس في :

أ. معرفة التوزيع الجغرافي لمختلف الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي، الإقليمي و العالمي و أثرها على النمو الاقتصادي و طرق تثمين استغلالها ؛

ب. التعرف على أهم الأنشطة الاقتصادية لاسيما على المستوى الدولي(تجارة دولية، الصناعة، الزراعة، السياحة، التدفقات الدولية لرؤوس الأموال..... واهم القوى الفاعلة والمسيطرة في كل نشاط؛

ج. التعرف على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر و مكانة الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي؛

د. القدرة على تحليل أهم المشاكل التي تواجه مختلف الأنشطة الاقتصادية و الحلول المطروحة لمعالجتها.

هـ. التعرف على اهم تحديات الجغرافيا الاقتصادية في ظل المستجدات الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الدولي و التي تنعكس مباشرة على طبيعة الانشطة الاقتصادية و اماكن توزيعها وطريقة ادائها، لاسيما ما يرتبط بالعولمة الاقتصادية و التحول الرقمي وتغيرات المناخ.

ولتحقيق هذه الاهداف يتلقى الطالب مجموعة من المحاضرات التي تغطي جانبا من المواضيع ذات الصلة والتي تتماشى مع عرض التكوين في تخصص الاقتصاد الدولي في حين يتم معالجة المواضيع الاخرى على مستوى التطبيق.

لذا تعد هذه المحاضرات الموجهة الى طلبة السنة الاولى ماستر –تخصص اقتصاد دولي - متماشية مع محتوى عرض التكوين المتعلق بالتخصص المعتمد من طرف الوزارة الوصية وهي تندرج ضمن الوحدة الاساسية للسداسي الاول.

الفصل الأول: اهداف وتيارات الجغرافيا الاقتصادية

الأهداف التعليمية:

-يتمكن الطالب من التحديد الدقيق لمفهوم الجغرافيا الاقتصادية

- التعرّف على مضمون الجغرافيا الاقتصادية و كيفية التعامل مع المشكلات الاقتصادية واليات معالجتها وايجاد حلول لها؛
- تحديد الاهمية النسبية للجغرافيا الاقتصادية واهدافها والعوامل التي ادت الى تسارع وتيرتها؛
- التعرف على اهم المراحل والتطورات التي مرت بها الجغرافيا الاقتصادية؛
- تحديد طبيعة المناهج المعتمدة في تحليل المشكلات المرتبطة بالجغرافيا الاقتصادية .

محتوى الفصل:

أولا : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية؛

ثانيا: مضمون الجغرافيا الاقتصادية وابعادها التنموية ؛

ثالثا: حيوية الجغرافيا الاقتصادية ؛

رابعا: أهمية الجغرافيا الاقتصادية ؛

خامسا: أهداف الجغرافيا الاقتصادية؛

سادسا: المراحل التي مرت بها الجغرافيا الاقتصادية؛

سابعا: مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية.

أصبحت الجغرافيا الاقتصادية الحديثة فرعا من فروع الدراسة الجغرافية. حيث كانت في البداية تنطوي تحت أقسام الجغرافيا البشرية، كفرع من فروعها إلى جانب الجغرافيا الاجتماعية وجغرافية السكان والعمران والجغرافيا السياسية. لكن تضخم الجغرافيا الاقتصادية وتشعبها دفع بالكثير من الكتاب والمناهج الجغرافية إلى فصلها عن الجغرافيا البشرية، وبذلك اصبحت قسمًا منفصلا في الميدان الجغرافي جنبًا إلى جنب مع الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية.

اولا- مفهوم الجغرافيا الاقتصادية

1-تعريف الجغرافيا الاقتصادية : يعرف الاقتصادي شو SHOW.E الجغرافيا الاقتصادية بانه ذلك العلم الذي يدرس المشاكل التي تواجه الانسان في حياته، وتوزيع الموارد والانشطة الاقتصادية، كما يعرفها الكسندر J. Alexander بانها دراسة وتحليل تباين واختلاف الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الانسان فوق سطح الارض و المرتبطة بانتاج وتبادل و استهلاك الثروة[1].

وقد تأثرت التعريفات الاولى للجغرافيا الاقتصادية (في بداية تطورها) بنظرية الحتم البيئي التي سادت العلوم الإنسانية في آخر القرن 19. وسيطرت هذه النظرية على الجغرافيا الاقتصادية حتى الثلاثينيات من القرن العشرين. وترد هذه النظرية كل شيء يقوم به الإنسان إلى البيئة الطبيعية فقط. فهي تفسر الظاهرة البشرية بظاهرة طبيعية (فكرة أو نظرية الحتم الجغرافي). وظهر ذلك في تعريف درير س. للجغرافيا الاقتصادية بأنها "دراسة البيئات المختلفة كعامل يؤثر على الطرق المتنوعة التي يسلكها الانسان في بحثه عن الرزق". أما كولبي س. فقال "ان الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة علاقة الانشطة الاقتصادية بالبيئة الطبيعية". وعرفهاالكسندر على انها دراسة تباين مختلف الانشطة التي يمارسها الانسان على سطح الارض والمتعلقة بالانتاج والتبادل واستهلاك الثروة[2]. وقال كل من جونز وويتسلي في كتابهما ان الجغرافيا الاقتصادية هي دراسة اثار ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للانسان، وبصفة خاصة بنية واشكال السطح والاحوال المناخية السائدة والعلاقات المكانية بين اقليم واخر. و "ان أهم إضافة للجغرافيا الاقتصادية هي فهم العلاقة بين البيئة الطبيعية والحياة الاقتصادية في جهات الارض المختلفة." وايدهم في هذا الطرح ماكفرلين بوصفه للجغرافيا الاقتصادية بانها العلم الذي يدرس اثر البيئة الطبيعية في النشاط الاقتصادي والعلاقات المكانية[3].

وعليه فأنصار نظرية الحتمية الجغرافية اعتقدوا أن البيئة الطبيعية هي التي تحدد النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان. وانعكس هذا على الجغرافيا الاقتصادية التي ركزت على الإنتاج وتبادل السلع وطرق التجارة في العالم وعلى خصائص المناطق الاقتصادية، خاصة الأقاليم الزراعية. وكان جل اهتمام الجغرافيا الاقتصادية آنذاك منصبا على الإنتاج الأولي ذي الصلة الوثيقة بالبيئة الطبيعية.

و عليه يمكن القول بان تعريف الجغرافيا الاقتصادية اعتمادا على أفكار نظرية الحتم البيئي بأنها دراسة اثر البيئة الطبيعية علي النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان هو تعريف محدود وناقص ، نظرا لتدخل الإنسان في التأثير على البيئة الطبيعية وان البيئة تتيح للإنسان إمكانات قد يستغلها وقد لا يستغلها، وبناء علي

[1] محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص.23

[2] محمد خميس الزوكة، ص.17

[3] مهدي احمد رشيد ، الجغرافيا الاقتصادية، الجنادرية للنشر و التوزيع، الاردن، 2015، ص.8

ذلك فان الجغرافيا الاقتصادية حسب المدرسة الإمكانية هي دراسة استغلال الإنسان للبيئة الطبيعية وإنتاجية السلع والخدمات النافعة منها ، وقد ظهر هذا المبدأ بوضوح في آراء الأستاذين الألمانين لوتجنز1921 وهاسنجر 1933[1]، ثم ظهرت حديثا المدرسة الاحتمالية التي تري أن التأثير بين الإنسان والبيئة متبادل وبناء علي هذا الرأي الأخير فيكون علم الجغرافيا الاقتصادية هو دراسة العلاقات المتبادلة بين الظاهرة الاقتصادية من ناحية والبيئة من ناحية أخرى.

مما سبق يمكن تعريف الجغرافيا الاقتصادية بأنها دراسة (وصف) الظواهر الاقتصادية المختلفة علي سطح الأرض ثم تحليلها لمعرفة خصائصها والوقوف علي التوزيع الجغرافي لها وإدراك العلاقات المتبادلة بين الظواهر الاقتصادية وعناصر البيئتين الطبيعية والبشرية مع ربط كل هذا ببعض، وعليه فان الجغرافيا الاقتصادية هي العلم الذي يهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية للإنسان وعلاقة ذلك بالبيئة.

2-علاقة الجغرافيا الاقتصادية بعلم الاقتصاد

ترتبط الجغرافيا الاقتصادية ارتباطا وثيقا بعلم الاقتصاد كونها تعالج بعض النظريات والمواضيع التي يدرسها علم الاقتصاد. ويحتاج دارس الجغرافيا الاقتصادية الى قواعد ونظريات علم الاقتصاد لتفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في انتاج وتبادل واستهلاك مختلف السلع والخدمات، ومن جهة اخرى فان دراس علم الاقتصاد يحتاج الى الجغرافيا الاقتصادية لتحديد طبيعة الموارد الاقتصادية التي يحتاجها لتحقيق حاجات و متطلبات الافراد(المشكلة الاقتصادية) واماكن تواجدها. ويحتاج الى فهم اسس الجغرافيا الاقتصادية داخل الاقاليم الجغرافية و البحث في المشكلات الناتجة عن ندرة الموارد وتأثيرها على انشطة الانتاج. كما ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الجوانب المرتبطة بالأسعار والعرض والطلب وتقلبات الاسعار وتكاليف الانتاج وتمويل المشاريع والتخزين و التسويق دون الربط والتوزيع والوصف والتعليل الذي توليه الجغرافيا الاقتصادية حيزيا مهما. بالتطرق الى العوامل المؤثرة والمتحكمة في الانتاج والتوزيع الجغرافي وتحليل التوزيع وعليه فإنها تهتم بكل ما يتعلق بالإنتاج في حين يركز ويهتم علم الاقتصاد بالتوزيع والاستهلاك. وهنا تتضح العلاقة التكاملية بين العلمين. كما توجد علاقة قوية بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاحصاء، حيث يتم تحليل مختلف المواضيع باستخدام القياس الرياضي من خلال القوانين الرياضية الصالحة للاستخدام في الجغرافيا الاقتصادية وهوما يتطلب المام دارس الجغرافيا الاقتصادية للإحصاء و القياس الرياضي.

ثانيا: مضمون الجغرافيا الاقتصادية وابعادها التنموية

1- مضمون الجغرافيا الاقتصادية

تدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الانشطة الاقتصادية وتعنى بدراسة البعد المجالي للأنشطة الاقتصادية من حيث توطنها وتوزعها وتأثيرها في تنظيم المجال، وهي تهتم بدراسة:

-توطن الانشطة الاقتصادية من حيث العوامل المؤثرة و تطورها عبر الزمن والاشكال التي تتخذها؛

-التفاعل المجالي والاليات التي تحكمه (العولمة، الاقليمية....)

وقد اصبحت نظرية الجغرافيا الاقتصادية واضحة المعالم و هي تشمل جانبين هما تحديد المشكلة ثم تحليلها مكانيا:

[1] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية و جغرافية الانتاج الحيوي، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، ص. 20

أ-المشكلة: يتم في البداية تحديد طبيعة المشكلة او الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة، وذلك بإعطاء تعريف دقيق لها وتوصيفها وتصنيفها، ثم قياسها اعتمادا على مختلف ادوات القياس(الوزن، المساحة، العمالة، العدد، القين النقدية) وتحديد سنة الاساس.

ب- تحليل الظاهرة الاقتصادية: يتم التحليل في اطار الجغرافيا الاقتصادية من خلال طرح اربعة اسئلة[1]:

-اين يتوطن النشاط الاقتصادي او اين تتمركز الظاهرة؟

-ما هي خصائص النشاط الاقتصادي او الظاهرة المدروسة؟

-لماذا يتمركز النشاط الاقتصادي او الظاهرة في مكان معين؟ (العوامل) باستخدام عدة اساليب منها: اسلوب السبب والنتيجة، اسلوب العلاقات الداخلية و الخارجية؛ اسلوب العلاقات الحضارية و الطبيعية، اسلوب القياس الرياضي الكمي.

-كيف؟؟؟؟ كيف تنتج، كيف تستهلك وكيف تعالج المشكلة(البعد التنموي والتخطيطي للمسألة)

امثلة:

مشكل التخلف، الفقر في المياه، انعدام الامن الغذائي؟

كيف يتم تحليل الظاهرة؟

2-الابعاد التنموية للجغرافيا الاقتصادية

يمكن تحديد ثلاث ابعاد تنموية للجغرافيا الاقتصادية من اجل التنمية الاقتصادية تتمثل في[2]:

أ-الكثافة : هي أهم بعد على الصعيد المحلي، فالمسافات تكون قصيرة والانقسامات الحضارية والسياسية قليلة وغير عميقة .أما التحدي أمام السياسات فهو تحقيق الكثافة الصحيحة بتعبئة قوى السوق والاستفادة منها في تشجيع التركز والتقارب في مستويات المعيشة فيما بين القرى والمدن .ولكن يمكن أن تكون المسافة مهمة عندما يؤدي العمران الحضري السريع إلى الازدحام، كما يمكن أن تكون الانقسامات داخل المدن واضحة في مناطق السكن العشوائي والأحياء المنعزلة.

ب-المسافة: إذا كانت الكثافة هي اهم بعد على مستوى النطاق الجغرافي الوطني، فالمسافة بين المناطق المحلية حيث يتر كز النشاط الاقتصادي والمناطق المتأخرة هي البعد الرئيسي. والتحدي أمام السياسات هو في مساعدة الشركات والعاملين على تخفيض المسافة بينهم وبين الكثافة .أما الآليات الرئيسية فهي قدرة الأيدي العاملة على الانتقال وتخفيض تكاليف النقل من خلال الاستثمار في البنية الأساسية .فالانقسامات داخل البلدان - الفروق في اللغة والعملة والحضارة صغيرة عادة ولو أن البلدان الكبيرة كالهند ونيجيريا يمكن أن تكون منقسمة مكانياً بسبب الانتماءات الدينية والعرقية أو اللغة.

ج-الانقسامات: هي البعد الأهم على الصعيد الدولي. فالإنتاج الاقتصادي متمركز في عدد قليل من مناطق العالم - أمريكا الشمالية، وشمال شرق آسيا، وأوروبا الغربية – وهي أيضاً الأكثر تكاملاً اقتصادياً .أما المناطق الأخرى فهي ليست متكاملة بل مجزأة .ومع أن للمسافة أهميتها على المستوى الدولي بالنسبة للقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، فإن الانقسامات المصاحبة لصعوبة النفاذ عبر الحدود والفروق في العملات واللوائح التنظيمية هي عائق

[1] محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص.21

[2] البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم : اعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، 2009، ص. 7

أكثر خطورة من المسافة .علماً بأن وجود اقتصاد كبير وديناميكي في الجوار يمكن أن يساعد البلدان الصغيرة، ولاسيما في المناطق البعيدة عن الأسواق العالمية .وبالنسبة للاقتصادات في المناطق الأخرى مثل أفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى، فإن التكامل هو الأصعب. ولكن المشكلة المحتملة في كل من النطاقات الجغرافية تلك هي ذاتها – تواجد الاشخاص في أحد الأماكن، والإنتاج في مكان آخر .فالأماكن تجتذب الإنتاج والناس بسرعات مختلفة، وهذه الفروق هي التي تحدد التباينات الجغرافية في الدخل. وعبر الأقاليم والبلدان والعالم، تكون التنمية في بعض الأماكن، والفقر في أماكن أخرى.

ثالثا: حيوية الجغرافيا الاقتصادية

تعد الجغرافيا الاقتصادية من اكثر العلوم حيوية، حيث ان مواضيعها تعد من اكثر المواضيع الديناميكية نظرا لتغير وتجدد معلوماتها بسرعة وباستمرار، والتي تتعلق بمختلف انشطة الانتاج و التبادل و الاستهلاك. حيث تسعى في دراستها إلى تنظيم وتحليل المعلومات الخاصة بالنقاط التالية:

-استخدام الإنسان لمصادر الثروة الطبيعية: المعادن والتربة والمياه العذبة والمالحة.

-إنتاج السلع في كافة أشكالها: الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية، الأغذية، السلع المصنعة.

-عمليات النقل المختلفة للسلع المنتَجَة إلى أسواق الاستهلاك.

-الخدمات والتجارة أو النشاط الثالث كجزء هام من النشاط الاقتصادي المعاصر، وعامل مؤثر في الإنتاج وأنماط الاستهلاك، ومن أمثلة ذلك: الأعمال البنكية والتمويل كعنصر متحكم في عمليات استخدام الأرض والاستهلاك.

وترجع حيوية الجغرافيا الاقتصادية الى التغير المستمر في الاحداث والمستجدات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والتغير المستمر في الاحصائيات و طرق القياس و التحليل التي تمثل الاداة الرئيسية في هذا المجال بهدف:

-دراسة الانتاج والبحث عن حقائقه و اسبابه واثاره ونتائجه؛

-ادراك انماط الانشطة الانتاجية المختلفة واتجاهاتها ومحاولة تفسير هذه الانماط و الاتجاهات؛

-مسايرة مختلف التغيرات القطرية و الاقليمية و العالمية.

وتقسم الجغرافيا الاقتصادية النشاط الاقتصادي الى ثلاثة انشطة هي [1]:

1-الانتاج (قطاع الانتاج الاولي، قطاع الانتاج الثانوي، قطاع الانتاج العالي، قطاع الانتاج الرابع)

2-التبادل

3-الاستهلاك

ولكن تجدر الاشارة الى ان انتاج أي إقليم لا يمكن في الحقيقة دراسته كشيء متكامل في حد ذاته، بل لا بد من دراسته داخل إطار الاقتصاد العالمي الذي يتبادل معه السلع والخدمات. في ظل اختلاف وتباين درجات التشابك الاقتصادي العالمي، حيث يمكن التمييز بين[2]:

-الدول المعتمدة على السوق العالمي: وتتميز باستيراد الخامات المعدنية وتصدير السلع المصنعة. (الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان)؛

[1] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص.23

[2] المرجع نفسه، ص.27

-الدول الموجهة إلى السوق العالمي: تتميز بتصدير الأغذية والخامات، ويمكننا أن نعد دول البترول في العالم وأستراليا أو جنوب أفريقيا أو الأرجنتين نموذجًا لهذه المجموعة؛

-الدول الضعيفة الاتصال بالسوق العالمي: وهذه تتميز بضعف الإنتاج نتيجة للتخلف والكفاية الذاتية وسيطرة النُظم البدائية على اقتصاداتها.

وتقسيم العالم إلى هذه المجموعات ليس في الواقع تقسيما جامدا. وهو إن كان يعطينا صورة مبسطة من أجل الوضوح، إلا أن التداخل بين هذه المجموعات يحدث الآن وبسرعة؛ نتيجة عوامل عديدة أهمها:

-اتجاه شديد نحو التنمية الاقتصادية، وخاصة التصنيع في الدول المتخلفة والنامية ؛

-اتجاه جديد نحو السوق العالمي وزيادة درجة الاعتماد المتبادل.

-اتجاه الدول الموجهة إلى السوق العالمي إلى التصنيع مما يؤدي بها إلى تغير موقفها منه بدرجات مختلفة.

رابعا: أهمية الجغرافيا الاقتصادية

1- فتحت آفاق معرفية في مجال الجغرافيا التقليدية .

2- دخلت كمنافس للعلوم التي تدرس الموارد مثل التجارة والاقتصاد والزراعة والصناعة....

3- اهتم بها رجال الحرب كونها تدرس المناطق الجغرافية للموارد الطبيعية والبشرية .

4-تعد الجغرافيا الاقتصادية علما حيويا ديناميكيا يتسم بتغير معلوماته باستمرار ، وكل هذه المعلومات ترتبط بالنشاط الاقتصادي من انتاج وتبادل و استهلاك الحاجيات، لذا تحاول الجغرافيا الاقتصادية تتبع كل تغير يطرأ على هذه الحاجيات، وتطور علاقة الانسان ببيئته الطبيعية المتباينة من مكان الى اخر لتبعا للتقدم الحضاري[1].

وأصبحت الجغرافيا الاقتصادية محطة اهتمام الجغرافيين في للآونة الأخيرة لأسباب ثلاث :

1- السبب الأول: يتمثل من جهة في مجموع التحولات الجغرافية التي ارتبطت أساسا بتحولات اقتصادية سواء على مستوى دول المركز و الهامش، أو داخل الحيز الريفي أو الحيز الحضري.

أ-مثال حول دول المركز و دول الهامش و تحول القوة الاقتصادية لدول البريكس

تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل(الانتقال من النظام القديم للاقتصاد الدولي القائم على استقلال ذاتي لمختلف دول المركز و ارتفاع درجة المنافسة بينها من جهة و من جهة اخرى قيام التضاد بين دول المركز المصنعة (اقتصاديات المفتاح للاقتصاد العالمي) و الأطراف او الدول المحيطة المصدرة للمواد الاولية الى النظام الجديد "نظام العولمة" الذي يتسم بتداخل اقتصادات المركز التي فقدت استقلالها الذاتي فأصبحت جزءاً في بنية اقتصادية عالمية مندمجة و دخول الأطراف في مرحلة التصنيع، وبالتالي حدوث تطور هام على مستوى وسائل سيطرة المركز على الأطراف(مثال دول بريكس) (اتساع نطاق سلسلة القيمة العالمية).

يبرز ذلك من خلال:

_تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بسبب تزايد درجة الانفتاح التجاري وتحرير التجارة الدولية

[1] محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص.26

شكل رقم1: تغير خريطة التجارة الدولية بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة

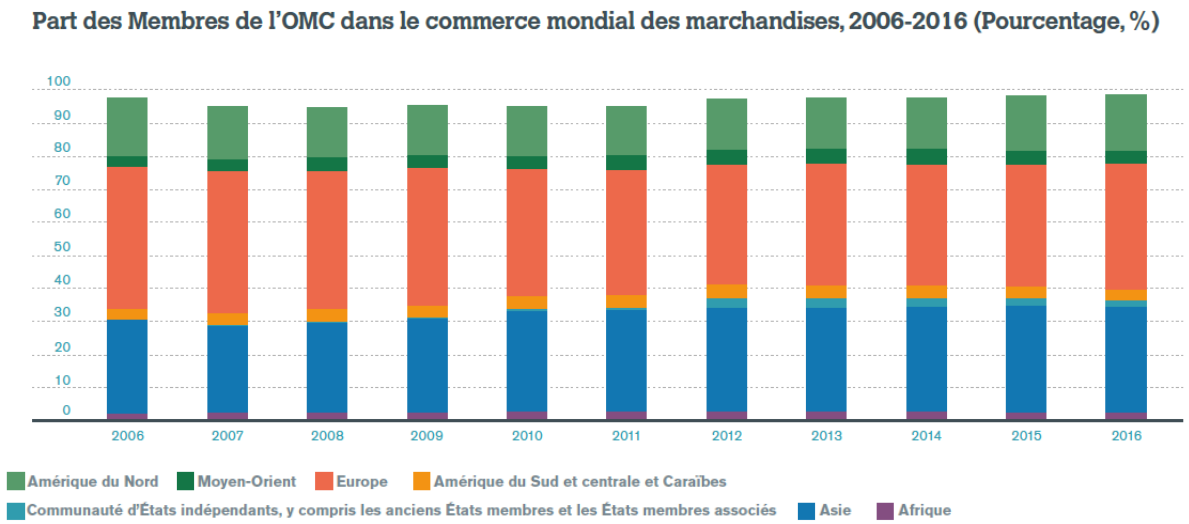

Source : rapport annuel de l'OMC

_ظهور العديد من الاقتصاديات المؤثرة في الاقتصاد العالمي، مثل دول جنوب شرق اسيا و دول امريكا اللاتينية . وتضخم حجم التجارة التي تشارك فيها الاقتصادات الصاعدة.

شكل رقم2: نسبة مساهمة الدول في الناتج الاجمالي العالمي

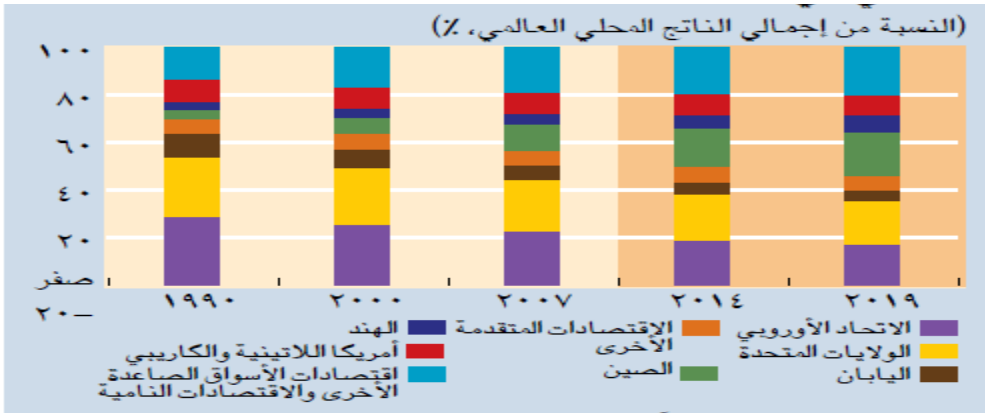

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2004

وأصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا المحرك الرئيسي للتجارة العالمية وأقامت روابط مصرفية ومالية أخرى أقوى مع بقية العالم ، كما اضحت من اهم الدول الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم و تحولت من مجرد دول مستقطبة الى دول مصدرة للاستثمارات الاجنبية المباشرة (الصين المرتبة الثانية عالميا)

كما اصبحت بلدان الاسواق الصاعدة مصدرا مهما و موردا رئيسيا لراس المال للأسواق المتطورة ومن اهم المراكز المالية الدولية

شكل رقم3: اهم المراكز المالية الدولية

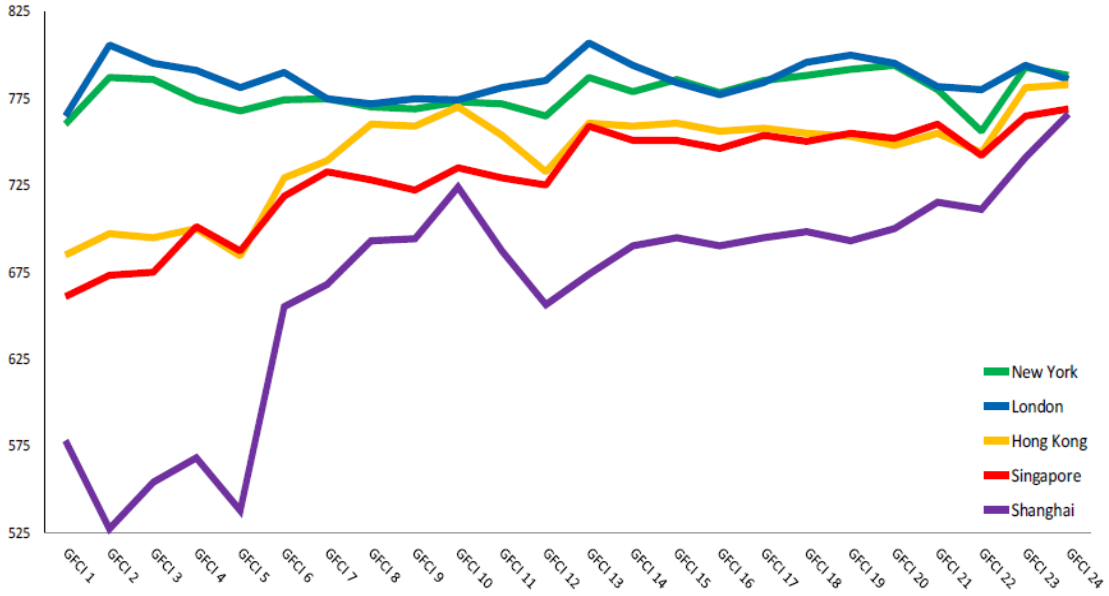

Source: global financial centres index 24, p.10

وقد جاء أداء بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة بصورة أفضل، حيث استأثرت البرازيل وروسيا والهند والصين، مايسمى ببلدان بريكBRIC،بنصف النمو العالمي خلال العقد الماضي .وتعد الصين حاليا ثاني أكبر اقتصاد في العالم في حين تحتل البرازيل المرتبة السابعة، مرتفعتين من المرتبتين الثامنة والسابعة عشرة على التوالي في عام1970 وتشتمل قائمة أكبر 20 اقتصادا في العالم على كوريا الجنوبية وإندونيسيا، اللتين كانتا بعيدا عن ذلك تماما في العقود السابقة.

كما ادى عصر العولمة الى تحولات سريعة في مواقع النشاط الاقتصادي، ففي عام 1990 كانت نسبة ناتج الاقتصاديات مرتفعة الدخل الى الناتج العالمي بتعادل القوى الشرائية(سعر تحويل العملة الذي يؤدي الى شراء نفس الكمية من السلع والخدمات في كل بلد) قدرها 70 % يساهم دول الاتحاد الاوروبي ب 28 % منها و الو م ا بنسبة 25 %، و تشير دراسات صندوق النقد الدولي الى انه في عام 2019 انخفض هذا المجموع الى 46%. كما يتوقع على مدار هذه الفترة ان ترتفع نسبة مساهمة الصين من 4 %الى 18 والهند من 3% الى 7 % ويتوقع ان تساهم دول البريكس في تغيير معالم الاقتصاد العالمي مستقبلا و ذلك لاعتمادها على تحرير التجارة و المعرفة.

-بروز قوى جديدة في هيكل التجارة العالمية

حيث تحسن ترتيب الكثير من الدول في مجال تجارة السلع و الخدمات على سواء، لاسيما الدول الصاعدة.

شكل رقم4: اهم القوى التجارية بين سنتي 2009 و 2019

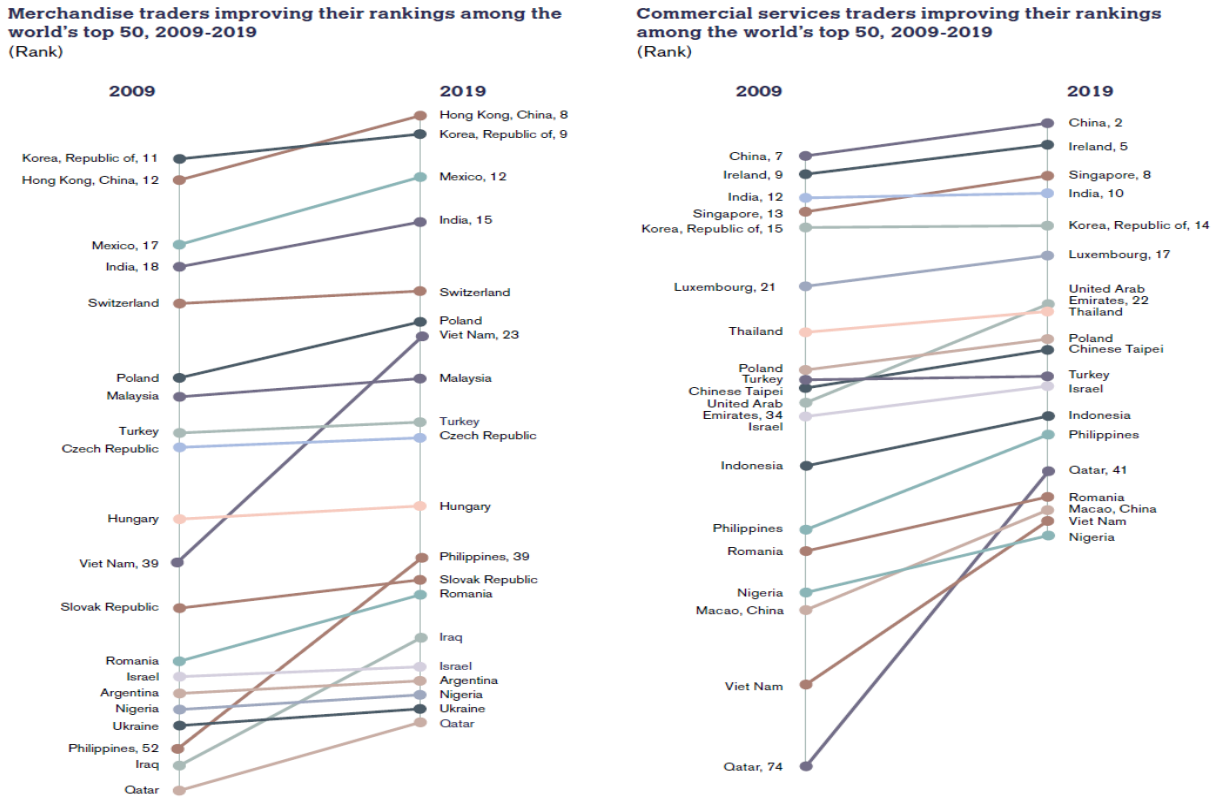

SOURCE :World trade organization , World Trade Statistical Review, 2020, p.14

ب-التغير الحاصل داخل الحيز الريفي والحيز الحضري

التطورات الاجتماعية التي تتجلى في ارتفاع عدد سكان المدن الى اجمالي عدد سكان العالم وتزايد ظاهرة عمل المرأة وتحسن متوسط عمر الانسان(الامل في الحياة)والتطورات الحاصلة في اذواق وتفضيلات المستهلكين وتحسن قدراتهم الشرائية و يقضتهم ومعرفتهم لخصائص المنتجات و تركيبتها واهميتها في السلوك الغذائي و مدى سلامتها. ففي افريقيا يتوقع خلال 30سنة القادمة ان يتضاعف عدد سكان الى حوالي 2,5 مليار نسمة منها 950 مليون نسمة يسكنون في المدن، ويطرح هذا التحول في ظاهرة التمدن عدة تحديات حول طبيعة نموذج التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية الجديد ؟؟؟؟ هل افريقيا مستعدة لمثل هذا التحول؟؟

كل هذه العوامل كانت لها أثار ونتائج مكانية (مجالية)، صارت تستقطب اهتمام الجغرافيين.

2- **السبب الثاني : التقاطع المعرفي بين علم الاقتصاد وعلم الجغرافيا**

أ- علم الاقتصاد: أغنى حقل الجغرافيا بكثير من المفاهيم.(الهجرة الدولية، انعدام الأمن الغذائي، التمدن، التكتلات الاقتصادية، التجارة الدولية، التكنولوجيا المالية، الاقتصاد الرقمي، الحرب التجارية)

ب- علم الجغرافيا: استطاع بأبعاده المكانية أن يطور الفكر الاقتصادي الذي كان يقتصر على دراسة الوقائع الاقتصادية فقط. (الغاز الصخري، توزيع الموارد الاقتصادية و الأنشطة، الاحتباس الحراري وتغير المناخ .....)

تطور هذين العلمين أدى إلى عدم تعارض الجوانب الاقتصادية للإنسان وباقي الجوانب الإنسانية الأخرى (الثقافية، النفسية، الاجتماعية...)

- **السبب الثالث: يتعلق أساسا بتطور الفكر الاقتصادي وتأثره بتيارات ما بعد الحداثة:** هذه الأخيرة التي وضحت بأن السلوك العقلاني للإنسان الاقتصادي والذي يشكل الموضوع الرئيسي لعلم الاقتصاد لا يمكن فصله عن سلوكه الثقافي والديني. فالوقائع الاقتصادية أصبح لها دور مهم في اتخاذ مجموعة من القرارات الإنسانية و دور مهم في بناء ثقافة الإنسان وتمثلاته للعالم.(مشاكل التخلف والفقر والصحة في العالم دفعت الى تبني المجتمع الدولي لمبادرة الألفية الإنمائية 2000-2015 ومبادرة التنمية المستدامة 2016-2030) ومبادرة تخفيض ديون الدول الأشد فقرا في العالم، مبادرة المعونات الإنمائية الرسمية، المخزون الاستراتيجي للغذاء، ....

(السعي إلى تطبيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة والدخل، وعقلنة استغلال الموارد الاقتصادية وحماية حقوق الأجيال القادمة وفقا لمبادئ التنمية الاقتصادية المستدامة)

خامسا: أهداف الجغرافيا الاقتصادية: ويمكن حصر أهداف الجغرافيا الاقتصادية في هدفين هما: هدف علمي أكاديمي، وهدف تطبيقي نفعي للمجتمع مباشرة بالمعني الواسع[1]:

1-**الهدف الأكاديمي للجغرافيا الاقتصادية:**معرفة التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية علي الأرض، وتنظيمها وتباينها المكاني وأسباب ذلك وتفسيره وتعليله، وتحديد مناطق التخصص الإنتاجي، ودراسة اقتصاديات الأقاليم وتحليلها للوقوف على الخصائص الاقتصادية للمكان، وتصنيف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان، واثر الأنشطة الاقتصادية على المكان، الإلمام بالمفاهيم العلمية ذات الصلة بهذا الفرع.

2-الهدف النفعي العملي التطبيقي للجغرافيا الاقتصادية: ويتلخص دور الجغرافيا الاقتصادية لتحقيق الهدف العلمي النفعي التطبيقي لهذا العلم في القيام بعمل مسح شامل للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية المتاحة في الدول وأقاليمها المختلفة لإعداد قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط، ومع وصف الحالة الاقتصادية فيها وعمل التحليلات العلمية النوعية وتحديد المواقع الأفضل لتوطين المشاريع ووضع أفضل نموذج لاستخدامات الأرض ، وتقييم السياسات الحكومية والحلول المقترحة لمعالجة المشاكل المرتبط بالثروات الاقتصادية . وتجدر الإشارة إلي أن بعض المشاكل التي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية لوضح حلول لها أصبحت عالمية الطابع مثلا مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، هدر الموارد، كيفية صيانتها، الهجرة الدولية، الفقر، المجاعة....

سادسا: المراحل التي مرت بها الجغرافيا الاقتصادية: يمكن حصر اهم مراحل تطور الجغرافيا الاقتصادية في:

1-المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل 1870 : تميزت هذه المرحلة بتطور علم اقتصاد وركود للفكر الجغرافي الاقتصادي. حيث برز في هذه الفترة علم الاقتصاد كعلم كان له السبق الزمني في مقاربة الأحداث و الظواهر الاقتصادية بدون أن يغفل الجوانب المكانية التي اعتبرها عوامل فاعلة في الأحداث الاقتصادية. فظهر هذا الحقل المعرفي (علم الاقتصاد) وحاول تفسير التفاوت الحاصل على مستوى امتلاك الثروة فكان موضوعه الأساسي هو الثروة و كيفية تدبيرها فبعدما كان يقتصر علم الاقتصاد في العصر اليوناني والروماني على كيفية تسيير الاقتصاد المنزلي، أصبح مع الرأسمالية التجارية يهتم بالاقتصاد السياسي خاصة مع تيار الفكر الماركنتلي والفيزيوقراطي. فرغم الخلفيات الإيديولوجية لهذه التيارات فقد حاولت تفسير ثروات الأمم و عملت على توضيح كيفية تنميتها، وأظهرت الأسس التي قد تستطيع بها هذه الكيانات أو الدول تكوين ثرواتها.(المبادلات التجارية)

2-**المرحلة الثانية:1870-1970 (بناء الجغرافيا الاقتصادية)**

[1] ابراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية كالاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الإنسانية، سوريا، 1997 ، ص. 108

عرفت الجغرافية الاقتصادية خلال هذه المرحلة (1870- 1970) اتجاهين أساسيين :

أ- الجغرافية النفعية أو البراغماتية: وهي جغرافية ارتبطت أساسا بالتوسعات الامبريالية التي عرفتها أروبا في نهاية القرن 19 م حيث ظهرت الجغرافيا التجارية في عصر التوسع التجاري الاوروبي، فخلال هذه المرحلة حدثت ثورة تجارية تمثلت في نمو الاسواق ونشأة مراكز جديدة لكل من الانتاج والاستهلاك. لذا، ظهرت الجغرافيا التجارية التي ركزت على دراسة الانتاج ووفرت للتجار والحكومات المعلومات المنظمة عن السكان والاقاليم وموارد الثروة في العالم، مثال ذلك ما كتبه الهولندي فارينوس الذي وفر معلومات تجارية عملية لتجار امستردام، او الإنجليزي تشزلم ج. 1889 الذي الف "كتاب الجغرافيا التجارية" الذي تناول فيه العوامل والمحاصيل والاقاليم.

واقتصرت الجغرافيا الاقتصادية على جرد الموارد المعدنية والطاقية والفلاحية لمختلف البلدان والمناطق، وحاولت إبراز التوزيع المتباين للثروات واعتبرته العامل الرئيسي المسئول عن اختلاف اقتصاديات هذه المناطق وصارت العوامل الطبيعية هي الشروط المحددة للأنشطة الاقتصادية ،باستثناء الجغرافي Ernest Frederech الذي اهتم بالآثار التي يمكن أن تحدثها الوقائع الاقتصادية على المكان، فإن الجغرافية الاقتصادية ظلت استقرائية وصفية تعتمد على الإحصاء و تتسم بفقر نظري مدقع.

وظهرت الجغرافيا الاقتصادية على يد الألماني جوتز Gotsسنة 1882، الذي اقترح منهجا تحليليا لدراسة موارد الثروة الاقتصادية آخذا بعين الاعتبار مبدأ السببية[1]، اي البحث عن الاسباب الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي تفسر هذه البيانات الاحصائية . وفصل بين الجغرافيا الاقتصادية و الجغرافيا التجارية التي الف حولها تشيزهولم G.Chisholm كتابا في سنة عام 1889،[2] وظهر أول بحث يستخدم اصطلاح "جغرافيا اقتصادية" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1888 وكتبت إلين سمبل (جغرافية أمريكية من أنصار الحتمية البيئية) كتابا بهذا العنوان سنة 1900.

وكانت الحرب العالمية الأولى دافعا قويا لتطور هذا التخصص الوليد (الجغرافيا الاقتصادية) الذي أصبح عليه أن يقدم البيانات والمعلومات والخرائط والأشكال عن مصادر المواد الغذائية والخامات في العالم ولفهم المشاكل الاقتصادية بالمناطق المختلفة. وصار هدفه علميا أكاديميا وقويت أركانه في بداية العشرينيات من القرن العشرين. وظهرت أول مجلة علمية له بالولايات المتحدة سنة 1925 تحمل نفس الاسم "الجغرافيا الاقتصادية". وحدد الاقتصادي روبنسون أ. اهتمامات هذا العلم فقال: "إنه يحاول أن يتحقق من تقسيم العمل جغرافيا ثم يفسره ويشرحه. وهو علم متكامل يرتبط بالاقتصاد التقليدي من خلال مبدأ تقسيم العمل والتكلفة المقارنة وهو يعالج المبادئ والاسس أكثر من التفاصيل، ومنهجه تحليلي يأخذ بالأسباب أكثر من كونه علما وصفيا."

كما كشفت أزمة 1929 م على أن الموارد والإنتاج عاملان غير كافيين لتحقيق اقتصاد ناجح فانتبه العديد من الجغرافيين إلى مجمل التحولات التي طرأت على مستوى الواقع، وأيضا مجموع التغيرات الفكرية(نظرية كينس) وحاولوا البحث في كيفية إسهام الفكر الجغرافي في عملية الإعداد و التنمية الذي نهجتها مجموعة من الدول فظهر في ألمانيا "وليام كريستالير" الذي درس الاقتصاد المجالي (المكاني) و عرف ما يسمى بنظرية المكان المركزي. وجعلت الجغرافيا الاقتصادية تقف هي الاخرى على ضرورة زيادة التدخل الحكومي النشيط في

[1] محمد خميس الدوكه، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص.30

[2] علي هارون، اسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2006، ص.36

الاقتصاد. اما التقدم التقني فقد حد من فكرة الحتم البيئي وقوى نظرية الامكان او الاحتمالية. فظروف البيئة الطبيعية تؤثر في نشاط الانسان ولا تحدده.

ب-عصر الصناعة الحديثة والنمو الحضري المعاصر واتساع مجال العلوم

أحدث التقدم الصناعي واطراد نسبة الحضرية تغيرا جوهريا، فتحول العالم من زراعي تجاري بسيط إلى عالم جديد أكثر تعقيدا من ذي قبل. وانعكس كل ذلك في نشأة مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية جديدة. ونمت التجارة بين أجزاء العالم المتقدم أكثر من نموها بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وظهرت المناطق الحضرية. وأثرت محاولات دراسة وتحليل المشكلات الجديدة للمجتمعات تأثيرا كبيرا وعميقا على الاقتصاد والجغرافيا الاقتصادية، فاتسع نطاق كل من العلمين كما أضاف كل منهما فروعا وتخصصات جديدة لمواكبة التغيرات التي طرأت على بقاء نقطة التركيز لكل منهما كما هي بدون تغيير(السوق والاستهلاك للاقتصاد بينما الانتاج والتباين المكاني –المجالي- للجغرافيا الاقتصادية). وأدى اتساع مجال العلمين إلى التداخل بينهما وقل وضوح خط الحدود المشترك بينهما.

فالتغير الصناعي الحضري الذي حل بالعالم أدى إلى اتساع اهتمامات الجغرافيا الاقتصادية، التي لم تبق مقتصرة على دراسة الانتاج الاولي –الزراعي- بل اصبحت تهتم ايضا بإنتاج الصناعات التحويلية والنقل والتجارة والخدمات وغيرها مثل تسويق السلع وخصائص النظم الاقتصادية وتباينها المكاني. كما بدأ بعض الجغرافيين في الاهتمام بجغرافية رأس المال والاستثمار على غرار دراسة الاقتصاد للبنوك وتكوين راس المال وتدفق النقود. ومع هذه التغيرات ازداد ارتباط الجغرافيا الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية (البشرية) مع عدم إهمالها أيضا للعوامل الطبيعية المؤثرة في إنتاج السلع وتبادلها واستهلاكها.

وقد انشغل علماء الاقتصاد في ظل تنامي المشاكل الاقتصادية بفكرة تعبئة الموارد والتخطيط الاقتصادي الاقليمي. وانعكس نشاط علماء الاقتصاد ومشاريع المساعدات التقنية في زيادة اهتمامهم بالاقتصاديات الاقليمية وبذلك اقتربوا من الجغرافيا الاقتصادية. كما ادى اتساع فجوة التباين في مستويات التنمية الاقتصادية الاقليمية ومعدلاتها إلى تشجيع علماء الاقتصاد على الدخول في هذه الناحية للبحث عن تفسيرات لتباين الاقتصاديات الاقليمية من اجل الترشيد، فازداد اقترابهم من الجغرافيا الاقتصادية. وكان لكل هذه التغيرات الاقتصادية أثر مباشر على الجغرافيا الاقتصادية.

اذن فالتحولات العميقة والكبيرة التي عرفها الواقع العالمي الجديد، في الإنتاج والمبادلات والتحضر وغير ذلك، ومواكبة الدراسات الاقتصادية لتلك التحولات، كل ذلك استفادت منه الجغرافيا الاقتصادية لتجديد مواضيعها ومناهجها وأدواتها.

3– **المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد 1970**: طرأت على الجغرافيا الاقتصادية تغيرات جوهرية مست :

أ-محتوى الجغرافيا الاقتصادية : حيث حدثت نهضة أو تطور الفكر الجغرافي الاقتصادي ووضع القواعد الأساسية للجغرافية الاقتصادية. تماشيا مع مستجدات وتطورات الاقتصاد العالمي في اطار العولمة الاقتصادية وما صاحبها من تحرير مالي و تجاري وسهولة لتدفق مختلف عناصر التجارة الدولية.

ب-تغيرات مست التوزيع الجغرافي لموارد الثروة الاقتصادية: وتنظيمها ونقلها وتبادلها والإطار التقني المتبع في كل ذلك. فموارد الثروة الاقتصادية ظاهرة تتسع وتنكمش وتتغير باستمرار (فحم حجري، بترول، طاقة متجددة، ،

صوف، بلاستيك، مواد تركيبية، وغيرها). وعموما فالجغرافيا الاقتصادية تتغير وتتطور باستمرار (محتوى، مناهج بحث ودراسة) لأن موارد الثروة الاقتصادية ظاهرة تتسع وتنكمش وتتغير باستمرار. إذ تظهر ثروات اقتصادية جديدة وتنفذ موارد ثروة اقتصادية او يتحول الانسان عنها إلى غيرها، وتظهر مناطق جديدة منتجة لثروة ما، بعد ان كانت لا تنتجها من قبل (الغاز الصخري في الو م ا تناقص الاعتماد على الطاقة الاحفورية والاتجاه الى الطاقات النظيفة والمتجددة). كما ظهرت موارد اقتصادية جديدة ترتبط بالمعرفة و الابتكار و وهوما دفع الى ظهور شكل جديد من اشكال الجغرافيا الاقتصادية يرتبط ب**'جغرافيا الابتكار'**، حيث تتسم جغرافيا الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين ببعد مهم آخر وهو أن التكنولوجيا قد فتحت قنوات جديدة للتعاون وتبادل المعارف فربطت بين ذوي المهارات في الأماكن المتباعدة. ومن ثم، اتخذ واقع الابتكار العالمي شكل خريطة من مراكز التميز تتوزع جغرافيا حول العالم وتجتمع في شبكة عالمية تنقل المعارف في اتجاهات عديدة. ويكتسي تطور جغرافيا الابتكار أهمية بالغة، إذ تسعى الحكومات في مختلف أنحاء العالم إلى تهيئة بيئة داعمة للابتكار، ويقتضي ذلك فهم الحركيات المحلية لمنظومات الابتكار، مثل تحديد أفضل المجالات التي يمكن للبحوث الحكومية والتمويل أن تعزز فيها القدرات التكنولوجية الناشئة؛ وسبل تسخير تخطيط المدن الذكية لتشجيع فرص التعاون وتبادل المعارف. وعلى نطاق أوسع، يؤثر توزيع النشاط الابتكاري على مستوى الاقتصادات تأثيراً متزايداً في التوزيع الإقليمي للدخل. وعليه، يتيح فهم مقومات ذلك التوجه رسم استجابات سياساتية أفضل[1]. ولهذا شهدت معدلات الابتكار تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة، حيث قدر معدل نمو البحث و التطوير في سنتي 2017 و2018 حوالي 5 % و 5.2 %على التوالي وهو اعلى من معدل نمو الناتج المحلي العالمي الذي قدر ب اقل من 3 % ، ويرتبط ذلك بارتفاع معدل النموفي الصين و الهند و الو م ا ، واهم المبتكرين على المستوى العالمي.

شكل رقم5: التوزيع العالمي للابتكار في العالم في عام 2020

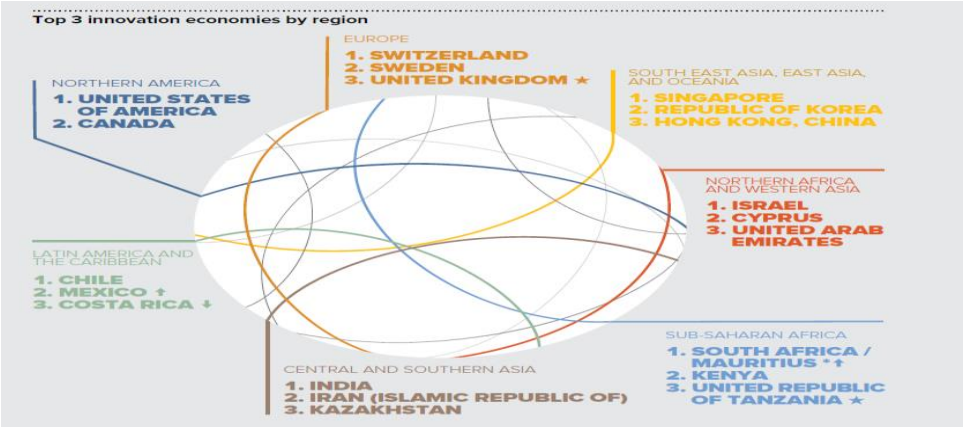

Source : WIPO, global innovation index 2020, who will finance innovation, p.10

ج-التنظير في مجال الجغرافيا الاقتصادية: ظهور الجغرافية الاقتصادية الجديدة التي تعتمد على نظريات لتفسير تمركز الأنشطة الاقتصادية والتنظير في ميدان الجغرافيا الاقتصادية، حيث تحصل في هذا الاطار بول كروغمان Paul krugman على جائزة نوبل للاقتصاد في سنة 2008 من خلال طرح (نظرية التجارة الدولية والجغرافيا الاقتصادية الجديدة (التركيز على فكرة اقتصاديات الحجم و المنافسة الاحتكارية)

[1] المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جغرافيا الابتكار، 2019، ص.5.

وزاد الاهتمام بدراسة المؤسسات من دولة ومقاولات وشركات متعددة الجنسيات كما زاد الاهتمام بإعادة إدماج البيئة والبحث عن حلول جديدة لتدبير البيئة وخصصت الجغرافيا الاقتصادية للاتصالات والاقتصادات ، وتحليلا أكثر خصص للعولمة ،وعرفت الجغرافيا الاقتصادية منذ 1970 تحولات هامة كان أهمها السياق الاجتماعي والحديث عن الجغرافيا السوسيو اقتصادية، وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على علم يعتبر من أكثر العلوم ديناميكية لغنى مادته ومساهمته في حل مجموعة من المشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم أو المجتمعات كمشكل الندرة ومشكل النقل والأخطار البيئية التي تحدثها بعض الأنشطة الاقتصادية في المدن، وهذا ما جعل هذا العلم يدخل كمنافس للعلوم الأخرى.

د- زيادة الاهتمام بالمجال المكاني: حيث يشير الاقتصاد المكاني للأنماط الجغرافية أوالمكانية للتنمية الاقتصادية أوالطريقة التي يتجلى فيها الاقتصاد مكانيا، حيث يتكون الاقتصاد المكاني من العديد من مواقع التركز الاقتصادي، والشبكات التي تربط جميع عناصر الاقتصاد ،المساحات أو الأقاليم المتحدة معا في مجموعات بعلاقات مختلفة هذه العناصر تعطي الأنماط المكانية والتي تنتج في عمليات مكانية مختلفة. إن الاقتصاد المكاني يبحث في كيفية توطين الأنشطة الاقتصادية وكذا توطين العنصر البشري الذي يعد عاملا أساسيا في البناء الاقتصادي .ان تطور مفهوم الاقتصاد المكاني الذي كان ينظر فيه الى المكان كعامل مجرد يتحكم في عامل المسافة وتكاليف النقل فيما يخص توطين الانشطة المكانية الذي تطرقت اليه النماذج كلاسيكية بدءا بتحليل (Von-Thünen1826)لنظرية المكان الزراعي أو المكان المعزول والتي انتجت من بعدها نظريات اخرى تدخل ضمن نظريات توطين النشاطات الاقتصادية ساهمت كلها في تطور دور المكان في النظرية الاقتصادية واعطاء تفسيرات مهمة كانت بمثابة سياسات اقتصادية تنموية انتهجتها العديد من البلدان بعدما اهمل جانب من التحليل الاقتصادي للمكان في الفكر الاقتصادي. وبعد 1990 تغيرت المفاهيم بالنسبة للاقتصاد المكاني وهذا بسبب التطورات التي حصلت في العالم بحيث اصبحت العلاقات الاقتصادية العالمية أكثر صعوبة وتعقيدا وأكثر هشاشة.وظهرت العديد من المساهمات من بينها مساهمة بول كروغمان والتي تعد بمثابة تطوير لنظرية التوطين والتي ركزت في مفهومها على شرح كيفية نشوء وتطور مفهوم المركز والمحيط الدولي ليس فقط على المستوى الدولي ولكن ايضا على المستوى المكاني ومن بين سمات هذه المقاربة للاقتصاد الجغرافي الجديد هو البحث عن التوازن العام الناتج من خلال نمذجة قوى التكتل الداخلية والتي يتم توليدها من خلال التفاعل بين ثلاث عوامل:

العوائد المتزايدة، وتكاليف النقل(المعرفة على نطاق واسع)، وحركة عوامل الإنتاج ويكون تحليل هاته العوامل والتفاعلات التي تنشأ بينها أكثر صعوبة من غيرها في نظرية التوطين و بالتالي كيف يمكن تحقيق التوازن العام الذي يجعل من أي مكان اقتصادي جالبا للنشاطات الاقتصادية و محتضنا لها[1].

هـ-منهج البحث والدراسة في الجغرافيا الاقتصادية: حدث تطور في كافة مجالات العلوم ومنها الجغرافيا الاقتصادية وبدأت تتبع أسلوب الدراسة الكمية، أو المنهج الكمي في تحليل الظواهر الجغرافية في الجامعات الأمريكية والألمانية والبريطانية بل نشطت بعد اكتشاف نظم المعلومات الجغرافية Geographic Information System (GIS) الذي بدأ ظهوره في بداية الستينيات وتطور مع بداية السبعينيات ما ساهم في تغير مفهوم

[1] ادريسي مختار، مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق: دراسة تحليلية قياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص. 2

الجغرافيا. ونظم المعلومات الجغرافية عبارة عن تقنية تعتمد على اجهزة الحاسوب و البرمجيات لا دخال ومعالجة وعرض وتحليل واخراج المعلومات الجغرافية الوصفية(ذات البعد المكاني) مثل الخرائط والجداول والصور الجوية والجداول المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية وتجمعات السكان والمرافق ومختلف البيانات كالبيانات الصناعية والتجارية والعلمية والاجتماعية لاستخراج العلاقات والانماط و اتجاهات المعلومات الداخلة في هذه النظم مع تخزينها وعمل خرائط لهذه المعلومات وجداول تفيد في اتخاذ القرارات وفي مجلات التخطيط والتطوير في مجالات التنمية الاقتصادية ووضع الخطط الاستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والطويل للأنشطة الاقتصادية. فهي اذن أداة تقوم على تنظيم المعلومات الجغرافية والوصفية بواسطة الحاسوب ، وربطها بمواقعها الجغرافية باستخدام أحد أنظمة الإسناد الإسقاطي أو الإحداثي للتعامل مع البيانات كنظام معلومات[1].

وهي تجمع بين عمليات قواعد المعلومات الشائعة مثل البحث والتحليل الاحصائي وبين الفوائد المختلفة التي تقدمها الخرائط من التطور والتحليل الجغرافي، وتميزت بهذه القدرات عن أنظمة المعلومات الاخرى ما جعلها ذات قيمة عالية لشريحة واسعة من الناس والمؤسسات الخاصة لشرح الاحداث وتوقع واستشراف ما سيحدث وفهم إستراتيجية التخطيط الصحيح [2].

وقد بدأت نظم المعلومات الجغرافية في كندا عام 1964 على يد روجر توفسون والذي لقب بأب النظم الجغرافية، ثم طبقت في مدينة نيويورك الامريكية في عام 1967 لادارة استعمالات الارض وفي عام 1969 استخدمت لاغراض إقليمية في ولاية مينوسوتا، و شهدت فترة السبعينيات استخداما متزايدا لنظم المعلومات الجغرافية من طرف الحكومات و تحملت المؤسسات الحكومية مسؤولية تطور نظم المعلومات الجغرافية الخاصة بها، حيث صدرت في عام 1970 نشرة علمية عن مؤسسة رعاية الاسماك والحياة البرية الامريكية والتي ذكرت أن نظم المعلومات الجغرافية بلغت 54 نظاما في عام 1977 ، لاسيما بعد تطور كل من تقنيات الصور الفضائية وصناعة الحاسوب مع زيادة إمكانية تخزين المعلومات[3]، واستخدمت من طرف الحكومات لدراسة الموارد والثروات الطبيعية وحماية البيئة البرية و البحرية التي تعتمد على معالجة بيانات متعددة ومتشابكة. وزاد اهتمام الاكاديميين بها من خلال اصدار الاتحاد الدولي للجغرافيين في 1972 اول كتاب عن نظم المعلومات الجغرافية واصبحت تدرس في المعاهد والجامعات وتنامي عدد الشركات التجارية المتخصصة والمهتمة بتطويرها. ومع بداية الالفية الثالثة والتوسع الحاصل في استخدام الانترنت والوسائط المتعددة اتسع استخدام انظمة المعلومات الجغرافية بشكل كبير جدا. (نظرية اضواء الليل والنمو الاقتصادي)

---

1 ايمن عبد الكريم الطعاني، ماهية نظام المعلومات الجغرافي(GIS)، المجلة الدولية لتطبيقات نظام المعلومات الجغرافي والاستشعار عن بعد، جويلية 2010، ص.43

2 خلف حسين علي الديلمي، نظم المعلومات الجغرافية : اسس وتطبيقات، دار صفا للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص. 11

3 خلف حسين الديلمي، مرجع سابق، ص.12

شكل رقم6: شرح لنظرية اضواء النمو الاقتصادي

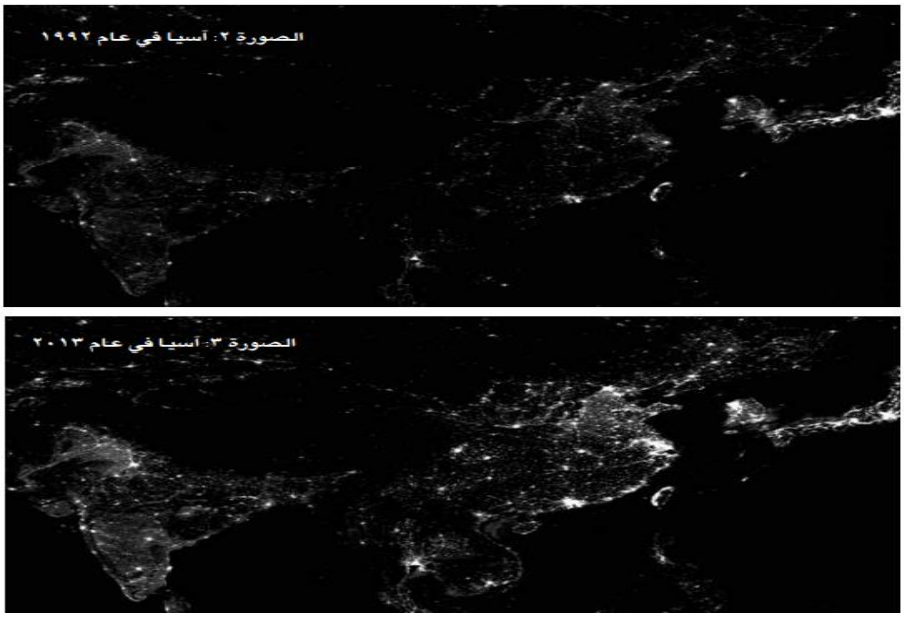

المصدر: جياكسيونغ ياو، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019، ص.48

و تكتسي نظم المعلومات الجغرافية اهمية كبيرة حيث تساعد على التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق بالزراعة وتخطيط المدن و التوسع في السكان، وتساعد في الاجابة على الكثير من الاسئلة المرتبطة بتحديد النمط (ما هو نمط الزراعة و ما هي انواع المحاصيل الزراعية المناسبة زراعتها في الوحدة الزراعية، القياسات، الموقع، الشروط، التوزيع النمطي (ما العلاقة بين توزيع السكان و مناطق تواجد المياه.

كما تسمح للقائمين بعمليات التخطيط باتخاذ قرارات مناسبة، ومن ذلك الاستجابة للطوارئ في حالات الكوارث الطبيعية، والتعرف على الأراضي الممطرة التي تتطلب إجراءات للحماية من التلوث، والمساعدة في تحديد المواقع الملائمة لسوق العمل الجديد للتجارة، و التوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية[1].

وتعد نظم المعلومات الجغرافية جد مهمة في دراسات الجغرافيا الاقتصادية باعتبارها علما يهتم بدراسة العلاقات المكانية للظواهر الطبيعية و البشرية وما ينتج عنها من تفاعلات بيئية، وهنا تلتقي نظم المعلومات الجغرافية مع علم الجغرافيا لتكمله من خلال المساهمة في وضع الافتراضات والتنبؤات المستقبلية التي يمكن ان تطرأ على الظاهرة الجغرافية. وتعد الجغرافيا الاقتصادية من اهم العلوم التي وظفت المعلوماتية في مجالاتها البحثية وتعتبر التحليل الالي للمعلومات عن طريق نظم المعلومات الجغرافية منهجا بحثيا جديدا اضفى الكثير من الجوانب الايجابية عليها[2]. من خلال المزايا التي توفرها نظم المعلومات الجغرافية عن الاساليب التقليدية:

-ربط البيانات المكانية في اطار نظام واحد بطريقة دقيقة وفعالة لكل عنصر في قاعدة المعلومات؛

-حفظ وصيانة الخرائط والبيانات، وميكنة المعلومات الجغرافية المكانية وغير المكانية وتحويلها الى هيئة رقمية؛ مما يسهل عملية الاطلاع على الخرائط والمعلومات الجغرافية في وقت اقل؛

-التخلص من اعباء صيانة وتخزين الخرائط القديمة والقضاء على عملية تكرار صيانتها من قبل ادارات اخرى؛

[1] فاتن سعيد بامفلح، استرجاع المعلومات في نظم المعلومات الجغرافية، متوفر على الموقع: https://libraries.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63399_34416.pdf

[2] رائد صالح طلب حلبي، استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الاراضي في مدينة نابلس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، نابلس، فلسطين، 2003، ص.39

- تخزين ومعالجة المعلومات الجغرافية على هيئة طبقات مختصرة ومتطابقة مما يسهل عملية التعامل مع المعلومات وتبادلها بين الادارات ، مما ينعكس ايجابا على اتخاذ القرارات الافضل والاحسن وحل المشاكل وتخفيض التكاليف وزمن الانتاج والاخطاء وزيادة الدقة[1].

ونظرا لأهميتها يتم الاستعانة بأنظمة المعلومات الجغرافية في عمليات رصد الأرض لمتابعة التقدم المحرز في العديد من الأهداف الفرعية البالغ عددها 169 والمؤشرات البالغ عددها 230 المنبثقة عن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (انظر أحدث تقرير صدر مؤخرا عن الفريق المختص برصد الأرض واللجنة المعنية بالأقمار الصناعية لرصد الأرض). وتشمل الأمثلة ما يلي[2]:

.رصد جودة الهواء والمياه، ورسم خرائط لاستخدام الأراضي، والتنمية، والبنية التحتية، مع تقييم الامتثال لقواعد استخدام الأراضي وحقوق الملكية.

• تقييم ورصد إمكانية تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية والوقود الحيوي.

• رسم خرائط للغابات ورصدها، عن طريق تحديد ما يصيبها من تدهور، وإعادة التأهيل والتعافي.

• توفير الإنذار المبكر للأمراض المنقولة بواسطة الحشرات، والكوارث الطبيعية.

• رسم خرائط للتجمعات السكانية الحضرية والإسكان ورصدها.

• توفير معلومات عن صحة المحاصيل والغلات الزراعية، والقدرة على الوصول إلى الأسواق، والآفات الزراعية والأمراض التي تصيب المزروعات.

• رسم خريطة للبنية التحتية التي يحتمل أن تمثل خطورة (مثل مرافق إدارة النفايات والمنشآت النووية).

سابعا: مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية: يتم استخدام عدة مناهج من اهمها[3]:

1-**المنهج الإقليمي**: يتناول هذا المنهج الدراسة الاقتصادية لمنطقة معينة أو إقليم محدد ويقصد إبراز الملامح الاقتصادية العامة للأقاليم وإظهار شخصيته الاقتصادية التي تميزه عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى المجاورة. وقد يشمل هذا الإقليم منطقة واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو أكثر أو في جزء من دولة كما يبدو ذلك عند دراسة دولة مثل الجزائر التي يمكن اعتبارها إقليما اقتصادياً قائماً بذاته. كما يمكن تقسيمها إلى بيئات اقتصادية صغيرة متميزة . ويمكن أن يلجأ الباحث إلى إتباع المنهج الإقليمي في الدراسات الاقتصادية لإبراز القيمة الاقتصادية للأقاليم وإمكانات موارده الطبيعية التي تضمها أراضيه والتي قد تساهم في المستقبل القريب أو البعيد في تقدم للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز الصورة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين إقليم وآخر. وتساهم هذه الدراسة الاقتصادية في جمع المعلومات المتنوعة التي تهم المختصين في شئون التخطيط والتنظيم الإقليمي وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم, واقتراح الحلول لهذه المشاكل وفقاً لموارده وإمكانيته ومتطلباته.

ويتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث بأن يعطي صورة واضحة عن الأجزاء المختلفة في وحدة من الوحدات والعلاقات فيما بينها وبين الوحدة الاقتصادية الكبرى. ويصدق هذا على الوحدات الكبيرة سواء كانت

[1] نفس المرجع، ص.42

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2017/08/23/using-satellites-to-monitor-progress-toward-the-sdgs

[3] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، مرجع سابق، ص ص .26-34

الدولة أو القارة أو العالم كله. ونظراً لأن الاتجاه السائد الآن هو الانقسام إلى تكتلات اقتصادية متنافسة. ولذلك فإن هذا المنهج يعتبر أفضل المناهج من حيث توضيح مركز هذه القوى المتصارعة والبناء الاقتصادي للعالم.

2-**المنهج الموضوعي**: يتميز هذا المنهج بدراسة موضوعات محددة في الجغرافية الاقتصادية وتنقسم إلى قسمين:

-دراسة الموارد الاقتصادية أو السلعة المنتجة.

-دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة أي دراسة حرفة من الحرف.

وبذلك ينقسم المنهج الموضوعي إلى منهجين فرعيين هما:

أ-المنهج السلعي أو المحصولي: يتناول هذا المنهج دراسة سلعة معينة سواء كانت غلة زراعية أو معدنية أو صناعية يبدأ بوصف الغلة أو السلعة وتوزيعها الجغرافي ومناطق إنتاجها الرئيسية ومواقع تمركزها ومواطنها الأصلية وقيمة هذه السلعة الاقتصادية واستخداماتها ومشتقاتها والصناعات التي قد تقوم عليها ومواسم زراعتها والعوامل الجغرافية اللازم توافرها لإنتاجها وأشكال السطح والتربة إذا كانت غلة زراعية ومصادر المياه والآفات الزراعية, والتبادل التجاري لهذه السلعة بين المناطق المنتجة والمناطق المستهلكة والاتفاقات الدولية التي تعقد بخصوصها والمناطق التي لديها فائض. ويمكن عند مناقشة الموارد الزراعية والغابية والرعوية والمائية والتعدينية أن نقوم بإتباع المنهج السلعي لسهولة تقسيماته ولإبراز أهمية كل سلعة أو كل مورد. كما انه يوضح المشاكل الاقتصادية المتعلقة بكل سلعة ويقترح لها الحلول الاقتصادية ومن هذا أين؟ وأين يمكن؟ ولماذا وكيف؟ تنتج وتسوق وتستهلك.

ب- المنهج الحرفي: يعتمد هذا المنهج على تقسيم الموضوعات الاقتصادية على أساس حرفي متضمناً دراسة الحرف كل على حده، فهو يهتم بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي للإنسان مثل حرفة الصيد والرعي الزراعة والتعدين والصناعة والحرف المرتبطة بالغابات وصناعة الأخشاب والتجارة والنقل.

كما يتناول هذا المنهج دراسة العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية التي أدت إلى ظهور هذه الحرف وأسباب استمرار حرفة واحدة في إقليم من الأقاليم.

ج-المنهج الأصولي: يهتم هذا المنهج بدراسة الأسس والقواعد الرئيسية التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي سواء كانت أسس طبيعية أوبشرية ودراسة المبادئ والقوانين الاقتصادية. فالزراعة مثلاً تتطلب توفر الماء اللازم والتربية الصالحة للزراعة والمناخ المناسب والأيدي العاملة ذات الخبرة الزراعية. والصيد يتطلب مناطق معينة يمكن أن تتجمع فيها الأسماك وحيث تتوفر مناطق الاستهلاك نظراً لأن نقل الأسماك يتطلب توفر وسائل النقل المتخصصة لحفظه لفترة طويلة حتى يصل إلى مناطق الاستهلاك البعيدة نظراً لكونه سلعة غير مرنة, وهذا يؤثر بالطبع على سعره خلاف ما إذا كان استهلاكه قرب مناطق الإنتاج.

اسئلة للمناقشة والتحليل :

-كيف ساهمت العولمة الاقتصادية في تطور الجغرافيا الاقتصادية؟

- ما هي اهم مخرجات نظرية بول كروغمان "التجارة الدولية والجغرافيا الاقتصادية الجديدة"؟

- ما هو مضمون نظرية اضواء الليل والنمو الاقتصادي؟ وما تعليقك ؟

الفصل الثاني: الموارد الاقتصادية

الأهداف التعليمية:

-التعرف على مفهوم الموارد الاقتصادية و اهميتها؛

-التعرف على خصائص الموارد الاقتصادية واهم انواعها و تقسيماتها؛

-تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين وفرة الموارد الاقتصادية و النمو الاقتصادي.

محتوى الفصل:

اولا: تعريف الموارد الاقتصادية؛

ثانيا: اهمية الموارد الاقتصادية؛

ثالثا: خصائص الموارد الاقتصادية؛

رابعا: تقسيمات وأنواع الموارد؛

خامسا: العلاقة بين الموارد الاقتصادية الطبيعية و النمو الاقتصادي.

اولا: تعريف الموارد الاقتصادية

"يعرف بول ساملسون (1989م) الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج بأنها كل ما يحقق منفعة مباشرة أو غير مباشرة للإنسان ويكون مرتبطًا بقيمة.

وتعرف الموارد الاقتصادية بأنها كل ما يستخدمه الإنسان (بما في ذلك الإنسان نفسه) لتحقيق منفعة أو لإشباع رغبة معينة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأنها ترتبط دائمًا بقيمة أو ثمن محدد.

ويعرف راندل (1987م) الموارد الطبيعية بأنها الأشياء المفيدة ذات القيمة و التي تكون مدخلا في عملية إنتاجية لمنتج ذي قيمة، أو قد تستهلك بشكل مباشر. وبذلك، فإن الموارد التي لم تعرف بعد أو التي لم يوجد أو يعرف لها استخدام اقتصادي لا تعد موردًا. كما أن الموارد المفيدة في استخدامها – ولكنها موجودة بكميات كبيرة جدًا مقارنة بالطلب القائم عليها مما يجعل قيمتها مجانية – لا تعد موردا.

كما يعرف جوزيف ستيجليتز المورد الطبيعي بأنه المورد الموجود في الطبيعة ولم ينتج من قبل الإنسان. ويفرق ستيجليتز بين الموارد كما يأتي:

(أ) الموارد الطبيعية القابلة للنضوب Exhaustible Natural Resources مثل النفط.

(ب) الموارد الطبيعية القابلة للإكثار Augmentable Natural Resources مثل الأسماك.

(ت) الموارد الطبيعية التي لا تنضب ولكنها غير قابلة للإكثار Inexhaustible

But Non – Augmentable Resources مثل الأراضي والشمس.

(ث) الموارد القابلة لإعادة الاستخدام (التدوير) Recyclable Resources كالمعادن.

كما تعرف الموارد الطبيعية بأنها ما يقوم الإنسان به بإدراك وتقييم منفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو تلبية مطلب معين.

كما يمكن تعريف الموارد الطبيعية من حيث عمرها الزمني الى:

(أ) الموارد الطبيعية غير المتجددة أو القابلة للنضوب

Non – renewable Resources أو Exhaustible - Resources

أو Deplatable Resources مثل النفط والمعادن أو تكوينات المياه الجوفية غير المتجددة.

(ب) الموارد الطبيعية المتجددة أو القابلة للإكثار أو النمو Renewable Resources مثل الأسماك أو الغابات أو المراعي...

و قد قسم الاقتصاديون عناصر الانتاج المختلفة الى ثلاث فئات هي : الموارد البشرية وراس المال و الموارد الطبيعية وتشمل الاخيرة:

-سطح الارض الدي يتم استخدامه في الزراعة و الصناعة و السكن و ما تحتويه من غابات و مراعي.

-باطن الارض و ما يحتويه من معادن و مصادر للطاقة كالفحم و اليورانيوم و البترول....الخ.

-موارد المياه كالأنهار و البحيرات و ما تتضمنه من موارد سمكية و غيرها.

- الغلاف الجوي المحيط بالأرض و ما يحتويه من غازات

-وحتى تكون هذه الموارد اقتصادية يجب ان تدمج في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع حاجات

معينة او طلب معين ، ويتطلب ذلك معرفة قيمته و ليس مجرد
الوجود المادي له ، لان مفهوم المورد ليس ساكنا و انما حركيا يتسع اساسه و قاعدته ليشمل مال تم اكتشافه نتيجة زيادة و تحسن المعرفة و تغير حاجات الانسان ، فكثيرا ما تم اكتشاف مورد من موارد لم تكن مستحدثة.

ثانيا: اهمية الموارد الاقتصادية

تظهر أهمية الموارد الاقتصادية من خلال علم الاقتصاد الذي يهتم بالبحث عن الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها استخدام تلك الموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة بأقل تكلفة ممكنة، فالنظرية الاقتصادية تحلل سلوك كلاً من المستهلك والمنتج لاستخدام تلك الموارد بأنواعها المتعددة بطريقة منطقية، ومعرفة مستويات الاستخدام المثلى للموارد الذي يجب أن يعكس أمثلية اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى وبالتالي يحقق للأجيال الحالية والمستقبلية الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.(تعظيم دالة الانتاج والمنفعة)

وتنبع أهمية دراسة اقتصاديات الموارد للعديد من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية ومن أهم تلك الاعتبارات:

-يجب الحفاظ على الموارد المتاحة وكذلك استغلالها الاستغلال الأمثل، لتحقيق أقصى ناتج ممكن من استغلالها أوتقليل تكلفة الفرصة البديلة أي ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية.

-الاستخدام الغير أمثل للموارد الطبيعية يؤدي لإهدار تلك الموارد ويقل إجمالي الناتج المحلي في المجتمع وهو ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

-المحافظة على مستقبل رفاهية المجتمع تعتمد على كفاءة استغلال الموارد المتاحة وتوزيع استخدامها زمنيًا ومكانيًا، وهذا يتطلب معرفة الأسس العلمية والتطبيقية الممكنة لذلك.

-التزايد في أعداد السكان والحاجة لتوسع الإنسان على حساب الموارد الطبيعية مع محدودية هذه الموارد، يجب دراسة وضع الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها للمحافظة على رفاهية الأجيال القادمة.

اهمية الموارد الاقتصادية:

- فيما يلي اهم العوامل التي ادت الي تزايد الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد بصفة عامة وفي الوقت الراهن بصفة خاصة :

1- **المشكلة السكانية وتعدد وتعقد مطالب السكان تزامنا مع الثورة الصناعية** : ادت زيادة المواليد وانخفاض الوفيات الي زيادة معدلات نمو السكان بدرجة كبيرة حتي خشي كثير الاقتصاديين من عدم تناسب الموارد الموجودة مع حجم السكان ، وقد ظهرت بذلك عدد من النظريات (النظريات المتشائمة والمتفائلة في السكان).

- من جهة اخرى لم تعد طرق الانتاج بسيطة و يسيرة كما كانت بل بقدوم الثورة الصناعية و ما صاحبها من اتباع مبادئ التخصيص و تقسيم العمل الوظيفي و الفني اتسعت الصناعات و سادها مبدأ التكامل الراسي او التكامل الافقي . على اثر دلك قامت الشركات و الهيئات بالبحث و الاستقصاء عن مصادر جديدة للموارد تتلاءم و حجم الانتاج الجديد.

2- **تزايد معدلات استهلاك الفرد** :ان تزايد معدلات استهلاك الفرد من السلع والخدمات في هذا العصر بدرجة كبيرة ، ادي الي مزيد من القلق بشان الموارد الاقتصادية ومدى امكاناتها للوفاء بمتطلبات سكان العالم المتزايدة كما ونوعا، وقد ادى ذلك الي زيادة الاهتمام بترشيد استهلاك الفرد باستخدام الطرق الاقتصادية والتوعية.

3- **التقدم التقني**: ادى التقدم التقني الي زيادة وسهولة اكتشاف الموارد وزيادة فعالية وكفاءة استخدامها ومن جانب اخر الى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية كما ونوعا ورفع معدلات استهلاك الفرد من الموارد الاقتصادية.

4-**التخطيط والتنمية :** تزايد الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي وبرامج التنمية الاقتصادية وقد ادى الي المزيد من التعرف علي الموارد الاقتصادية وطرق زيادتها وكيفية استخدامها بحيث تحقق اهداف المجتمع. حيث لا تتحقق عملية التنمية على الوجه الاكمل إلا اذا قامت الدولة بحصر مواردها الاقتصادية والتعرف عليها، ذلك لأنه على قدر الموارد المحقق وجودها يمكن وضع الخطط ورسم برامج التنمية. ويلاحظ ان البلاد الغنية في الموارد هي التي تستطيع ان تحقق معدلا مرتفعا للنمو . فوفرة الموارد وإمكانية استغلالها في دول مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ترتب عليه ارتفاع ملموس في مستويات الدخول . وكذلك فان وفرة الموارد وتنويعها ورسم الخطط لاستغلالها في دولة كثيرة ترتب عليه زيادة هائلة في الانتاج و زيادة في الدخول .

5- **التجارة الدولية**: تعتمد التجارة الدولية اساسا علي الافضلية النسبية فيما يتعلق بانتاج وتصدير واستيراد السلع المختلفة والتي تعتمد علي الموارد المتاحة لكل دولة .

- ويتطلب ذلك اهتمام الدول بالموارد الاقتصادية ودراستها لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجاتها.

6- ازمة الطاقة والمعادن :نتيجة لتزايد اعداد سكان العالم وتزايد استخدام التقنية الحديثة المعتمدة على المعادن بصفة عامة وعلى مصادر الطاقة (البترول والفحم) بصفة خاصة ، فقد تزايد الطلب عليها بدرجة كبيرة كادت ان تفوق معدلات انتاجها، لذا فقد نشطت مراكز الابحاث في الدول الصناعية لايجاد مصادر بديلة ومتجددة لمصادر الطاقة فازداد الاهتمام بدراسة الموارد واعادة استخدامها .

7- ازمة الغذاء : بدا الحديث يتكرر في الفترة الاخيرة عن ازمة الغذاء ، فقد تزايد اعداد السكان في العالم بدرجة كبيرة لم تواكبها زيادة متكافئة في انتاج الغذاء وقد ادى ذلك الي المزيد من الدراسات في اقتصاديات الموارد وفروع العلوم الاخرى المتعلقة بانتاج الغذاء(اساليب ري حديثة، استغلال الاراضي الزراعية، تحسين نوعية المنتجات ....

8- السياسات الحكومية: لقد تزايد التدخل الحكومي منذ ثلاثنيات القرن العشرين لكن اتضح ان التدخل الحكومي عن طريق السياسات المالية او النقدية تؤثر سلبا على تخصيص الموارد تخصيصا امثل . وبذلك اضحت كثير من الدول تهتم بالمحافظة علي الموارد بعودتها الي نظام السوق وخصخصة الاقتصاد.

9- تلوث البيئة : ظهر الاهتمام مؤخرا بمخاطر تلوث البيئة التي تصاحب استخدام الموارد الاقتصادية وقد ادى ذلك الي زيادة الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد لكيفية معالجة هذه الاثار.

10-المشكلات الاقليمية :نتج عن نظام السوق وبعض السياسات الحكومية وفقر الموارد الاقتصادية تفاوت كبير في الدخول الفردية وتباين ملحوظ بين اقاليم الدول لدرجة وصلت معها حد الحروب الاقليمية في بعض الدول ، مما استدعي دراسة موارد الاقاليم ووضع الخطط التنموية الملائمة للاستفادة من موارد كل اقليم علي حدة.

ثالثا: خصائص الموارد الاقتصادية

للموارد الاقتصادية ثلاث خصائص من الناحية الاقتصادية علي قدر كبير من الاهمية لانها تجدد قيمتها واسعارها وامكانية احلال الواحد منها محل الاخر وتخصيصها زمانيا ومكانيا بين استخداماتها المختلفة وهذه الخصائص هي :

1- الموارد الاقتصادية نادرة: وهي اهم خاصية من الناحية الاقتصادية ، وتعني الندرة [1]:

-ان اغلب الموارد الاقتصادية محدودة الكمية مقارنه بكميات واعداد وانواع السلع المتوقع انتاجها منها والتي تتزايد مع تزايد اعداد السكان ومعدلات استهلاك الفرد مع مرور الزمن وللتقدم التكنولوجي.

-واتصاف الموارد بالندرة هي التي تمثل مايعني بالموارد الاقتصادية.

- اما الموارد المتوافرة بحيث يمكن الحصول عليها مجانا فتعتبر موارد غير اقتصادية.

- وكمثال علي ندرة الموارد الاقتصادية ندرة عنصر العمل وندرة عنصر راس المال وندرة الارض.

-ومن خاصية ندرة الموارد ومحدوديتها تحدد اسعارها وتكاليفها والكميات التي تستخدم منها في اي وقت من الاوقات اعتمادا علي الطلب عليها .

- ويتم تحديد الاسعار في سوق الموارد عن طريق العرض والطلب اللذان تعتمد نظريتهما اساسا علي ندرة الموارد الاقتصادية.

من نظرية ذروة النفط peak oil theory الى نظرية ذروة الطلب ؟؟؟؟؟

شكل رقم7 : منحنى هوبرت حول توقعات ذروة النفط

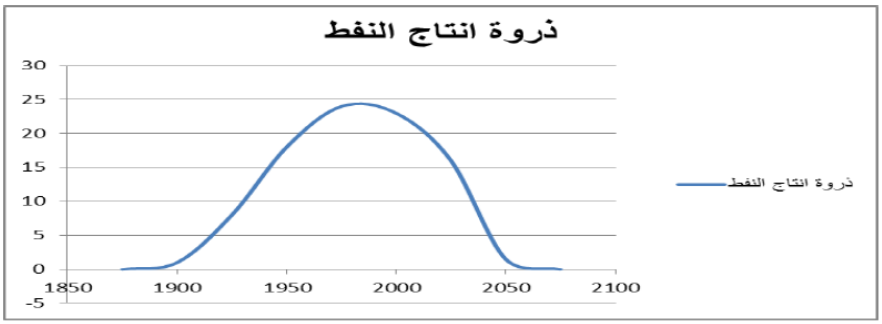

المصدر: جاسم سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي ، النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017، ص.25

2-المورد الاقتصادي الواحد يسهم في انتاج عدة سلع: يستخدم المورد الاقتصادي الواحد في انتاج عدة سلع ، فالارض مثلا تستخدم في الانتاج الزراعي والصناعي ، كما ان عنصري العمل وراس المال يستخدمان ايضا في جميع هذه الانشطة الاقتصادية . وتتفاوت القطاعات الاقتصادية من حيث الكميات التي تستخدمها من اي من هذه الموارد كما انها تختلف في نوعية الموارد التي تحتاجها .

فالزراعة مثلا:

- تحتاج لمساحات شاسعة من الارض مقارنة مع الصناعة او الخدمات.

-كما تتطلب اراضي ذات مواصفات محددة كدرجة الخصوبة ومدى قربها من مصادر المياه.

[1] احمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص. 206

- كما انها تحتاج لايدي عاملة اقل مهارة وتعليما مقارنه بغيرها من القطاعات الاخري.

وقد تتفاوت كميات ونوعية المورد المطلوب في داخل القطاع الاقتصادي نفسه ، فزراعة القطن والشاي والسكر تحتاج لايدي عاملة اكثر من زراعة الفواكه والخضروات؛

3 - السلعة الواحدة تحتاج لاستخدام عدة موارد لانتاجها

- تؤكد هذه الخاصية عدم وجود سلعة تنتج بدون استخدام راس المال والعمل والارض ، فالسلع الزراعية والصناعية والخدمات كلها تحتاج لهذه الموارد لانتاجها.

- وعليه يمكن احلال مورد مكان مورد اخر لانتاج هذه السلع ولكن الى حد ما وذلك بهدف تقليل تكاليف الانتاج.

- فيمكن ان يحل راس المال محل عنصر العمل مع ثبات الارض اذا كان راس المال اقل تكلفة من عنصر العمل والعكس صحيح.

-**ديناميكية وحركية الموارد الاقتصادية**: حيث تتميز الموارد الاقتصادية باهميتها المتغيرة عبر الزمن تماشيا مع التطورات المعرفية و التكنولوجية الحاصلة، حيث هناك بعض الموارد التي لم يكن لها استخدام في السابق اضحت في الوقت الراهن ذات استخدامات متعددة[1].

رابعا: تقسيمات وأنواع الموارد

يمكن تقسيم أو تصنيف الموارد بالنظر إلى اعتبارات عدة منها يلخصها الشكل الموالي:

شكل رقم8: انواع الموارد

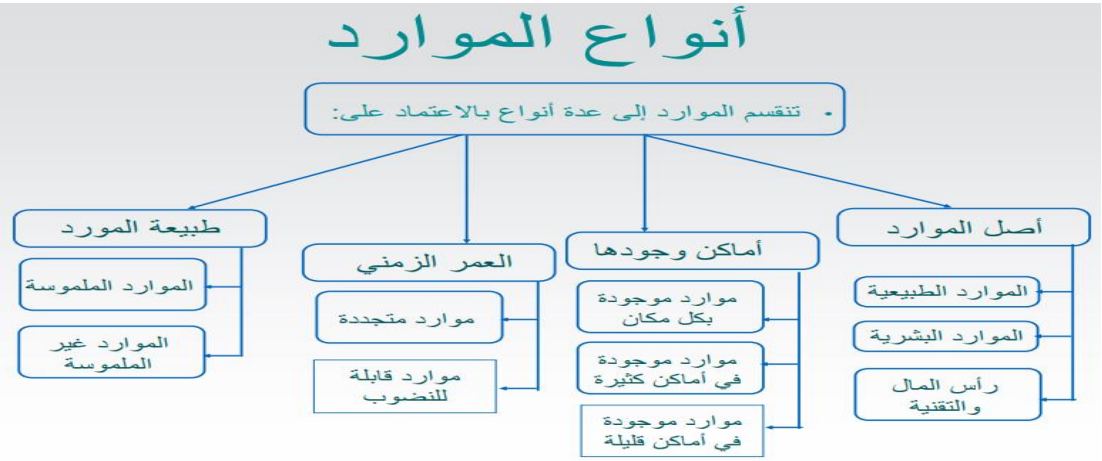

1-تصنيف الموارد حسب أصلها:

أ-الموارد الطبيعية: وتشمل الأرض وكل ما على سطحها وما في جوفها.

يقصد بالموارد الطبيعية المخزون الاستراتيجي المستخدم وغير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية وغيرها من الكائنات الحية في الطبيعة، مثل الهواء والماء والشمس والصخور والتربة والمعادن والنباتات الطبيعية والحيوانات. أي أنها تشتمل على الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي . وتعتبر الموارد الطبيعية هبة الله للخلق وللطبيعة أيضا !! وهي موزعة بشكل غير متساو ... وتنقسم إلى موارد متجددة وغير متجددة.

من خصائص الموارد الطبيعية:

[1] فراح رشيد، سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، 2009-2010، جامعة اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 3، ص.7

- إنها مخزون استراتيجي في باطن الأرض وعلى سطحها وفي هوائها .

- تأثرها بعوامل الاستغلال : منها (كمية الموارد ووفرتها، الأمور الفنية، تكلفة الإنتاج، القوانين والتوجهات السياسية(ممنوع – مسموح مثل استغلال الغاز الصخري) ، فترات الرواج أو الكساد العالمي (حرب الاسعار وتراجع الطلب على النفط) ، الحروب والسلام العالميين)

- الندرة: Scarcity تؤدي الزيادة على الطلب على السلعة إلى ندرتها بل ونفاذها أحيانا وتحول السياسات إلى البدائل.

ومن أسباب الندرة :

* الزيادة السكانية ...

* ارتفاع مستوى المعيشة ...

* الحروب وما تدمره وتستهلكه مثال ذلك الزيادة على طلب النفط والحديد والقمح .

*الأطماع العالمية في السيطرة على مناطق إنتاج الموارد أدى إلى قيام الحربين .

- الديناميكية المتحركة: ويقصد بها أن موارد يشاع استخدامها خلال التاريخ بل وتسيطر عليه ويسمى باسمها العصر. مثال ذلك العصر الحجري: العصر البرونزي تنفذ وتحل محلها موارد اخرى.

ب- **الموارد البشرية:** وهي تشكل كل ما يقوم به الإنسان من العمل اليدوي والذهني والفني والتنظيمي والأدبي والإداري.

حيث يعد الإنسان العامل الجوهري والمحوري لادارة و استغلال الموارد الطبيعية، وتتحدد احتياجات الإنسان منها حسب المعايير التالية:

-مستوى الدخل : يتأثر الناتج الإجمالي للدولة بمجموعة من المعايير التي تعكس أثرها على معدلات الدخول في الدولة.

- التحضر: ويعني نمط حياة أو توفير الخدمات.

- التركيب السكاني: يؤثر تركيب السكان من حيث السن على الإنتاج، فكلما ارتفعت نسبة قوى العمل في الدولة من جملة السكان كلما عظم الإنتاج وزاد استخدام الموارد الطبيعية

- المستوي التعليمي والتكنولوجي: يساعد التطور العلمي والتقدم التكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل . ومكنت التكنولوجيا الإنسان من استغلال موارد كانت غير قابلة للاستغلال الاقتصادي قبل ذلك، بل المستوى العلمي مكن الإنسان من ابتكار موارد اقتصادية جديدة كالألياف الصناعية والمطاط الصناعي، وغيرها من المشتقات الصناعية من البترول وغيره. كما ساعدته على التغلب على بعض معوقات الإنتاج كالجبال مثلا تم تحويلها إلى مدرجات، وحالت دون انجراف التربة، وجففت المستنقعات ، وأنشئت السدود على المجاري المائية لاستخدامها في توفير مياه الري وتوليد الكهرباء. بالإضافة إلى ما تقدم فإن المستوى العلمي والتقدم التكنولوجي مكن الإنسان من المحافظة على الموارد الطبيعية والتقنين من استخدامها والمحافظة عليها وصيانتها.

ج **رأس المال والتقنية:** يشمل كل ما يصنعه الإنسان من المطارات والموانئ والمصانع وغيرها.

2-**تصنيف الموارد حسب اماكن تواجدها و انتشارها:**

أ- **موارد موجودة في كل مكان**: كالهواء والشمس.

ب- **موارد موجودة في أماكن عدة**: كالأشجار والحيوانات.

ج- **موارد موجودة في أماكن قليلة**: كالبترول والمعادن.

كما تصنف حسب جغرافيتها الى :

أ- **موارد محلية**: ونعني بها الموارد التي توجد في القرية أو في المدينة .

ب- **موارد إقليمية**: ونعني بها الموارد التي توجد في على مستوى الإقليم..

ج- **موارد وطنية:** ونعني بها الموارد التي توجد في الدولة.

د- **موارد دولية**: ونعني بها الموارد التي تشترك فيها عدد من الدول أو كل الدول.

3- **تصنيف الموارد حسب عمرها الزمني:**

أ- **موارد متجددة**: وهي الموارد التي تنمو عبر الزمن ويكون هذا النمو والتزايد إما خارجيًا أو مستقلاً عن حجم المخزون أي ليس له علاقة بالمخزون المتواجد مثل مياه الأمطار، وإما يكون النمو والتزايد داخليًا أو تابعًا أي يعتمد على حجم المخزون الموجود منها أي تتكاثر إحيائيًا(عدد الاغنام ..)

ب-**موارد قابلة للنضوب:** وهي الموارد التي يعد المخزون منها في الأرض ثابتًا في إطار الزمن التخطيطي الواقعي؛

ج- **موارد جارية**: هي الموارد التي لا يتأثر مستوى المخزون منها بما يتم استخدامه في الوقت الحالي أو السابق، يمكن القول أنها موارد مستمرة في التدفق مثل طاقة الشمسية، طاقة الهواء، الرياح...

4-تصنيف الموارد حسب طبيعتها: و تصنف الى موارد ملموسة و موارد غير ملموسة(المعرفة و التنظيم).

وتعاني الموارد الاقتصادية من عدة مشاكل من اهمها:

- الإنسان وما يسببه من حروب وأنشطة استغلال غير عقلانية؛

-الظروف الطبيعية كالزلازل و الفيضانات

- نفاذ الموارد

- بعدها عن مناطق التصدير

لذا تسعى معظم الدول الى محاولة تنميتها عن طريق:

- زيادة الاكتشافات

- الاستخدام الأمثل للموارد و الاقتصاد في الاستخدام.

- استخدام التكنولوجيا.

-إعادة التصنيع وصناعة البدائل(المطاط الصناعي في المانيا في فترة الحرب العالمية الثانية، كان العالم يعتمد اعتمادا كبيرا على ما تنتجه شيلى من الاسمدة ونظرا لأهمية تلك المادة في الزراعة فان العلماء الالمان اكتشفوا الاسمدة الكيماوية الصناعية وتوسعوا في انتاجها ثم انتقل انتاجها الى معظم دول العالم كذلك فان الالياف الصناعية اصبحت تحتل مركزا مرموقا وأصبحت تنافس القطن والحرير والصوف . وكذلك فان صناعة البلاستيك اصبحت تتبوأ مركزا هاما بين الصناعات الاخرى وأصبحت تنافس العديد من المنتجات المعدنية....)

خامسا: العلاقة بين الموارد الاقتصادية الطبيعية و النمو الاقتصادي

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم الموارد الاقتصادية لكثير من دول العالم، ونظرًا لأهمية الموارد الطبيعية كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي لأي دولة ظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما.

الدراسة الأولى بعنوان:

Natural Resources and Economic Growth:

The Role of Investment

(الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دور الاستثمار)

الباحث:Thorvaldur Gylfason and Gylfi Zoega

تمثل الهدف من هذه الدراسة في معرفة الدور المؤثر للموارد الطبيعية على التنمية الاقتصادية وعلى الاستثمار وطبقت هذه الدراسة على عدة دول غنية. أما نتائج هذه الدراسة فهي أن هنالك ارتباطا عكسيًا بين النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية، وأن هنالك أثر لاستغلال الموارد الطبيعية في التكوين الرأسمالي سواء المادي أو البشري.

الدراسة الثانية بعنوان:

What Determines Economic Growth?

(ما هي محددات النمو الاقتصادي ؟)

الباحث: Roy J. Ruffin & David M. Gould

Professor of Economics Economist

University of Houston Federal Reserve Bank of Dallas

النموذج المستخدم

(The Solow growth model) $Y = F(K, L)$

والهدف من هذه الدراسة معرفة محددات النمو الاقتصادي في اقتصاديات عدة دول متقدمة ومدى تأثير ذلك على متوسط دخل الفرد.

أما نتائج هذه الدراسة فهي أن هنالك علاقة وثيقة بين الرأس المال البشري والتكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي في تلك الدول، غير أن قوة هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى وأرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي وحقوق الملكية وحجم المعدات الاستثمارية وانخفاض الحواجز التجارية وانخفاض نفقات الاستهلاك الحكومي.

العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ولعنة الموارد الاقتصادية ان دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنة الموارد resource curse الذي ظهر لأول مرة من قبل الاقتصاديRichard Auty وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة . و تعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ، حيث يكون مستوى النمو ، التنمية الاقتصادية و الأداء الحكومي أسوا فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد ، و بالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، مثلما جاء في نظرية staple of theory of growth التي تعتبر بان وفرة البترول و غيره من الثروات الطبيعية تساعد عل جذب الاستثمار الأجنبي للقطاعات الاستخراجية ، و بمجرد بدء الإنتاج فان الأرباح المتحصل

عليها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية ، قطاع الصناعة و التطور التكنولوجي ، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها ، بدلا من تصديرها في صورتها الخام وبالتالي يتم تحقيق نمو اقتصادي يرتكز على هيكل اقتصادي متنوع . و نظرية الدفعة القوية the big push التي تشير ال ان الدول الفقيرة تبقى فقيرة بسبب انخفاض الدخل، و لتتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي تحتاج الى زيادة الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة ، أي أن تلك الدول بحاجة الى دفعة قوية من النمو .

و قد تناولت عدة دراسات العلاقة بين وفرة الموارد و النمو الاقتصادي ، من بينها الدراسة التي قام بها الاقتصاديين sachswarner -على 96 دولة للفترة الزمنية 1970، 1990 و التي تعد من اول الدراسات التطبيقية و أهمها . و قد خلص الباحثين الى ان وفرة الموارد الطبيعية تؤثر سلبا بشكل مباشر على النمو الاقتصادي من خلال تراجع انتاجية القطاعات التقليدية في الدولة ، كما تؤثر سلبا عليه من خلال التأثير على السياسة الخارجية للدولة و على الأداء المؤسسي ، و بالتالي تشكيل عائق امام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي على الاجل الطويل ولإبراز واثبات علاقة الارتباط بين الموارد الاقتصادية و النمو الاقتصادي عمد الباحثان الى وضع نموذج للنمو الاقتصادي الداخلي يتكون فيه الاقتصاد من 3 قطاعات ، قطاع مصدر للسلع يتم مبادلته خارجيا، قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري و يعتمد هذين القطاعين على عاملي الانتاج العمل وراس المال و قطاع الموارد الطبيعية الذي يفترض عدم استخدامه للعمل و راس المال ويتم بيع انتاجه وتحديد اسعاره في الاسواق الدولية. من جهة اخرى يفترض الباحثان ان قطاع السلع المتاجر بها أي القطاع الصناعي هو القطاع المنتج للمعرفة ثم يستفيد قطاع السلع غير القابلة للمتاجرة من الانتشار التام للمعرفة. على اساس ان تراكم المعرفة لدى العمال هو مصدر النمو الاقتصادي والذي يحدث عن بسبب التعلم عن طريق العمل learning by doing الذي يسمح بتحسين العمل و زيادة انتاجيته من خلال تكرار العمل وتخفيض التكاليف.

ولتفسير العلاقة بين الموارد الاق والنمو الاقتصادي في الدول التي يتم فيها اكتشاف هذه الموارد يتم الاستعانة بالشكل الموالي:

شكل 9: مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والدول التي لديها وفرة اقل

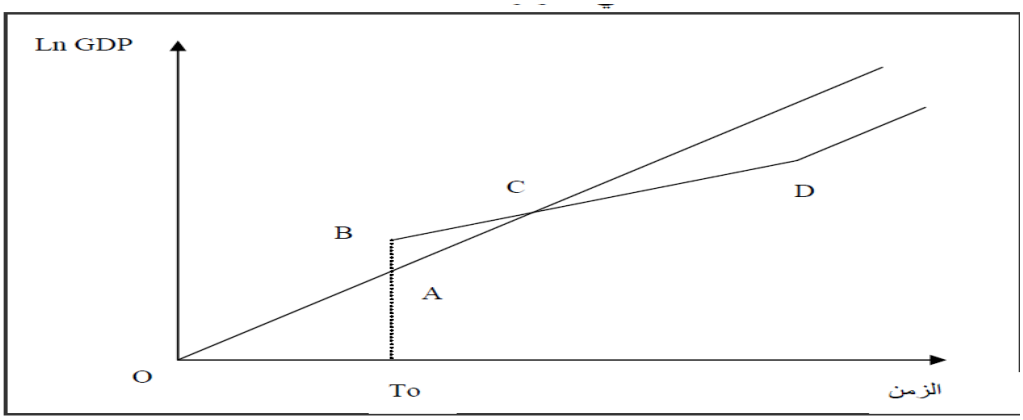

المصدر: شكوري سيدي محمد ، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي : دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011–2012 ، ص. 5

يفترض الباحثان انه يوجد اقتصادين لهما نفس معدل النمو، يعبر عنه بلوغاريتم الناتج الداخلي الخام في شكل خط مستقيم بين النقطة 0 والنقطة A، وخلال فترة زمنية T0 يفترض ان قطاع الموارد الطبيعية لاحد

الاقتصادين يعرف انتعاشا، مما يؤدي الى ارتفاع في ناتجه المحلي الخام الى المستوى B بمعنى ان هذا الاقتصاد سيحقق نموا اقتصاديا في المدى القصير اكبر من النمو المحقق في الاقتصاد الاخر، غير ان هذا التوجه على المدى البعيد سيتغير، وينخفض الناتج المحلي في الاقتصاد المنتعش الى المستوى C ثم الى المستوى D ويرجع ذلك الى كون ان انتعاش و توسع قطاع الموارد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري وبالتالي تخصيص اقل للعمل وراس المال لصالح قطاع الصناعة(وفرة الموارد في اي اقتصاد تؤدي الى تركز اغلب المبادلات التجارية في الموارد الطبيعية بدلا من المنتجات الصناعية) وهو ما يؤدي الى تحول العمل وراس المال من القطاع الصناعي الى قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري ويتسبب ذلك في انتعاش قطاع الموارد الطبيعية على حساب القطاع الصناعي الذي يتراجع انتاجه وصادراته ويكون بذلك مصدرا لتباطؤ دائم في النمو الاقتصادي اذا كان القطاع الصناعي يخلق اثر خارجي يتمثل في التعلم عن طريق العمل، حيث تمتد اثار وتداعيات هذا التباطؤ الى جميع الانشطة و القطاعات الاقتصادية الاخرى وصادراته. وهو ما يطلق عليه المرض الهولندي ما هو المرض الهولندي وكيف يحدث ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

يشير المرض الهولندي إلى حدوث طفرة في قطاع الموارد تؤدي إلى مزاحمة قطاع الصناعات التحويلية وخفض نمو الإنتاجية .وقد يؤدي تقلب إيرادات التصدير والإيرادات الضريبية المتأتية من الموارد الطبيعية إلى الإضرار بالماليات العامة .ويمكن أن تكون المشكلات سياسية أيضا .ويمكن أن تتسبب إيرادات الموارد في حالات فساد أو في نشوب صراعات عنيفة واستمرارها .ويدفع البعض بأن الثروة النفطية يمكن أن تؤدي إلى تآكل المؤسسات الديمقراطية.

شكل رقم 10: كيفية الاصابة بالمرض الهولندي بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية الاستخراجية

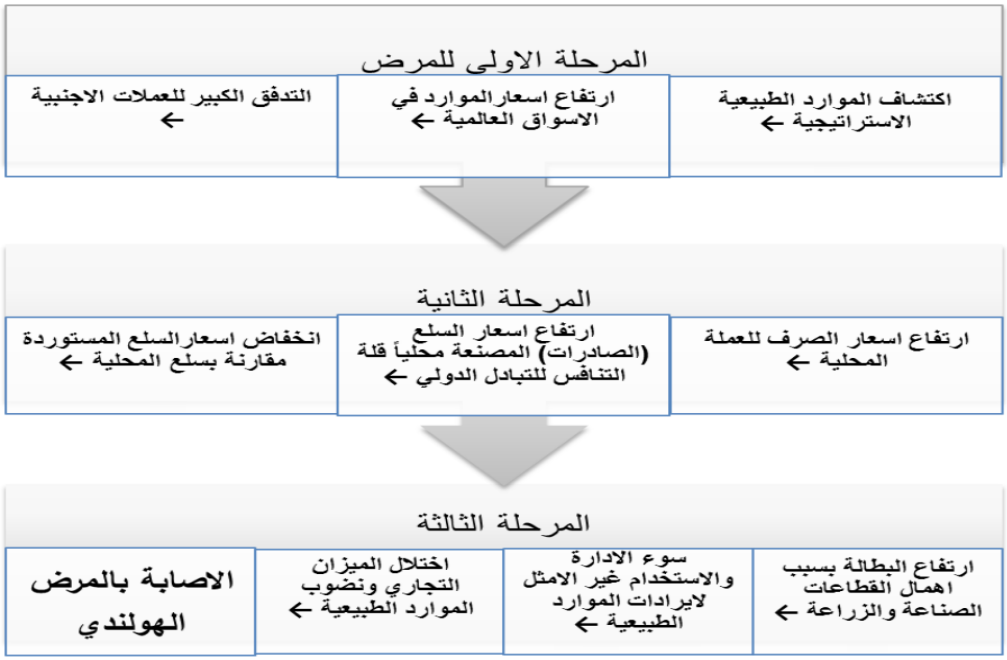

المصدر: جاسم سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي ، النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017، ص.45 [1]

-اثر الإصابة بالمرض الهولندي على الأداء الاقتصاد ي:

[1] جاسم سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي ، النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017، ص.45

-التراجع التدريجي لأداء القطاعات الإنتاجية التي تمثل القطاع الحقيقي للدولة ، بحيث يتحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي ، و هاذا لا يستمر في الأجل الطويل ما لم تتطور القطاعات الأخرى خارج الموارد الطبيعية ، و بالتالي يؤدي إلى مشاكل اقتصادية ، اجتماعية و سياسية ، أي زيادة معدلات الفقر و التفاوت في توزيع المداخيل.

-إن تراجع القطاعات الإنتاجية تحرم الدولة من وجود حوافز حقيقية لتنمية راس المال البشري ، و بدلك فان وفرة الموارد الطبيعية تحد من حوافز الاستثمار في تنمية رأس المال البشري

-إن الموارد الطبيعية التي تبني عليها الدولة اقتصادها هي موارد قابلة للنفاد لا يمكن الاعتماد عليها للأبد و عند نضوبها الفعلي تظهر مشكلة عدم وجود قطاعات إنتاجية تقود عمليتي النمو و التنمية. كذلك يشوه النفط الهيكل الاقتصادي للدول الغنية به، بحيث يؤدي إلى انخفاض حاجة الدولة إلى الضرائب لتمويل النفقات باعتمادها على إيرادات الصادرات النفطية ، و انخفاض دخول المواطنين نتيجة لتلاشي القطاعات الرئيسية للاقتصاد و بالتالي انتشار البطالة ، كما ان التقلب الحاد في إيرادات البترول يؤدي إلى تلقب حاد في الإيرادات العامة و بالتالي تؤثر النفقات العامة.

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى انتشار الفساد وتدهور أداء مؤسسات الدولة الاقتصادية و السياسية بسبب الصراع على الريع.

-لعنة ما قبل الموارد ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ غانا و موزنبيق انموذجا

تركز لعنة ما قبل الموارد على ما يحدث في الفترة الوجيزة الفاصلة بين الاكتشاف وبدء الإنتاج. فخلال تلك الفترة الوجيزة، يمكن أن تقع مشكلات اقتصادية إذا استند السلوك الاقتصادي إلى تقدير مفرط في التفاؤل بالازدهار من ثروات الموارد الطبيعية في المستقبل .وبالإضافة إلى ذلك، تتعثر البلدان أحيانا في الخطوات اللازمة لتحويل الاكتشافات إلى دولارات، وتعجز عن تحقيق ذلك. خلال الفترة 1988 الى 2010 تم اكتشاف 236 حقل نفط وغاز حول العالم تتجاوز طاقتها الانتاجية 500 برميل يوميا في 46 بلدا وهذه الاكتشافات كبيرة حيث يصل متوسط القيمة المحتملة لكل منها % 1.4 من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني ويتوقع ان يسهم هذا الاكتشاف في رفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0.52 % سنويا خلال السنوات الخمس الأولى[1].

شكل رقم11: توزيع الاكتشافات المتعلقة بالنفط

[1] جيمس كَست وديفيد ميهالي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2017، ص.38.

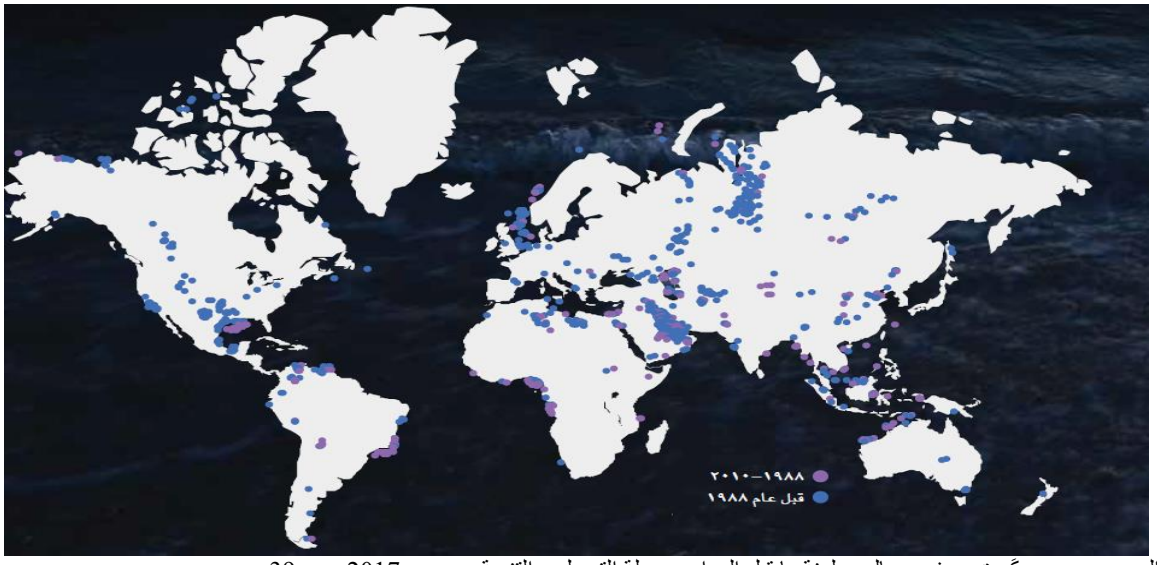

المصدر: جيمس كَست وديفيد ميهاليي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2017، ص.39

ولتحديد ما إذا كان البلد المعني يستفيد من الإمكانات الإيجابية التي تتيحها اكتشافات النفط أو الغاز الكبيرة، يتم استخدام مقارنتين:

- ما إذا كان النمو أعلى في المتوسط بعد الاكتشاف مقارنة بقبل الاكتشاف؛

-ما إذا كان النمو يواكب توقعات لمرحلة ما بعد الاكتشاف ، هل تحقق البلدان معدل النمو المتوقع في المراجع؟

غير ان الواقع اكد بان النمو يتأخر في المتوسط بانتظام مقارنة بالتوقعات، ولا يبلغها في بعض البلدان.

شكل رقم 12: اهمية حوكمة الموارد الاقتصادية

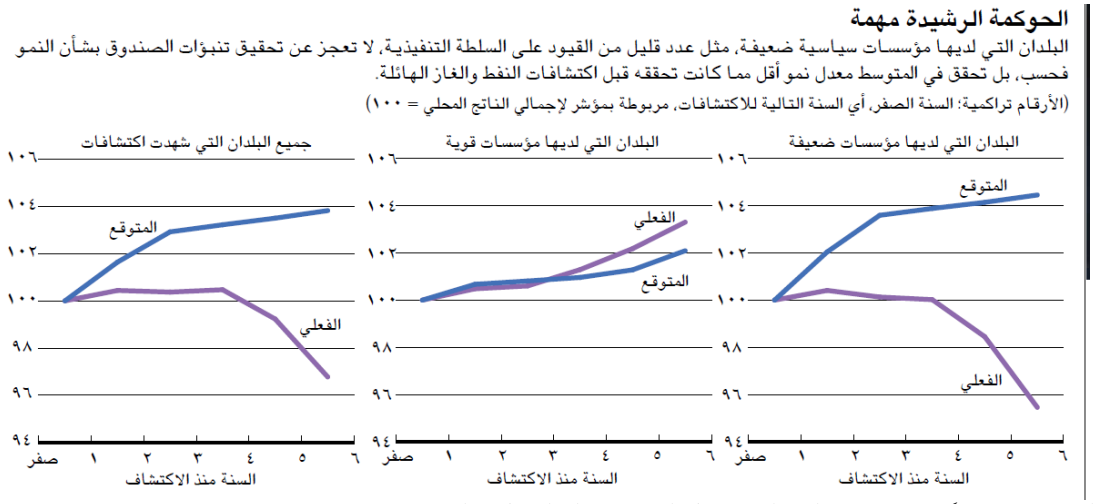

المصدر: جيمس كَست وديفيد ميهاليي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2017، ص.40

وفي هذا الاطار يمكن عرض تجربة كل من غانا و موزنبيق التي عانت من تدهور و تراجع وضعها الاقتصادي بعد اكتشاف الموارد النفطية فيها. حيث حققت غانا نموا اقتصاديا قويا بلغ 7% في المتوسط بين عامي 3 200 و 201 3 وحققت اكتشافا نفطيا كبيرا قبالة سواحلها في عام 2007 ثم اكتشاف آخر في عام .2010 وارتفعت الآمال بأن هذه الاكتشافات ستساعد في دفع غانا نحو الازدهار الذي تشهده البلدان متوسطة الدخل .وأعلن رئيس غانا آنذاك، جون كوفور، في عام2007 قائلا" إن أداؤنا جيد حتى بدون النفط ... ولكن بحقنة منشطة من النفط، فإننا سنحلق عاليا " غير أن الواقع يبين بان غانا لم تحلق عاليا .فقد انخفض النمو إلى ما دون 4%ما بين عامي 4 201 و 6 201

، برغم التنبؤ بتحقيق معدل نمو يتجاوز .7% واتضح أن الاكتشافات النفطية والمكاسب المالية غير المتوقعة التي وعدت بها تلك الاكتشافات كانت سببا في بداية عهد من التدهور الاقتصادي :إفراط في الاقتراض، وإسراف في الإنفاق، وتعرض الاقتصاد لصدمة انهيار أسعار النفط في عام . 4 201 كما خالفت غانا روح قواعدها الادخارية . وفي حين ادخرت 484مليون دولار من إيراداتها النفطية المقررة لوقت الشدة، فقد أقدمت على اقتراض 4.5 مليار دولار من الأسواق الدولية .ومنذ عام 5 201 ، ينفذ البلد برنامجا للدعم والرقابة مع الصندوق .وتولت حكومة جديدة السلطة في عام2017 ، ولكن لا تزال الأزمة مستمرة[1]. نفس الواقع في موزامبيق التي اكتشفت أكبر رواسب ساحلية للغاز في إفريقيا جنوب الصحراء في عام 9 200 وبلغ النمو6 % في المتوسط .وفي أعقاب هذه الاكتشافات، توقع نمو الاقتصاد على مسار يزيد عن7 %غير أنه بحلول عام 6 201 ، كان النمو قد انخفض إلى3 % في المتوسط مع تكشف النتائج الكارثية للاقتراض الهائل من خارج الميزانية .وفي نفس الوقت، توقف الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي إلى حين معرفة نتائج تدقيق الاقتراض من خارج الميزانية.

غير ان هذا الواقع لا يمكن تعميمه على جميع الدول، حيث ان بعض الدراسات اكدت ان جوهر المشكلة في الكثير من الدول النامية لا يرتبط بوفرة الموارد الطبيعية، وانما جوهر المشكلة هو سياسي يرتبط بطبيعة السياسات الاقتصادية. لان وفرة الموارد الطبيعية والمالية تؤدي الى زيادة الايرادات المالية في يد الحكومة وهذا له تداعيات على الادارة الاقتصادية والمالية في هذه البلدان، حيث يعمل هذا الريع على اعادة توجيه الحوافز الاقتصادية للافراد للمشاركة في التنافس على الوصول الى الايرادات النفطية(سلوك البحث عن الريع rent seeking والابتعاد عن الانشطة الاقتصادية التي تدعم النمو الاقتصادي. كما طرحت دراسة Lederman and Maloney بعض الشكوك حول الصحة النتائج التي توصلت اليها دراسة Sachs and Warner في كتاب لهما بعنوان : naturel ressources : neither curse nor destiney 2007، استنادا الى دراسات حالة بان اقتران ثروة الموارد بالسياسات والمؤسسات الملائمة من شانه الاسهام الى حد بعيد في النمو طويل الاجل. وتؤكد دراسة sala i-martin and subramanian– اهمية المؤسسات كمتغير تفسيري ، حيث تقدم ادلة في دراسة احصائية مقطعية وفي حالة نيجيريا توضح ان اثر ثروة الموارد ترتبط ارتباطا وثيقا باضعاف الثروة لجودة المؤسسات و ان اثارا قليلة فحسب هي التي تنشأ عن الموارد الطبيعية في حد ذاتها.

اسئلة للتحليل و المناقشة:

ولكن السؤال الذي يطرح بحدة ما هي طبيعة الاجراءات و السياسات التي تسمح للدول النامية بتقليص حجم التبعية الى تقلبات اسعار المواد الطبيعية غير المستقرة ؟

-ما هو اثر تراجع اسعار النفط في اطار ما يعرف بحرب الاسعار على الاقتصاد الجزائري؟

-اجراء دراسة تحليلية لآثار تراجع اسعار النفط منذ سنة 2014 على الدول العربية المصدرة للنفط.

[1] جيمس كَست وديفيد مهالي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2017، ص.40

الفصل الثالث: تقلبات الدورة الاقتصادية

الأهداف التعليمية:

- يتمكن الطالب من التحديد الدقيق لمفهوم الدورات الاقتصادية وخصائصها؛
- معرفة اهم النظريات المفسرة لحدوث الدورات الاقتصادية ؛
- التعرّف على اهم تفسيرات الدورات الاقتصادية في النظام الراسمالي و طرق معالجتها؛
- تحليل اهم تداعيات جائحة فيروس كورونا على دورة الاقتصاد العالمي.

محتوى الفصل:

اولا: مدخل حول الدورات الاقتصادية؛

ثانيا: النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية؛

ثالثا: اسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي و طرق معالجتها.

رابعا: تحليل تداعيات فيروس كورونا على دورة الاقتصاد العالمي.

لم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى مفهوم Full employment العمالة الكاملة، غير ان هذا الامر لم يصمد امام ازمة الكساد العظيم (1929-1933) والتي أعادت النظر في التحليل الفكري السائد ، سيما أن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، إذ كان التحليل ينصرف إلى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل إلى جهة الطلب إذ أشارت الوقائع بان القدرة الإنتاجية الكبيرة للنظام الرأسمالي واجهت قصورا في الاستهلاك، مما عمق الفجوة مابين العرض والطلب، و فتح الباب على مصراعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية، وكما اشار الفكر الماركسي وفي مجال انتقاده للنظام الرأسمالي بان التقلب وعدم الاستقرار هو جزء لا يتجزأ من هذا النظام.

اولا: مدخل حول الدورات الاقتصادية

1-تعريف الدورة الاقتصادية

الدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى، مروراً بأربع مراحل هي: أزمة فانتعاش ونهوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية لترسم طريق التطور الرأسمالي. والمرحلة الرئيسة فيها هي أزمة فائض الإنتاج، فكل أزمة تكمل الدورة السابقة لها، وتؤدي التناقضات المتراكمة في الدورة السابقة إلى الانفجار، معبدة الطريق لتوسع الإنتاج في دورة جديدة تنتهي إلى أزمة تالية.

كما تسمى الدورة الاقتصادية بدورة الأعمال Business Cycle وتتمثل في تقلب اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم(الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (الانخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة.

وعليه فان الدورة الاقتصادية هي عبارة عن "تقلبات منتظمة أو غير منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي". او تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار".

شكل رقم13 : الرسم البياني للدورة الاقتصادية

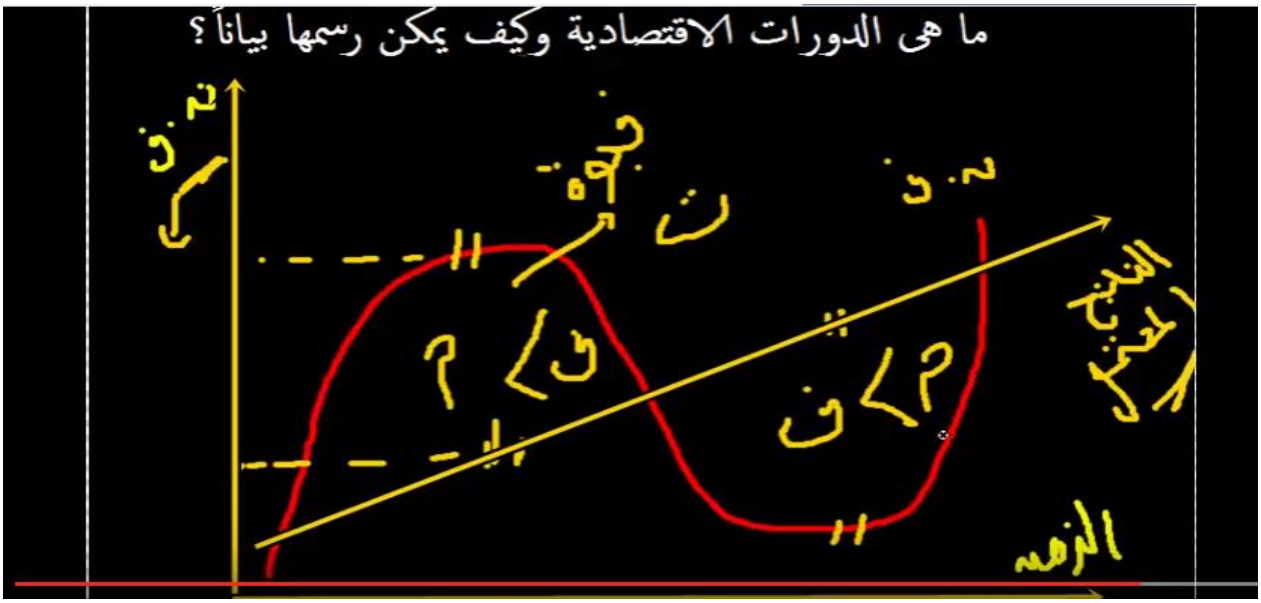

غالبا ما يتم رسم الدورة الاقتصادية بالتعبير على العلاقة بين الناتج الفعلي و الزمن،حيث في المراحل الاولى تكون هناك زيادة في الناتج الفعلي بسبب الاتجاه الى توظيف عوامل الانتاج من موارد اقتصادية طبيعية اوبشرية الى ان يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (القمة) و عندها ترتفع اسعار عوامل الانتاج لا سيما المواد الاولية و الاجور مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى تسريح جزء من العمال لتخفيض التكاليف و الحفاظ على مستوى الأرباح المحقق عندها يبدأ النشاط الاقتصادي و الإنتاج في التراجع والانخفاض. و باعتبار النظام الرأسمالي قائم على اقتصاد السوق و بالتالي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فان هذا الوضع يدفع آليا الى الكساد . و للخروج من هذه الحالة التي تتسم بارتفاع مستوى عوامل الإنتاج يحاول المستثمرون رفع الطلب على عوامل الإنتاج و العمالة، مما يسمح باستعادة النمو و زيادة حجم الناتج الفعلي مرة أخرى.

و يتم المقارنة هنا بين الناتج الفعلي الذي تم إنتاجه فعليا في الاقتصاد و الناتج المحتمل، حيث اذا كان الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل تعرف هذه الحالة بالفجوة التضخمية، حيث انه كان من المقرر انتاج 2000 ون غير انه تم انتاج 3000 و ن فكانت الزيادة زيادة في الاسعار(زيادة نقدية) و ليس زيادة في الانتاج(الكمية ثابتة سبب ارتفاع الناتج المحلي هو ارتفاع الاسعار)، اما اذا كان الناتج المحتمل اكبر من الناتج الفعلي تسمى الفجوة الانكماشية حيث كان من المقرر انتاج 1000ون غير انه تم انتاج 500 ون فقط وبالتالي هناك عجز سببه انخفاض اسعار عوامل الانتاج.

2- **مراحل الدورات الاقتصادية** : يوجد شبه اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل ،مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد Depressionو الانتعاش Recovery و الرواج Boomو الانكماش Recession او الركود كما يوضحها الشكل الموالي:

شكل رقم 14: مراحل الدورة الاقتصادية

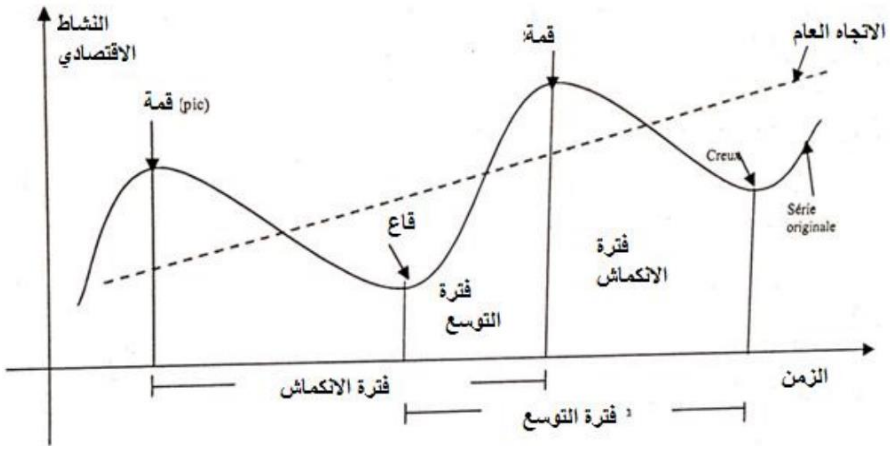

المصدر: اشواق بن قدور، تطور النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد5 (1) ، 2018، ص.70.

أ- مرحلة الركود:Recession

يعرف الركود بأنه انخفاض في الناتج الكلي و الدخل و التجارة يستمر عادة لمدة 6 اشهر الى اكثر. و يتصف بشكل عام بتقلص النشاط الاقتصادي في اغلب القطاعات الاقتصادية بمعنى ان الركود هو حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية و لا يقتصر على قطاع معين او فترة معينة و لذلك فان التغيرات الفصلية او الموسمية التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعد ركودا عاما مثلا في النشاط الزراعي او في حركة التجارة بعد مواسم معينة.

و تتسم مرحلة الركود التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط (الانكماش) وينتشر الذعر التجاري وتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار ، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض(ينخفض).في مثل هذه الأوضاع فان أسعار الفائدة، بشكل عام سوف تنخفض أيضا.

ب- مرحلة الكساد (Depression) في هذه المرحلة تنتشر البطالة و يصل النشاط الاقتصادي الى ادنى مستوى له بعد استمرار حالة الانكماش و يتوقف هذا الهبوط عند أدنى مستوى الذي يسمى بحوض الركود (Trough) التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي عندما لاتتدخل الحكومة لإيقاف التدهور الحاصل في مرحلة الانكماش.

ج-مرحلة الانتعاش Recovery : وقد سماها البعض التوسع أو الاستعادة Expansion or Recovery. " تمثل هذه المرحلة الاتجاه الصعودي في النشاط الاقتصادي، و ياخذ الدخل و مستويات التشغيل في الارتفاع وفيها يميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات ، أما النشاط الاقتصادى في مجموعه فيتزايد ببطء، ويتضائل المخزون السلعي، و تتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما أستنفذ من هذا المخزون". ومن سمات هذه المرحلة "توسع ملحوظ في الائتمان المصرفي مع توسع في التسويات والإيداعات". و هناك درجة متنامية من التفاؤل لدى رجال الاعمال و المستهلكين تعكس نفسها من خلال التوسع في معدلات الاستثمار و الاستهلاك و تبعا لذلك يبدا رجال الاعمال في استبدال المعدات والآلات القديمة بأخرى جديدة وتصبح الاستثمارات التي كان ينظر اليها بتخوف ومخاطرة اقل خطورة وتزداد بالتالي فرص العمل و مستويات التشغيل و تتوقف الاسعار عن الهبوط و تتجه عموما نحو الثبات او الارتفاع قليلا.

د-مرحلة الازدهار و الرواجBOOM : يطلق عليها القمة (Peak)[1] وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار و الاجور وتزايد سريع في حجم الإنتاج الكلي وفي حجم الدخل الى مستوى التوظيف الكامل و استغلال كامل لعناصر الانتاج وارتفاع مستوى التوظيف و النمو الاقتصادي و يكون الاقتصاد قد وصل في هذه المرحلة الى القمة.

3-**مميزات الدورات الاقتصادية**: تتميز الدورات الاقتصادية بعدة خصائص من اهمها:

أ-أنها ذات طبيعة دورية: حيث وجد أن الدورات الاقتصادية تحدث بشكل دوري وبفترات منتظمة، وان كانت الفترة الواحدة غير دقيقة إلا أن درجة الانتظام كافية لتوضيح دورية الدورات التجارية ، وهناك اجماع بالرأي على أن تلك الدورات تأخذ فترة تمتد من سبع الى عشر سنوات لتكمل دورتها[2].

ب-أنها ذات طبيعة عامة وشاملة: ان عالم الأعمال هو وحدة اقتصادية واحدة، فاذا واجهت منشأة اخفاقا أوركودا فان ذلك معناه أن المنشآت التي تتعامل مع هذه المنشأة لا يمكن أن تبقى غير متأثرة ، وبالتالي ستؤثر هذه المنشآت بدورها على المنشآت الأخرى التي تتعامل معها تجاريا ، وهكذا فان الكساد سيمر من صناعة الى أخرى إلى أن تعاني فيه كل الصناعات وكل المناطق والمنشآت في البلد من الكساد ، ولن ينجو من ذلك الا منشآت قليلة.

---

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص.8

[2] اشواق بن قدور، مرجع سابق، ص.79

ج-لاتوجد مدة محددة لكل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية فقد تكون مرحلة الركود سنة او سنتين تتبعها مرحلة انتعاش قصيرة ثم تليها مرحلة ركود أخرى قصيرة، و هكذا تتوالى المراحل بدون مدة محددة لكل منها.

د-الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة و قوتها مع امكانية تداخل دورتين معا، بمعنى احتواء دورة كبرى لدورة صغرى[1].

هـ-ليس من الضروري ام يمر الاقتصاد الكلي بجميع المراحل و بالتسلسل، حيث يمكن ان تؤدي حالة الركود الى تدخل الدولة من خلال تطبيق بعض السياسات الاقتصادية لايقاف التدهور في النشاط الاقتصادي قبل ان يقع الاقتصاد في مرحلة الكساد، كذلك عندما يقترب الاقتصاد من مرحلة الازدهار و تبدأ الاسعار بالارتفاع الكبير تلجا الحكومة الى تطبيق سياسة مالية و نقدية للحد من الضغوط التضخمية و هذه السمة الغالبة في اقتصاديات السوق أي ان هذه الاقتصاديات تمر بمرحلتي الركود و الانتعاش دون ان تصل الى مرحلة الكساد والرواج، و ذلك بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتجنب النتائج السلبية الكبيرة لمرحلة الكساد و التي تؤدي الى حدوث تأثيرات غير مقبولة على المستويين الاجتماعي و السياسي.

و-تتسم كل مرحلة من المراحل الاربعة بسمات خاصة من حيث الاسباب و النتائج لا تتشابه مع مثيلاتها السابقة ويعني هذا ان مرحلة الانكماش في سنة معينة لا تتشابه مع مرحلة الانكماش في السنوات السابقة فكل مرحلة لها اسبابها ونتائجها و تختلف بدرجة حدتها من حيث تاثيرها على مستوى الانتاج والبطالة و التضخم.

وللتمييز بين الكساد والركود علينا النظر الى التغيرات في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي (GDP Real) ، فالكساد هو أي اقتصاد يحدث لديه هبوط بحيث أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ينخفض بأكثر من 10% ، والركود هو أي انخفاض في النشاط الاقتصادي يكون أقل حدة من ذلك.

4-**انواع الدورات الاقتصادية**: من اهمها:

أ-دورة كيتشن KITCHEN او الدورة القصيرة

ظهرت هذه الدورة سنة 1923 من طرف الأمريكي كيتشن، مدتها اربعون شهر، ترتبط هذه الدورة بالتغيرات في المخزون، والتي عموما تحدث بدون أزمة، أي مجرد ركود (récession) يحدث في قمة الدورة حيث يتوقع ارتفاع أوانخفاض قوي في الطلب الذي يؤدي بالمنتجين إلى الزيادة في مخزوناتهم أو التخلص منها.

ب- دورةالاعمال جوغلار(Juglar Cycle) او دورات الاستثمار الثابت(Fixed Investment).

يحكم النشاط الاقتصادي حسب "Clément Juglar" (1819-1905) دورات الأعمال التي اسماها دورات التجارية في كتابه المنشور في سنة 1860 و الذي يشرح فيه التداخل بين التوسع و الانكماش في الاقتصادات الرأسمالية حينها، و تمتد الدورات لمدة تتراوح بين 9الى 10 سنوات، و هي تتكون من اربع مراحل[2]:

•التوسع :وهي المرحلة الأولى من دورة الأعمال الناتجة عن ارتفاع حجم الإنتاج، التضخم ونمو حجم القروض.

•الأزمة :والتي تمثل أقصى الدورة تدوم بضعة أسابيع، والتي تتجلى في أزمة بورصة وعدة افلاسات.

•الكساد :يتميز بالركود وتراجع الإنتاج.

[1] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الحكيم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية و سياساتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، السداسي الاول 2017، ص. 4

[2] اشواق بن قدور، مرجع سابق، ص.73

•عودة التوسع :والتي تعبر عن أدنى الدورة

ابتداء من دراسة الأوضاع الاقتصادية لفرنسا، إنجلترا وأمريكا، بين جوغلار ارتباط دورة الأعمال بنمو الصناعة، التي تؤثر على كل الاقتصاد وتنتقل عدواها إلى باقي الدول عن طريق العلاقات الاقتصادية الخارجية (صادرات وواردات.)

وقد ارجع جوغلار الطلب على إنتاج السلع الصناعية المعمرة الى مجموعة عوامل هي[1]:

-أسعار الفائدة في السوق؛

-أرباح المشروعات الاستثمارية؛

-التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين؛

-تكنولوجيا الإنتاج وتخزين السلع المعمرة؛

ج-الدورة الطويلة او دورة كوندراتيف le cycle de Kondratieff

اسس نيكولاي ديميتريفتش كوندراتيف (Nikolai Dmyitriyevich Kondratieff (1892 - 1938) نظريته الموجة الطويلة في الحياة الاقتصادية"Long Waves in Economic Life" او المعروفة ايضا بنظريةK-waves بناءا على دراسة سلوك الاسعار خلال القرن التاسع عشر ، حيث شملت الدراسة رصد التغيرات الحاصلة في عدة متغيرات منها الاجور واسعار الفائدة واسعار المواد الخام، والتجارة الخارجية والودائع المصرفية ، وتوقع ان يمتد طول الدورة الاقتصادية بين 50 و60 سنة. وحدد الدورة الاقتصادية المثالية بمدة 54 سنة. وتمر خلالها باربعة مراحل شبهها بالفصول الاربعة و هذه المراحل هي:

-الربيع (التوسع): وهي البداية التي تكون فيها اسواق المال جيدة وادائها ممتاز مع تطور وتحسن في الاقتصاد العام ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 13.5 سنة..

-الصيف (الكساد): وهي بداية التضخم والكساد ويكون اتجاه اسواق المال في هذا الفصل صاعد، ويفترض وجود قمة في نسب الفائدة تمهد لحصول تضخم في فصل الخريف والصعود الحاد في اسواق المال ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 11.25 سنة....

-الخريف (الهضبة): وهو نهاية الصعود والازدهار وبداية الهبوط والانخفاض ولكن يجب متابعة اهم اربعة احداث للتعرف على هذا الفصل بالذات وهي:

-حدوث قمة في اسعار السلع..

-حدوث قمة في نسب الفائدة..

-حدوث هبوط حاد في اسواق المال..

-حدوث كساد اساسي او رئيسي..

ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 11.25 سنة.

-الشتاء (الكآبة اوالتشاؤم): وهي فترة جد صعبة تمر بها الدول بعد الصعود الحاد والطفرة التي مر بها الاقتصاد واسواق المال وتسمى ايضا فترة التطهير بعد الافلاسات والانهيار في الكثير من الشركات والقمم التي حدثت في الاسعار ونسب الفائدة ومعدل الفترة الزمنية لهذا الفصل 16 سنة وتعتبر اطول فترة بين الفصول الاربعة. وبعدها ننتظر دخول فصل الربيع لكي تبدأ فترة ازدهار قادمة وجيل جديد يقود النشاط الاقتصادي من جديد.

[1] اشواق بن قدور، مرجع سابق، ص.72

وترجع حسب كوندراتيف أول دورة للإعمال الى عام1789 ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت ستين عام ،فيما حصلت الثانية عام 1849 وامتدت إلى سبع وأربعين سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب، وابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء . فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسلح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.[1]

ثانيا: النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية

لم يتمكن آدم سميث وديفيد ريكاردو من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها التي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة، فقد أكد ريكاردو أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج العام. وبناء على هذه النظرية لا يمكن حدوث غير توقف عفوي في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة. ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً ، وفيما يلي أهم النظريات التي فسرت الدورات الاقتصادية:

1- نظرية المناخ (Climatic Theory): يقال بأن هناك دورات في المناخ ، حيث في بعض السنوات تكون هناك دورة ايجابية تعقبها دورة سلبية ، التغيرات في المناخ تؤدي الى تغيرات في الانتاج الزراعي ، ولهذا تكون هناك سنوات وفيرة المحاصيل تتبعها سنوات فقيرة المحاصيل ، دورة الانتاج الزراعي تنتج دورة في النشاط الصناعي ، حيث بالنسبة للصناعة فانها تتأثر كثيرا بحالة الانتاج الزراعي. في نظريات المناخ هناك ما يعرف بنظرية جيفونز للبقع الشمسية (Jevons sunspot Theory) [2]حيث وفقا لجيفونز فان البقع تظهر على وجه الشمس في فترات منتظمة ، وتلك البقع تؤثر على انبعاث الحرارة من الشمس ، وبالتالي تؤثر على شروط درجة هطول الأمطار.الأمطار تؤثر على الزراعة والتي بدورها تؤثر على الصناعة والتجارة.

2-**نظرية سيسموندي**: وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى. فهو يُرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف، أو إلى عدم إشباعه، حيث يدفع تطور الانتاج الآلي الكبير الى رفع معدلات البطالة وانخفاض الأجور وهو ما يقلص من استهلاك الطبقة العاملة. واستند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية، واستنتج، أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل. ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك[3]. وأوضح سيسموندي أن الإنتاج يتحدد بالدخل، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلائم الاستهلاك. وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج، يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها، لأن تضاؤل استهلاك الجماهير، سيقلل من إمكان

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، ص.11

[2] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الحكيم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية و سياساتها، مجلة اقتصاديات شمال افؤيقيا، العدد السادس عشر، السداسي الاول 2017، ص. 7

[3] **رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص. 25**

تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال. وقد حاولت هذه النظرية أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولافي أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة.

3 النظرية الماركسية (النقص في الاستهلاك): يفسر ماركس الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسة في الاقتصاد الرأسمالي التي تتسبب في حدوث الأزمات الدورية العامة. وأكدت هذه النظرية أن السبب الرئيس في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

ولم تنفِ النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي، بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الأزمة الدورية، وترى النظرية الماركسية أن تحليل التناقضات العميقة الملازمة لجوهر أسلوب الإنتاج الرأسمالي يظهر كيف يتم الانتقال من إمكان حدوث الأزمات إلى واقعها، إلى حتمية الأزمات في ظل الرأسمالية.

فائض القيمة و الازمة ؟؟؟؟

لاجل الحفاظ على معدلات الارباح عند مستويات مرتفعة يلجأ المنظمون(الطبقة الر اسمالية) الى زيادة ساعات العمل اوتخفيض الاجور او تخفيض الدخل الحقيقي للعمال عن طريق زيادة الاسعار، وبالتالي تخفيض القوة الانتاجية والقدرة الشرائية ومنه انخفاض الاستهلاك (شراء اقل)و حدوث أزمة اقتصادية وكساد اقتصادي

4-النظرية الكينزية: يفسر كينز الأزمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها «قانون ميل الناس إلى التوفير». وهكذا يربط كينز السبب الرئيس للأزمة بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل، وفوضى الروح الإنسانية، بدلاً من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية. ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي، نتيجة خصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة (نظرية الاستخدام غير الكامل). وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلاً فعالاً، عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيفات، باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الخصم، وغير ذلك.

5- نظرية التفاعل مابين المضاعف والمعجل او الدورة الاقتصادية لهيكس

ان نقطة الضعف الرئيسية في التحليل الكنزي للدورات الاقتصادية كانت في اهماله لتأثير المعجل، حيث أن المضاعف لوحده لا يستطيع تفسير التقلبات الاقتصادية، ان التفاعل ما بين المضاعف والمعجل هو الذي يزيد التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. ان الارتفاع التلقائي في مستوى الاستثمار الثابت يزيد الدخل بقدر معين ، والارتفاع بالدخل الكلي سيسبب ارتفاعا آخر في الاستثمار من خلال تأثير المعجل ، وعندما يحدث ذلك فان سلسلة من المسببات سترتبط بحلقة مستمرة : الاستثمار يؤثر على الدخل ، والدخل بدوره يؤثر على الخطط الاستثمارية.

لذا صمم هيكس J.R.Hicks نموذجا يعتمد على تفاعل المضاعف و المعجل ويقوم عل الافتراضات التالية[1]:

أ-فصل الاستثمار إلى جزأين أساسيين هما الاستثمار التبعي والاستثمار التلقائي؛

ب- يعتمد الاستثمار التبعي على الحاجة المباشرة إلى الطاقة الإنتاجية الجديدة كما يحددها المعجل؛

[1] رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سابق، ص.30

ج-الاستثمار التلقائي يرتبط بالعوامل المتعلقة بالاتجاه العام في الأجل الطويل مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي

د-في حالة اتجاه الاستثمار التلقائي إلى الزيادة بمعدل هندسي فان مستوى الدخل سيكون في حالة تقدم متوازن.

في حالة خروج مستوى الدخل عن مسار التوازن في الاتجاه الصعودي ستكون هنالك قيود مباشرة على نمو الناتج القومي والمتمثلة في وجود حد أقصى لهذا النمو والذي يعتمد على ندرة الموارد المتوفرة من ناحية الكم والنوع.

- في حالة خروج مستوى الدخل عن المسار التوازني في الاتجاه النزولي ستكون هناك قيود غير مباشرة على درجة انخفاض في مستوى الدخل.

وهكذا نستطيع أن نبين المعالم الرئيسية لنموذج الذي يعرضه هيكس للدورة الاقتصادية :

-وجود نمو متصاعد طويل الأمد للناتج والدخل

-وجود معدل متوازن للنمو يتطلب كمية من الاستثمارات الكافية لاستيعاب المدخرات الناجمة من النمو الثابت للدخل.

-أن الدورة الاقتصادية تتذبذب وتدور حول الاتجاه والنمو المتصاعد (أن الدورة تتذبذب حول توازن ثابت).

-ازدياد الاستثمارات المستقلة بمعدل ثابت ومنتظم.

وقد اخذ هيكس حدا أعلى على حالة الرواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض وجود سقف (للناتج الكلي لا يمكن أن يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي ($Y = C + I + G$) ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية ، ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل إلى مستوى يفوق الطاقة الإنتاجية الكلية،ولا يمثل هذا القيد قيدا على الاستثمار فقط ولكن على كل مكونات الناتج الأخرى . فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة كما هو الحال في المراحل الأولى من الانتعاش فسيكون هنالك استثمار بالقدر الذي يتطلبه عمل المعجل.

6-**نظرية موجات الاختراعات والتجديد» أو «التحطيم الخلاق»** للاقتصادي الألماني «جوزيف شومبيتر» 1883-1950.. حيث حاول شمبيتر اعطاء دور بارز للابتكارات في توليد الازمة، وربط وفسر الحركية الدورية بعاملين اساسين هما الابتكارات و الائتمان، وفسر تطور المراحل الطويلة بظهور ابتكارات تتفق مع فترات التطور التكنولوجي وارجع توسع النشط الاقتصادي الى ظهور الاختراعات المهمة مثل المحرك البخاري و السكك الحديدية و الالات.[1] وما أتبع هذا الاختراع من اختراعات أخرى مرافقة ومكملة كإنشاء الطرق ومحطات الوقود وورشات بيع السيارات وإصلاحها وبعدها اختراعات سيارات النقل والثلاجات المتحركة وما صاحب ذلك من نقل للبضائع والأفراد وبالتبعية إنشاء المدن وتعمير الأراضي غير المأهولة بالسكان.. إلخ. ويقول «شومبيتر» إن الكساد يبدأ في التكون حينما يحدث تشبع من هذا الاختراع.. أي في حالة السيارة، حينما يشترى كل قادر على الشراء السلعة، فيبدأ الطلب عليها في الهبوط وبالتالي يقل الإنتاج وتبدأ المصانع في الاستغناء عن العمال ويحدث الكساد في الأسواق انتظاراً لموجة جديدة من الاختراعات التي تزيد الطلب وتزيد الإنتاج بنفس الصورة السابقة.

7-**نظرية الجذب :** يشهد الاقتصاد وفقا لنظرية دورة النشاط التقليدية لتذبذبات متسقة قرب مستوى معين من الناتج الممكن. وبناءا على ذلك يتم اعداد تقديرات الناتج الممكن من خلال تمهيد الناتج بإزالة تقلبات دورة النشاط.

[1] دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الحكيم، مرجع سابق، ص.9

ومنه فان عدد من الاقتصادات المتقدمة قد اقتربت من مستوى الناتج الممكن او تجاوزه، وبالتالي فانه يواجه مخاطر التضخم، لكن الملاحظ ان التضخم شهد تراجعا في السنوات الاخير، مما يطرح عدة تساؤلات حول وضع دورة النشاط وان الناتج الممكن قد يكون اكبر في الواقع عن التقديرات الحالية. وفي ظل هذا التباطؤ للتضخم اتجهت تفسيرات الدورة الاقتصادية الى "نظرية الجذب" التي قدمها فريدمان (1963-1993) والتي تشير الى ان الاقتصاد قد يشهد فترات انكماش تؤدي الى انخفاض الناتج عن مستواه الممكن. ويقول فريدمان الى ان "الناتج يتأرجح قرب اقصى مستوياته الممكنة، ولكن تطرأ عليه احيانا انكماشات دورية تجذب الناتج دون هذا المستوى".

شكل رقم 15: الدورة الاقتصادية حسب نظرية الجذب

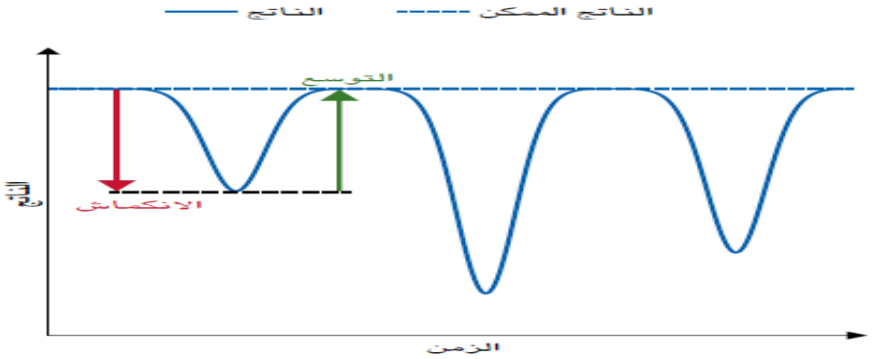

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2019، ص.43

ثالثا: اسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي و طرق معالجتها

1- أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

أ-انه اقتصاد سوق وان غرض الإنتاج فيه هو إشباع حاجات غير محدودة فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق او الطلب الكلي فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي؛

ب-انه اقتصاد نقدي وائتماني له قدرة على توفير سيولة كاملة وزيادة في كمية المعروض النقدي مما تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال الى الاقتراض والتوسيع في استثماراتهم وقد يحصل العكس ولأسباب عدة ان تخفض المصارف قروضها لى المستثمرين فينخفض حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة وبناءا على ذلك فالاقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج والأخرى دورة غير عاديه هي دورة الأعمال. وان الغرض الأساسي للنظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فان الأسعار تأخذ دورا كبيرا كمنظم للسوق والإنتاج لذلك سوف يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق وبالتالي تواجه حركة الإعمال اختلال بطريقة تلقائية تتحول بموجبها دورة الإنتاج الى دورة أعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة ينعكس على التوازن الاقتصادي.

2-طرق معالجة الدورات الاقتصادية

يركز الاقتصاديون على مجموعتين رئيسيتين من الاستراتيجيات لمواجهة الدورات الاقتصادية هما:

1- الاستراتيجية النشطة: وتقوم على تحولات جادة في السياسات النقدية والمالية[1] ، ففي فترات الركود يوجه البنك المركزي أدواته التقليدية (السوق المفتوحة، وسعر الخصم والاحتياطي القانوني) لزيادة عرض النقود وفي نفس

[1] عبد الحميد مرغيت ، الدورات الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية، ص.9.

الوقت، تقوم السلطات المالية بزيادة الانفاق الحكومي من جانب وتخفيض الضرائب من جانب آخر، والعكس في فترات الرخاء التضخمي، وتنسق هذه السياسات مع أدوات الاستقرار التلقائية والتي بموجبها تتغير مستويات الانفاق الحكومي ومعدلات الضرائب بهدف استقرار الطلب الاجمالي قريبا من مستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

استخدام ادوات السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة تقلبات الدورات الاقتصادية ومن ذلك التيسير الكمي Quantitative Easing

ما هو التيسير الكمي؟

التيسير الكمي هو أداة من ادوات السياسة النقدية غير التقليدية التي تستخدم من قبل البنوك المركزية بعد خفض أسعار الفائدة. فكلمة "الكمي" تدل على عرض النقود والتيسير الكمي يعني زيادة المال المعروض. استخدمه بنك اليابان في عام 2001 بعد أن اوصل أسعار الفائدة إلى الصفر، الأمر الذي جعل من التيسير الكمي الخطة البديلة. ثم لجات اليه الو م في اعقاب ازمة الرهن العقاري و دول الاتحاد الاوروبي بعد ازمة الديون السيادية.

ينطوي التيسير الكمي أساسا على طبع النقود لشراء مجموعة متنوعة من الأوراق المالية والهدف النهائي هو اغراق الأسواق المالية بالنقود أو السيولة. وللتيسير الكمي اثر كبير في تداول العملات، ذلك لأن طبع المزيد من العملة يقلل من قيمة العملة مقابل العملات الاخرى ويعزز التضخم. وهدف البنك المركزي من هذه العملية هو تعزيز الإقراض ومنع نقص الاموال في المستقبل.

-حالة الجزائر التمويل غير التقليدي (La planche à billets (le financement non conventionnel

ان التمويل غير التقليدي الذي يقصده برنامج الحكومة هو الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية بدون تغطية بعد تعديل قانون القرض والنقد، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.

وفي هذا الاطار صادق مجلس الوزراء في الجزائر على تعديلات جديدة لقانون "النقد والقرض"أو ما يعرف بقانون 10/90، لمواجهة العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة جراء تقلبات أسعار النفط، وتجنبا للاستدانة الخارجية أو تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمراراً لسياسات الإصلاح الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ سنوات. وهو تعديل يمتد لمدته 5 سنوات، والذي سيسمح لبنك الجزائر بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل السماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني، في ظل ما يعرف باعتماد: "مصادر التمويل غير التقليدية".

2- الاستراتيجية غير النشطة: تقر هذه الاستراتيجية ان آلية التعديل الذاتي (من خلال أدوات الاستقرار التلقائية) للاقتصاد ستكون كفيلة بتجنب التقلبات الدورية.

رابعا: تحليل تداعيات فيروس كورونا على دورة الاقتصاد العالمي

1-سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

اشارت دراسة نشرت في مجلة هارفرد بعنوان "ما الذي يمكن ان يعنيه فيروس كورونا للاقتصاد العالمي "، الى أن النمو في ظل جائحة كورونا سيعتمد على مجموعة من العوامل، مثل درجة تأخر الطلب أو التخلي عنه،

واستمرار الصدمة ام توقفها، أو ما إذا كان هناك ضرر هيكلي، وتم صياغة ثلاثة سيناريوهات عرفت ب V-U-L لتحديد مسار النمو الاقتصادي العالمي، حيث:

-الشكل v : يمثل الفرضية الاكثر تفاؤلا، ويصف صدمة الاقتصاد الحقيقي وتراجع الناتج، لكن النمو يسترجع بسرعة ويعود في النهاية في وقت قصير. ويمكن لمعدلات النمو السنوية في هذا السيناريو استيعاب الصدمة بشكل كامل، وتعد معقولة بحيث تكون فترة استعادة النمو والانتعاش قصيرة في حدود 6 اشهر.

-الشكل U: (معقول وممكن الحدوث) هذا السيناريو هو شبيه لـ V حيث تستمر الصدمة، و يتم استئناف واستعادة مسار النمو الأولي مع تسجيل خسائر في الناتج غير ان ذلك يستغرق فترة اطول نوعا ما لعودة الانتعاش قد تمتد الى 9 اشهر.

الشكل L: الفرضية الاكثر تشاؤما، و يتحقق ذلك عندما يمتد فيروس كورونا ويكون له قدرة على إحداث ركود اقتصادي وضرر هيكلي كبير ، بالتأثير السلبي على جانب العرض الاقتصادي ، سوق العمل ، تكوين رأس المال وعملية الانتاج. ولذلك تستغرق عودة الانتعاش والتعافي فترة طويلة وبطيئة قد تمتد الى سنة ونصف. وهو اسوأ سيناريو وغير متوقع. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 16: سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا

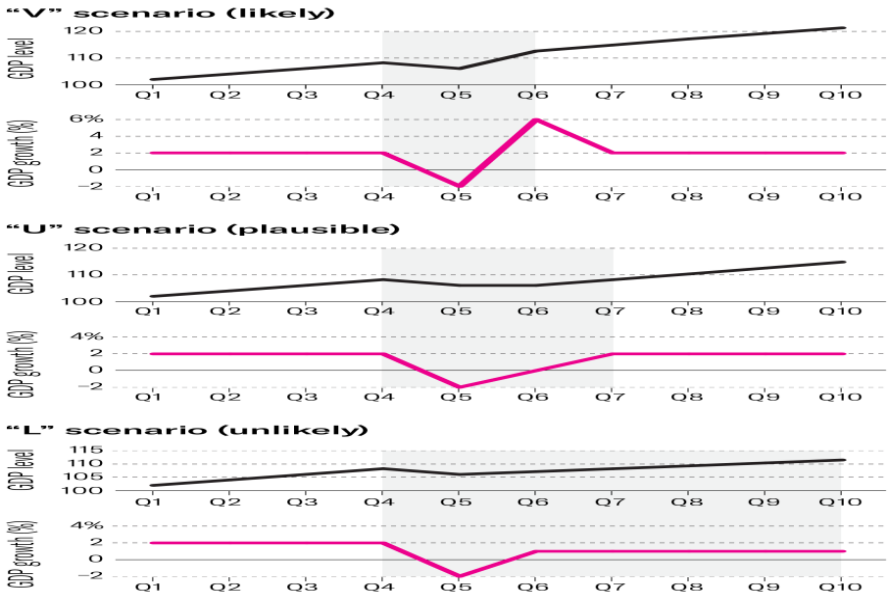

Source : Philipp Carlsson Szlezak, Martin Reeves, Paul Swartz, What Coronavirus Could Mean for the Global Economy, march 3, 2020, https://hbr.org/2020/03/what-coronavirus-could-mean-for-the-global-economy

2-اثار جائحة كورونا على نمو الاقتصاد العالمي

يتوقع في ظل انتشار فيروس كورونا والتحديات الصحية التي يفرضها أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع -3% في عام 2020، مقارنة بمعدل 6,3 % في جانفي 2020، وهذا ما يجعل "الإغلاق العام الكبير" أسوأ ركود منذ سنوات "الكساد الكبير"، وأسوأ بكثير من الأزمة المالية العالمية. التي تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي ب -0.1 . كما يتوقع في حالة انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، و مرافقة ذلك بحزمة من الإجراءات المتخذة لضمان عودة النشاط الاقتصادي ومنع انتشار حالات الإفلاس بين الشركات، واتساع نطاق فقدان الوظائف، والتوترات المالية النظامية، ان يرتفع النمو

العالمي في عام 2021 الى 5,8%. كما يتوقع ان يبلغ حجم الخسارة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي العالمي على مدار العامين 2020 و 2021 بسبب أزمة الجائحة حوالي 9 تريليونات دولار أمريكي، أي أكبر من حجم اقتصاد اليابان وألمانيا مجتمعين[1]. وفي هذا الاطار يشير تقرير افاق الاقتصاد العالمي لأفريل 2020 انه للمرة الأولى منذ "الكساد الكبير" يصيب الركود كلا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. حيث من المتوقع أن ينكمش النمو في الاقتصادات المتقدمة -6,1 % وان تسجل الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية معدلات نمو سالبة تبلغ -1,0% في عام 2020 و -2,2% إذا استُثنيت الصين التي يحتمل تراجع معدل نموها الى 1.2 % في سنة 2020 نتيجة انخفاض وارداتها من النفط والعديد من السلع التي تمثل 50 %من الطلب العالمي على الفحم والمعادن (صندوق النقد العربي ، افريل 2020 ، صفحة 8) . مع احتمال ارتفاعه الى 9.2 %في سنة 2021 ، كما يتوقع انكماش متوسط دخل الفرد في أكثر من 170 بلدا، مع احتمال تحقيق تعاف جزئي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2021[2] حيث تتحمل الدول المتقدمة اكبر خسارة في الناتج بتراجع يقدر ب 6 % ، اذ من المتوقع ان يتراجع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي ب - 5.9 % بسبب تراجع الاستهلاك العام والخاص، وعدم اليقين حول أسعار الأصول فضلاً عن عمليات الاغلاق و معدل نمو منطقة اليورو -7.5 % بسبب انخفاض الصادرات وتباطؤ الاستهلاك. في حين يتوقع ان يسجل الاقتصاد الياباني انكماشا في حدود 5.2 % . وان يكون نمو الاقتصاد الصيني جد ضعيف بنسبة 1.2 % عام 2020 نظرا الى حالة عدم اليقين التي تسود العالم في هذه الفترة (الوليد ، افريل 2020 ، صفحة 7). اما بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة لاسيما الاسيوية منها فانه من المتوقع أن يتوقف النمو عند معدل 0% في عام 2020، وهو أسوأ أداء للنمو خلال الستين عاما الماضية، بما في ذلك أثناء الأزمة المالية العالمية (4,7%) والأزمة المالية الآسيوية (1,3%). حيث اشار تقرير بنك التنمية الاسيوي الى ان الدول الاسيوية تواجه تراجعا في الناتج المحلي على غرار معظم دول العالم وان كانت بنسب متباينة وفق ثلاث سيناريوهات محتملة ترتبط بآجال استمرار انتشار الفيروس على المدى القصير والمتوسط و الطويل وفترة احتواء أطول، وتفاقم الأوضاع المالية، وزيادة الانهيارات في سلاسل العرض العالمية. كما اشارت منظمة التعاون الاقتصادي في تقرير بعنوان Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity الى التداعيات الكبيرة لتفشي فيروس كورونا على النمو الاقتصادي العالمي وخفضت توقعاتها لنمو إجمالي الناتج الداخلي العالمي ب 0.5 % إلى 2,4 %، وهو أدنى مستوى منذ أزمة 2008-2009 المالية. وأفادت المنظمة بأنها تتوقع بأن يصل النمو السنوي في إجمالي الناتج الداخلي في الصين، بؤرة تفشي المرض منذ ديسمبر، إلى 4,9 % في انخفاض بـ0,8 % عن توقعات النمو الأساسية التي أعلنتها المنظمة في نوفمبر 2019. وأن "تداعيات انكماش الإنتاج الصيني وصلت إلى أنحاء العالم"، في وقت يواصل انتشار الفيروس التأثير على خطوط الإنتاج والتجارة والسفر لأغراض السياحة والأعمال التجارية. كما يوضحه الشكل الموالي.

[1] غيتا غوبينات، الانغلاق العام الكبير: اسوء هبوط منذ الكساد الكبير، افريل 2020، متاح على الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression

[2] IMF, World Economic Outlook: The Great Lockdown; Chapter 1: Global Prospects and Policies, April 2020, p.7

شكل رقم17 : اثر الحجر الصحي والاغلاق الجزئي او الكلي على مختلف الانشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة

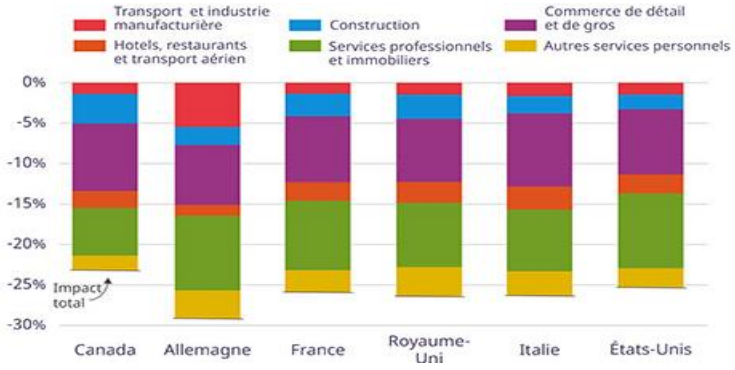

Source : OECD, Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, 14 april 2020, p. 3

حيث ان تعليق الخدمات في الاقتصادات الكبرى والتي تساهم بحوالي ثلث الناتج واجراءات الاغلاق الجزئي والكلي للأنشطة الاقتصادية اثرت سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، فكل شهر من الإغلاق لهذه القطاعات يتسبب في انخفاض بنسبة تقترب من 3 % في إجمالي الناتج المحلي (-2.4 في كندا و-2.8 في المانيا و -2.5) وذلك قبل احتساب تأثير التداعيات الأخرى في بقية الاقتصاد. وهو ما يعمق الركود الاقتصادي في معظم هذه الدول.

شكل رقم 18: اثر الاغلاق الكلي او الجزئي على نمو الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة

Source : OECD, Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity, 14 april 2020, p. 5

عقلت الخدمات في الاقتصادات الأوروبية الكبرى وهي تساهم بحوالي ثلث الناتج. ويعني هذا أن كل شهر من الإغلاق لهذه القطاعات يتسبب في انخفاض بنسبة 3 % في إجمالي الناتج المحلي، وذلك قبل احتساب تأثير الاضطرابات والتداعيات الأخرى في بقية الاقتصاد. وهو ما يعمق الركود الاقتصادي في الدول الاوروبية

تجدر الاشارة الى ان هناك عدم يقين شديد يحيط بمختلف التنبؤات والتقديرات المتعلقة بالنمو العالمي. باعتبار ان التداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، وأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية في مجال التسوق والمواصلات العامة، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. و الاضطرابات المتعلقة بالعرض والطلب وتدفقات رؤوس الأموال، وانهيار في أسعار السلع الأولية[1].

[1] MCKinsey Company, Covid -19 : briefing materials, global health and crisis response, march 5 2020, p.48

شكل رقم19 : توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي و اهم العوامل المؤثرة فيه

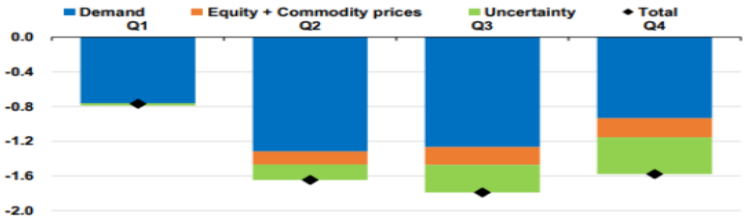

المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي، أفريل 2020، صندوق النقد العربي، ص. 13

تسببت جائحة كورونا في احداث صدمة في جانبي العرض والطلب وتزايد عدم اليقين وتراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين تزامنا مع حدوث حالات اغلاق جزئي واسعة النطاق عالميا واجراءات الحجر الصحي وتقييد تحركات الأفراد، إلى جانب المخاوف بشأن صحة وسلامة الموظفين، مما ادى الى التأثير سلبا على النمو الاقتصادي وتراجع الطلب العالمي، مما سيؤثر سلبًا على عمليات سلاسل القيمة العالمية بأكملها. وخلق نوع من الهلع وعدم اليقين على مستوى القطاع العائلي وقطاع الأعمال باستثناء الطلب على الاجهزة الطبية الذي من المتوقع أن يزداد بشكل كبير مقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى التي تأثرت بالفيروس مثل النفط، وخدمات السياحة والنقل الجوي والبحري . ومن جانب آخر، تمتد تداعيات الفيروس لتصيب جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة و الإنتاجية (العمالة، ور أس المال)التي أصبحت غير مستغلة بكامل طاقتها الانتاجية نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة في الكثير من دول العالم وسلسلة التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي وتبعاته في مختلف قطاعات الاقتصاد.

-الاثر على الاقتصاد الصيني:

كل المؤشرات تشير إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين خلال الربع الأول من عام 2020 وسيترك أثرا عميقا على مدار السنة بأكملها. حيث بدأت سلسلة من التوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي سرعان ما توالت تبعاته في مختلف قطاعات الاقتصاد وتحول إلى صدمة مكتملة الأركان أدت في نفس الوقت إلى عرقلة العرض والطلب – مثلما يتضح من الضعف البالغ في نتائج إحصاءات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة للفترة من يناير إلى فبراير. فالصدمة الناجمة عن فيروس كورونا هي صدمة حادة حتى بالمقارنة مع صدمة الأزمة المالية الكبرى في 2007-2008، وذلك لأنها أصابت قطاعات الأسر ومنشآت الأعمال والمؤسسات المالية والأسواق في آن واحد – بداية في الصين والآن في أنحاء العالم.

شكل رقم 20: تطور معدلات الانتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين

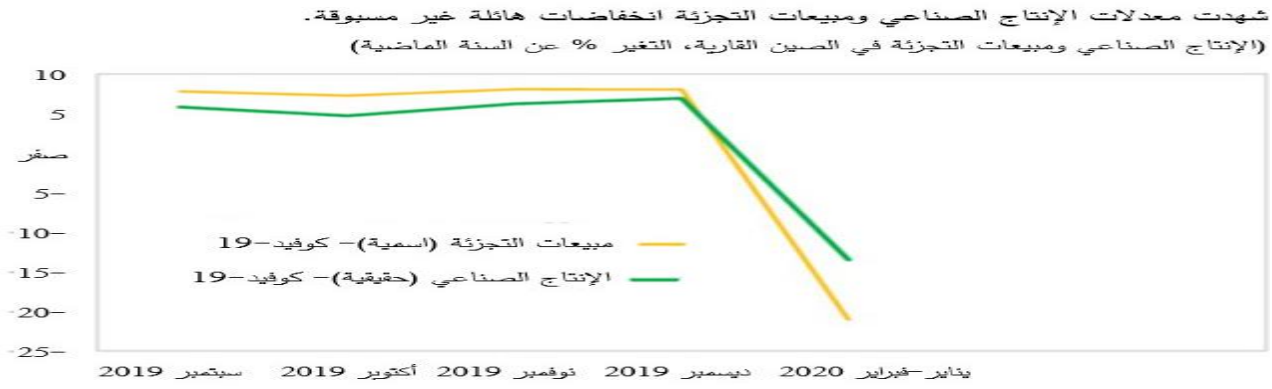

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، افريل 2020

-الاثر على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا: ينتقل الاثر عبر عدة قنوات تتمثل في[1]:

-إجراءات منع انتشار الجائحة تضر بأهم القطاعات الغنية بالوظائف: فقد وصل إلغاء الرحلات السياحية في مصر إلى 80%، بينما تأثرت خدمات الضيافة والبيع بالتجزئة في الإمارات العربية المتحدة وبلدان أخرى. ونظرا للأعداد الهائلة من العاملين في قطاع الخدمات، ستكون هناك أصداء واسعة إذا ارتفعت البطالة وهبطت الأجور وتحويلات العاملين في الخارج.

-اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية بينما أرجئت الخطط الاستثمارية. وتزداد هذه الصدمات المعاكسة تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما شاهدنا في الاقتصادات المختلفة حول العالم.

-لحقت أضرار بالبلدان المصدرة للنفط في المنطقة بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية. وسوف يؤدي انخفاض عائدات التصدير إلى إضعاف المراكز الخارجية وتخفيض الإيرادات، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد.

-الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة أدت إلى تراجع تدفقات استثمارات الحافظة إلى المنطقة بنحو 2 مليار دولار منذ منتصف فيفري 2020، بينما شهدت الأسابيع الأخيرة خروج تدفقات كبيرة .فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت. وضيق الأوضاع المالية الذي نشهده حاليا يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار.

شكل رقم 21: تداعيات جائحة كورونا على الاسواق المالية في منطقة الشرق الاوسط

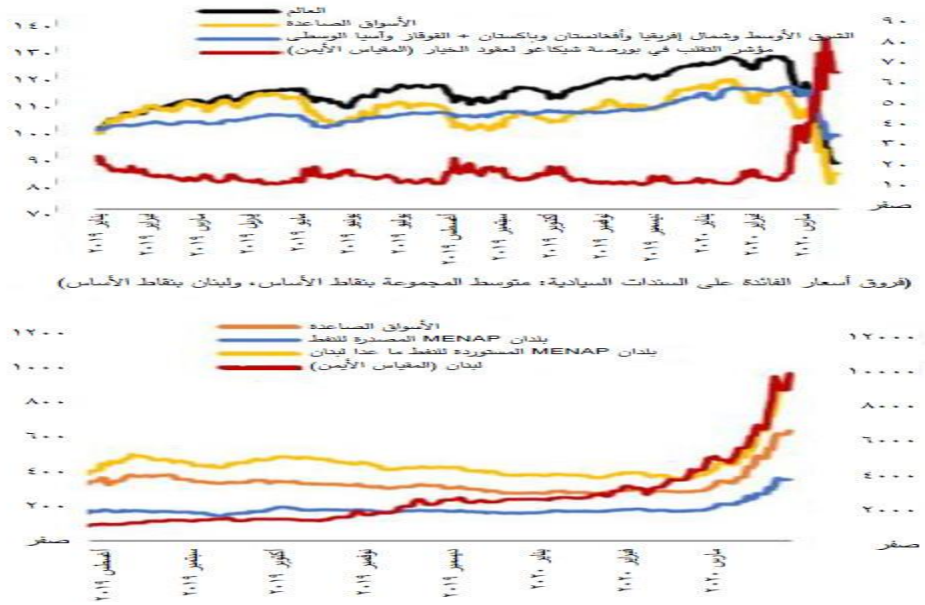

المصدر: جهاد ازعور، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، 24 مارس 2020:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock

سؤال: ما هي اولويات السياسات لعودة الانتعاش وتعافي النشاط الاقتصادي العالمي؟ على جميع المستويات؟

[1] جهاد ازعور، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، 24 مارس 2020:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock

الفصل الرابع : جغرافيا الصنـــــــــــــــاعة

الأهداف التعليمية:

- يتمكن الطالب من التحديد الدقيق لمفهوم جغرافيا الصناعة و اهم العوامل التي تساعد على قيام النشاط الصناعي ؛
- معرفة اهم النظريات المفسرة لأسباب التوطن الصناعي؛
- التعرّف على واقع الانتاج الصناعي على المستوى العالمي و اهم اتجاهاته و تطوراته في ظل العولمة الاقتصادية و الثورة الصناعية الرابعة ؛
- الوقوف على اهم خصائص القطاع الصناعي الجزائري ومتطلبات اندماجه في سلاسل القيمة العالمية.

محتوى الفصل:

اولا: مفهوم جغرافيا الصناعة؛

ثانيا: عوامل التوطن الصناعي؛

ثالثا: واقع الانتاج الصناعي العالمي واتجاهاته في ظل العولمة والثورة الصناعية الرابعة؛

رابعا: القطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات التطوير للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

اولا: مفهوم جغرافيا الصناعة Industrial Geography

1-تعريف جغرافيا الصناعة :ان جغرافيا الصناعة كعلم تأخر ظهوره عن غيره من فروع علم الجغرافيا. وإذا كانت الكشوف الجغرافية قد مهدت لتطور سريع في علم الجغرافيا، فإن الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر كانت أكبر حافز لظهور جغرافيا الصناعة كعلم يهتم بدراسة نشاط الإنسان الصناعي من الوجهة الجغرافية. وتعرف جغرافيا الصناعة بأنها" فرع الجغرافيا الاقتصادية الذي يعنى بدراسة مواقع الصناعة وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها ، ودراسة تركيب هذه المواقع ووظيفتها، ، اضافة الى تحليل اثارها على مختلف عناصر النشاط الاقتصادي في منطقة معينة وعلى طبيعة النشاط الاقتصادي ، وأنماط التوزيع الجغرافي واسباب تباينه[1].

2-**عوامل قيام الصناعة**: تتمثل اهم عوامل قيام الصناعة[2]:

- العوامل الطبيعية

- الموقع الجغرافي، ويتمثل ذلك في إقامة المصانع بالقرب من منابع المواد الخام مع مراعاة أن تكون هذه المصانع بعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان.

-الظروف المناخية المناسبة.

- خصائص السطح كأن تكون أرضية المصانع مستوية.

-المواد الخام من مواد معدنية وحيوانية وزراعية وصخرية.

-مصادر الطاقة؛ كالبترول والفحم والغاز الطبيعي.

العوامل البشرية الأيدي العاملة المتمتعة بخبرة كافية.

رأس المال. المواصلات والنقل. الأسواق المحلية أو العالمية.

3-**مناهج جغرافيا الصناعة**: يمكن التمييز بين منهجين:

أ-المنهج النظامي: الذي يتم بموجبه اختيار صناعة محددة أو فرع صناعي، ثم يطبق المنهج الجغرافي العام بشأن دراستها وتحليل مقومات موقعها (المواد الأولية، السوق، راس المال، الأيدي العاملة)، ومقومات موضعها(الأرض، المياه. ومن الممكن أن يعبر عن هذا المنهج بكونه منهجاً سلوكياً يؤكد فيه على الطريقة التي تؤثر فيها المصانع أو الصناعة في التبدلات الموقعية، وتدرس القرارات الموقعية وأسباب اتخاذها ونتائجها وفيه يمكن أن تدرس المصانع المنفردة أو مجموعة المصانع الصغيرة وخصائص الصناعة.

ب- المنهج المكاني أو الإقليم: وقد يدعى بالمنهج البنيوي ويتم فيه تحليل عوامل التوطن المتاحة للتصنيع وكيفية إفادة الصناعة منها في إقليم معين يتم اختياره للدراسة، ومحاولة تحديد الصناعات التي تجد لها فرصاً أفضل للتوطن .وفيه يبحث أيضاً الهيكل الصناعي القائم بمصانعه وصناعاته .ومن الاتجاهات الحديثة في هذا المنهج دراسة أنماط الموقع الصناعي في إقليم أو دولة، النمو الصناعي، مشاكل الصناعة في مناطق معينة.

4-**التصنيف الدولي للنشاط الصناعي**: يخضع تصنيف الانشطة الصناعية الى ما يعرف ب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (تنقيح 4)، وهو التصنيف المرجعي الدولي الذي يعمل على توفير مجموعة من فئات الانشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتحليل الاحصاءات حسب هذه الانشطة1.

---

[1] شريف ابراهيم واخرون، جغرافيا الصناعة، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1981، ص.3

[2] احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص.64

ISIC (International Standard Industrial Classification)

ونظراً للاختلافات الكبيرة بين الدول في نظرتها الى مفهوم ومحتوى النشاط الاقتصادي عامة والصناعي منه، وللنتائج السلبية التي تتركها تلك الاختلافات فقد سعت الأمم المتحدة الى وضع تصنيف موحد للنشاط الاقتصادي ومستوياته (ومن ضمنه النشاط الصناعي) ، كي يتم اعتماده من قبل دول العالم. وبرغم وضع هذا التصنيف منذ وقت مبكر عام 1948، إلا أن تعديلات عدة أجريت عليه فأخذ شكله النهائي عام 2009 والمعروف بالتنقيح رقم 4 وهو السائد عالمياً في الوقت الحاضر.

ويحقق اعتماد التصنيف الدولي جملة من الأهداف أهمها:

- يوفر إمكانية رسم صورة واقعية ودقيقة عن حالة الصناعة والكيفية التي تتوزع بها بين الأقاليم والبلدان
- عند اعتماد التصنيف يمكن إجراء مقارنات بين الدول لمعرفة واقع الصناعة فيها من دون أن يحدث أي تضليل في تلك المقارنات.
- يعطي صورة وافية عن حالة الهيكل الصناعي ويمّكن من متابعة تطوراته زمانيا.
- يهئ الفرصة لمتابعة مراحل النمو الصناعي ومعرفة اتجاهات التغير ومدى مطابقتها للاتجاهات العالمية.
- يوفر معلومات كافية يستند عليها في وضع الخطط العامة والتفصيلية لمستقبل الصناعة ودورها في التنمية.

ثانيا: عوامل التوطن الصناعي

يقصد بسياسات التوطن الصناعي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات للتأثير في ممارسة القرارات المتعلقة بالتوزيع المكاني للنشاط الصناعي ، بدلاً من ترك ذلك لقوى السوق و ذلك ليس من اجل تحقيق توزيع اقليمي متوازن في الدخول و الأنشطة الاقتصادية بغية تحقيق العدالة الاجتماعية فحسب بل و من اجل تسريع عملية التصنيع من ناحية و تطوير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية من ناحية اخرى و من ثم تخطيط التوطن الصناعي و المدى الذي تذهب اليه ويتراوح ما بين السيطرة المباشرة و بين اجراء تغييرات طفيفة في الظروف والشروط التي يستطيع من خلالها المشروع ان يتخذ قرار التوطن .وتملك السلطات قرار اختيار الموقع في حين ان دول السوق الحر لا تمتلك سوى اجراء التغييرات في الظروف والأحوال، التي يستطيع من خلالها المنظمون ممارسة اختيارهم الحر لمواقع نشاطاتهم . و يتوقف استخدام اي طريقة على طبيعة المشكلة ، و مدى تقبل المجتمع للتدخل الحكومي في حياته الاقتصادية[2].

وقد تناولت العديد من النظريات فكرة الموقع ومن ذلك مساهمة الاقتصاديين الألمان فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وخاصة فون ثنن H.Von Thunenالذى درس المنافسة بالنسبة للموقع الزراعي والظروف التي تستخدم فيها الأرض و العوامل المؤثرة في ذلك . فهو يرى أنه كلما بعدت مناطق الانتاج عن السوق كلما زادت تكاليف الانتاج نتيجة لزيادة تكلفة النقل ، كما يؤثر في الوقت نفسه مدى توفر وسائل النقل[3] . ورغم ارتباط نظرية فون ثنن باستخدام الأرض فى الزراعة إلا أنها تعد مقدمة لنشأة نظريات الموقع الصناعي فيما بعد .وقام

---

[1] نمر هاشم غربية ، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية، قسم الصناعة والطاقة دائرة الاحصاءات العامة، الاردن، ص.2

[2] ماهر صبري درويش، سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي و اثرها على استقرار العمالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع و الثلاثون، 2013، ص.37

[3] ادريسي مختار، مرجع سابق، ص.8

لونهارت W.Launhardtببحث نظرية الموقع الصناعي، حيث رأى أن المنافسة بين البضائع المختلفة تعتمد على المسافة بين السوق و مصدر انتاجها.

أما المنافسة بين البضائع المنتجة في مكان واحد فتعتمد على مدى تحملها لتكاليف النقل ، فلو أمكن انتاج نوعين من الخامات المعدنية من مكان واحد، و كان أحدهما سهل الاستخراج و لكنه فقير في نوعه، والآخر جيد و لكنه يحتاج لنفقات كبيرة في استخراجه ، يمكن استخدام الخامات الفقيرة قرب مناطق استخراجها لأن نقلها إلى الأسواق البعيدة غير اقتصادي نظرا لزيادة تكلفة النقل. أما الخامات الغنية فان استخراجها بهدف التصدير إلى الأسواق البعيدة قد يكون مربحا رغم زيادة تكاليف الانتاج . وأهم النظريات الخاصة بموقع الصناعة نظرية ألفردفيبر Alfrde Weberالألمانى فى عام 1909 والتي حاول فيها أن يدرس العوامل المؤثرة فى التوزيع الصناعي و بعد التحليل الدقيق وجد أن تكاليف النقل تعد من أهم العوامل في اختيار الموقع الصناعي . ونظرية ألفرد فيبر بنيت على أساس أن الصناعات التي يقل وزن منتجاتها عن وزن المواد المستخدمة في الانتاج فان موقع الصناعة يرتبط بمناطق هذه المواد وليس بقرب الأسواق و ذلك اذا تساوت الظروف الاخرى .

وكلما زادت نسبة المواد كلما كانت الصناعة أكثر التصاقا بموادها، واذا قلت النسبة أي أن وزن المواد يساوى وزن الانتاج أو أقل فان ارتباط الصناعة بمواد الانتاج يقل تبعا لذلك. وبالإضافة إلى صناعة الحديد فإن كثيرا من الصناعات يؤيد نظرية فبر مثل صناعة السكر من الشمندر السكري ، فوزن السكر الخام المستخرج من الشمندر السكري حوالي 10:1 وهذا يعنى أن نسبة المواد المستخدمة فى صناعة شمندر السكر 10، و كذلك وزن الزبدة والجبن المستخرج من اللبن نحو 6:1 أي أن نسبة المواد المستخدمة 6 ، و كذلك بالنسبة للسكر المستخرج من قصب السكر الذى ينقص كثيرا عند انتاجه حيث يصل نسبته 5:1 فجميع هذه الصناعات تظهر نقصا كبيرا فى وزن المنتجات عن وزن المواد الخام المستخدمة فى الصناعة ولذلك كان انتاجها قرب موادها الخام مقللا من تكاليف النقل والملاحظ بصفة عامة أن الصناعات التي يقل وزنها عند انتاجها هي صناعات أولية أو صناعات أساسية حيث تعالج المواد الخام من المناجم أو الحقول مباشرة، و لذلك فان المواد الخام تفقد جزءا كبيرا من وزنها في مراحلها التصنيعية الأولى[1].

أما روستروم E.M. Roustrom فقد قام في عام 1958بوضع أسس ثلاثة تتحكم في تحديد الموقع الصناعي تتمثل في مقومات طبيعية و اقتصادية و فنية. أما الطبيعية فتتمثل في الطبيعة التي يمكن استغلالها ، و الاقتصادية فتتمثل فى دراسة جدوى استغلال الموارد الطبيعية ، و أما المقومات الفنية فتتمثل في تأثير المستوى التكنولوجي على اختيار الموقع الصناعي .

وقام ادجار هوفر Edgar Hoover في عام 1963 بدراسة لاختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة ؛ و تناول أثر تكاليف النقل في اختيار الموقع الصناعي ، وافترض أن بإمكان صاحب المصنع تخفيض نقل المواد الخام باختيار موقع مصنعه قريبا من الأسواق، وعلى ضوء الفرضين يصبح محتما على صاحب المصنع اقامة مصنعه قرب المواد الخام أو الأسواق عندما تكون تكاليف النقل لأي منهما أقل ما

[1] مصطفى جهان، نظريات الموقع الصناعي، دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الاكاديمية، بتصرف ، ص. ص 332

يمكن[1] . وقد انتهى هوفر من دراسته إلى نتيجة هامة توضح أسباب اتجاه الصناعة في اختيار موقع توطنها، واعتقد بأن توطن الصناعة قرب المواد الخام بدلا من الأسواق يرجع إلى النقص في وزن الخامات أثناء تصنيعها، وإلى زيادة تكاليف نقل الطن الواحد من الخامات بالمقارنة بتكاليف نقل وزن مماثل من السلع المصنعة ، كما انتهى إلى أن توطن الصناعة قرب الأسواق يرجع إلى زيادة وزن الخامات بعد تصنيعها و إلى زيادة تكاليف نقل الطن الواحد من السلع المصنعة بالمقارنة بوزن مماثل من الخامات. وقد بدأ الاتجاه فى الفترة الأخيرة يميل إلى أهمية السوق في جذب الصناعة ، و من أهم من يأخذون بهذا الرأي أوجست لوش August Losch الذى تعد دراسته من أحدث و أهم الدراسات في هذا الخصوص، فالسوق في تصوره منطقة تضم سكانا متجانسون من حيث الدخل والذوق العام و قدراتهم الشرائية ومستواهم الفكري، و لذلك فإن إقامة الصناعة قريبا منهم لمدهم بحاجتهم تعد احسن . و يرى أوجست لوش أنه من الضروري إقامة مصانع كبيرة قرب السوق لمواجهة المنافسة التي قد تتعرض لها عند قيام صناعات أخرى منافسة قرب مناطق الاستهلاك. وبذلك ساهمت نظرية لوش في تطوير نظرية الأماكن المركزية من خلال تحليل التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية وكذا مناطق السوق للوحدات الإنتاجية، حيث أكد لوش أن تكاليف النقل هي عامل رئيسي في تحديد مناطق الأسواق وكذا حجم الأرباح وأن اقتصاديات الحجم تعمل على توسيع نطاق الامتداد المكاني لمناطق المنتجات الصناعي[2]. والتحليل الذي قام به يرتكز على جغرافيا الصناعات، فالإنتاج الصناعي عامل مفسر للتركز الحضري، ا ولفضاء هو منظمة مزدوجة حيث تتركز المنشآت الصناعية في المدن وأسواق السلع، وتنتشر المنتجات والأسواق الزراعية في الأقاليم الأخرى، حسب توزيع متناسق حول الأماكن .والأسباب التي تفسر تركز الصناعات في المدن هي وفورات التجمع وتقليص تكاليف النقل الاجمالية .وفورات التجمع هي محرك تكوين المدن، ويمكن تفسيرها بأربع مجم وعات من العوامل[3]:

-ميزات الإنتاج بالجملة تؤدي إلى تركزات في موقع معين لشركات كبرى؛

-منشآت من نفس النوع تسعى إلى التجمع للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية(بيئة رخيصة، تقسيم التكاليف)، الميزات التقنية للموقع، وإمكانيات التنافس أكبر؛

-منشآت متنوعة يمكنها أن تقترب من بعضها بفضل علاقات ترابطية(مؤسسات ومقاوليها، موردون أو خدمات مقدمة للمنشآت.)

-كذلك المدن يمكنها أن تظهر فقط بفضل تجمع المستهلكين

-**نظرية اقطاب النمو لفرانسوا بيرو:** يعد الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F .PERROUX اول من تبنى نظرية اقطاب النمو (1955) للدلالة على النمو غير المتوازن في المجال الاقتصادي، حيث نشر بحث بعنوان' الحيز الاقتصادي :النظرية والتطبيق' ، اهتم فيه بدراسة آليات التنمية في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية وما أفرزته من تباين إقليمي[4]. ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة او اكثر من المناطق في الدولة تتمتع بميزات

---

[1] حميدة رابح، تقييم إستراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، 2016-2017ص. 118

[2] بوراس وسيلة، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار ا لأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، فيفري 2020، ص.

[3] الطيبي عبد الله .تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر .مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015، 2016، ص.31 .

[4] بوراس وسيلة، مرجع سابق، ص.31

اقتصادية و اجتماعية وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الاخرى وتؤثر فيها بحث تتجه اليها دائما. وتؤكد النظرية ضرورة التركيز في الاستثمار على قطاعات معينة اساسية استراتيجية لإحداث التنمية الاقتصادية، واسمى ذلك بقطب النمو، واكد على ان السياسات المناسبة لتنمية المناطق الحضرية في سياق متعدد الاقاليم قد تجعل المراكز الحضرية كأقطاب نمو، واشار الى ان التنمية الاقتصادية لا تحدث في جميع المناطق دفعة واحدة وانما تظهر في شكل اقطاب نمو معينة و بكثافات مختلفة ثم تنتقل التنمية الى مناطق اخرى عن طريق قنوات وروابط وتفاعلات مختلفة وبصورة غير متساوية. وتستند نظرية اقطاب النمو الى مجموعة من الفرضيات من اهمها:

-تحديد النمو بحيث لا ينحصر في المكان او في نظام الانتاج المحلي، ويكون النمو الاقتصادي دائما في حالة اختلال وبكثافة مختلفة وينتقل عبر قنوات ليؤثر على عناصر الاقتصاد الوطني؛

-وجود مؤسسات ووحدات قيادية وجاذبة والذي ينتج عنها اثار الربط ما بين مختلف الانشطة الاقتصادية والموزعة في نفس المكان الجغرافي وتقوم الوحدات المتمثلة في المؤسسات الاقتصادية بممارسة اثار الجذب على وحدات القيادة الاخرى، وتمكنها كفاءتها الاقتصادية من انتاج اثار خارجية ايجابية، وعليه فان التركيز الجغرافي للانتاج المعنوي و العلاقات الانسيابية يكون هو اساس نمو القطب والذي يتكون من قوى الجذب والطرد والتي تكون القطب التنموي و تتميز اقطاب النمو حسب بيرو بوجود مؤسسات قائدة تتسم ب:

-سيطرة كبيرة على الموارد الاقتصادية و التكنولوجية، مع قدرة متميزة في جذب وحدات صناعية اخرى عن طريق الكفاءة التنافسية،مع امكانية الوصول الى وفورات الحجم الداخلية والخارجية وبالتالي قدرة على التحكم في قرارات الانتاج و الاسعار؛

-ارتفاع روابط التعاون و التي تكسبها قوة في الاسواق المحلية والعالمية، و ينظر بيرو الى الموقع الاقتصادي كعامل مجرد وليس كمنطقة جغرافية.

يميز لويس دافين Louis Davin بين نوعين من أقطاب النمو هما:

أ-قطب النمو الفعال النشط(Active pole) يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيرتها في المناطق المجاورة، من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة عن التطور التكنلوجي الحاصل فيها.

ب-قطب النمو الكامنpotential pole : ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية، أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته.

ومع التطور الحاصل في مفهوم اقطاب النمو يمكن ابراز عدة اشكال له من اهمها:

جدول1 رقم: اهم اشكال ونماذج اقطاب النمو

نوع النموذج	الخصائص المميزة
***أقطاب* النمو (Growth poles)**	مراكز وفضاءات للمكان الاقتصادي حيث المؤسسات الاقتصادية الاقليمية الرائدة تتمركز بكثافة وتتطور ديناميكيا والذي يؤدي الى تآزر الأثار والمواقف للمراكز الصناعية وكذا الاطراف. أشكالها تتمثل في: المناطق الاقتصادية الحرة، والمتنزهات التكنولوجية، والمدن التكنولوجية، والأقاليم ذات الأولوية التنمية
التكتلات (Agglomerates)	موقع كثيف للمستوطنات الحضرية توحدت فيها آليات الإنتاج المتقدمة، واالروابط الثقافية والاجتماعية. فهو شكل من أشكال التركيز الإقليمي للإمكانات الصناعية ومختلف الموارد (المالية والبشرية والبنية التحتية والاستثمار والمعلوماتية.
العناقيد (Clusters)	هو تركز مكاني لمجموعة من المؤسسات والشركات المترابطة في موقع معين وتتمثل في: المعدات والمكونات وموردي الخدمات الخاصة والبنية التحتية ومعاهد البحوث وغيرها من المنظمات التي تكمل بعضها البعض وتعزيز المزايا التنافسية لبعضها البعض والنظام ككل.

المصدر: ادريس مختار، مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق: دراسة تحليلية قياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص. 21

-مقاربة الاوساط الابتكارية: تعتمد هذه المقاربة في تحديد التأثيرات المتبادلة للأعوان الاقتصاديين داخل المكان الجغرافي على التطور التكنولوجي، في ظل اتجاه الدول والاقتصاديات الجديدة الى الاعتماد على اقتصاد المعرفة والابتكار، حيث ظهرت المفاهيم المتعلقة بالأوساط الابتكارية كمفاهيم جديدة في التحليل الاقتصادي والجغرافي، والتي ساهمت في ربط الاعوان الاقتصاديين من خلال استخدام التكنولوجيا. حيث يعد الوسط الابتكاري بمثابة نطاق اقليمي تتطور فيه التفاعلات بين الاعوان الاقتصاديين من خلال تعلمهم للمعاملات متعددة الاطراف التي تولد عوامل خراجية خاصة بالابتكار وتقارب التعلم نحو المزيد من اشكال الادارة الفعالة المشتركة للموارد.

وهو يرتكز على عدة عناصر اهمها:

-الديناميكيات التكنولوجية: منطق الابداع والتعلم واكتساب المعرفة الموجهة نحو الابتكار التكنولوجي؛

-التحولات الاقليمية من خلال القدرة على خلق ميزة نسبية والاتصال مع الشبكات الخارجية لزيادة الميزة التنافسية للوسط الابتكاري؛

-التغيرات التنظيمية باعتماد منطق الشراكة والتعاون بين الاطراف الفاعلة وتكوين شبكات موجهة للابتكار؛

تعد مقاربة الاوساط الابتكارية بمثابة مقاربة بين المكان الاقتصادي و نظريات الابتكار التي انتشرت في ظل تنامي اقتصاد المعرفة، والتي تكسب المكان تنافسيته لاسيما بعد نجاح تجارب العناقيد الصنعية و الاقطاب التنافسية في الكثير من الدول كالصين و الهند و ايطاليا و وادي السيليكون في الو م ا و التي اكدت على اهمية التنظيم المكاني للابتكار واستخدام المعرفة في تنمية المناطق الصناعية. وعليه تعد هذه المقاربة من احدث المقاربات التي تفسر اسباب توطن وتوطين الانشطة الاقتصادية في اماكن و اقاليم معينة اعتمادا على الابتكار والمعرفة وعدم تركيزها على تكاليف وديناميكيات الانتاج كما كان رائجا في النظريات السابقة. حيث نجد ان اختيار و تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعديد من الدول اصبح يأخذ بعين الاعتبار هذا البعد أي الابتكار والمعرفة كمحدد اساسي لتدفقه و انسيابه الى الدول المضيفة التي بدورها اصبحت تتنافس لتطوير بيئة الابتكار فيها من خلال تبني انظمة وطنية للابتكار و خلق انظمة اقليمية للابتكار[1].

[1] ادريسي مختار، مرجع سابق، ص. 25

-**نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد:** حاولت نظرية بول كروغمان اعطاء تفسيرات لأسباب وجود اختلافات في مستويات التنمية الاقليمية ، في حين ان التطور التكنولوجي والانفتاح التجاري العالمي جعل جميع الاقاليم في مستوى واحد، واكد الباحثون في الاقتصاد الجغرافي الجديد ان هناك تفاعلات قوية بين العمليات التجارية والعلاقات خارج نطاق السوق. لذا فان نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد تساهم في معالجة المسائل التقليدية للاقتصاد الاقليمي والحضري والمتعلقة بتوطين الانشطة الاقتصادية في اطار نظري متماسك ، وشرح العمليات الداخلية التي تعتبر في اصلها كظواهر للتركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ونشوء هياكل المركز والمحيط اوالهامش. واكد بول كروغمان ان هذه الاشكال من التركز ترتبط بوجود اقتصاديات التكتل، وان هذا التركز يخلق البيئة الاقتصادية الملائمة. لذا يعد دور الموقع جد مهم في هذه النظرية لتفسير ظواهر النمو الاقتصادي. لذا فان مسالة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة هي نفسها تفسير اسباب التوطن والتوطين الصناعي، غير انها تفسر بشكل اكثر اسباب تشكيل الاختلافات الكبيرة للتكتلات الاقتصادية في المكان الجغرافي، ويؤكد كل منهج موحد على التفاعل بين ثلاث عوامل اساسية هي زيادة العائدات، تكاليف النقل و حركة عوامل الانتاج في نمذجة أي توازن عام، وعليه فان العملية التراكمية الناشئة عن التركز المكاني للأنشطة الاقتصادية هي نفسها ناتجة عن عدة عوامل من اهمها: اقتصاديات الحجم، تكاليف النقل والعلاقات القائمة بين المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك التفاعل الذي يحدد توطين الانشطة الاقتصادية مع وجود مردود الحجم المتزايد وهو ما يحفز كل منتج لتركيز نشاطه في موقع واحد. ولتقليل تكاليف النقل يتجه المنتج الى توطين نشاطه في المكان الذي يكون فيه الطلب المحلي اكثر اهمية ولكن الطلب يتركز خاصة في المناطق التي توطنت فيه المؤسسات المنتجة سابقا اذا كان نشاط اقتصادي معين ينمو اكثر في منطقة معينة، فانه سيؤدي الى جلب الشركات من الاقاليم الاخرى، مما يعزز الميزة المستمدة من حجم السوق الخاصة به. هذه العملية الدائرية للسببية التراكمية تؤدي الى تمركز الصناعة في منطقة واحدة ويحصل هذا التمركز نتيجة تفاعل عوامل الطرد التي تؤدي الى انتشار الانشطة الصناعية وعوامل الجذب المكاني التي هي اساس التجمع المكاني للأنشطة الاقتصادية . وعليه فان نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد تحدد اربعة عوامل اساسية تتفاعل مع بعضها البعض لتحديد الاماكن الاكثر استقطابا وتوطنا للانشطة الصناعية هي: مردود الحجم المتزايد- المنافسة المكانية- تكاليف النقل- المخرجات الايجابية والشكل الموالي يوضح الاساس النظري لهذه المقاربة.

شكل رقم22 : الاطار الاساسي للاقتصاد الجغرافي الجديد

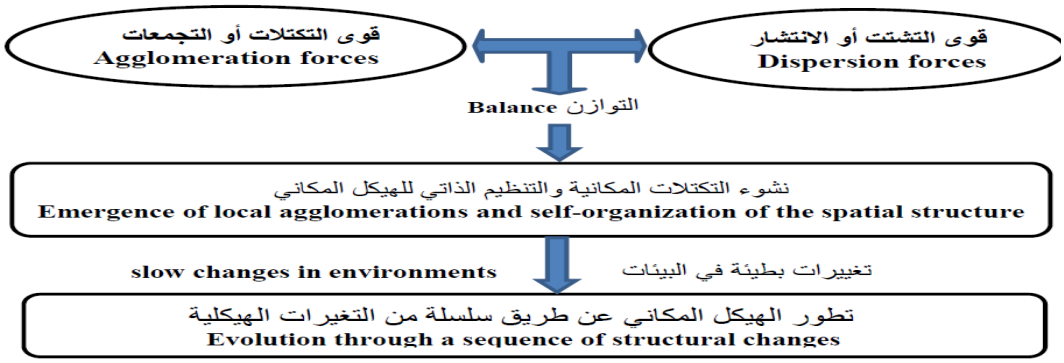

المصدر: ادريس مختار، مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق: دراسة تحليلية قياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019، ص. 29

يوضح الشكل التعارض الموجود بين قوى تشكيل الهيكل المكاني، وكتوازن معقد بين هتين القوتين المتعارضتين تنشا مجموعة مختلفة و متنوعة من التكتلات اوالتجمعات المحلية للانشطة الاقتصادية والمنتظمة ذاتيا لتشكيل الهيكل المكاني. ونتيجة لتفاعل مجموعة من التغيرات التدريجية الحاصلة في البيئة التكنولوجية و الاجتماعية والاقتصادية تطرا على النظام المكاني مجموعة من التغيرات الهيكلية يتطور في اطارها الى نظام اكثر تعقدا. وعليه فان فهم قوى الطرد الناتجة عن التركزات المتراكمة في المناطق والتي تدفع الى ارتفاع اسعار عوامل الانتاج(الاجور، الاراضي، راس المال.) وعوامل التركز الشديد التي تؤدي الى بعض الاثار السلبية(تكاليف الازدحام والتلوث) وعوامل المنافسة بين المؤسسات هي التي تخلق اثار التشتت. اما عوامل تشكل التكتلات المكانية مثل المدن والمناطق الصناعية فترتبط بعدة عوامل منها التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التي تسهل تشكيل التكتلات. وعليه فان هذه النظرية ساهمت في بناء اسس الاقتصاد المكاني اعتمادا على ادوات حديثة في النظرية الاقتصادية و اوجدت ثلاث مجموعات من النماذج لتحليل ظواهر توطين الانشطة الاقتصادية: النماذج الدولية، النماذج الاقليمية ونماذج النظم الحضرية.

ثالثا: واقع الانتاج الصناعي العالمي واتجاهاته في ظل العولمة والثورة الصناعية الرابعة

1-واقع الصناعة على المستوى العالمي

أ-تطور حصة الصناعة في الناتج المحلي للدول : شهدت حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للدول عدة تطورات يمكن عرضها في الشكل الموالي:

شكل رقم23 : تطور حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب الدول

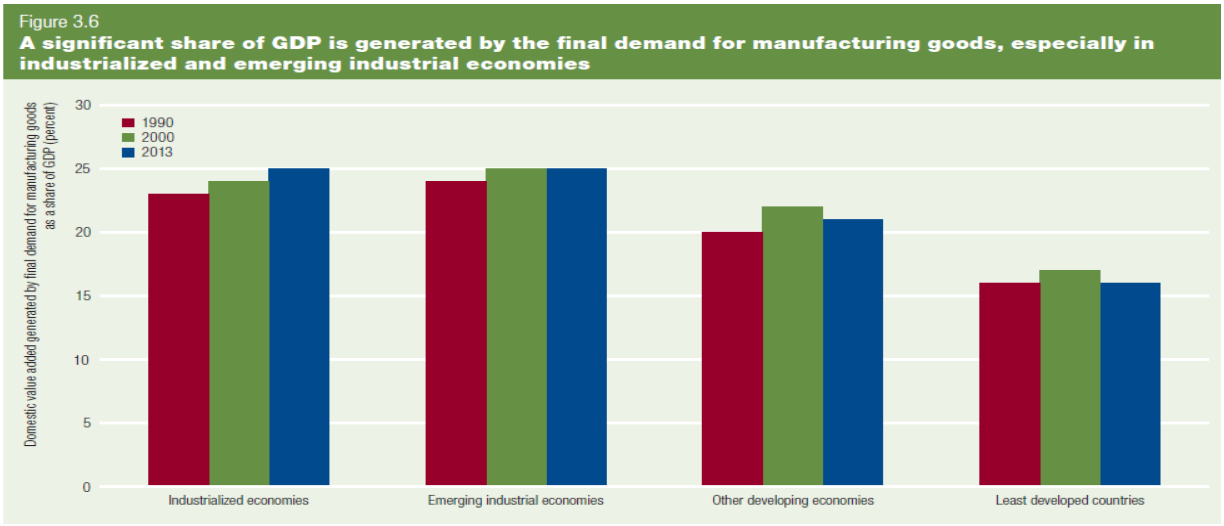

Source : UNiDO, Industrial Development Report 2018

يلاحظ من الشكل ارتفاع حصة الصناعة في الناتج المحلي في الدول المتقدمة، الى 25 %و الدول الناشئة وانخفاضها الى 22 %في الدول النامية والى اقل من 16 %في الدول الاقل نموا.

وترتفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي لبعض الدول الاسيوية الى اكثر من 25خاصة الصين و اليابان وكوريا الجنوبية، كما تشهد دول تكتل ASEAN نموا معتبرا لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي في حين تنخفض الى حوالي 15 فقط في بعض دول جنوب اسيا.

شكل رقم 24: تطور حصة الصناعة الى الناتج المحلي في بعض الدول الاسيوية

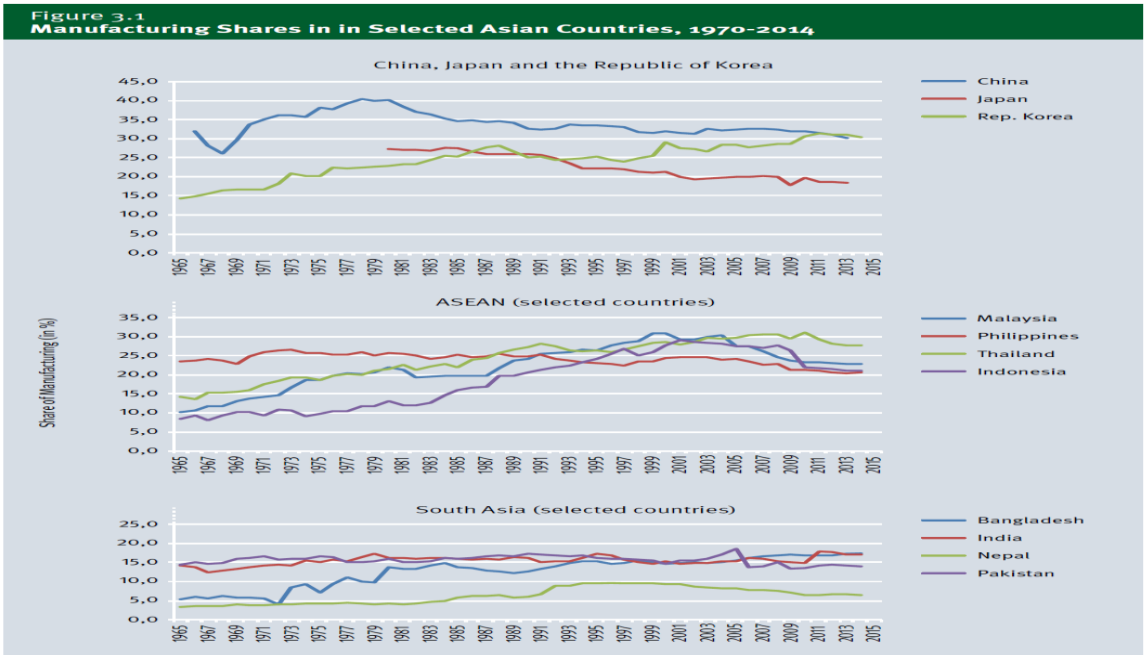

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018

ب-**تطور الطلب العالمي على المنتجات الصناعية** :يتسم الطلب على المنتجات الصناعية في الدول المتقدمة بالمرونة حيث سجل اتجاه الافراد الى استهلاك الكثير من المنتجات الصناعية بمجرد طرحها في الاسواق، على عكس الطلب في الدول النامية الذي يستغرق فترة زمنية طويلة نوعا وهو ما يتماشى مع افكار نظرية ليندر للتجارة الدولية التي تفسر جزءا من الاتجارة الدولية بناءا على مستويات الدخول. والشكل الموالي يوضح ذلك.

شكل رقم 25: تطور الطلب على المنتجات الصناعية

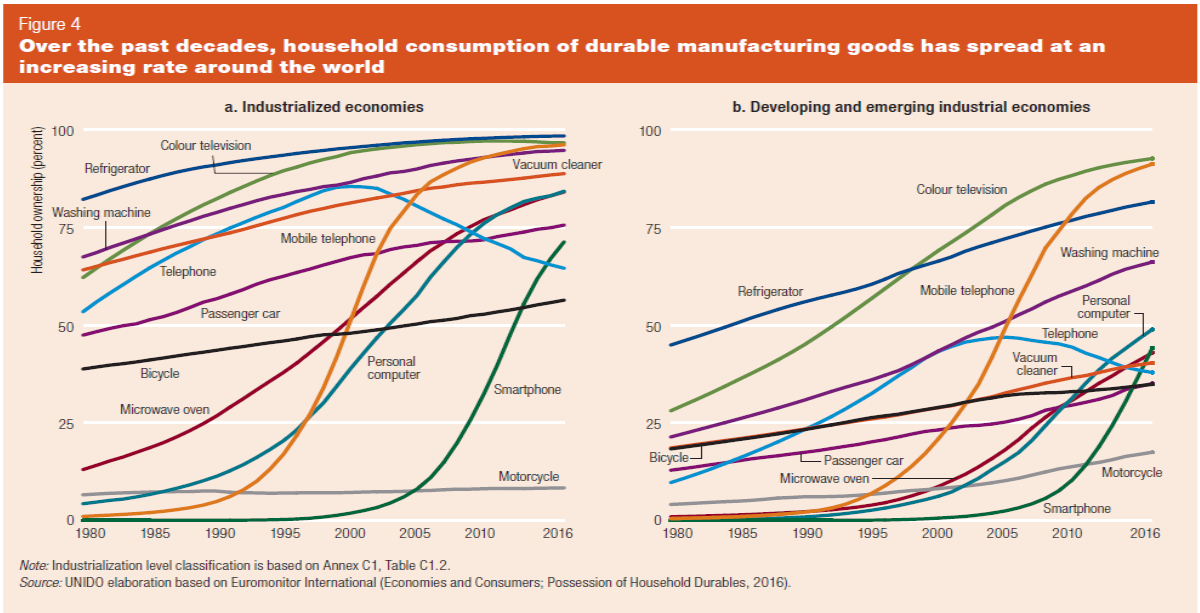

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018, p.6

ج- الحصة النسبية للصناعة في الناتج الاجمالي العالمي و العمالة

شكل رقم26: تطور الحصة النسبية للصناعة في الناتج الاجمالي العالمي والعمالة

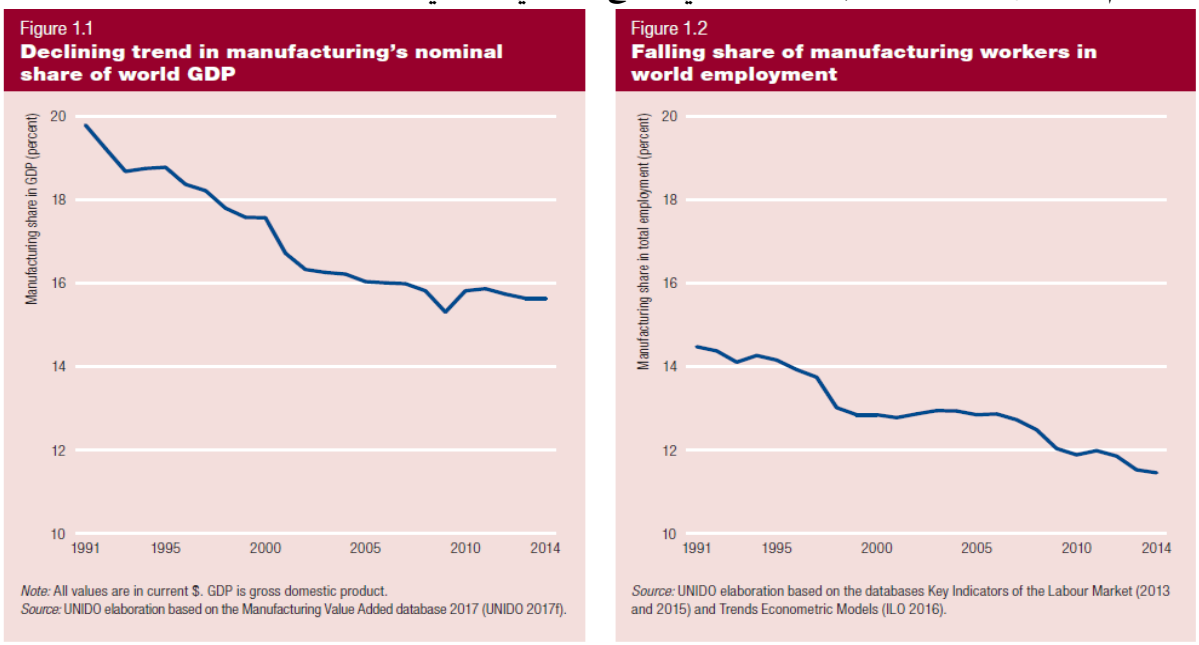

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018

د-التشغيل في القطاع الصناعي في الدول الصناعية :شهدت معدلات التشغيل في القطاع الصناعي على المستوى العالمي تراجعا من 120 مليون عامل في سنة 1991 الى 76 مليون عامل في سنة 2016 و بذلك انخفضت حصة القطاع الصناعي في التشغيل من 23 في سنة 1991 الى اقل من 16 في سنة 2016 بسبب تحول اليد العاملة الى قطاع الخدمات.

شكل رقم27 : تطور حجم التشغيل في القطاع الصناعي

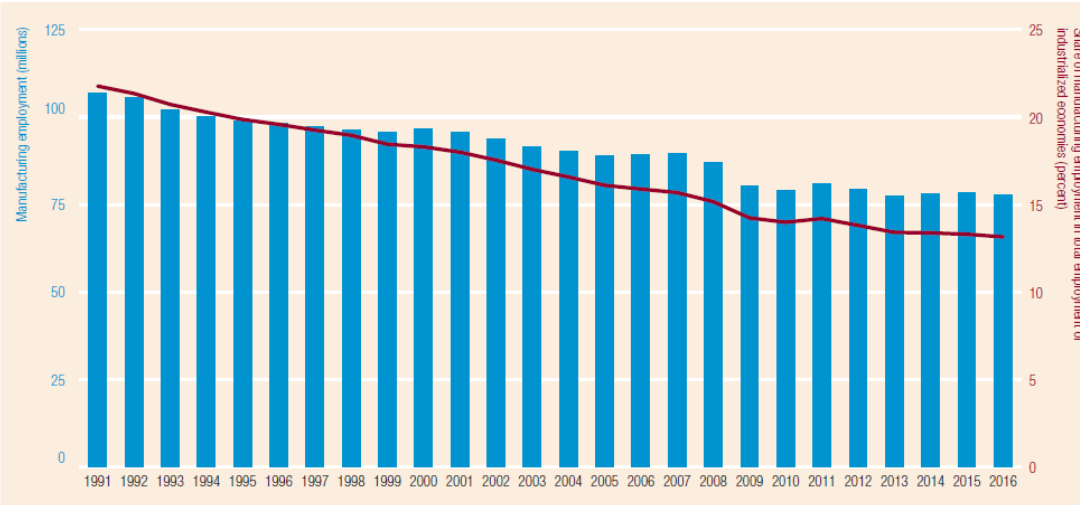

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018

وتعد الوم ا و اليابان و المانيا من اهم الدول الصناعية التي ا التي تراجعت فيها عمالة القطاع الصناعي، حيث انخفضت نسبتها من 23 %في سنة 1991 الى اقل من 15% في سنة 2016، تليها اليابان التي تراجعت فيها من 15% الى 11 % خلال نفس الفترة.

هـ- القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول النامية والانتقالية : شهدت القيمة المضافة للقطاع الصناعي على المستوى العالمي ارتفاعا بنسبة 120 بين سنتي 1990 و 2016 ، وقد شهدت الدول النامية والانتقالية اكبر ارتفاع قدر ب 450 % خلال نفس الفترة بسبب تحول الكثير من الدول من دول ريعية الى دول صناعية في حين شهدت الدول المتقدمة معدل نمو اقل في القيمة المضافة للقطاع الصناعي قدر ب 50 بسبب اتجاه معظمها الى الاعتماد على القطاع الخدماتي والمعرفي.

شكل رقم 28: تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي على المستوى العالمي

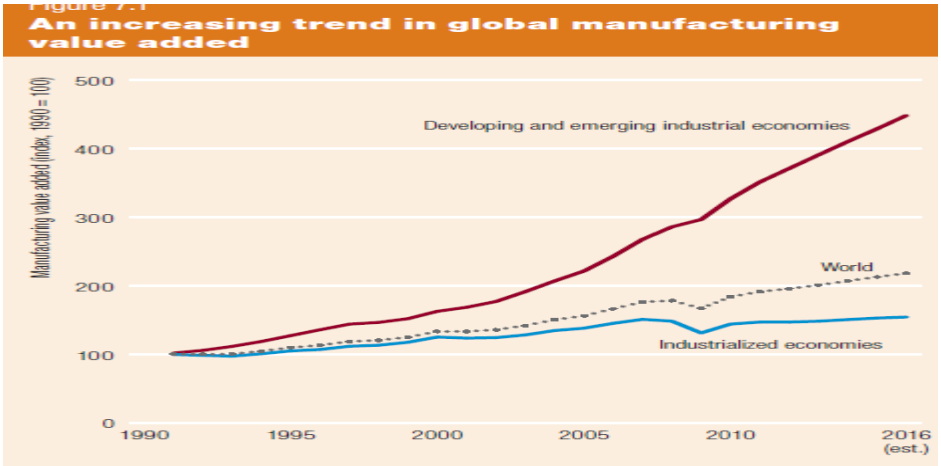

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018

و-اهم القوى الصناعية على المستوى العالمي: عرف القطاع الصناعي على المستوى العالمي عدة تحولات جغرافية سمحت ببروز قوى صناعية جديدة مقارنة بالقوى التقليدية التي ظلت لعقود تسيطر على اكبر حصة في الانتاج الصناعي العالمي، حيث تدحرجت الو م ا الى المرتبة الثانية و احتلت الصين المرتبة الاولى بنسبة مساهمة قدرت في سنة 2018 ب 28.4، كما برزت كوريا الجنوبية و الهند و المكسيك ضمن قائمة الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم.

شكل رقم 29: اكبر القوى الصناعية في العالم في عام 2018

https://fr.statista.com/infographie/20863/top-10-des-pays-selon-la-part-de-la-production-industrielle-mondiale/

ي-تصنيف الصادرات الصناعية حسب المحتوى التكنولوجي : عرفت الصادرات الصناعية تحولا في المحتوى التكنولوجي حيث كانت تشكل الصادرات عالية التكنولوجيا حوالي 38.9 %من اجمالي الصادرات الصناعية في

سنة 1996، و ارتفعت حصتها الى 47.4 %في سنة 2006 وتجاوزت 51.8 %في سنة 2015، تماشيا مع التطورات الحاصلة في اطار الثورة الصناعية الرابعة و الذكاء الاصطناعي.

شكل رقم30: تصنيف الصادرات الصناعية حسب التصنيف التكنولوجي

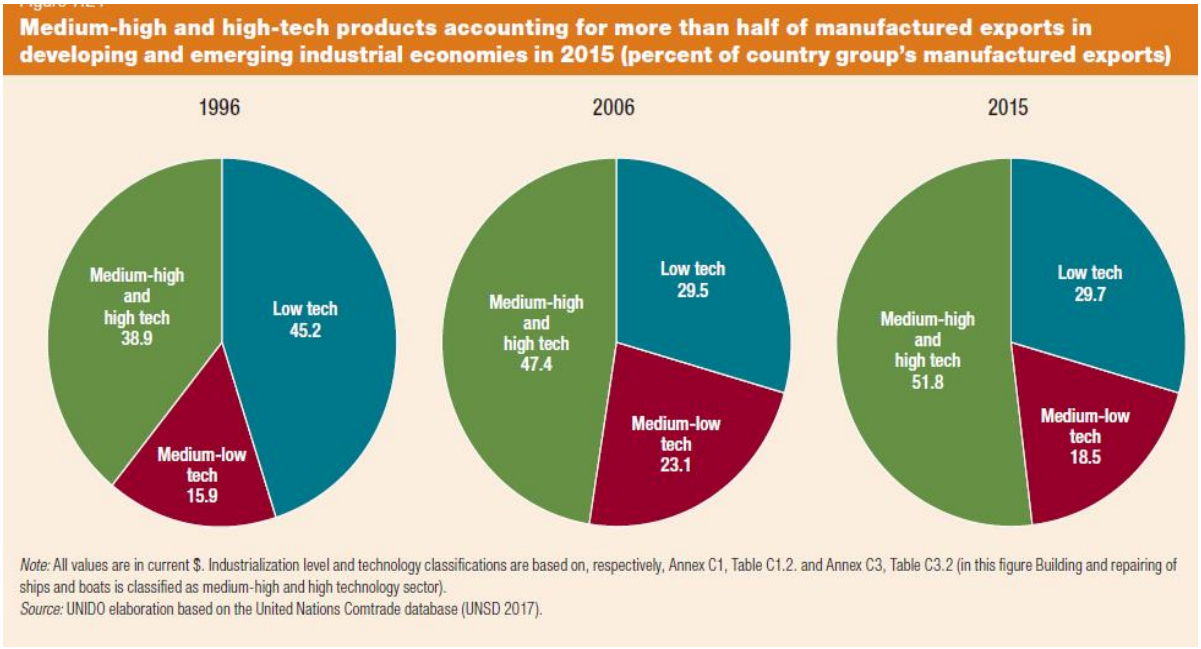

Source: UNiDO, Industrial Development Report 2018

تجدر الاشارة الى ان معظم الدول المصدرة للمنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع هي من الدول المتقدمة اوما يعرف ببلدان الرعيل الاول وهي تضم وهي الولايات المتحدة الامريكية، واليابان، وألمانيا، والصين، والمقاطعة الصينية تايوان، وفرنسا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وجمهورية كوريا، وهولندا وهي تمتلك 91 % من فصائل براءات الاختراع العالمية والتي تعتمد على التصنيع الرقمي، كما يوضح الجدول.

جدول رقم 2: التوزيع الجغرافي للتصنيع الرقمي

المجموعة		وصف موجز	المعايير
بلدان الرعيل الأول (10 بلدان)		بلدان الصدارة العشرة في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان قدّمت ما يعادل أو يفوق المئة طلب لفصيلة براءة اختراع عالمية في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم (المعدّل لجميع الاقتصادات الناشطة إلى حدّ ما في هذا المجال)
البلدان التابعة في الانتاج (23 بلداً)	البلدان المبتكرة	بلدان ناشطة في الاستحواذ على براءات الاختراع في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان قدّمت على الأقل عشرين طلباً لفصيلة براءة اختراع عادية أو عشرة طلبات لفصيلة براءة اختراع عالمية في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم (المعدّل لجميع الاقتصادات الناشطة إلى حدّ ما في هذا المجال بعد استبعاد اقتصادات الرعيل الأول)
	البلدان المصدّرة	بلدان ناشطة في تصدير السلع المرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان متخصصة نسبياً في تصدير سلع مرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم وتبيع أعداداً كبيرة منها في السوق العالمية (بنسبة تتخطى متوسط الحصة في السوق بعد استبعاد اقتصادات الرعيل الأول)
البلدان التابعة في الاستخدام (17 بلداً)	البلدان المستوردة	بلدان ناشطة في استيراد السلع المرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان متخصصة نسبياً في استيراد سلع مرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم وتشتري أعداداً كبيرة منها في السوق العالمية (بنسبة تتخطى متوسط الحصة في السوق بعد استبعاد اقتصادات الرعيل الأول)
البلدان المتأخرة في الانتاج (16 بلداً)	البلدان المبتكرة	بلدان ذات نشاط معتدل في الاستحواذ على براءات الاختراع في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان قدّمت طلباً واحداً على الأقل لفصيلة براءة اختراع عادية في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم
	البلدان المصدّرة	بلدان ذات نشاط معتدل في تصدير السلع المرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان إما متخصصة نسبياً في تصدير سلع مرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم أو تبيع أعداداً كبيرة منها في السوق العالمية (بنسبة تتخطى متوسط الحصة في السوق بعد استبعاد اقتصادات الرعيل الأول)
البلدان المتأخرة في الاستخدام (13 بلداً)	البلدان المستوردة	بلدان ذات نشاط معتدل في استيراد السلع المرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم	بلدان إما متخصصة نسبياً في استيراد سلع مرتبطة بالإنتاج الرقمي المتقدم أو تبيع أعداداً كبيرة منها في السوق العالمية (بنسبة تتخطى متوسط الحصة في السوق بعد استبعاد اقتصادات الرعيل الأول)
البلدان المتقاعسة (88 بلداً)		بلدان ذات نشاط ضعيف جداً أو منعدم في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم	جميع البلدان التي لا تندرج في أي من المجموعات الواردة أعلاه

البلدان المدرجة بمعادلة في تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم

المصدر: منظمة الام المتحدة للتنمية الصناعية، التصنيع في العصر الرقمي، 2020، ص. 6

2-الاتجاهات الحديثة في جغرافيا الصناعة

أ-تجزئة العملية الصناعية في اطار سلسلة القيمة العالمية : يقصد بسلاسل القيمة العالمية عملية تفكيك عناصر الانتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الانتاج وسهولة الوصول الى الأسواق، وبذلك تحدد سلسلة القيمة الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتوج أو خدمة ما، من بدايته الى غاية تقديمه في شكله النهائيبدءا من التصميم ، مرورا بالإنتاج، التسويق، وصولا الى الخدمات اللوجستية والتوزيع، كما هو موضح.

شكل رقم 31: بنية سلاسل القيمة العالمية

المصدر: تقرير اليونكتاد، الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم، 2013. ص15

من خلال الشكل يمكن تحديد دور محدد لكل بلد في سلاسل القيمة لتقديم منتجات أو خدمات للسوق من البداية (المدخلات الأولية)وحتى الاستخدام النهائي(المستهلك النهائي)، وفي كل دور يتم تحديد القيمة المضافة التي يحققها البلد، حيث تختلف القيمة المحققة حسب نوع الدور المندمج به، وبالتالي موقعه على منحنى ابتسامة.

شكل رقم 32: منحنى ابتسامة

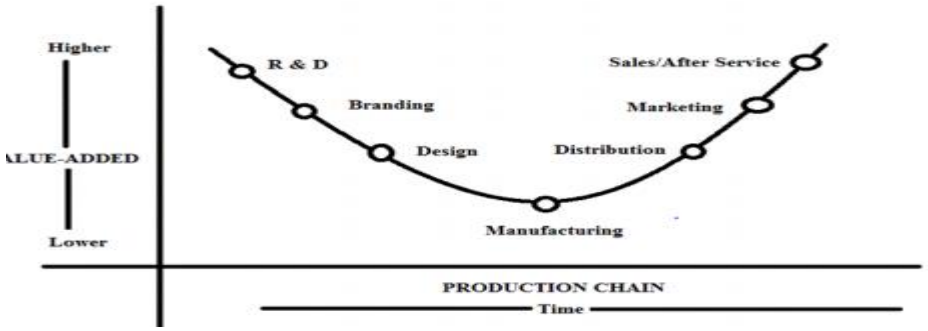

Source : Sakshi Aggarwal. Smile Curve and its linkages with Global Value Chains. Indian Institute of Foreign Trade. 14 May 2017 . p5

يشير منتحى ابتسامة الى العلاقة بين مراحل الانتاج ونسبة مساهمتها في اجمالي القيمة المضافة، وهي تاخذ شكل U حيث ان انشطة المنبع upstream مثل البحث والتطوير و التصميم والتجديد وانشطة المصب downstream مثل العلامة التجارية والتسويق وخدمات ما بعد البيع تساهم بالجزء الاكبر من القيمة المضافة مقبل حصة اضعف لمراحل التصنيع والتجميع النهائي للمنتجات.حيث يقع التصنيع Manufacturing في أسفل المنحنى بأدنى قيمة مضافة ، وبالتالي يتوقف حجم القيمة المضافة على طبيعة المنتج النهائي والتكنولوجيا المستخدمة في تصنيعه، وهو ما أكده تقرير الملكية الفكرية لسنة 2017 و الذي عرض أهمية رأس المال غير الملموس في توليد القيمة المضافة، عن طريق تحديد مقدار الدخل المتراكم للعمالة و رأس المال غير الملموس و رأس المال الملموس

في انتاج سلسلة القيمة العالمية .ولتوضيح العوامل المؤثرة على التموقع في سلاسل القيمة العالمية، قامت منظمة العمل الدولية بتلخيصها في خمس عوامل موضحة بالشك لأدناه:

شكل رقم 33: أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية سلاسل القيمة العالمية

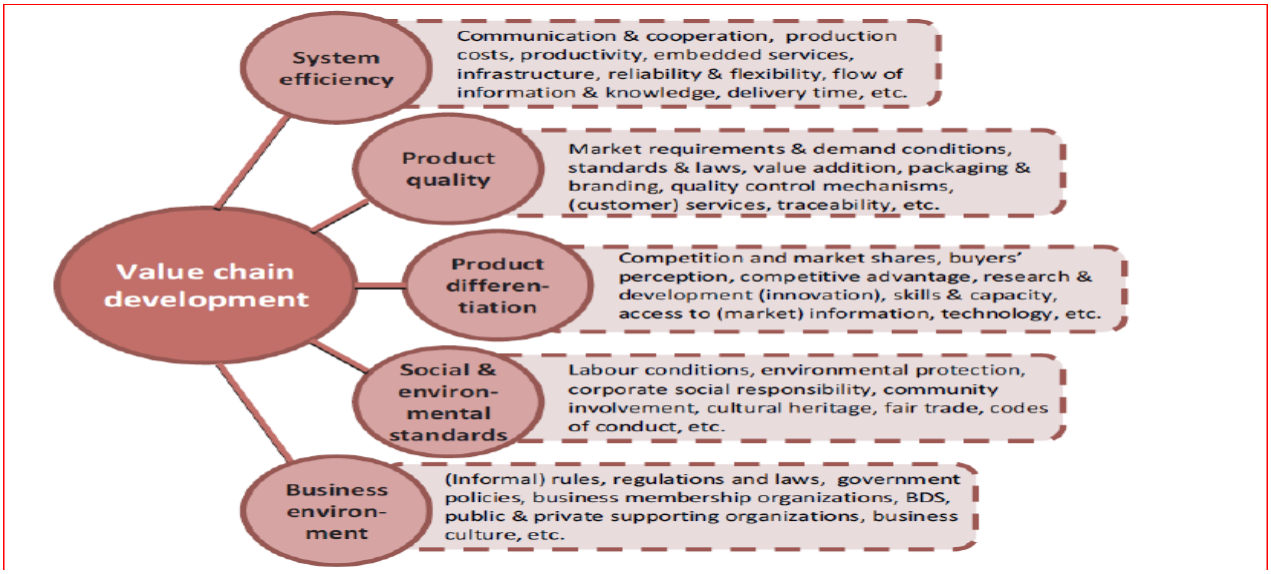

Source : Report on value chain analysis:The tomato sector in Mafraq Governorate jordon. ILO. Marsh 2014. P13.

عمد التقرير إلى تبيان أهمية استخدام أنظمة انتاج جديدة قادرة على توفير المعلومة التي تحقق الكفاءة التشغيلية للأنشطة(خفض التكاليف، خدمات التوزيع....) والتي تمكن من خلق منتوج متميز قادر على الاستجابة الى متطلبات السوق و تحقيق رغبات المستهلكين، وذلك في بيئة عمل محفزة و بيئة استثمار جاذبة.

ج-أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية : تتمثل في ما يلي:

-خلق روابط بالاقتصاد العالمي: تعتبر سلاسل القيمة حلقة الربط بين البلدان على الانتاج والتجارة العالمية، حيث أثمر ظهورها- تعزيز ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأصبحت أقطاب تجارية ضمن خارطة التجارة الدولية، واندمجت دول الأطراف(الجنوب) مع دول المركز(الشمال) بفعل نشاط الشركات متعددة الجنسيات، فبعدما كانت دول الجنوب تمثل أسواق لتصريف منتجات دول الشمال ، أصبح في القرن 21 تدفق المنتجات من والى شمال- جنوب وتعددت مراكز التجارة العالمية[1].

-وسيلة لتحقيق التنمية: تشير معظم التقارير التي تعرضت لسلاسل القيمة العالمية لمدى مساهمتها في رفع مستوى التنمية للبلدان المندمجة، من خلال الآثار الاقتصادية الايجابية على معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي، فتساهم القيمة المضافة للتجارة في المتوسط بحوالي 30 %من الناتج الداخلي الخام للبلدان النامية، وتساعد سلاسل القيمة العالمية في انتشار ونقل التقنية ، وتوليد المهارات، وخلق فرص العمل بزيادة عدد الوظائف، ما يدعم النمو الاقتصادي في الدول التي تحسن التعامل معها.

-تحقيق التنويع الاقتصادي: يتجه واضعوا السياسات الى الاندماج في سلاسل القيمة العالمية كوسيلة لحفز التحول الهيكلي وتنمية القدرات الانتاجية المحلية وضمان التحول الى أنشطة تولد قيمة مضافة أعلى، فتموقع الدول في سلاسل القيمة العالمية مرتبط بنوع مشاركتها(بأنشطة المنبع أو أنشطة المصب)، فحسب تقرير الأمم

[1] The Rise of South-South Trade: Polycentric Patterns. Global Development Institute , Nov 23, 2017.

المتحدة للتجارة والتنمية 2013 أقر ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يكون عن طريق استهداف أجزاء قطاعية محددة، وبتحديد درجة تطور الأوضاع التجارية والقدرات الصناعية في البلد[1].

شكل رقم 34: خريطة المراكز الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية

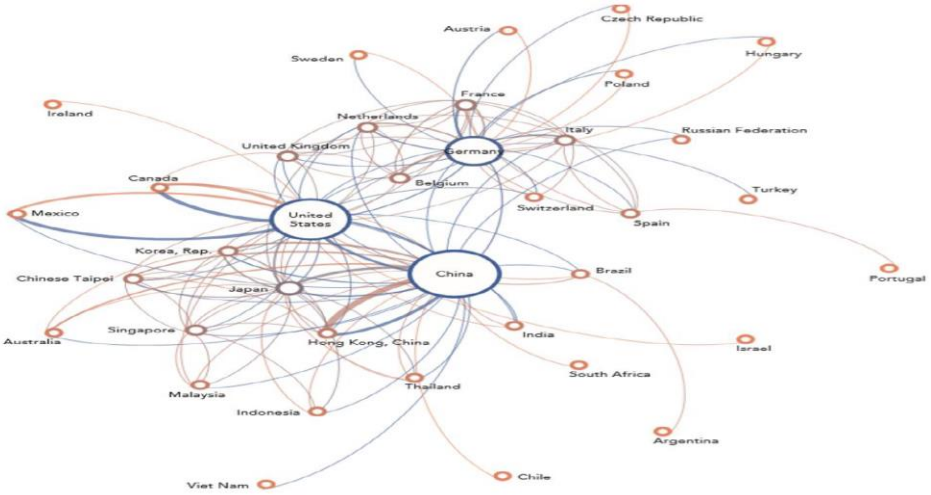

Source : Analyzing The Impact Of GVC On Economic Developement, Global ValueChain,world bank groupe, Report 2017, p.111

وتندمج دول العالم بدرجات متفاوتة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تندمج الدول المتقدمة في انشطة الابتكار في حين تعد تبق مشاركة معظم الدول النامية والعربية في السلع الاولية، كما يبرزه الشكل.

شكل رقم35: مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية

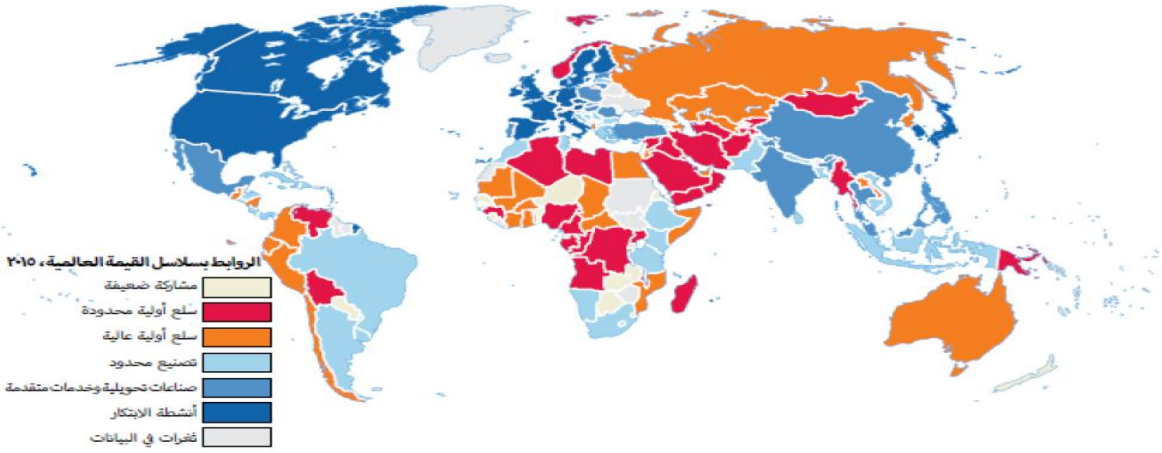

المصدر: محمد اسماعيل، **موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية**، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2019، ص .04

ب- الاتجاه الى الانتاج الدائري : يتم الانتقال من الانتاج الخطي الى الانتاج الدائري ذو الحلقة المغلقة وذلك بهدف تقليص التكاليف المرتبطة بالمواد، العمل، الطاقة، راس المال و تقليص انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري و تسرب النفايات. ومفهوم التحول نحو الاقتصاد الدائري يقوم على R3، وهي الحروف الأولى لكلماتReduce, Reuse, Recycle، فالهدر والتلويث وعدم إعادة التدوير تفقد العالم موارد كثيرة وتتسبب في تلوث البيئة البحرية والبرية، ولهذا تنبهت الدول لهذه المشكلات وبدأت تحاربها وتفرض القوانين التي تحصر آثارها الضارة في حدودها الدنيا.

[1] تسخير شبكات الانتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أوت 2017،

شكل رقم 36: الانتقال من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري

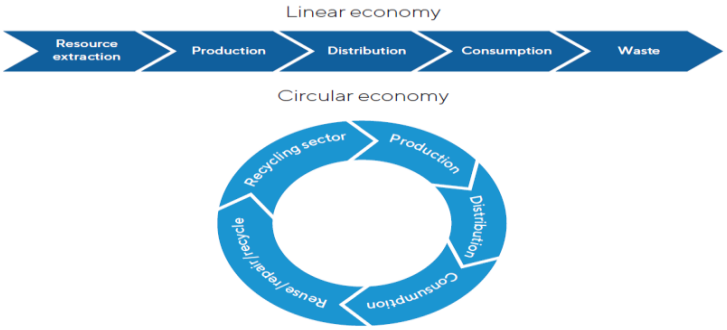

Source : World Health Organisation2018, cicular economy and health :opprtunities and risks, p.3

وعليه فإن الاقتصاد الدائري هو إطار جامع تطور عن مجموعة من الأفكار المؤسسة له، والتي تشمل:

-**محاكاة الطبيعة:** وتعني وفقاً لجانين بنيوسJanine Benyus العمل من خلال دراسة النظم والتصميمات الطبيعية وتقليدها من أجل حل مشكلات الإنسان، كمثال على ذلك دراسة ورقة نبات من أجل ابتكار خلية شمسية أفضل، وذلك وفق ثلاثة مبادئ: الطبيعة كنموذج، الطبيعة كمقياس، والطبيعة كمرشد؛

- **الإيكولوجيا الصناعية:** اي دراسة تدفقات المواد والطاقة من خلال المنظومات الصناعية، بهدف خلق منظومات دائرية مغلقة، يتم فيها النظر للنفايات كمدخلات ومن ثم إلغاء فكرة وجود منتج جانبي غير مرغوب فيه، تماشيا مع مفهوم الاستدامة .

-**من المهد الى المهد cradle to cradle**: المبدأ الذي صاغه والتر ستاهل Walter Stahel من خلال طرحه لفكرة "من المهد الى المهد"في سنة 1976 خلافا لقاعدة "من المهد الى اللحد" 'cradle to grave' التي اتسمت بتوجيه النفايات الى الحرق اوالتخلص النهائي عن طريق الدفن، حيث عمل ستاهل على تطوير مفهوم "الدائرة المغلقة" في العمليات الإنتاجية، من خلال تحليل حياة المنتج Life Cycle Analysis (LCA) ، بهدف تحقيق الاستدامة الصناعية من خلال تمديد حياة خدمة السلع، وإعادة استخدامها، وإصلاحها وإعادة تصنيعها، ورفع مستوى الفلسفات تكنولوجيا، من حيث انطباقها على الاقتصاديات الصناعية. واعتمد قاعدة "من المهد الى المهد"[1]

ج-تشجيع الاتجاه الى تكنولوجيا الانتاج الانظف ضمن استراتيجيات التنمية الصناعية المستديمة لUNIDO

تضمن الهدف التاسع من اهداف مبادرة التنمية المستدامة للأمم المتحدة السعي الى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع من خلال النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية و تحقيق الرخاء المشترك والحفاظ على البيئة وتعزيز المعارف والمؤسسات. وأشار المؤشر الفرعي 9-4-1 لأهداف التنمية المستدامة الى تحديث الصناعة من اجل تحقيق استدامتها الى غاية سنة 2030 مع رفع كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيا والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، مع تكثيف التعاون والتنسيق بين الدول واتخاذ جميع الدول اجراءات المناسبة لتحقيق ذلك وفقا لقدراتها، واكد المؤشر الفرعي 9-ب -1 على ضرورة دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، وكفالة بيئة مواتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية. كما تضمن الاشارة الى :

[1]UNIDO, Diagnostics for industrial value chain development , an integrated tool , july 2011, p . 60

-تشجيع الاتجاه الى الانتاج الصناعي المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد وقلة النفايات والانبعاثات الملوثة للنظم الايكولوجية، وتعزيز التصنيع المستدام والفصل بفعالية بين استخدام الموارد الطبيعية واثارها على البيئة والنمو الاقتصادي وخفض النفايات الناتجة عن العمليات الصناعية، من خلال المساعدة على انشاء صناعات خضراء ووضع خرائط طريق لتحضير سلسلة الانتاج وتنفيذ برامج للتكنولوجيا النظيفة، مع تشجيع حلول الاقتصاد الدائري التي تعزز اعادة التدوير واستعادة الموارد والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة.

-دعم تطوير تكنولوجيا الانتاج الانظف المتسم بكفاءة استخدام الموارد

يمثل برنامج الانتاج الانظف والمتسم بكفاءة استخدام الموارد عنصرا محوريا في مجال البيئة، ويقدم الخدمات لتحسين انتاجية الموارد والاداء البيئي. ويطبق البرنامج استراتيجيات بيئية وقائية على العمليات والمنتجات والخدمات لزيادة الكفاءة والحد من الاخطار على المجتمعات المحلية والبيئية.

-انشاء المجمعات الصناعية الايكولوجية

يهدف برنامج الانتاج الانظف لليونيدو في خطة 2030 الى انشاء مجمعات صناعية ايكولوجية في البلدان الصاعدة والنامية، تساعد على تعزيز التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من خلال حفظ الموارد وزيادة كفاءة استخدامها عن طريق الحد من استخدام المواد الخام والمياه والطاقة، وخفض النفايات وتقليص تكاليف الانتاج وتحسين القدرة التنافسية والربحية وتحسين سبل الوصول الى التكنولوجيا الجديدة، واعادة التدوير والادارة السليمة للنفايات، اضافة الي تشجيع التعاون بين الصناعات في وقت يشهد فيه القطاع الصناعي في الدول النامية توسعا في استهلاك الموارد وانتاج النفايات. وفي هذا الاطار استحدث اليونيدو والبنك الدولي والوكالة الالمانية للتعاون الدولي "الاطار الدولي للمجمعات الصناعية الايكولوجية" والذي يعد بمثابة دليل لمقرري السياسات بشان العناصر التي من شانها مساعدة الحكومات والقطاع الخاص على انشاء مجمعات صناعية ايكولوجية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. ويتم ذلك من خلال ارساء فهم مشترك لكيفية تعزيز النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وقد تم في اطار برنامج دام لمدة سنتين واختتم في 2017 ارساء استراتيجيات لتحويل المجمعات الصناعية لتصبح مجمعات صناعية ايكولوجية في البيرو وجنوب افريقيا والصين والمغرب و الهند.

تقوم المجمعات الصناعية الايكولوجية على مبدا التكامل بين الصناعات باستخدام نفايات بعضها البعض وفق ما يعرف بنظام المدخلات التتابعية، اي اقامة وحدات صناعية جديدة تعتمد على نفايات ومخلفات المصانع القائمة دون اللجوء الى اساليب اخرى غير مكلفة للتخلص من النفايات، ويعتمد نجاح هذه المجمعات الصناعية التي تعرف ايضا بالمجمعات الصناعية ذات التلوث الصفري zero pollution اي التلوث الناتج عن الانشطة الصناعية في الحدود المسموح بها قانونيا وبيئيا على طريقة ابتكار انشطة صناعية متكاملة تستخدم مخلفات صناعة اخرى كمدخلات ومواد اولية لانتاج منتجات جديدة قابلة للتسويق تمكن من استرجاع راس المال المستثمر وتوفير نفقات نقل النفايات الى اماكن اخرى او دفنها في مدافن صحية للتخلص منها. وتعد المجمعات الصناعية القائمة في مدينة kalund borg نموذجا رائدا يحتدا به في هذا المجال، حيث اتسمت بنمو علاقات التكامل بين الصناعات المختلفة الموجودة من معامل تكرير البترول ومحطات الكهرباء ومصانع الادوية و مزارع الاسماك في استغلال المواد الخام والطاقة دون الحاجة الى المدافن الصحية.

وتتجه معظم الدول والمؤسسات في الوقت الراهن الى تبني نماذج اعمال الاقتصاد الدائري، الذي يتوقع ان تصل قيمته في سنة 2030 الى 4.5 تريليون دولار لا سيما في الو م ا، حيث تطبق مبادئه 25 %من الشركات وتخطط 62 %منها الى التحول اليه واليابان التي تمكنت من استعادة وتدوير 89 %من الموارد في قطاع الاجهزة الالكترونية والمنتجات نظرا لمزاياه الكبيرة لاسيما البيئية منها، حيث تمكن ممارسات الاقتصاد الدائري من تقليل 48 % من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بحلول 2030، اضافة الى توفير تكاليف الرعاية الصحية وزيادة الدخل الذي يتوقع ان يصل الى 7 مليار يورو في هولندا ، وبين 300 و500 مليار اورو سنويا في الدول الاوروبية [1]. كما يساهم تعزيز الاتجاه الى تبني الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة البيئية، والتي تعرف بانها اداة محاسبية تمكن من تقدير احتياجات استهلاك الموارد ومتطلبات استيعاب النفايات الناتجة من ممارسات الافراد والاقتصاد، كما يمكن ان تشير البصمة البيئية الى التاثير الفردي والمجتمعي على النظام البيئي، ويمكن التعبير عنها بقياس مساحة الارض اللازمة لتلبية احتياجات السكان من الموارد وفقا لانماطهم الاستهلاكية، اضافة الى قياس المساحة المطلوبة لامتصاص نفاياتهم، حيث ان العلاقة هي علاقة طردية فكلما زاد استنزاف الافراد للموارد الطبيعية كلما زادت بصمتهم على الارض [2]. وتعد البصمة البيئية من اهم مقاييس استدامة البيئة العالمية ومعيارا مهما في تقييم وادارة الموارد البيئية وابراز المخاطر المرتبطة بنقص الموارد البيئية ومحاولة صياغة السياسات التي تسمح بتقليص حجم الضغوط على الموارد البيئية واستنزافها غير الرشيد. حيث يعتمد نظام الانتاج الحالي المتداول في اغلب الاقتصاديات على تحويل المواد الخام الى منتجات جديدة يجري التخلص منها بعد استعمالها، فهو عبارة عن عملية خطية ذات بداية ونهاية، وهو نظام يتسم بنفاذ المواد الخام المحدودة بعد الاستعمال، فيما يختلف عليه الاقتصاد الدائري الذي ينتج عنه منافع ومزايا متعددة الابعاد والجوانب تشمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، اذ تكون المنتجات مصممة بحيث تكون معمرة وقابلة لاعادة الاستخدام والتدوير، حيث تؤخذ المواد اللازمة للمنتجات الجديدة من المنتجات القديمة. وتعد بذلك عملية ابتكار منهجي تسمح بتوفير مناصب الشغل واستخدام نماذج جديدة للاعمال التجارية، مصادر الطاقة المتجددة. و الشكل الموالي يوضح دور الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة الوراثية.

شكل رقم37: مساهمة الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة البيئية

المصدر: تقرير منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، 2018، ص 30

[1] محمد علي خوري، الاقتصاد العالمي الجديد، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الطبعة الاولى، ص. 108

[2] بسام سمير الرميدي، الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية وتحليلية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد الثامن ديسمبر 2018، ص. 347

وقد اتسم تنامي الاهتمام بالاقتصاد الدائري بارتباطه الوثيق بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، واصبح الحديث على الاقتصاد الدائري الرقمي digital circular economy والتكنولوجيا النظيفة، حيث يتم الاعتماد على تقنيات تكنولوجية حديثة مثل البلوك تشين بشكل متنامي في اطار مختلف العمليات المرتبطة بالاقتصاد الدائري والحفاظ على البيئة، فتحفيز الانتاج الدائري يتطلب ادارة حذرة لتدفق الموارد مرتبطة بتدفق المعلومات وادخال تقنيات وشبكة اتصال قوية، كما يتم تقييم بحوث التصاميم والمخاطر وانظمة الادارة البيئية عن طريق انظمة الاعلام الالي، كما تتم عمليات الصيانة واعادة الاستعمال والاستعادة و تصميم المنتجات ودفن النفايات وحرقها وفقا لأنظمة معلوماتية جد دقيقة ومتطورة تاخذ بعين الاعتبار الابعاد البيئية والتلوث وانبعاثات الغازات، والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة المترابطة بين الاقتصاد الدائري و التقنيات التكنولوجية الحديثة.

شكل رقم38 : العلاقة بين الاقتصاد الدائري والتكنولوجيا الرقمية

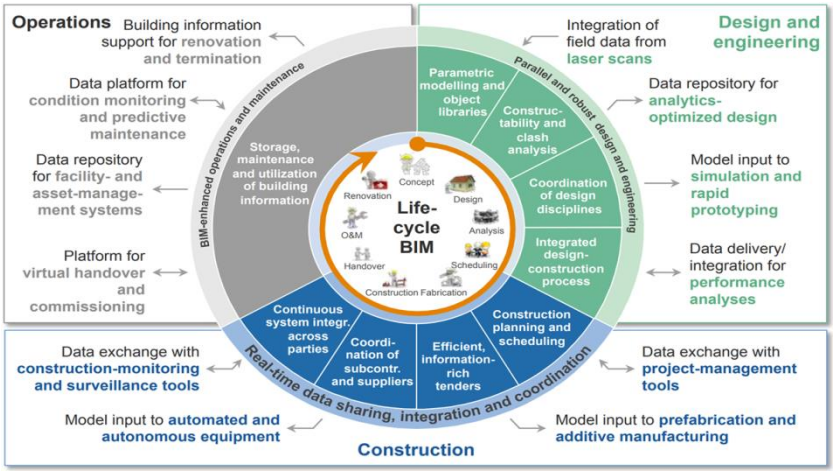

source : Jess rudolphi, blockchain for circular economy,21-03-2018, university Eindhoven university of technology, p .5

يتضح من الشكل ان هناك مداخل وانشطة يشملها الاقتصاد الدائري مثل اعادة الاستخدام، الاصلاح، اعادة التدوير، التصميم الايكولوجي، الامداد المستدام، والاستهلاك المسؤول، اضافة الى الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في كافة مراحل التصنيع واعادة التصنيع والتدوير واعادة الاستخدام. حيث تسهم التكنولوجيا الحديثة في تغيير عملية الانتاج مثل معدلات التدفق ودرجات الحرارة وبيئة العمل وتصميم المعدات والالات ، اضافة الى احداث تغييرات في تصميم المنتجات وخصائصها وتركيبتها الفنية بهدف الحد من انبعاث النفايات وتقليل تاثيراتها البيئية على طول دورة حياة المنتج.

د- **تراجع حركة التصنيع العالمي في ظل جائحة كورونا :** باعتبار ان الصناعة هي المصدر الرئيسي لسلاسل التوريد العالمية، فقد تأثر قطاع تصنيع السلع المعمرة كالسيارات، ا لأدوات الإلكترونية والكهربائية في اهم مراكز الانتاج العالمي لاسيما الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية والدول الأوروبية والو م ا والتي تعد مدخلات تصنيع جد مهمة لبعضها البعض ولبقية دول العالم الأخرى وانقطعت الإمدادات ما ادى إلى تباطؤ العملية ا لإنتاجية واحداث صدمات عرض من خلال العدوى عبر سلاسل القيمة الدولية وبالأخص السلع الوسيطة (الوليد ، افريل 2020 ، صفحة 8). ويتوقع ان ينخفض التصنيع العالمي بنسبة 5% في الأشهر الـ6 الأولى من عام 2020 مقارنة ب عام 2019، وان يتعافى من هذا التراجع خلال النصف الثاني من عام 2020، ويتجاوز معدلاته في 2019 مع

بداية 2021. وان يشهد قطاع السيارات أكبر تراجع في الإنتاج عالميا خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة 13 %، و النسيج ب8% ثم الإلكترونيات 7%. ومن المتوقع أن يحظى قطاع السيارات ومعدات النقل وقطاع النسيج موجة التعافي الأسرع خلال النصف الثاني 2020 بمعدل نمو 10 % و8 % على التوالي. تجدر الاشارة الى ان الصين سجلت تراجعا في الإنتاج الصناعي في الشهرين الأولين من عام 2020 قدر ب 35 % [1]، كان هو الاكبر مقارنة ببقية الدول نظرا لارتفاع حصتها في التصنيع العالمي الذي يشكل 28 %من إنتاج التصنيع العالمي وحجم الانخفاض الحاصل في الانتاج ويعد هذا الانخفاض جد شديد مقارنة بالانخفاض المسجل بسبب الاغلاق الناتج عن فيروس سارس SARS في 2003/2002 او الازمة المالية العالمية[2]وتقلصت مبيعات التجزئة للفترة من ديسمبر 2019 وفيفري 2020ب 25% ، وتعطلت على اثر ذلك سلاسل القيمة في الصين لاسيما في قطاع مكونات السيارات والالكترونيات و قطاع النقل خاصة البحري منه وقطاع التصدير وخلق تحديات عميقة على جميع المستويات. كما انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصيني Purchasing Manager's Index (PMI) بحوالي 22 % في شهر فيفري 2020 ويرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بالصادرات، ما دفع الى تسجيل انخفاض في الصادرات بنسبة 2 % تقريبا على أساس سنوي. ويعادل هذا الانخفاض الملحوظ في شهر فيفري على مدى العام - 2 % من المعروض من السلع الوسيطة. اضافة الى ذلك اكدت مؤشرات الشحن أيضا حدوث انخفاض في الصادرات الصينية حيث واصل مؤشر شنغهاي لشحن الحاويات انخفاضه مما يشير إلى قدرة الشحن الزائدة وانخفاض الطلب على سفن الحاويات. وترتبط معظم هذه التداعيات بمكانة وموقع الصين في سلاسل القيمة العالمية التي لم تعد اهميتها تقتصر على وضعها كمصنع ومصدر للمنتجات الاستهلاكية بل تعدى ذلك الى ان أصبحت الصين المورد الرئيسي للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج، حيث تنشأ حوالي 20 % من التجارة العالمية في تصنيع المنتجات الوسيطة في عام 2019 في الصين مقابل 4 % في عام 2020[3]. وبذلك تحولت الى اهم مركز في مختلف سلاسل القيمة العالمية بين سنتي 2000 و 2019 بعد ان كانت الو م ا والمانيا هما اهم مركزين، كمنتج رئيسي للمنتجات والمكونات ذات القيمة العالية، وكعميل كبير للسلع العالمية والمنتجات الصناعية ، وكسوق استهلاكية رئيسية وبرزت في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية، مثل الهواتف النقالة والسيارات واجهزة الاعلام الالي، كما اضحت منتجا مهما للكثير من السلع الوسيطة والمسؤولة عن تجميع وتركيب العمليات[4]. واندمجت في سلاسل القيمة العالمية عبر عدة قطاعات ذات تكنولوجيا عالية كما يوضح الشكل.

[1] Committee for the Coordination of Statistical Activities. (2020). *How covid -19 is changing the world : statistical perspective.* UNCTAD

[2] Adnan, S., Holger, G., & Saskia, M. a. (2020, APRIL). *Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains.* Consulté le MAY 20, 2020, sur UNIDO: https://iap.unido.org/articles/managing-covid-19-how-pandemic-disrupts-global-value-chains

[3] UNCTAD. (4 march 2020). *Global trade impact of the coronavirus (covid-19) epid*

[4] CHRISTINE , Z., YAN, L., & MONICA , P. (2020, APRIL). *Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19.* Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19

شكل رقم 39: اندماج الصين في سلاسل القيمة العالمية حسب القطاعات

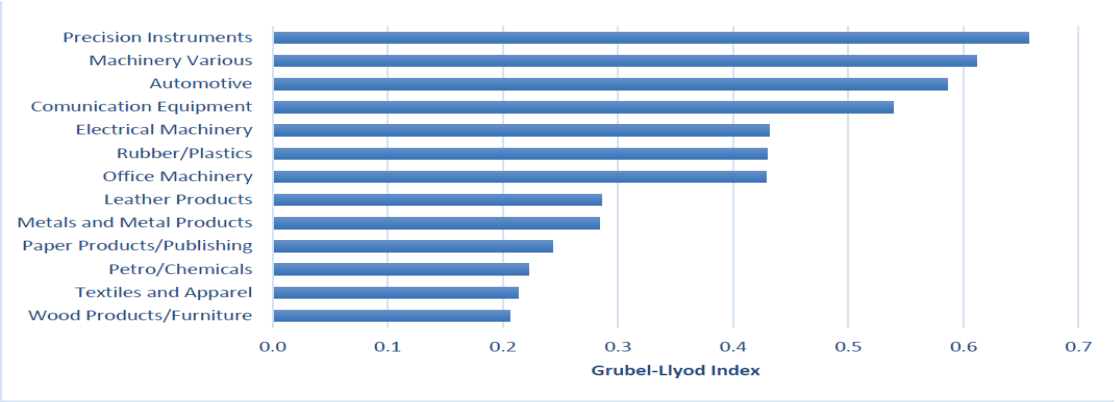

SOURCE : Global Trade impact of the coronavirus (covid -19) epidemic, UNICTAD, 4 March 2020, p.4

يلاحظ من الشكل ارتفاع قيمة مؤشر Grubel –Lioyd للاندماج والتكامل بالنسبة للاقتصاد الصيني لاسيما في الأجهزة الدقيقة والآلات والسيارات ومعدات الاتصالات وهو ما يؤكد اهميته في العديد من سلاسل القيمة العالمية، فأي خلل كبير في المعروض الصيني في هذه القطاعات يعتبر مؤثرا بشكل كبير على المنتجين في بقية العالم. وكمثال على ذلك تعد شركة Foxconn وهي شركة تصنيع أجهزة إلكترونية مثالا جد معروف. حيث تنتج مصانع التجميع التابعة لها ، الواقعة في الصين ، للعديد من شركات الإلكترونيات الرائدة عالميًا ، من بينها Apple و Intel وSony. وتشكل الصين ، إلى جانب اليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، جوهر شبكة الإنتاج العالمية[1]، لذا تتخوف العديد من الدول في جميع أنحاء العالم من التدابير الموضوعة من طرف الصين لاحتواء COVID-19 والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والتي قد تعيق توريد الأجزاء الحيوية والمدخلات الوسيطة من المنتجين الصينيين وبالتالي تؤثر على إنتاج وصادرات عدة دولة اعتمادا على مدى ارتباط صناعاتها على الموردين الصينيين بسبب بروز ما يسمى بـ"بؤر التصحر الصناعي" المؤقتة، والتي يتوقف فيها إنتاج الدولة ككل بشكل كبير بسبب ظروف الإغلاق بسبب قلة التخطيط ونقص المرونة لدى العديد من طبقات سلاسل التوريد العالمية وعدم كفاية التنويع في استراتيجيات المصادر وهو ما جعل الشركات بحاجة إلى التركيز على كيفية تقليل اضطراب سلسلة التوريد وضبطها. وفي هذا الاطار يتوقع ان تتضرر قطاعات الانتاج في الو م ا في صناعة الآلات، والسيارات، والأدوات الدقيقة)، واليابان (الآلات والسيارات والكاميرات الرقمية)، وجمهورية كوريا[2]. وتعد دول الاتحاد الاوروبي اكثر الدول تأثرا بتراجع الانتاج الصيني ويبرز ذلك من خلال تأثر كل نموذج المدخلات و المخرجات وسيكون قطاع اجهزة الاعلام الالي و الالكترونيك والملابس والآلات ،السيارات والكيماويات من اهم القطاعات تأثرا بشكل مباشر وغير مباشر على الاستمرار في الانتاج نظرا لارتباطها القوي بالإنتاج والمدخلات الوسيطة الصينية والخدمات المتاجر بها. ففي هنغاريا مثلا تعتمد الشركات بشكل مباشر وغير مباشر على المدخلات الصينية في الانتاج ب 7.5 من اجمالي القيمة المضافة للمخرجات او من اجمالي عائداتها السنوية.

[1] Adnan, S., Holger, G., & Saskia, M. a. (2020, APRIL). *Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains.* Consulté le MAY 20, 2020, sur UNIDO: https://iap.unido.org/articles/managing-covid-19-how-pandemic-disrupts-global-value-chains

[2] UNCTAD. (4 march 2020). *Global trade impact of the coronavirus (covid-19) epidemic*

وتصل في فنلندا الى 5.2 % وتقارب في الدنمارك 4 %وفي المانيا 3.8% ، وتعتمد معظم قطاعات الانتاج الاوروبية على المدخلات الوسيطة الصينية، حيث ان 0.5 %من مخرجات القطاع الصناعي الاوروبي ياتي من قطاع الزراعة الصيني و0.27 % منه يأتي من قطاع المناجم الصيني و 4.3 % من مدخلات القطاع الصناعي الصيني[1].

رابعا: القطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات التطوير للاندماج في سلاسل القيمة العالمية

1-تحليل تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

أ-تطور معدل نمو القطاع الصناعي

يتسم معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر بالتذبذب وعدم الاستقرار كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم40: تطور معدل نمو القطاع الصناع في الجزائر خلال الفترة 2003-2017

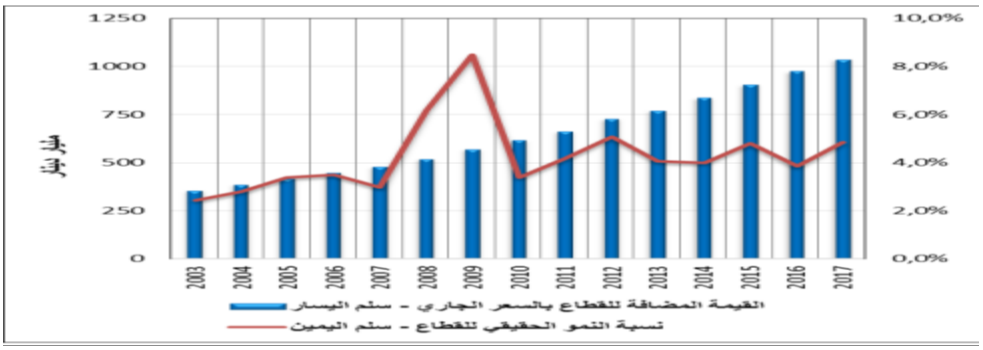

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 ، ص. 21

ب-تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام

بلغ اجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي في سنة 2016 حوالي 975.7 مليار دج مقارنة ب 904.6 مليار دج في سنة 2015، مسجلا بذلك ارتفاعا مقداره 7.9%. وتعد مساهمة القطاع الصناعي في تشكيل اجمالي الناتج الداخلي الخام جد ضعيفة لا تتجاوز 5.6 % والشكل الموالي بين جانبا من ذلك:

شكل رقم41: تطور مساهمة القطاع الصناعي في نمو اجمالي الناتج المحلي

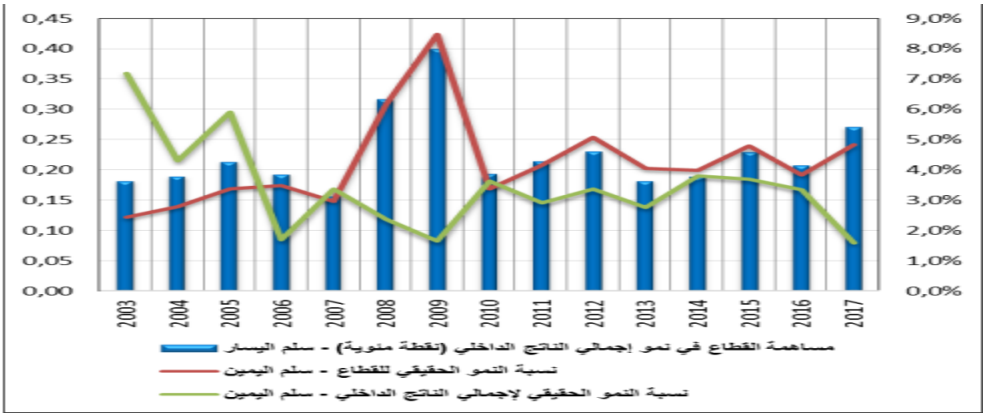

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2017، ص.22

وبالنظر الى طبيعة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي يمكن التمييز بين مساهمة الصناعة التحويلية و الصناعة الاستخراجية والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] MARIA , D., & GERARD , M. (2020, march 9). *GLOBAL ECONIMICS&GOVERNANCE,*. Récupéré sur https://www.bruegel.org/publications/

جدول رقم3: تطور مساهمة الصناعة التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الخام للصناعات التحويلية	5.315	5.222	7.889	5.544	7.302	7.522	7.775	8.404	7.158	8.884
%	3.9	3.06	5.7	3.4	3.67	3.68	3.7	3.9	4.3	5.6
الناتج الخام للصناعات الاستخراجية	60.427	79.832	42.798	57.256	72.238	67.454	62.867	58.105	31.457	24.138
%	45.0	46.88	30.98	35.35	36.34	33.01	30.11	27.20	19.04	15.46
إجمالي الصناعة	65.742	85.054	50.687	62.800	79.540	74.976	70.642	66.509	38.615	33.022
%	49.0	49.952	36.696	38.777	40.016	36.701	33.844	31.142	23.38	21.161
الناتج الداخلي الخام	134.143	170.270	138.126	161.950	198.769	204.289	208.730	213.569	165.152	156.050

المصدر: الملاحق الاحصائية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد خلال الفترة 2007-2016

تسمح قراءة معطيات الجدول بتسجيل جملة من الملاحظات من اهمها:

-التراجع الملحوظ لمساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث تراجعت من 49 %في سنة 2007 الى 31.1 %في سنة 2014 و الى اقل من 21 %في سنة 2016 تزامنا مع تراجع اسعار النفط العالمية؛

-ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في تركيبة الناتج الداخلي الخام مقارنة بالصناعة الاستخراجية، حيث و بالرغم من ارتفاعها من 3.9 %سنة 2007 الى 4.3 %سنة 2015 الا انها لم تتجاوز 5.6 %في سنة 2016؛

-بالرغم من ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالصناعة التحويلية، حيث شكلت حوالي 46.88 % في سنة 2008 الا انها نسبة مساهمتها شهدت تراجعا ملحوظا اخذ نفس منحنى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، حيث تراجعت من 45 %في سنة 2007 الى 27.20 %و 19.04 %ثم 15.46 %في سنوات 2014 ، 2015 و 2016 على التوالي متأثرة هي الاخرى بتراجع اسعار النفط العالمية و الطلب على المحروقات .

وتتصف الصناعة بضعف القاعدة الإنتاجية، فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال ترتكز على أنشطة صناعية خفيفة يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم42: التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية

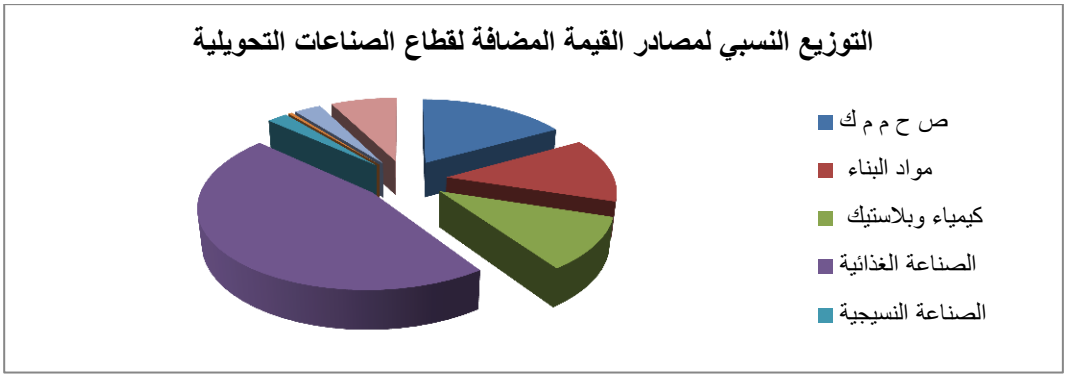

Source :ONS, les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787

ج- **مساهمة القطاع الصناعي في التجارة الخارجية:** تتسم الصادرات الجزائرية بظاهرة التمركز وغياب التنوع، اذ تتمركز معظمها في صادرات المواد الاولية الخام، في حين تعد حصة الصناعة التحويلية في الصادرات الجزائرية جد ضعيفة لا تتجاوز 5 %، و الشكل الموالي يبرز ذلك:

شكل رقم43: حصة الصادرات من الصناعة التحويلية الى اجمالي الصادرات

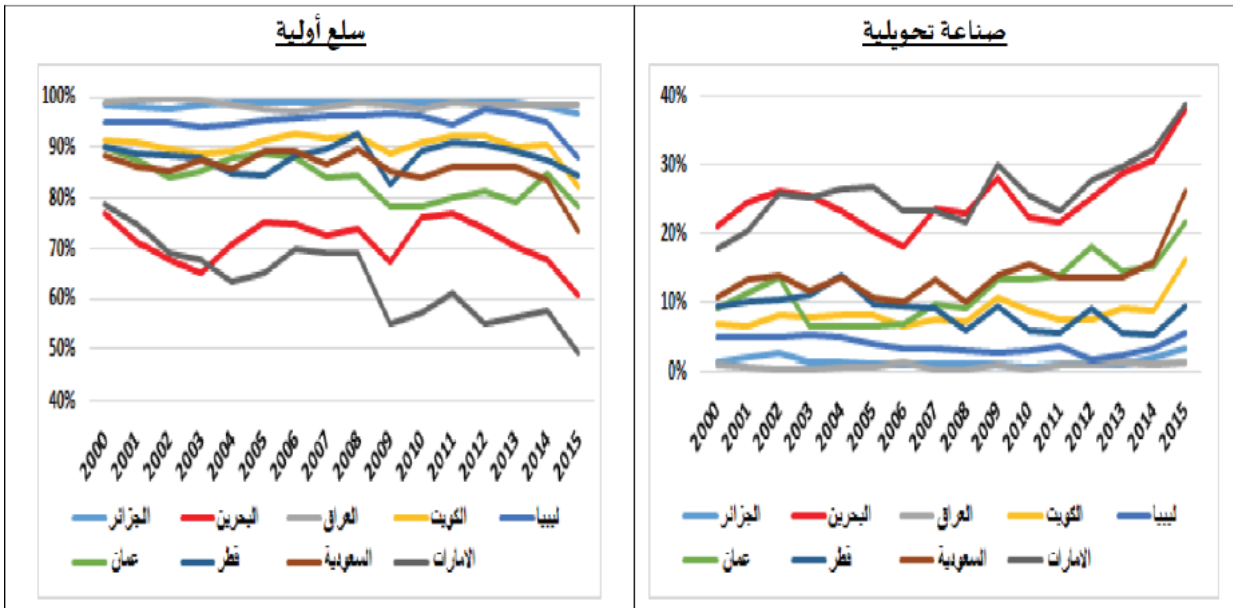

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، محمد امين لزعر، الدول العربية و تنويع الصادرات، مجلة جسر التنمية، 2017ص . 17

كما تتسم الصادرات الصناعية الجزائرية بانخفاض مستوى التعقيد الصناعي او المحتوى التكنولوجي مقارنة بصادرات بعض الدول العربية، حيث يغيب فيها الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط و المرتفع ولا تتجاوز حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف 0.2 %، على عكس الامارات العربية المتحدة و تونس والمغرب و مصر التي ارتفعت في تركيبة صادراتها المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم 44: التصنيف التكنولوجي للصادرات الجزائرية لسنة 2015

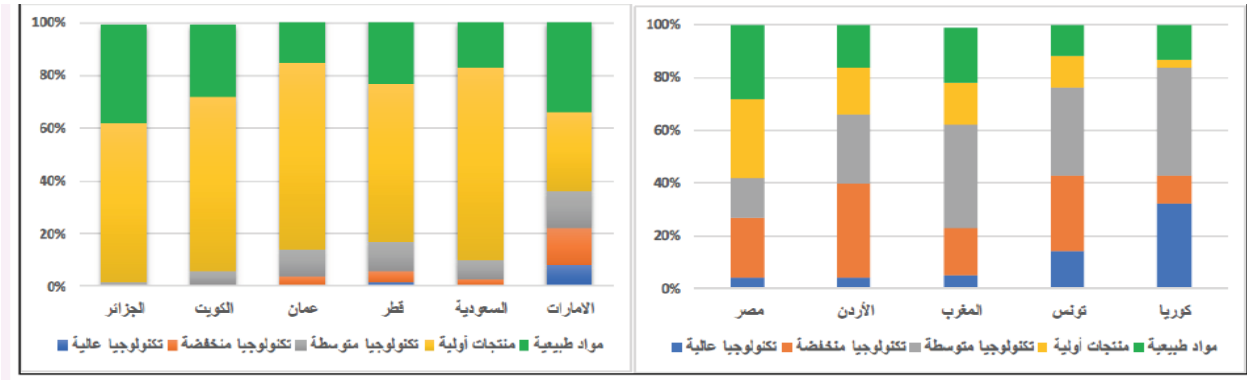

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، محمد امين لزعر، الدول العربية و تنويع الصادرات، مجلة جسر التنمية، 2017ص . 18

ويبرز تحليل هيكل الصادرات الجزائرية أن معظمها عبارة عن مشتقات من الصناعة البترولية و منتجات زراعية وغذائية، وهي تصنف ضمن الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف أو المتوسط للقيم المضافة للأنشطة الصناعية التحويلية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي ISIC، في حين تغيب نهائيا صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المكونات الالكترونية وصادرات التكنولوجيا المتقدمة ذات الكثافة العالية من حيث البحث و التطوير.

وعند تحليل معدل جهود التصدير taux de l'effort a l'exportation والذي يعبر على الحصة المئوية من الانتاج المحلي الموجه للتصدير الى الخارج، نجد انجد ضعيف في مختلف فروع النشاط الصناعي في الجزائر، ففي الصناعات الحديدية لم يتجاوز معدل التصدير 1.6 % من اجمالي انتاجها في سنة 2016 ، الصناعات الغذائية 2.4 %، الصناعات النسيجية والملابس 0.4 % صناعة الجلود والاحذية انخفض معدل التصدير من 37.3 %في سنة 2011 الى 18.7 %في سنة 2016 ، صناعة الخشب والورق استقرت عند مستوى 4.7 % الصناعات الاخرى 0.1 %، اما الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية والمطاط فان معدل جهود التصدير وصل في سنة 2016 الى مستوى 67.8 %من اجمالي الانتاج .

اما فيما يتعلق بالواردات فانه و بالرغم من انخفاض قيمتها في سنة 2017 للسنة الثالثة على التوالي وذلك بعد اكثر من 18 سنة من الاتجاه التصاعدي، حيث تراجعت من 59.67مليار دولار سنة 2014 الى 52.65 في سنة 2015 ثم الى 49.44 مليار دولار سنة 2016 لتصل الى 48.73 مليار دولار سنة 2017 الا ان الواردات من المنتجات المصنعة تبق تشكل اكبر نسبة من اجمالي الواردات. وسجلت معدلات الاختراق taux de pénétration التي تشير الى الحصة المئوية للواردات في تغطية الطلب المحلي خلال الفترة 2011و 2016 ارتفاعا كبير، حيث مثل معدل الاختراق للمنتجات المعدنية 87.1 % في سنة 2016 ومعنى ذلك ان 87.1 %من الطلب المحلي على هذه المنتجات تم تغطيته عن طريق الواردات، اما بالنسبة للمنتجات الكيمياوية و المطاطية والبلاستيكية فان النسبة تقدر ب 67.8 % و فرع الصناعات النسيجية 69.2 % ،الصناعات الغذائية 31.1 % وصناعة الجلود والاحذية 84.8 % و فرع صناعة الخشب والورق 81.2 %وهو دليل على عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية في الجزائر بالأسواق الدولية في توفير مدخلات الانتاج.

د-تحليل تنافسية القطاع الصناعي حسب مؤشر الميزة الظاهرة Revealed comparative advantage(RCA) :

يشير مؤشر الميزة التنافسية الظاهرة او المكشوفة الى ميزة الدول في منتج يميزها عن غيرها من الدول المنتجة للسلع المنافسة، حيث تكون السلعة ذات ميزة نسبية اذا كانت قيمة المؤشر اكبر من 1 .

و بالرجوع الى حالة الجزائر سجل سنة 2015 تراجع في عدد السلع المصدرة الى 91 سلعة مقابل 108 سلعة في سنة 2005، ومن اجمالي السلع المصدرة لا تمتلك الجزائر ميزة نسبية ظاهرة او مكشوفة إلا في منتجين اثنين فقط سنة 2014 هما السكر والحلويات (1.474) والوقود المعدني والزيوت المعدنية (5.507) بالمقابل تمتلك سورية 39 منتج و الاردن و الامارات 7 منتجات و تونس 28 منتوج والمغرب و لبنان 30 منتوجا وهو ما يؤكد أن الصادرات الصناعية الجزائرية لا تمتلك ميزة تؤهلها للمنافسة في الأسواق الدولية، و أن الجزائر تمتلك منتوجا واحدا (السكر و الحلويات) من إجمالي 115 منتوج غذائي مصدر إلى الأسواق الدولية يتمتع بميزة نسبية ظاهرة ، ولا تمثل الصادرات من المنتجات الصناعات الغذائية التي تتمتع بهذه الميزة الظاهرة إلا 4,54 % من إجمالي الصادرات الزراعية الغذائية الموجهة إلى الأسواق الدولية(تحتل الجزائر المترتبة 117 عالميا في تصدير المنتجات الزراعية الغذائية.

هـ-تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري حسب مؤشر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

يعد مؤشر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية من اهم المؤشرات المعتمدة عليها في تحليل تنافسية القطاع الصناعي لمختلف دول العالم ، و هو يشمل ثمان مؤشرات فرعية ، كما يظهرها الشكل الموالي:

شكل رقم45: مؤشر اداء تنافسية القطاع الصناعية لليونيدو

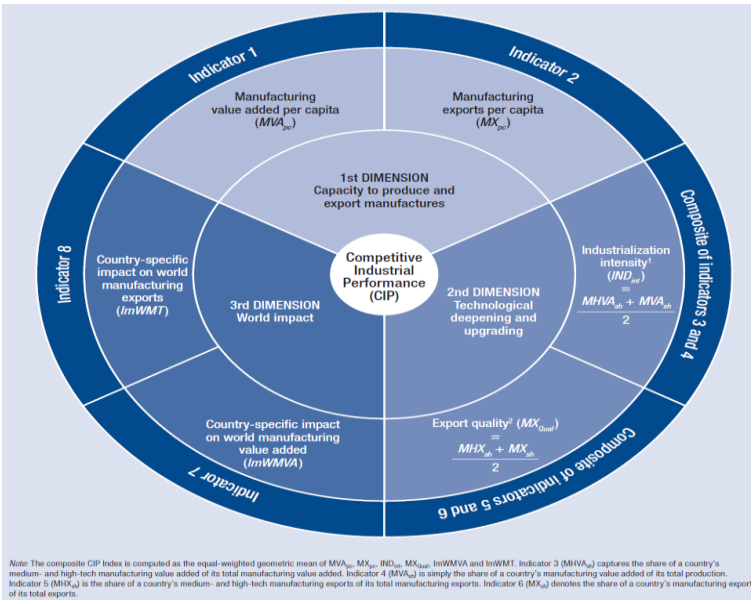

Source : unido , industrial development report 2018, p. 180

و قد اظهر مؤشر تحليل اداء تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر لسنة 2018 انها احتلت المرتبة 94 من اصل 150دولة في مؤشر اداء التنافسية الصناعية لمنظمة اليونيدوCIP. بحصولها على 0.015 %نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر ب 0,072 %نقطة، اضافة الى تدني نسبة الصادرات الجزائرية عالية التكنولوجيا التي لا تشكل الا 0.1 %من اجمالي الصادرات والصادرات ذات التكنولوجيا المتوسطة التي شكلت حوالي 5.9 % في حين

لم تتجاوز حصة الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي المتوسط 0.3 %من اجمالي الصادرات، اما فيما يتعلق بالمؤشرات الفرعية لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري فيلخصها الجدول الموالي:

شكل رقم46: تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر حسب مؤشر اليونيدو

Performance indexes

	Rank 2016	Score 2016	World Average	Rank 2015	Trend 1990 2016
Competitive Industrial Performance Index	94	0.015	0.072	94 →	
Manufacturing Value Added Indexes					
Manufacturing Value Added per Capita Index	114	0.009	0.096	115	
Share of Manufacturing Value Added in GDP Index	139	0.113	0.342	139	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Value Added	139	0.031	0.309	139	
Industrialization Intensity Index	146	0.072	0.326	147	
Share of World Manufacturing Value Added Index	66	0.003	0.027	66	
Manufacturing Export Indexes					
Manufacturing Export per Capita Index	108	0.007	0.103	103	
Share of Manufacturing Exports in Total Exports	122	0.307	0.625	117	
Share of Medium and High-Tech Activities in Total Manufacturing Export	133	0.065	0.375	138	
Index Industrial Export Quality Index	139	0.186	0.500	135	
Share in World Manufacturing Export Index	70	0.004	0.039	69	

Source :competitive industrial performance, 2018, p . 8

ان التتبع الدقيق للمعطيات السابقة يؤكد بشكل واضح وجلي ضعف القدرات التنافسية للصناعة الجزائرية لا سيما اذا تعلق الامر بالمحتوى التكنولوجي، حيث تحصلت على نقاط جد متدنية في هذا المجال و احتلت مراتب جد متاخرة، وهو ما يجعل مخرجات القطاع الصناعي في الجزائر غير قادر على المنافسة على المستويين المحلي والدولي، وهو ما يدعو الى ضرورة الاسراع في اعتماد استراتيجية لتنمية القدرات التنافسية للقطاع الصناعي لجعله قدرات على تثمين وتعظيم مكاسب الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

2- موقع الجزائر في سلاسل القيمة العالمية

تشير الكثير من النتائج إلى أن البلدان عادة ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها متنوع (دراسة Lederman and Maloney) وتعمل على تحسين جودة صادراتها(دراسة Henn, papageorgiou and spatafora 2015) وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية (دراسة didier and pinat 2017). كما أن زيادة وتنويع الصادرات وجودتها والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا سيما نسبة القيمة المضافة محليا في الصادرات تعد عوامل جد مهمة لإحداث النمو الاقتصادي. وبالإسقاط على الجزائر تتسم الصادرات بضعف تنوعها وجودتها ودرجة اندماجها و ضعف مستوى تغلغل التجارة التي تقيس النصيب الفردي لكل شركاء التجارة في قيمة الصادرات ، كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم47: مؤشر تغلغل الصادرات الجزائرية

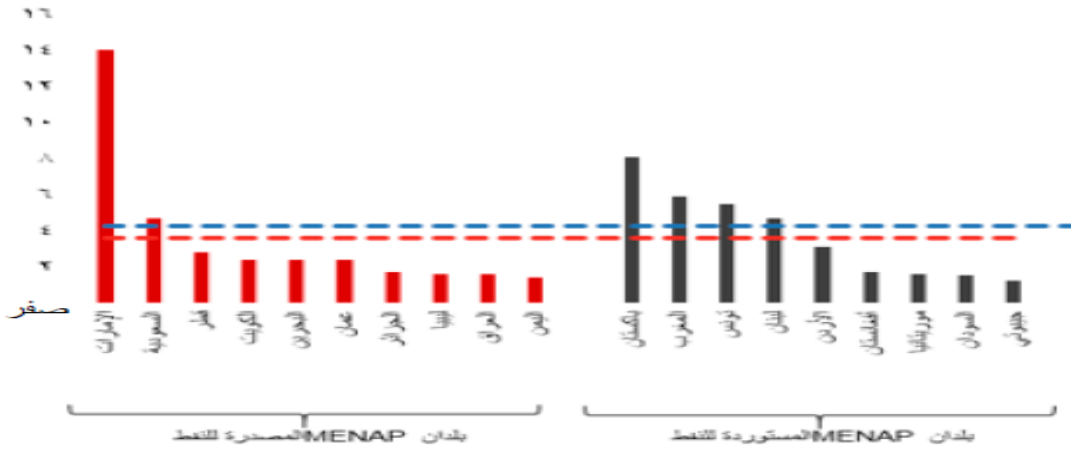

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017، ص.5

ومعنى ذلك أن مدى وصول صادرات الجزائر إلى الأسواق المثبتة بالفعل لا تتجاوز 2% من إجمالي واردات أي دولة من شركائها التجاريين و هو ضعيف جدا مقارنة بمستوى تغلل صادرات بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة والسعودية وتونس و المغرب كما يتضح من الشكل. و لا تزال جودة الصادرات النفطية التي تقاس على أساس قيمة وحدة الصادرات المعدلة لمراعاة المسافة وتكلفة الإنتاج ومحددات التجارة المعتادة.منخفضة جدا. كما يستدل على تنوع الصادرات وتطورها باستخدام مؤشر'التعقد الاقتصادي' الذي يحدد مجموع السلع التي يصدرها البلد على أساس القدرات المستخدمة في إنتاجها مثل الآلات والمكونات الكهربائية والكيمياويات (دراسة hausam and others 2011)، وقد سجل في هذا الإطار انخفاض درجة تعقد الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول العربية المستوردة للنفط وهو اقل من متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية. كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم48: مؤشر جودة الصادرات الجزائرية

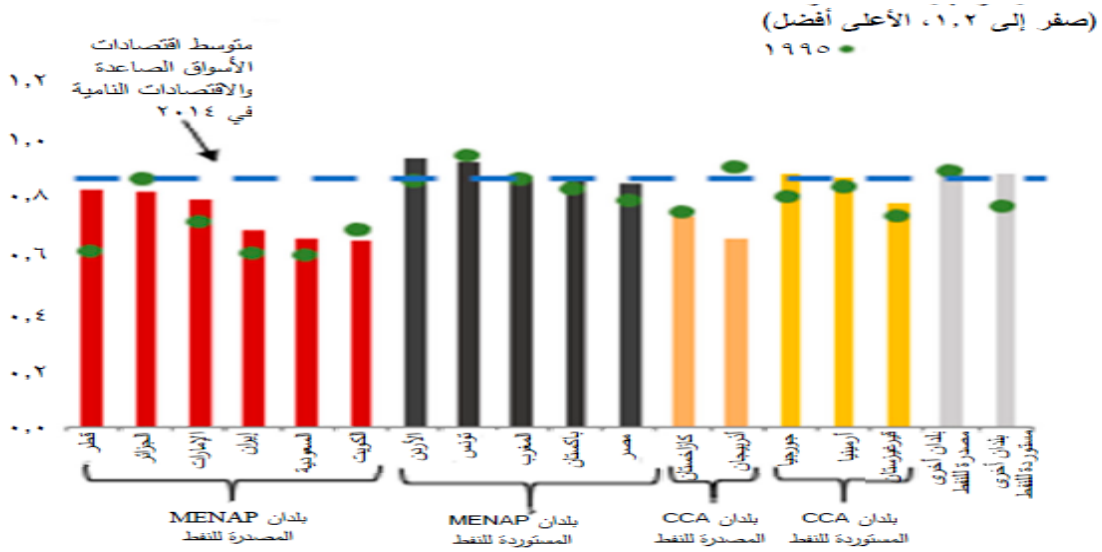

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، اكتوبر 2017، ص. 6

كما سجل أن الجزائر غير قادرة حاليا على استغلال كامل إمكانات سلاسل القيمة العالمية بسبب مستوى اندماجها الضعيف والمحدود في هذه السلاسل مقارنة ببعض الدول العربية كالأردن ولبنان وتونس، التي يعد نصيبها من القيمة المضافة الأجنبية التي يتم استيرادها واستخدامها في إنتاج الصادرات(التكامل مع المدخلات) مرتفع نسبيا مع مقارنة باقتصاديات الأسواق الصاعدة ويرتفع كذلك نصيب المغرب ومصر من القيمة المضافة التي يتم استخدامها في الإنتاج في بلدان المقصد (التكامل مع العمليات المتممة للإنتاج)، مما يشير إلى مستويات تنويع الصادرات وجودتها. وقد اندمجت هذه الاقتصاديات بقوة في سلسلة القيمة المضافة العالمية تدفق كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير.

ويمكن تفسير ضعف الاقتصاد الجزائري والعراقيل أمام اندماجه العميق في سلاسل القيمة العالمية بما يلي:

- صغر حجم مقاولات القطاع الخاص (98 %منها مقاولات صغيرة جدا) وقلة عدد المقاولات التي تشغل أكثر من 10مستخدمين في القطاع الصناعي الخاص : تبلغ أقل من (2.000 مقارنة مع 5.669مقاولة في تونس) .

- عدم فعالية القطاع العمومي الذي يشمل أكبر الشركات وكثرة العراقيل التي تحد من استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مع اتجاه استراتيجيات الشركات المحلية تتجه نحو السوق المحلية ،ولا تهتم إلا قليلا بالتصدير.

-التدبير البيروقراطي للاقتصاد الذي يصعب كثيرا اعتماد السياسات التونسية والمغربية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية. فمثلا ،تتعقد عملية استيراد المنتجات شبه النهائية لإعادة تصديرها بعد التركيب ضمن الإطار التشريعي الجزائري، وغالبا ما تسفر عن منتجات غير تنافسية.

- بنيات أساسية لوجستية وصناعية محدودة (تشبع الموانئ والمطارات ،غياب المناطق الصناعية ، صغر حجم مراكز التخصص اللوجستية.

كما يمكن ربط ذلك الضعف بطبيعة خصائص الصناعة الجزائرية التي تتسم ب:

أ)-ضعف الإنتاج الصناعي وارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض القدرة التنافسية: ؛

-ضعف العلاقات التشابكية الصناعية، حيث تعاني أغلب الصناعات الجزائرية من انخفاض درجة التشابك الصناعي (وعلى الأخص التشابكات الخلفية) ما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج، مما ترتب عليه حرمان الإنتاج الصناعي من فرص للنمو الصناعي والتشغيل، وادي إلى استنزاف الثروات الطبيعية دون مردود مرتفع على القيمة المضافة والنمو الصناعي المستدام.

-ضعف الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية؛

-ضعف القدرة التكنولوجية وعدم استكمال نظم التطوير الداخلي ؛

3- **متطلبات تحسين موقع الصناعة الجزائرية في سلاسل القيمة العالمية**: يتطلب ذلك اعتماد استراتيجيات متكاملة تشجع اقامة صناعات تنافسية و قادرة على النفاذ الى الاسواق الدولية من خلال:

أ-اعتماد مفهوم السياسات التصنيعية الحديثة: تتلخص اهم محاور السياسات التصنيعية الحديثة في:

شكل رقم49: اهم محاور السياسات التصنيعية الحديثة

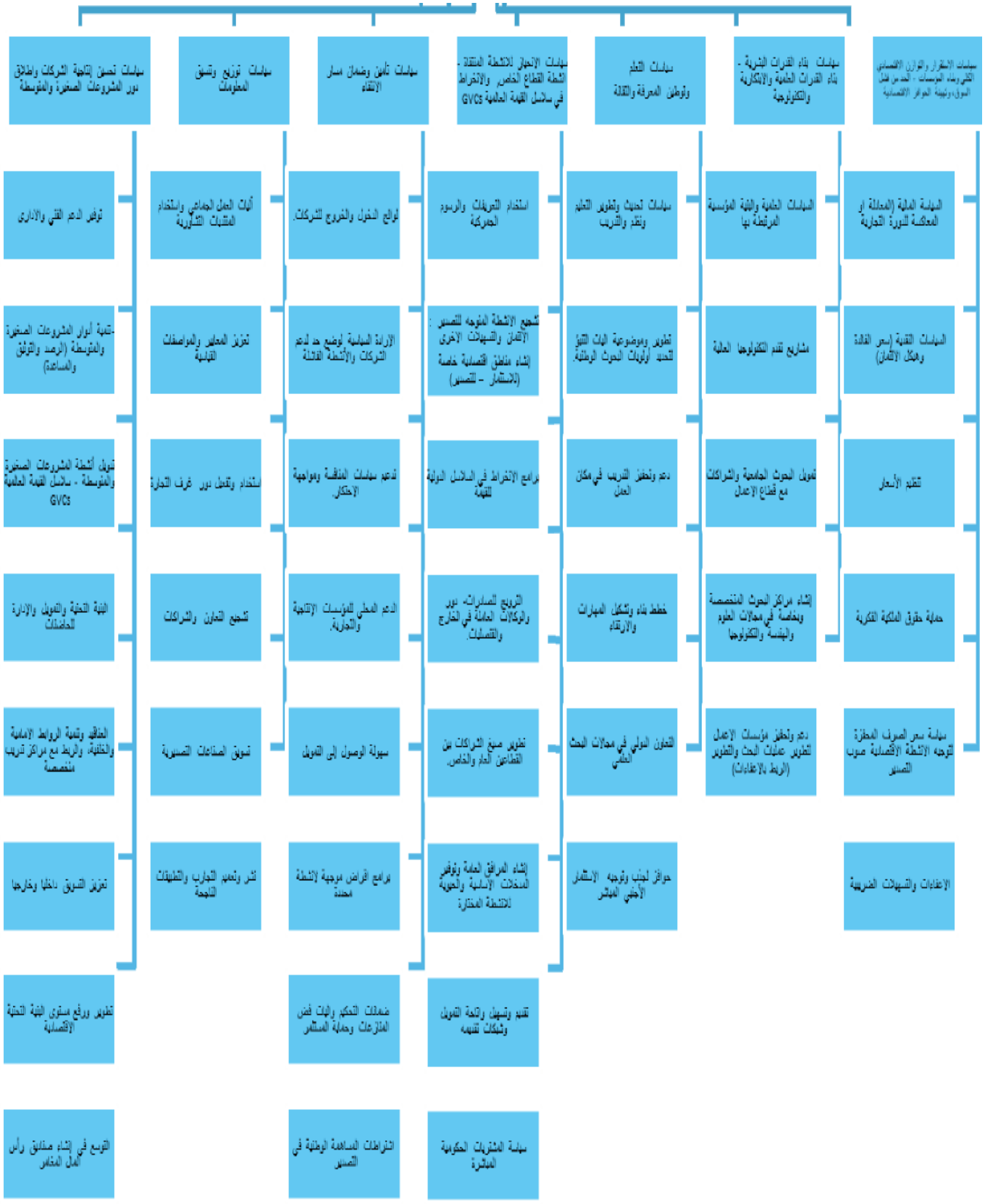

ب-تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الصناعي ؛

ج- تشجيع انشاء العناقيد الصناعية والاقطاب التكنولوجية؛

د- تشجيع انشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير: تعرف المناطق الصناعية الحرة للتصدير بانها مناطق جغرافية محددة منفصلة داخل الدولة تقع عادة بالقرب من ميناء او مطار دولي تقدم مزايا خاصة بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية المباشر الموجهة للتصدير من خلال توفير شروط الاستثمار والتجارة الملائمة، بحيث لا تخضع الواردات من المواد الاولية والمنتجات الوسيطة الى الرسوم الجمركية.

وقد اندمجت العديد من اقتصادات الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية، بخلق المناطق الصناعية للتصدير الموفرة للمناخ الاستثماري الملائم لإتاحة الميزة التنافسية في الأداء للعملية الإنتاجية، اذ تعد هذه المناطق أقطاب امتياز تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة في فروع الشركات متعددة الجنسيات الموزعة لمراحل إنتاجها أين توجد قيم مضافة عالية، وبهذا التوزيع يخلق ترابط وتبادل بين هذه الفروع الإنتاجية فيما بينها من مواد أولية ومنتوجات نصف مصنعة خالقة ديناميكية تجارية عالية جدا. و الشكل التالي يوضح تأثير المناطق الحرة الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية:

شكل رقم50: تأثير المناطق الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية

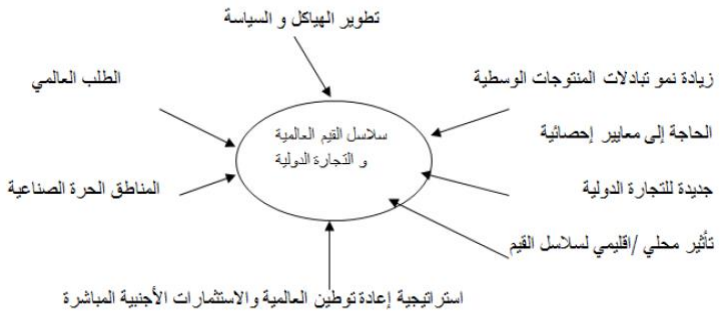

المصدر: شاشوة حميد، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية، مع دراسة استرشادية بتجربة المناطق الحرة الاردنية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014- 2015

هـ- اعادة تأهيل المناطق الصناعية؛

و-الاسراع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتصدير

ي-تبني مفهوم الادارة الاقتصادية الجيدة وتصميم المبادرات التي من شأنها تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتقوم هذه الادارة على تطوير بيئة اقتصادية مرنة من خلال ايجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة تضمن تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي، والتركيز على الكفاءة وسرعة وشفافية الاجراءات الادارية والحكومية التي تتيح المجال للقطاع الخاص الذي يعد قناة رئيسية للدعم المباشر وغير المباشر لسلاسل القيمة العالمية.

ز-تعزيز التكامل الاقليمي(خلق سلاسل قيمة اقليمية ومثلثات للنمو)

ح-نوعية البنية اللوجيستية والنقل

الفصل الخامس: جغرافيا الزراعة والامن الغذائي

الأهداف التعليمية:

- يتمكن الطالب من التحديد الدقيق لمفهوم جغرافيا الزراعة؛
- معرفة اهم العوامل المؤثرة في الانتاج الزراعي؛
- التعرّف على اهم انماط الانتاج الزراعي في العالم؛
- تحليل واقع الانتاج و الطلب الزراعي في العالم والمبادلات التجارية المرتبطة به ؛
- تشخيص اهم المشاكل التي تواجه الانتاج الزراعي في العالم و اهم التطورات و الاتجاهات المرتبطة به.

محتوى الفصل:

أولا: مفهوم جغرافيا الزراعة؛

ثانيا: العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي؛

ثالثا: انماط الزراعة في العالم؛

رابعا: تحليل جغرافيا الزراعة في العالم؛

خامسا: اهم مشاكل الزراعة واتجاهاتها في العالم.

أولا: مفهوم جغرافيا الزراعة

تعتبر الجغرافيا الزراعية أحد فروع الجغرافيا الاقتصاديّة، حيث كانت الزراعة أول نشاط اقتصادي عمل به الإنسان، كما كانت دافعاً رئيسياً لاستقراره ونشوء حضارته. يُمكننا تعريف الجغرافيا الزراعية Agricultural Geographyبأنّها الفرع الجغرافي الذي يهتم بدراسة الظروف الجغرافيّة التي تؤثّر في توزيع النشاط الزراعي على الأرض، بالإضافة إلى تحليل التغيّرات المساحية فيها.

تهتم الجغرافيا الزراعية بالمعلومات الجغرافية التي تتعلق بظروف البيئة، وربطها بالملامح البشرية من ناحية وبأساليب الإنتاج من ناحية أخرى، ويتم استغلال هذه المعلومات بمعالجة موضوعاتها التي تتمثل في توزيع، وتحليل، ووصف الأنشطة الاقتصادية التي تتعلق بإنتاج، وتبادل، واستهلاك الثروات الزراعيّة.

وهناك دراسات لجغرافيا الزراعة تتناولها على أساس المشاكل الاقتصادية العالمية او المحلية واسبابها كمشكلة الغذاء في العالم، والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالإنتاج الزراعي، كاتفاقية القمح الدولية، واتفاقية البن الدولية.

وبصفة عامة فان جغرافيا الزراعة تتجه الدراسات فيها نحو الجانب التطبيقي اكثر من الجانب النظري.

ماهي المجالات التي تدرسها الجغرافية الزراعية؟

-دراسة العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في النشاط الزراعي.

-دراسة التوزيع الجغرافي للأقاليم والأنماط الزراعية.

-دراسة إنتاج المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي

1- الظروف الطبيعية وأثرها في الزراعة: الزراعة من أكثر الانشطة خضوعاً للظروف الطبيعية، وحتى الآن لم ينجح الإنسان في تحريرها من قيود تلك الظروف إلا بدرجة محدودة. والظروف الطبيعية بمكوناتها وعواملها المتعددة، من تركيب جيولوجي وسطح وتربة ومناخ وغير ذلك، لها دور كبير في تحديد أنواع المحاصيل التي تزرع ومكانها. وليست الظروف الطبيعية مجرد مجموع عناصر يقوم كل منها بذاته، بل هي نتاج التفاعل الدائم والمستمر بين هذه العناصر المحددة لسمات الإقليم وخصائصه.

2-العوامل البشرية :يمكن استعراض أهم وأبرز المقومات والعوامل البشرية المؤثرة في الزراعة (العملية الزراعية والانتاج الزراعي) على النحو الآتي:

أ-الحالة الثقافية والصحية وأثرها في الإنتاج الزراعي: تؤثر الحالة الثقافية والصحية للزارعين في الإنتاج الزراعي تأثيراً كبيراً، فالحالة الثقافية تؤثر في سلوك العاملين، وتتيح لهم الاستفادة من وسائل الإعلام والإرشاد المختلفة كالنشرات والأبحاث الزراعية . وتعمد معظم دول العالم إلى إنشاء المدارس والمعاهد الزراعية، وتستعين بالخبرات الخارجية، وذلك للاستفادة من الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة بشقيها النباتي والحيواني . وتؤثر الحالة الصحية في نشاط الزراعيين بشكل كبير، وهناك مجموعة من الأمراض المنهكة للمجهود البشري والتي تسود بين الزارعيين وتضعف الطاقة الإنتاجية .

ب-النظم الاجتماعية وأثرها في الإنتاج الزراعي: تتمثل النظم الاجتماعية في مجموعة من العوامل من أهمها : العادات والتقاليد، وهذه بلا شك تؤثر في أنماط استغلال الأرض ، والأساليب المتبعة. وللعادات الغذائية دور كبير في الاهتمام بأنواع معينة من المحاصيل(القمح في شمال افريقيا ، الارز في اسيا)

3- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل العوامل الاقتصادية في :

أ-راس المال: ويشمل بدوره:

-الدعم: تلجأ بعض الدول إلى معاونة المزارعين بالقروض والإعانات المختلفة(الدعم الزراعي)، حتى يتوفر لديهم رأس المال اللازم لإنشاء المزارع، ومن أمثلة تلك دول الاتحاد الاوروبي ، حيث قدرت المبالغ المعتمدة لحساب الإعانات الزراعية بأكثر من 412 مليار دولار سنويا .

-الاعفاءات الضريبية : تميل بعض الدول إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي (تمويل خارجي)، وتصدر القرارات المشجعة للاستثمار مثل : الإعفاء الجزئي من الضرائب .

ب-النقل: يعد النقل عاملا متمما لعملية الإنتاج الزراعي ويساعد في استغلال الأراضي الزراعية واستثمارها.

ويبرز دور النقل واضحاً في المحاصيل الزراعية القابلة للتلف والتي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة مثل الخضروات، ولذلك نجد مزارعها تتركز قرب المدن والأسواق. أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي تتحمل النقل لمسافات طويلة فتتميز باتساع أسواقها الخارجية مثل القمح والذرة والقطن وغيرها.

ج- الاسواق: تتحكم الأسواق في إنتاج كثير من المحاصيل الزراعية، سواء حيوانية أو نباتية، كما أن الإقبال على استهلاك منتوج معينة في منطقة ما، يشجع على زراعته في المناطق القريبة من تلك المنطقة . ويؤثر مستوى المعيشة في حجم الأسواق تأثيراً كبيراً، إذ إن القدرة الشرائية ترجمة حقيقية وانعكاس لمستوى المعيشة، فكلما ارتفع مستوى المعيشة زادت القدرة الشرائية، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك واتساع حجم السوق .

و هناك عوامل أخرى تتحكم في ضيق السوق أو اتساعها، ومن بينها : عدد السكان ومستواهم الاجتماعي وعاداتهم الغذائية . وكلما زاد عدد السكان في منطقة ما وارتفعت قوتهم الشرائية، وإذا لم يكن هناك من العادات والتقاليد ما يحول دون استهلاك بعض السلع ، زادت إمكانات توزيع هذه السلع.

د- السياسات الحكومية وأثرها في الإنتاج الزراعي: تعد السياسات الحكومية التي تتبعها الدول المختلفة ذات آثار بعيدة المدى في تنمية الإنتاج الزراعي وتقدمه. وتتدخل الحكومات أحياناً في تحديد المساحات الزراعية وأوقات زراعة المحاصيل . (برامج التنمية الزراعية في الجزائر وضرورة إعداد خريطة الإنتاج الزراعي)

هـ-سياسة الأسعار: تلعب سياسة الأسعار دورا فاعلا في الإنتاج الزراعي إذ تتدخل الكثير من الحكومات في التأثير على كمية الإنتاج الزراعي من خلال التشريعات ذات العلاقة بالأسعار للمنتجات الزراعية . وتلجأ بعض الدول إلى سياسة تعزيز الأسعار في حالة انخفاضها، ويتخذ ذلك التعزيز أشكالاً متنوعة مثل :

-تقليل كميات المحاصيل المعروضة للبيع ولو اقتضى الأمر التخلص من الكميات الزائدة بالإحراق أو الإتلاف ،

أو بإلقائها في المحيط كما فعلت البرازيل حينما زاد محصول البن زيادة كبيرة، فاضطرت الحكومة إلى تخزين مقادير كبيرة وحرق جزء من المحصول واقتلاع ملايين الأشجار.

وتتبع بعض الدول تقديم الإعانات للمزارعيين لتشجيع التوسع الزراعي، وقد تقتصر الإعانة على بعض المحاصيل المعينة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك دول الاتحاد الاوروبي و الو م ا.

وهنا يمكن التمييز بين 3 انواع من الدعم كما تحدده اتفاقية الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة[1]:

[1] لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015

-(دعم الصندوق الازرق: لتقليص المساحات وعدد رؤوس الماشية؛

-دعم الصندوق الأحمر(المحضور): وهو الدعم الذي يفوق 5 و 10 من اجمالي الناتج المحلي الزراعي ، والذي يوجه لتنمية انتاج محصول معين ؛

-دعم الصندوق الاخضر: المتاح (البحث والتطوير، المخازن ، الاسمدة، البنى التحتية، تطوير البذور، منتجات الامن الغذائي ...

(سياسة اسعار التحويل في دول الاتحاد الاوروبي: رسوم جمركية متغيرة حسب مواسم الانتاج)

ثالثا: انماط الزراعة في العالم : يمكن التمييز بين[1]:

1-زراعة كثيفة: يوجد هذا النمط في المناطق المزدحمة بالسكان، وذلك باستغلال أكبر قدر ممكن من المساحات الزراعيّة لزراعتها.

2-زراعة واسعة : توجد هذه الزراعة في المناطق السهلية مثل الولايات الأمريكية، والبرازيل، وكندا، حيث تتوفر في هذه الدول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية عالية الخصوبة، والتي يقل فيها الضغط السكاني، وما يُميّز هذا النمط الاعتماد على زراعة محصول واحد، مثل: الذرة و القمح[2] .

3-زراعة الحبوب لغايات التجارة: من بين انواع الزراعة الواسعة وتكون مختصّة في إنتاج الحبوب لتغطية الأسواق المحلية والعالمية، وينتشر هذا النمط في كل من الولايات المتحدة وكندا و دول الاتحاد الاوروبي.

4-زراعة لغايات إنتاج الألبان : حيث يخصص بزراعة مساحات واسعة من محاصيل العلف اللازمة لتغذية المواشي المخصصة لإنتاج الألبان.

5-زراعة البحر المتوسط : يوجد هذا النمط في الأراضي التي تحيط بالبحر المتوسط أو المناطق التي يسود فيها مناخ البحر المتوسط، ومن المحاصيل التي تزرع: الزيتون، والخضار بأنواعها، وأشجار النخيل

6-الزراعة المختلطة: يقصد بها قيام الزراعة الى جانب تربية الماشية والاغنام والدواجن...بهدف خلق مورد اضافي يزيد من دخل المزارعين ويوفر احتياجاتهم من المنتجات الحيوانية و الاسمدة العضوية.

7-الزراعة العلمية: هي عبارة عن مزارع كبيرة ، تعتمد بشكل كبير على رؤوس الاموال و الخبرة العلمية والاساليب.

8-الزراعة المتطورة، خاصة في دول الاتحاد الاوروبي، ظهرت نتيجة زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المدارية وشبه المدارية في الاسواق الدولية (جوز الهند، الكاكاو ، الاناناس، قصب السكر، الشاي و القرنفل)

9-**الزراعة في المناطق الجافة**: تعتمد هذا النوع من الزراعة على المياه الجوفية في مناطق الواحات او على المياه السطحية في حالة وجود مجار مائية تخترق المناطق الجافة مثل نهر النيل، وتنتشر خاصة في الصحراء الكبرى في افريقيا الارجنتين، و يخصص الانتاج للاستهلاك المحلي(الارز، قصب السكر، الشعير ، التمر)

رابعا-تحليل جغرافيا الزراعة في العالم

1-تطور الانتاج الزراعي في العالم واهم المحاصيل الزراعية

يتوقع زيادة الانتاج الزراعي العالمي في اهم منتجات الحبوب و اللوح والحليب و الزيوت النباتية تماشيا مع زيادة الطلب و الاستهلاك الناتج عن تزايد عدد السكان. ولكن بمعدلات نمو اقل من تلك المسجلة في السنوات

[1] انماط الزراعة بالعالم: متوفر على الرابط: http://geography100um.blogspot.com/2015/10/1.html

[2] احمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص. 24

الاخيرة. ويرجع ذلك الى تحسن الانتاجية الناتجة عن استخدام تقنيات ذات تكنولوجيا عالية بالرغم من صعوبة توسيع الاراضي الزراعية في الكثير من المناطق[1].

شكل رقم51 : تطور الانتاج الزراعي العالمي مقارنة بعدد السكان واستعمال الاراضي الزراعية

Graphique 1.15. Population, production agricole et utilisation des terres agricoles à long terme

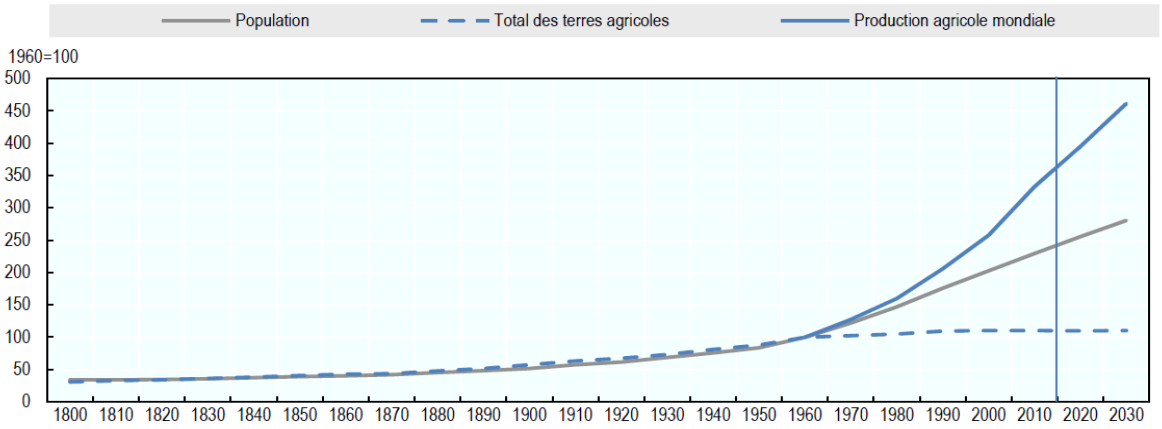

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028, p .43

ويتوقع ان تكون الزيادة المعتبرة في حجم الانتاج الزراعي في السنوات القادمة في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة (الهند، الصين) التي تعكف عل تكثيف الاستثمار الزراعي و استخدام التكنولوجيا اضافة الى توفر الموارد الطبيعية في امريكا اللاتينية، ويأتي ذلك لمحاولة الاستجابة الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي في هذه المناطق. وتكون زيادة الانتاج متواضعة في امريكا الشمالية واوروبا. كما يوضح الشكل.

شكل رقم 52: الاتجاه العالمي لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية

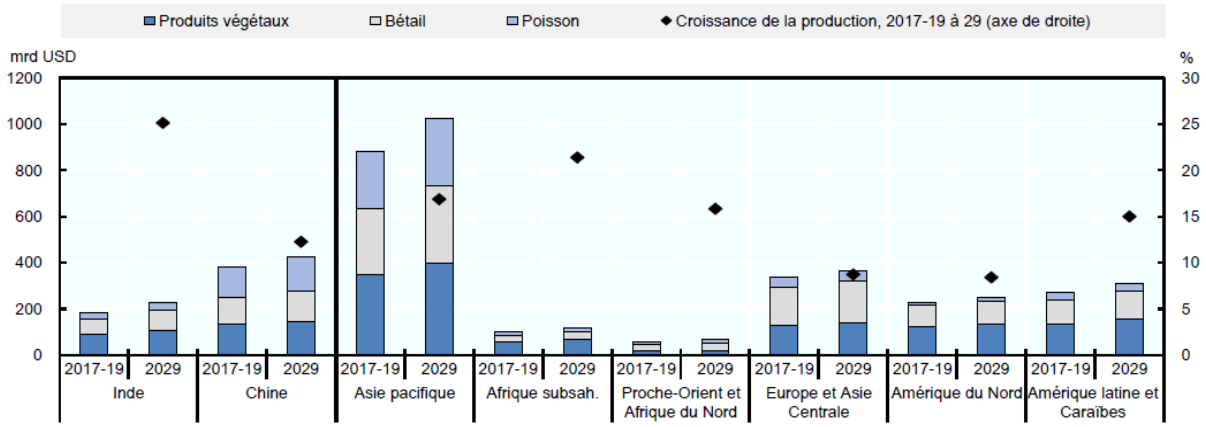

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p. 42

2-تطور اسعار المنتجات الزراعية: تتسم اسعار المنتجات الزراعية بالتذبذب، حيث وبعد الارتفاع المسجل في عقد السبعينيات من القرن الماضي شهدت تراجعا ملحوظا في سنوات الثمانينيات و التسعينيات، لتسجل ارتفاعا في سنة 2008 و2011 مسببة ازمة غذاء عالمي، غير انها شهدت تراجعا ونوع من الاستقرار بعد ذلك.

[1] **Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p. 41**

شكل رقم53: تطور اسعار المنتجات الزراعية على المدى الطويل

Graphique 1.4. Evolution à long terme des prix des produits agricoles, en valeur réelle

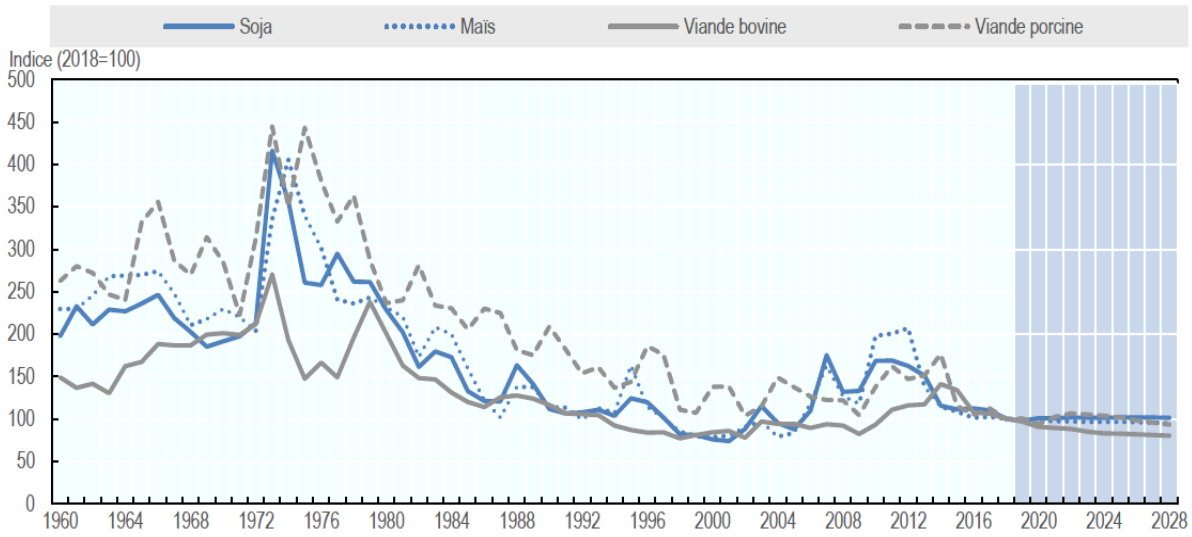

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p.

3-الاستهلاك العالمي من اهم المنتجات الزراعية: تشير توقعات الفاو الى زيادة جميع انماط الاستهلاك الزراعي على المستوى العالمي الى غاية سنة 2029، سواء الموجه للاستهلاك البشري او الحيواني او لإنتاج الوقود الحيوي، ولكن بنسب متفاوتة حسب طبيعة المنتجات الزراعية، كما يوضحه الشكل.

شكل رقم 54: تطور استهلاك المنتجات الزراعية على المستوى العالمي الى غاية 2029

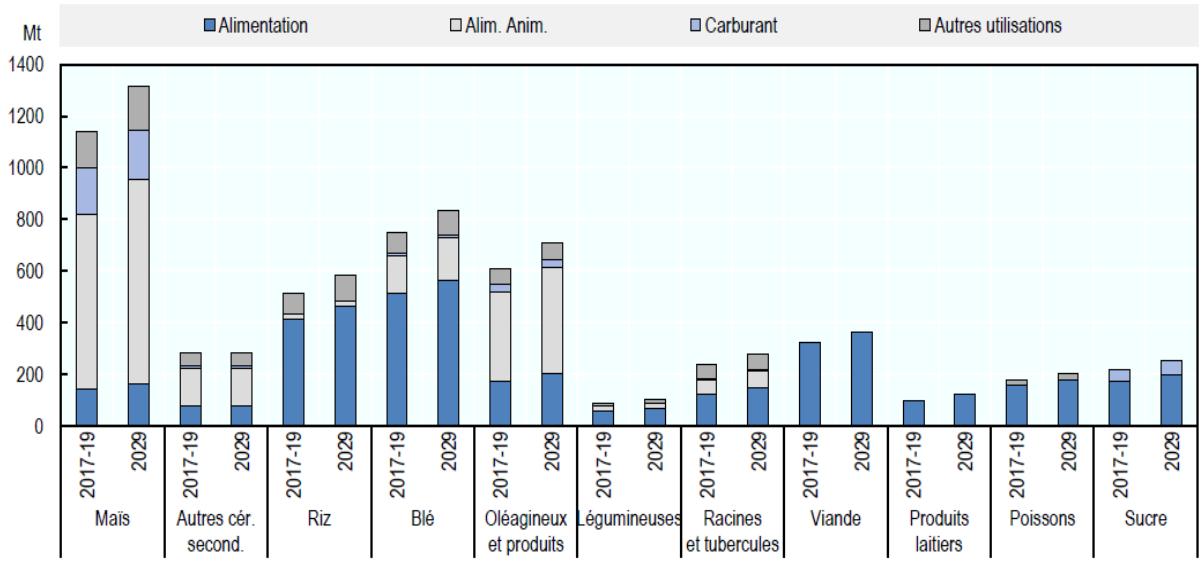

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p. 30

يتوقع زيادة الاستهلاك العالمي من مختلف المنتجات الزراعية الى غاية سنة 2029، بسبب تزايد النمو السكاني في افريقيا جنوب الصحراء ونمو الطلب في الدول الناشئة وتغير انماط الاستهلاك في الكثير من الدول المتقدمة والناشئة بهدف تحسين الصحة. كما يبرزه الشكل الموالي

شكل رقم55 : التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من بعض المنتجات الغذائية

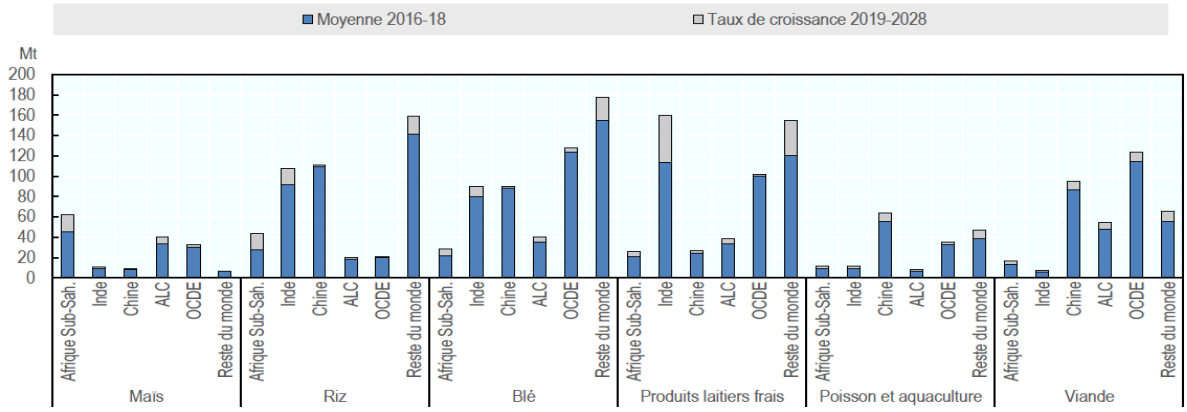

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2019-2028, p. 31

4-التجارة الدولية للمنتجات الزراعية: تسمح التجارة الدولية بتبادل السلع الزراعية المنتجة بين الدول والاقاليم، بهدف الوصل الى غذاء صحي وامن، وهي تعكس مستويات العرض و الطلب بين الشركاء التجاريين، لذا يتوقع الى غاية سنة 2029 استمرار نمو المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية ولكن بمعدلات نمو تقدر ب 1.2 %سنويا مقابل 2.8 % في السنوات الاخيرة، والتي جاءت كمحصلة لإجراءات التحرير التجاري للمنتجات الزراعية في اعقاب جولة الارغواي و احكام اتفاقية الزراعة للمنظمة العالمية للتجارة التي تؤكد على تسهيل فرص النفاذ الى الاسواق، وارتفاع حجم الانتاج الزراعي في الصين و بعض دول جنوب شرق اسيا و افريقيا، ونمو التجارة الالكترونية.

شكل رقم56: معدل نمو حجم المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية

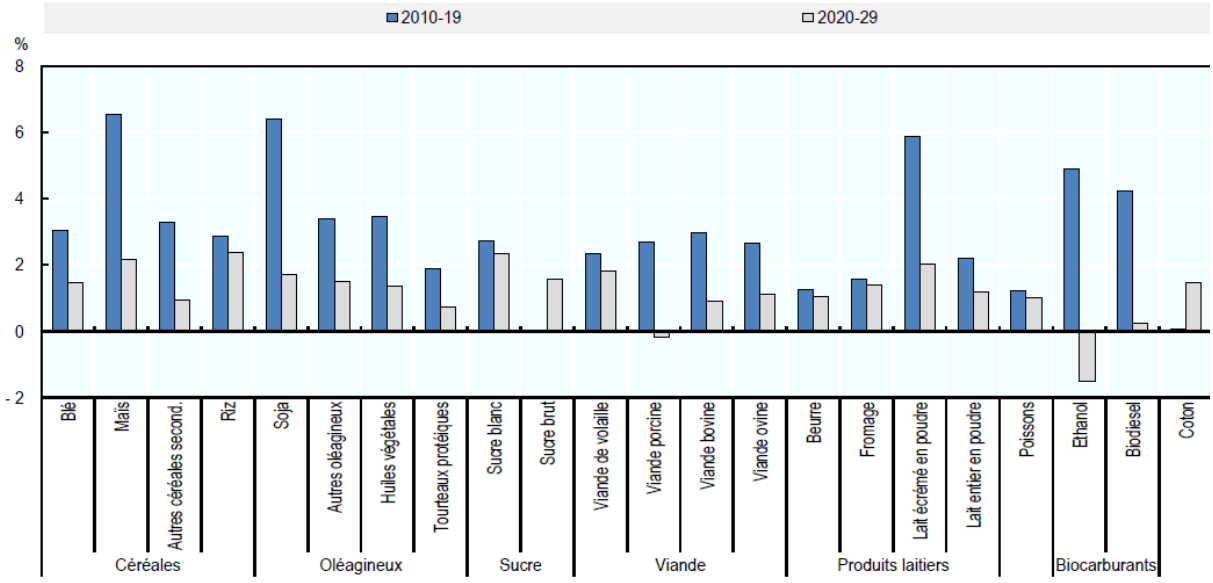

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p. 57

وتعد دول الاتحاد الاوروبي من اهم القوى الزراعية التقليدية التي تسيطر على المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية الى جانب الو م ا، غير ان السنوات الاخيرة برزت قوى زراعية جديدة على راسها الصين و البرازيل واندونيسيا و الهند التي اضحت تعد من اهم الدول العشر الكبرى المصدرة لهذه المنتجات.

شكل رقم57: اهم القوى المصدرة للمنتجات الزراعية في سنة 2018

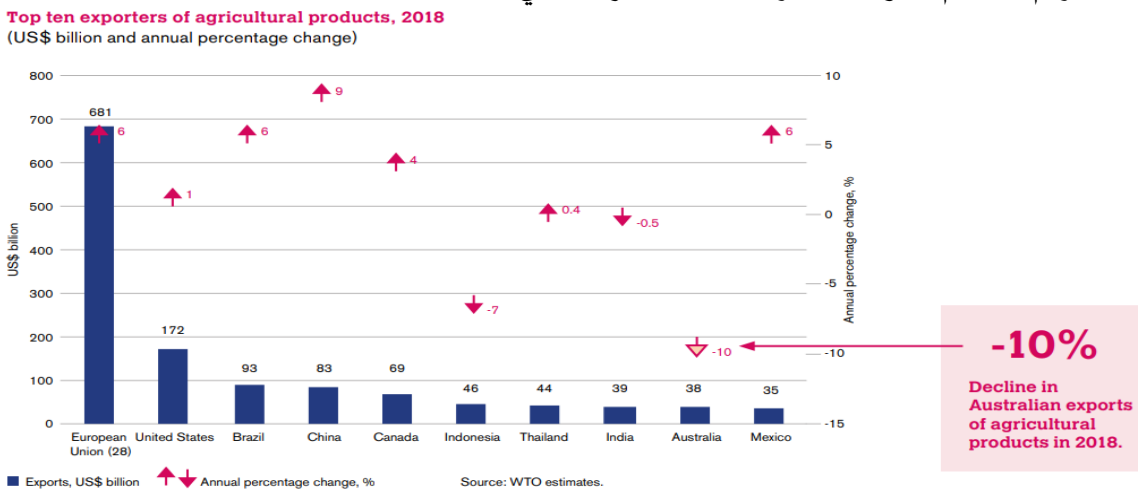

ويتوقع ان تحافظ دول امريكا اللاتينية على موقعها كاهم مورد عالمي للمنتجات الزراعية الى غاية سنة 2028، بتسجيل معدل نمو للصادرات ب 1.7 %سنويا، نظرا لزيادة حجم انتاجها من الذرى والصوجا ولحوم الابقار و الدواجن و السكر، بالمقابل تحافظ امريكا الشمالية على المركز الثاني بمعدل نمو 1.3 % سنويا، تتبعها دول الاتحاد الاوروبي ما يجعل صافي ميزانها التجاري للمنتجات الزراعية موجبا، في حين يسجل استمرار العجز التجاري في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا و افريقيا و جنوب الصحراء واسيا.

شكل رقم 58: تطور الميزان التجاري لاهم القوى الزراعية في العالم الى غاية 2028

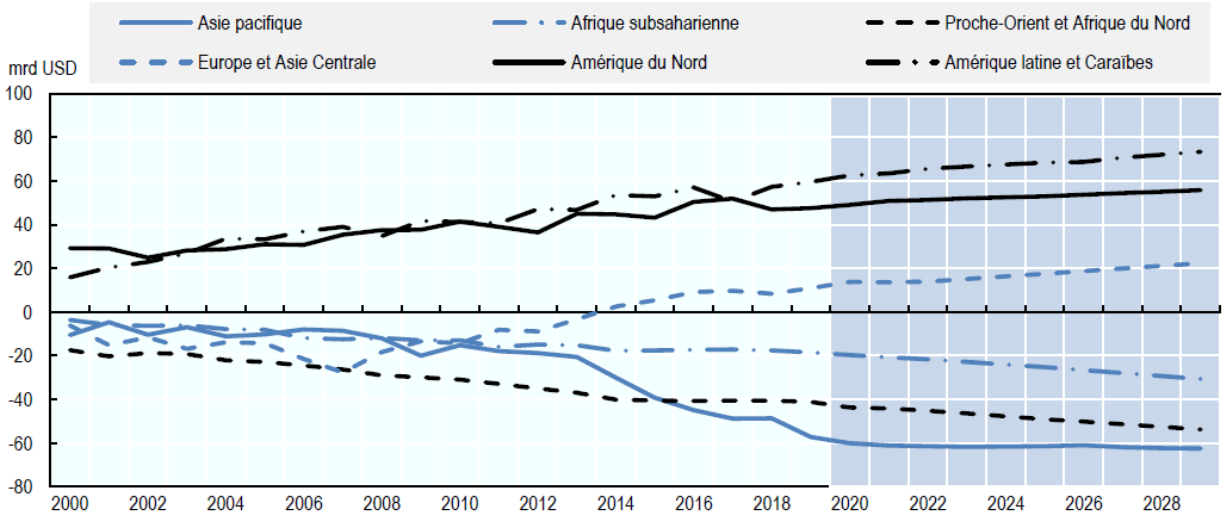

Source : Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020-2029, p.61

خامسا: اهم مشاكل الزراعة واتجاهاتها في العالم

1-تنامي الدعم الزراعي في الدول المتقدمة واحداث تشوهات في السوق الدولي للمنتجات الزراعية: تعكف الدول المتقدمة وعلى راسها دول الاتحاد الاوروبي في اطار السياسة الزراعية المشتركة و الو م ا على تقديم حجم كبير من الدعم الزراعي بنوعيه المحلي و دعم تنافسية الصادرات، مما ادى الى اكتساب مزايا تنافسية في الاسواق الدولية واحداث تشوهات في بنية التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وتبوأ المراتب الاولى في تجارة هذه المنتجات

مما ادى الى انسحاب الكثير من الدول الزراعية من المنافسة الدولية لعدم قدرتها على تقديم الدعم الزراعي. والذي تطالب المنظمة العالمية للتجارة بتقليص مستوياته لإضفاء نوع من الشفافية والمنافسة العادلة بين الدول، لكن بالرغم من ذلك تظل مستوياته جد مرتفعة في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية. حيث ارتفع حجم الدعم الزراعي الى 319 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة 2017-2019 يمثل 5.5 %من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي و 0.6 % من اجمالي الناتج المحلي ، ويوجه 72 %منه أي 231 مليار دولار الى المنتجين مباشرة[1].

2-اختلال التوازن بين العرض والطلب في المنتجات الزراعية و تنامي تأثير التغيرات المناخية

العرض: تأثر الانتاج بسبب تدهور الظروف المناخية، اتجاه المخزون العالمي من الغذاء إلى التراجع، الاتجاه المتزايد إلى إجراءات الوقاية وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.

الطلب: من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على المنتجات الزراعية بحلول عام 2050 بدرجة كبيرة و أن يبلغ حدود 70 % إلى 100 %مقارنة بالطلب في سنة 2010، بسبب تضافر الآثار الناتجة عن:

النمو السكاني و زيادة الطلب على الغذاء في الاقتصاديات الناشئة ذات الدخول المرتفعة. ويتطلب ذلك زيادة ومضاعفة الانتاج في معظم الدول النامية. واحداث زيادة كبيرة في انتاج العديد من السلع الاساسية الرئيسية. حيث الانتاج السنوي من الحبوب لابد ان يزيد بنحو 1 مليار طن وانتاج اللحوم باكثر من 200 مليون طن ليصل الى 470 مليون طن في عام 2050. وينتج 72 منه في الدول النامية مقابل فقط58 %في الوقت الحاضر. مع ضرورة انتاج جميع انواع الاغذية التي تعاني من النقص لضمان الامن الغذائي.

شكل رقم59: تطور عدد سكان العالم الى غاية 2050

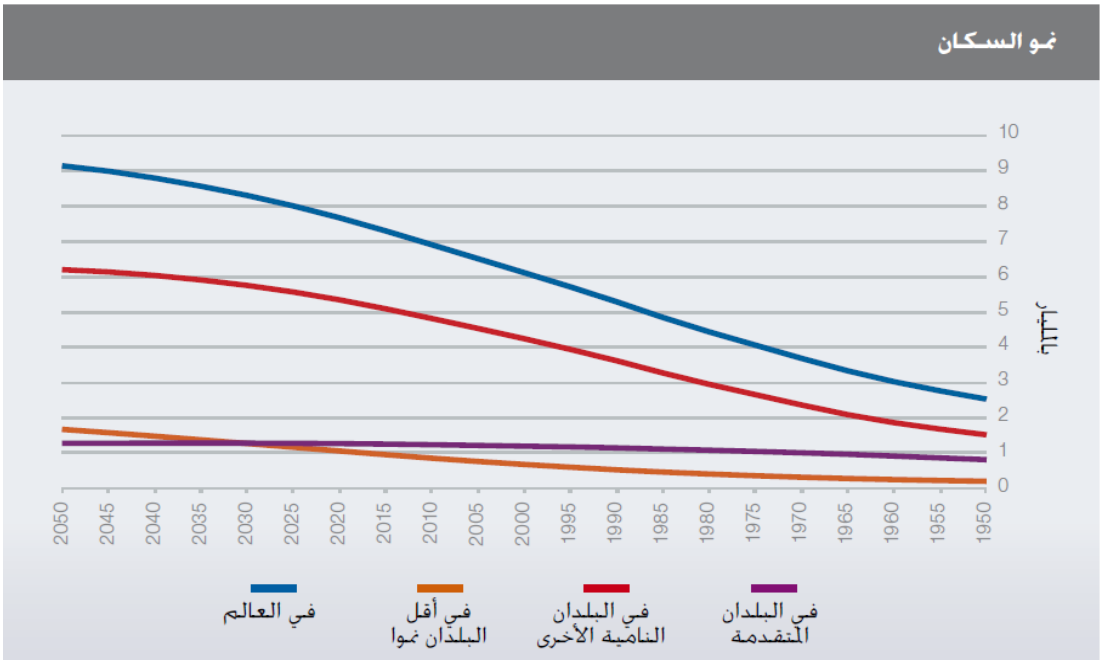

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة: تقرير حالة انعدام الامن الغذائي

- إنتاج الوقود الحيوي الذي من شأنه أن يعزز هذا الطلب، وسيفضي تقلب حجم الإنتاج و عدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد إلى المزيد من الاضطرابات في الأسعار الدولية للمنتجات الزراعية.

[1] Politiques agricoles : suivi et évaluation 2020, (version abrégée), OCDE, p. 101

شكل رقم 60: حصة الوقود الحيوي من الاستهلاك الزراعي

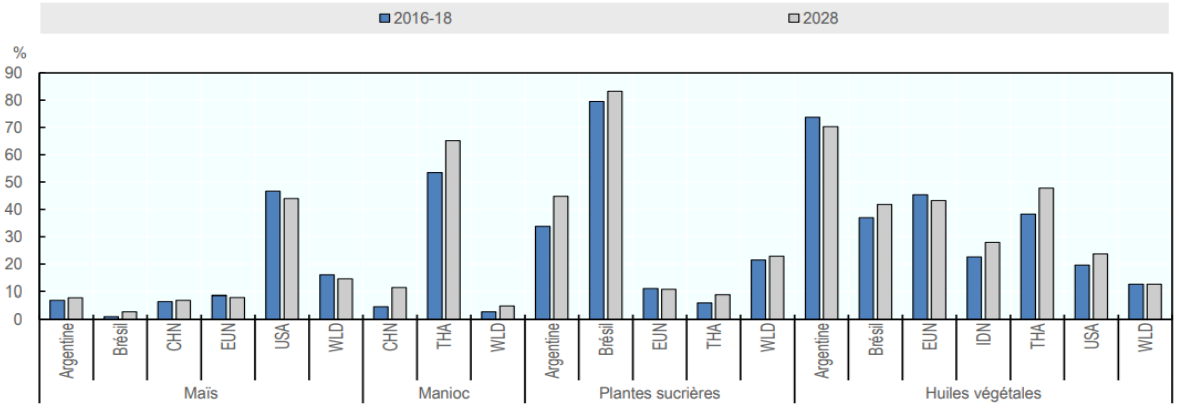

Note : ARG = Argentine ; BRA = Brésil ; CHN = Chine ; EUN = les 27 Etats membres de l'Union européenne (c.à.d. Royaume-Uni non inclus) ; IDN = Indonésie ; THA = Thaïlande ; USA = Etats-Unis ; WLD = Total mondial. Les cultures sucrières comprennent la canne à sucre (ARG, BRA, THA, WLD) et la betterave (EUN,

-**التغيرات المناخية**: يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم التقلبات الموسمية بفعل ازدياد تواتر موجات الجفاف والفيضانات والعواصف الاستوائية وارتفاع درجات الحرارة وتقلباتها وعدم استقرار هطول الأمطار . و ينعكس ذلك على تراجع حجم الإنتاج الزراعي و ارتفاع تكلفة الاغذية، مما يدفع الى ارتفاع حالات ناقصي الاغذية. وتشكل مخاطر المناخ والجفاف 80 %من اجمالي المخاطر التي تهدد الانتاج الزراعي[1]. كما يوضح الشكل.

شكل رقم61: اثر المناخ على الامن الغذائي و التغذية

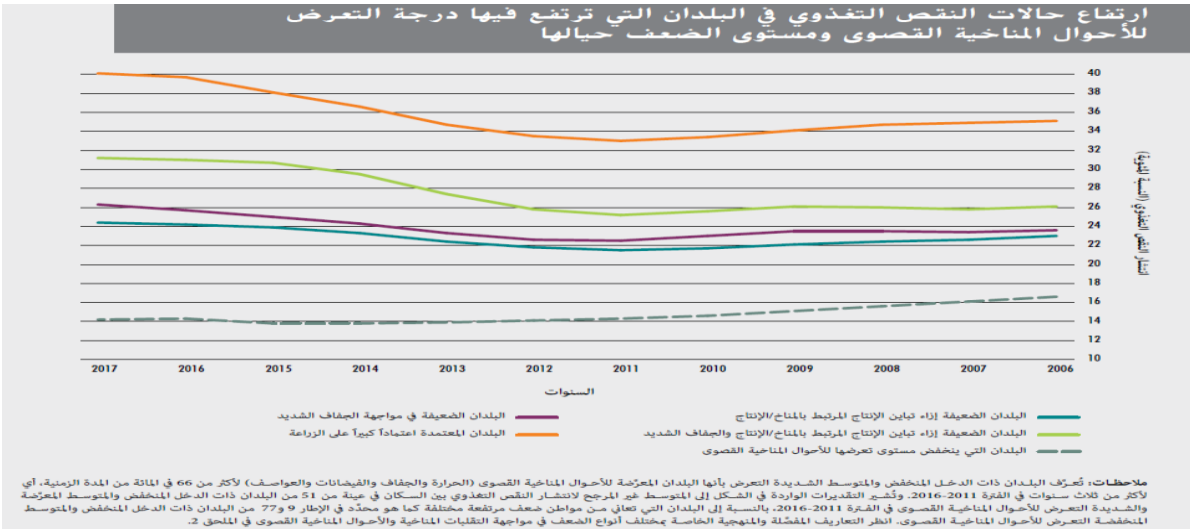

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة، تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم ، 2018، ص.56

3-**مشاكل انعدام الامن الغذائي**: يعاني الشخص من انعدام الأمن الغذائي عندما لا يمكنه الحصول بانتظام على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذّي من أجل النمو والتطور الطبيعي والعيش حياة نشطة وصحية. وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الغذاء و/أو نقص الموارد للحصول على الغذاء. ويمكن أن تتفاوت حدة الشعور بانعدام الأمن الغذائي. وتماشيا مع متطلبات تحقيق اهداف التنمية المستديمة 2016-2030 لاسيما مقصدي القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على الأغذية(المقصد 1 –2من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على جميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2 –2 من أهداف التنمية المستدامة). عمدت منظمة الاغذية والزراعة الفاو ابتداء

[1] منظمة الاغذية والزراعة، تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم ، 2018، ص.40

من تقرير 2019 حول حالة الامن الغذائي الى الاعتماد على مؤشرات جديدة متعددة تستخدم لرصد الجوانب المختلفة بالأمن الغذائي وانعدامه، ومن ذلك معدل انتشار النقص التغذوي و معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أوالشديد بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، حيث تقر خطة عام 2030 ، من خلال إدماجها هذا المؤشر، بأن انعدام الأمن الغذائي لا يقتصر فقط على الجوع ولا يرمي هدف القضاء على الجوع فقط إلى" استئصال الجوع"، بل أيضاً إلى"ضمان حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وكافية على مدار السنة وإلى "القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله. تقرير الفاو 2019، حالة الامن الغذائي و التغذية في العالم، ص.3 وتقيس منظمة الاغذية والزراعة انعدام الأمن الغذائي باستخدام مقياس المعاناة من انعدام الامن الغذائي كما يوضحه الشكل:

شكل رقم62: مستويات انتشار انعدام الامن الغذائي

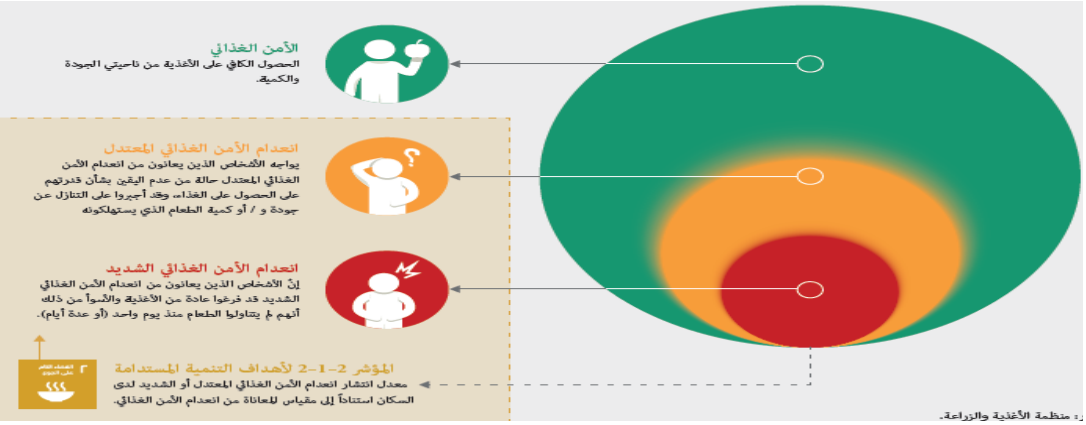

المصدر: تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم الفاو 2019، 5.

ويعد انتشار سوء التغذية بمثابة مؤشر تقليدي لمنظمة الأغذية والزراعة، يستخدم لرصد الجوع على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويستند إلى البيانات القطرية عن توافر الأغذية واستهلاك الأغذية واحتياجات الطاقة، ويقدر مدى كفاية استهلاك الطاقة الغذائية للسكان. ويمثل انتشار سوء التغذية، وانتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الحاد بين السكان، استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، تقديراً للنسبة المئوية لسكان البلد الذين يواجهون صعوبات في الحصول على ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذّي، من أجل النموّ والتطور الطبيعي ونشاط فعال وحياة صحية.

تعد مسالة تحقيق الامن الغذائي وكيفية ضمان ما يكفي من الغذاء لتلبية الاحتياجات التغذوية لعدد سكان العالم المتزايد - المتوقع أن يرتفع إلى حوالي 9 مليار بحلول عام 2050 من اكبر التحديات التي تواجه العالم.

فلإطعام مليارين آخرين في عام 2050، سيتعين زيادة إنتاج الأغذية بنسبة 50 %على الصعيد العالمي. وعليه فان الأمن الغذائي يعد حالة معقدة تتطلب نهجا شاملا إزاء جميع أشكال سوء التغذية، وإنتاجية ودخل صغار منتجي الأغذية، ومرونة نظم إنتاج الأغذية، والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والموارد الوراثية. لاسيما في ظل تزايد وانتشار سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي على أساس مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم بعد سنة 2015 بعد ان سجل تراجعا في مستوياته خلال الفترة 2005-2015، حيث ان نسبة وعدد الاشخاص الذين يعانون من انتشار نقص التغذية قد شهد تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2005-2015، وبدأ يشهد تزايدا بعد سنة 2015، حيث انخفضت نسبة الاشخاص الذين يعانون من انتشار نقص التغذية من 12.6 % من اجمالي السكان

سنة 2005 الى 8.6 % من اجمالي السكان في سنة 2014 وشهد تزايدا بعد ذلك حيث شكل 8.9 % من اجمالي السكان في سنة 2018، بالمقابل انخفض عدد الاشخاص الذين يعانون من نقص التغذية من 825 مليون شخص سنة 2005 الى 629 مليون شخص في سنة 2014 وارتفع الى اكثر من 688 مليون شخص في سنة 2019 وما يعادل زيادة قدرها 10 ملايين نسمة في سنة واحدة وقرابة 60 مليون نسمة خلال خمس سنوات. ويتوقع ان يرتفع الى 841 مليون شخص في سنة 2030 أي ما يمثل 9.8 %من اجمالي السكان.

شكل رقم 63: تطور عدد الاشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي

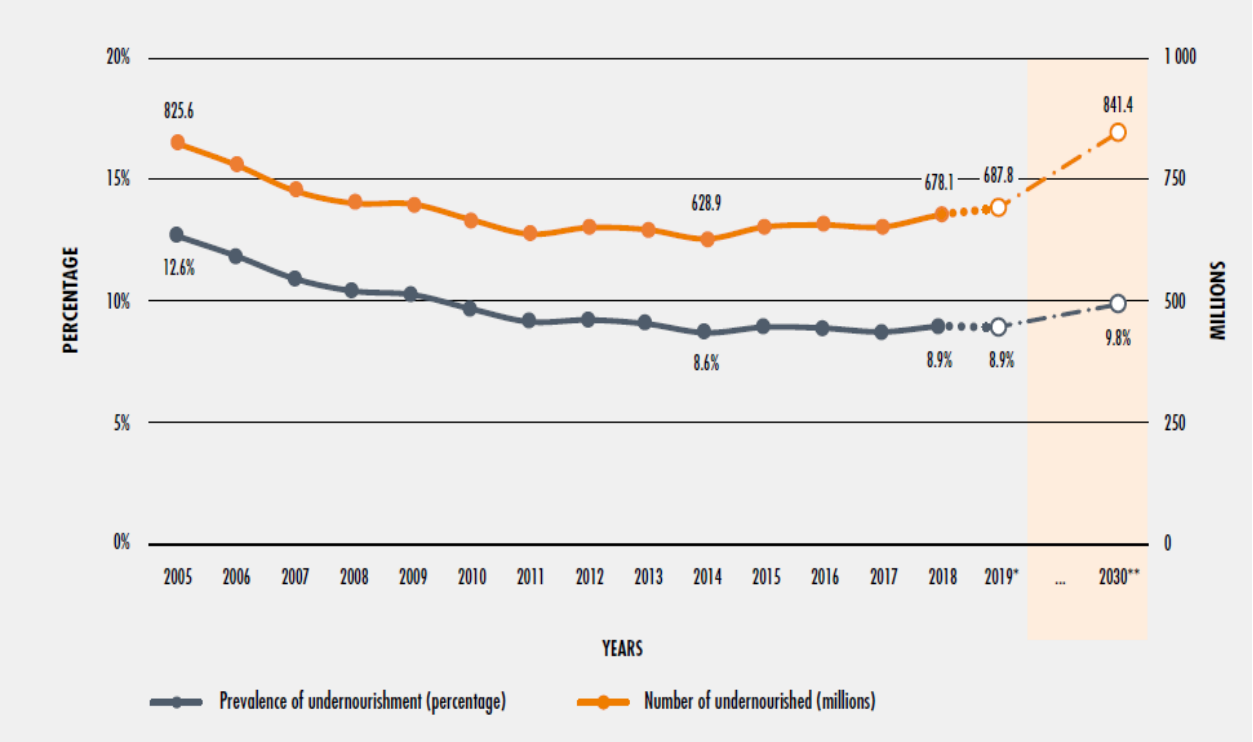

Source : FAO, the state of FOOD SECURITY AND NUTRITION IN THE WORLD , 2020, Rome, p.4

أما عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، والذي يشكل قياسا آخر لتقدير الجوع، فيشهد ايضا تزايدا ملحوظا، ففي عام 2019 ، كان حوالي 750 مليون نسمة - أي شخص واحد من أصل 10 أشخاص في العالم - عرضة لمستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي وحوالي 2 مليار نسمة يعانون من انعدام الامن الغذائي المعتدل و الشديد [1].

4-تنامي استخدام القيود غير التعريفية في التجارة الدولية للسلع الزراعية

ماهي اهم اشكال القيود غير التعريفية في التجارة الدولية؟؟؟

[1] منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الامن الغذائي و التغذية، 2020، (موجز) ، ص.4.

جدول رقم4: اشكال القيود غير التعريفية

Imports	**Technical measures**	A. Sanitary and phytosanitary measures
		B. Technical barriers to trade
		C. Pre-shipment inspection and other formalities
	Non-technical measures	D. Contingent trade-protective measures
		E. Non-automatic licensing, quotas, prohibitions and quantity-control measures other than for SPS or TBT
		F. Price-control measures, including additional taxes and charges
		G. Finance measures
		H. Measures affecting competition
		I. Trade-related investment measures
		J. Distribution restrictions
		K. Restrictions on post-sales services
		L. Subsidies (excluding export subsidies under P7)
		M. Government procurement restrictions
		N. Intellectual property
		O. Rules of origin
Exports		P. Export-related measures

Source : Unctad, navigating non-tariff measures towards sustainable development , 2019, p.6

ويعد القطاع الزراعي القطاع الاكثر تعرضا لاستخدام القيود غير التعريفية مقارنة بالقطاعات الصناعي وقطاع المواد الاولية، لاسيما في الدول المتقدمة، كما يبرزه الشكل الموالي

شكل رقم 64: تطبيق القيود غير التعريفية حسب القطاعات الانتاجية

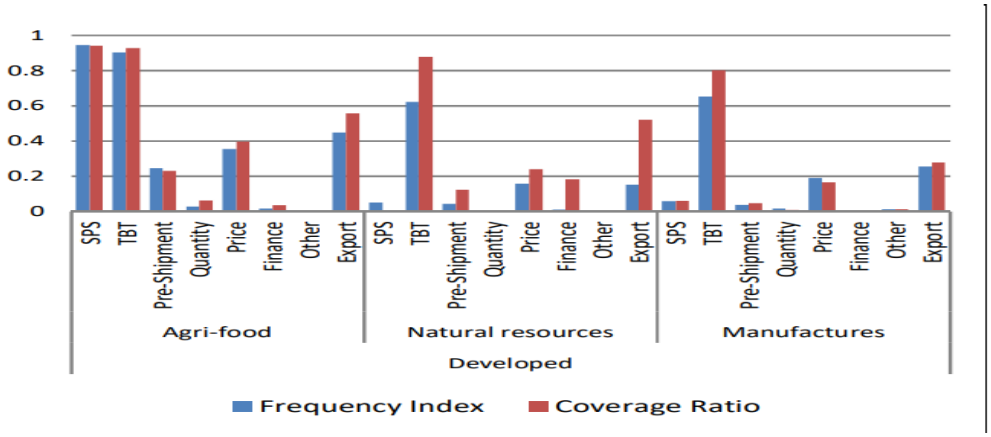

source : Unctad, computing non-tariff measures indicators :analysis with train data, rechearch paper NO 41, 2019, p. 21

من اهم القيود غير التعريفية الطبقة في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية ما يلي:

أ-المعايير الفنية و معايير الصحة و الصحة النباتية: اعتبرت الدراسات الحديثة وفقا لنموذج الجاذبية le) modèle de gravité)الذي طوره كل من Anderson et van wincoop في 2004 أن محددات التدفقات التجارية بين طرفين تعتمد على الحجم الاقتصادي لكلا البلدين و إنتاج البلد المصدر و تنافسية الأسعار في البلدين والمسافة الفاصلة بينهما و الرسوم الجمركية ومدى تعرض المنتجات للتلف السريع، و تم توسيعه ليشمل متغيرات أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار سابقا و تجميعها في متغير ثابت يعطي صورة شاملة حول التكاليف التي تتولد عبر الحدود لذا تعرف ب " آثار الحدود"(effets frontières) و هي تتضمن تكاليف التكيف مع معايير البلد المستورد و تكاليف دراسة السوق و التكاليف غير الرسمية أو ما يعرف بتكاليف المنافسة خارج السعر (la Compétitivité hors prix)، ومن ذلك نوعية البيئة المؤسسية المتعلقة بحرية التجارة و قيام الأعمال و الفساد التي تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على التدفقات التجارية، و تم في هذا الإطار إدماج أثر تطبيق المعايير الصحية و

الصحة النباتية و المعايير الفنية المعيقة للتجارة. و قد اعتبرت دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول تطبيقا لآثار الحدود خاصة على وارداتها من الخضر والفواكه

وقد اعتبرت الدراسة التي أجراها (Cadot et Gourdon) بهدف تقدير الأثر الناتج عن تطبيق مختلف أنواع القيود غير التعريفية على صادرات المنتجات الزراعية الغذائية في 2012 على عينة مشكلة من 5000 منتوج غذائي مصدرها 30 دولة إفريقية، أن المعايير البيئية والفنية ومعايير الصحة و الصحة النباتية تعد أكبر عائق أمام مصدري الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لا سيما دول الاتحاد الأوروبي والوم ا و أن تأثيرها وتكاليف الامتثال لها تفوق بشكل كبير التكاليف التجارية العادية.

ب-المعايير البيئية والفنية :شكلت المعايير الفنية اكثر من 57.6 % من اجمالي القيود في التجارة الدولية في سنة 2018 حسب OMC

شكل رقم 65: معدل تطبيق القيود غير التعريفية في سنة 2018

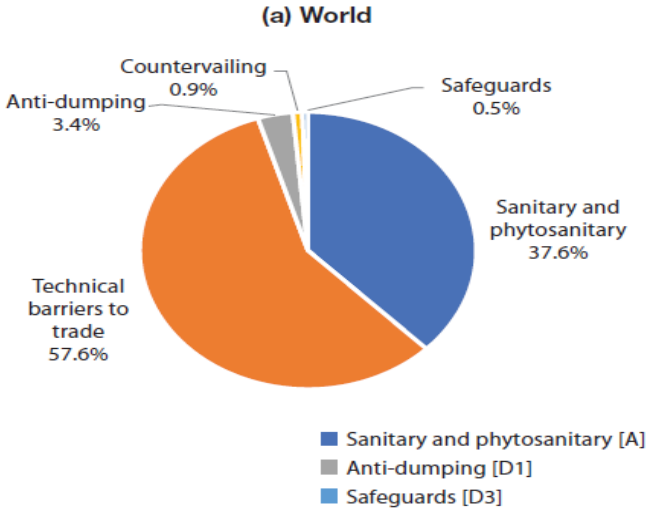

Source : World Trade Report 2019

يسجل بشكل ملحوظ نمو المواصفات البيئية والفنية التي يرى بعض المختصين أن الأضرار الناتجة عن تطبيقها تفوق بكثير تلك الناتجة عن تطبيق القواعد المرتبطة بالصحة و الصحة النباتية.

و كمثال على ذلك تضع دول الاتحاد الأوروبي مجموعة من اللوائح المحددة لشروط نفاذ السلع الزراعية الغذائية إلى أسواقها تحدد فيها مثلا: نسب استخدام الفلورين و الزئبق في تغذية الحيوانات و مستويات وجود آثار بقايا المبيدات في المنتجات الزراعية، كما تضع معايير لقبول تسويق السلع الزراعية الغذائية و إعادة تدوير النفايات، إضافة إلى قواعد تخص تطبيق الاتفاقيات المتعددة الأطراف بخصوص البيئة.

5- **ارتفاع نسبة الفاقد والمهدر من الغذاء** : الفاقد من الأغذية هو التراجع والانخفاض في كمية الأغذية أو جودتها نتيجة القرارات والإجراءات التي يتخذها موردو الأغذية في سلسلة الإمداد باستثناء تجار التجزئة ومقدمي الخدمات الغذائية والمستهلكين .أما المهدر في كمية الأغذية هو التراجع او الانخفاض المادي في كمية الأغذية أو جودتها نتيجة القرارات والإجراءات التي يتخذها تجار التجزئة ومقدمو الخدمات الغذائية والمستهلكون. ويفقد على المستوى العالمي حوالي 14 %من الأغذية المنتجة بدءا من مرحلة ما بعد الحصاد وحتى مرحلة البيع بالتجزئة، ولكن باستثناء هذه المرحلة الأخيرة .ويجري إعداد التقديرات الدقيقة للمهدر من الأغذية حاليًا من جانب تجّار التجزئة والمستهلكين.

شكل رقم 66: مؤشر الفاقد من الاغذية

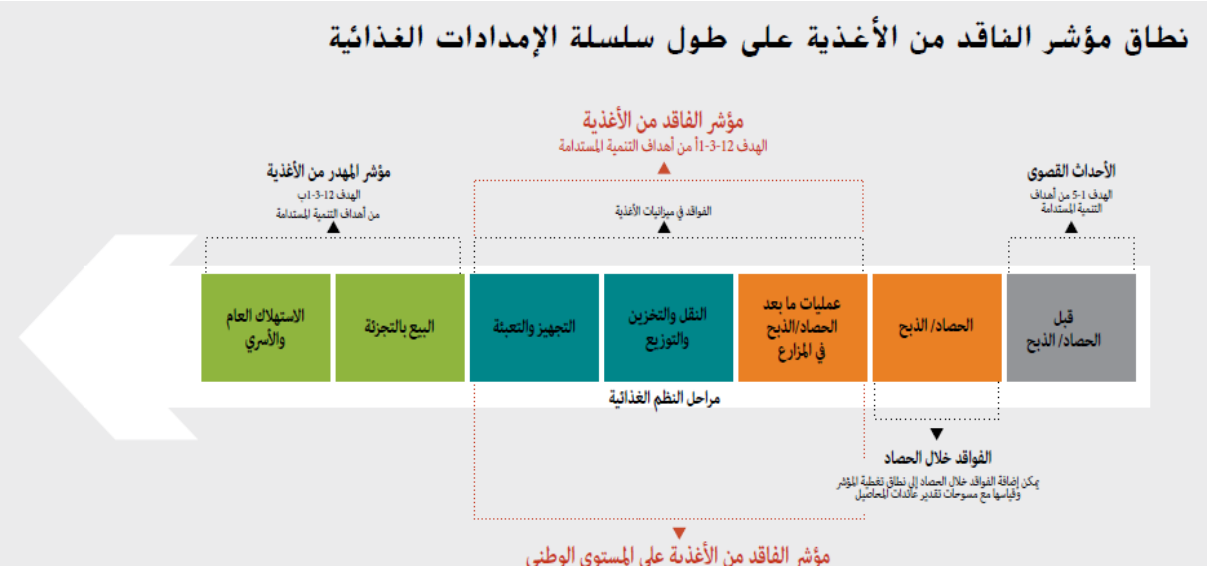

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الاغذية و الزراعة، 2019، ص. 11

قدر معدل الفاقد من الاغذية في العالم في سنة 2016 13 %وكانت منطقة اسيا الوسطى و الجنوبية اكبر المناطق فقدا للغذاء بمعدل تجاوز 25 تلتها منطقة امريكا الشمالية و اوروبا بحوالي 17 ثم منطقة افريقيا جنوب الصحراء بحوالي 14، في حين فقدت دول منطقة اسيا الغربية و شمال افريقيا حوالي 12 من اجمالي انتاجها.

شكل رقم 67: مقدار الفاقد من الاغذية في عام 2016

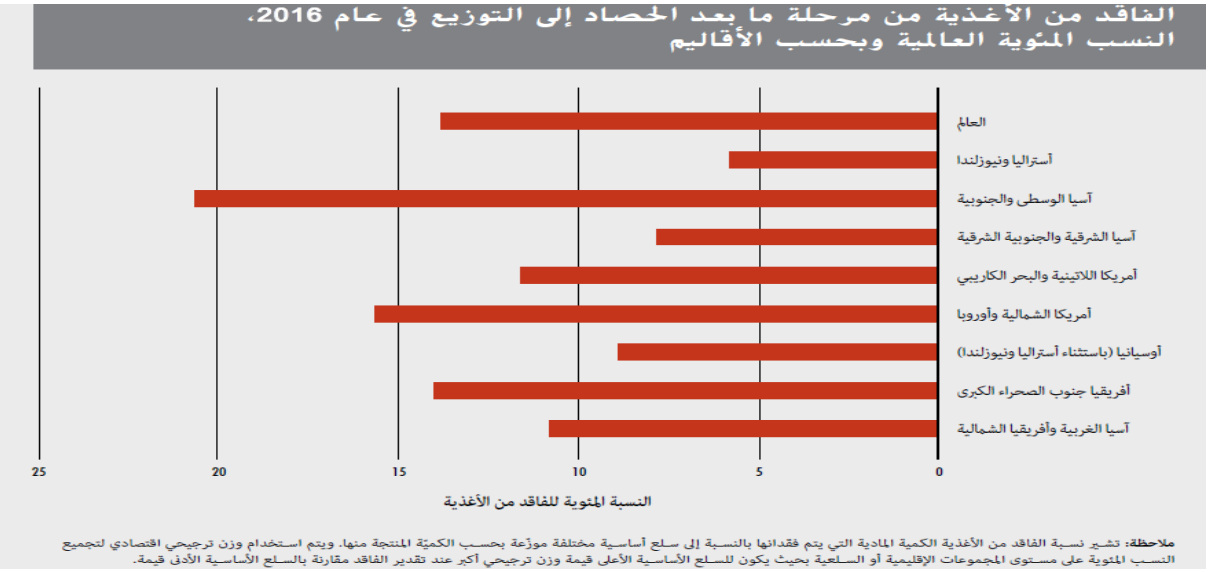

منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الاغذية و الزراعة، 2019، ص. 8

وكانت اكبر نسبة من المنتجات الزراعية التي تعرضت للفقدان تتعلق بالجذور و الدرنات والمحاصيل الزراعية بحوالي 26 تلتها الفواكه و الخضار 22 ثم اللحوم والمنتجات الحيوانية[1]. وفي ظل ارتفاع نسبة الفاقد من الغذاء تسعى معظم دول العالم الى التقليل منه نظرا لأهمية ذلك والمنافع التي يحققها و التي يلخصها الجدول الموالي:

[1] منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الاغذية و الزراعة، 2019، ص. 9

جدول رقم 5: اهم المنافع الناتجة عن الحد من الفاقد من الغذاء

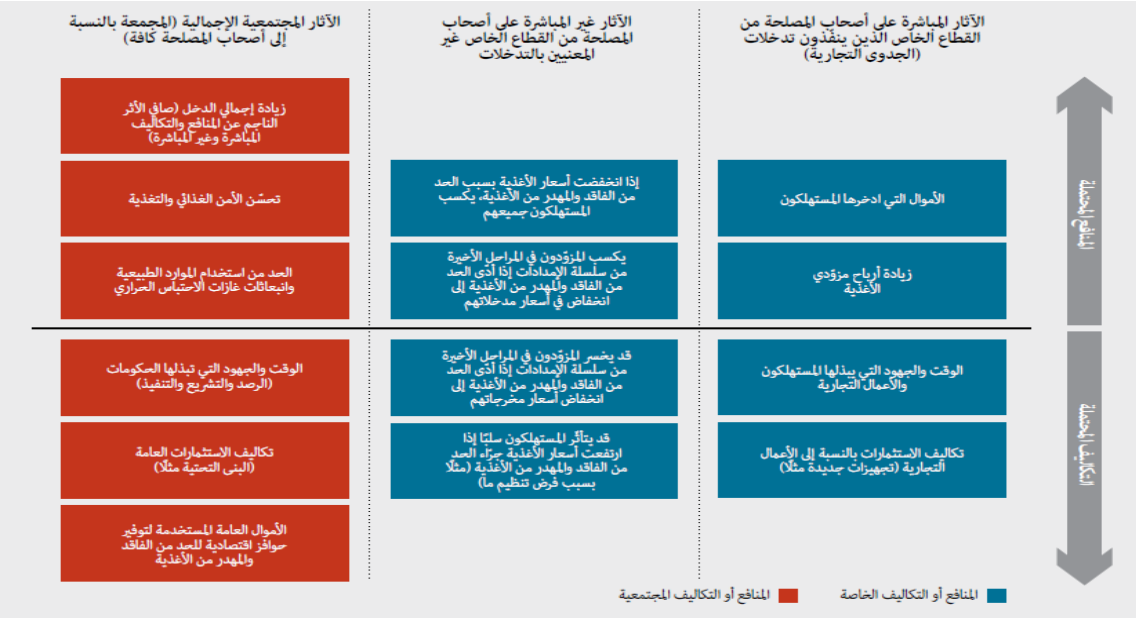

المصدر: منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الاغذية و الزراعة، 2019، ص.

6- التحضر: يتوقع أن ينمو عدد سكان العالم الذين يعيشوا في المدن بنحو 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050. وسيؤدي هذا النمو إلى التوسع الحضري، حيث تنتشر الأراضي المبنية في بعض الحالات على التربة الخصبة والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى فقدان دائم للأراضي الصالحة للزراعة .فعلى المستوى العالمي، يوجد حوالي 3 %من مساحة الأرض في المناطق الحضرية؛ ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 5 -4 %بحلول عام 2050.كما يتوقع أن تزداد المناطق المبنية في مدن البلدان النامية ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030.و أن يتسبب التوسع الحضري في خسارة ما بين 1.6 و 3.3مليون هكتار من الأراضي الزراعية الرئيسية سنويا ما بين عامي 2000 و 2030. بالاضافة الى إزالة الغابات المدارية التي كانت مرتبطة ارتباطا إيجابيا بنمو سكان الحضر والصادرات الزراعية[1].

7- تنامي المشاكل المرتبطة بتدهور الاراضي الزراعية وتغير المناخ: تقدر التكاليف السنوية المرتبطة بتدهور الأراضي الزراعية بين 18 مليار و 20 تريليون دولار أمريكي .ووفقا لمبادرة اقتصاديات تدهور الأراضي، يتراوح فقدان خدمات النظم البيئية بسبب تدهور الأراضي بين 6.3 و 10.6 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يمثل 10-17 %من الناتج المحلي الإجمالي في العالم . وقدرت التكلفة العالمية السنوية لتدهور الأراضي بسبب تغير استخدام الأراضي الزراعية وتقليل إنتاجيتها وإنتاجية المراعي بحوالي 300 مليار دولار أمريكي؛ ويتحمل المزارعون المستفيدون من خدمات النظم البيئية، معظم التكاليف[2] . من جهة اخرى يواجه الأمن المائي العديد من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، خاصة في الأراضي الجافة حيث يتوقع حدوث زيادات سكانية قوية، وترتبط هذه المخاطر بالندرة والزيادة القوية في الطلب على المياه وعدم اليقين بشأن استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة والانخفاض في نوعية المياه والتغيرات في أنماط تساقط الأمطار، اضافة الى التغيرات في عمق التربة وقوامها والكربون العضوي . حيث يتوقع ان يزداد إجمالي الطلب العالمي على المياه من 2,056 كم 3 إلى 2,445 كم في سنة 2050 .وتكون اكبر زيادة في الطلب على المياه في

[1] الامم المتحدة، توقعات الاراضي العالمية، الطبعة الاولى، 2017، ص.44

[2] مرجع نفسه، ص.137

جنوب شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الطلب من جانب الزراعة والأسر المعيشية . كما يؤثر تغير المناخ على الانتاج الزراعي بإحداث انخفاض في انتاج المحاصيل وتوافر الأراضي الزراعية المناسبة في بعض المناطق، مع زيادة المحاصيل في مناطق أخرى بسبب مستويات الاحترار المعتدلة .وهو ما ينعكس على أنماط التجارة واتساع المناطق الزراعية. ويختلف التأثير بشكل واسع بين المناطق :حيث تستفيد بعض المناطق المعتدلة من درجات الحرارة الأعلى وفترات النمو الأطول، في حين تشهد مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والهند انخفاضًا في المحاصيل بسبب زيادة قيود المياه وارتفاع درجات الحرارة . فعلى المستوى العالمي، من الممكن أن تنخفض المحاصيل من الأراضي الزراعية بنسبة 15 - 10 % بينما قد تزداد المساحة المناسبة للأراضي الزراعية بنحو 10 %، لا سيما في نصف الكرة الشمالي. وقد يؤدي ذلك إلى حدوث انخفاض بنسبة قليلة في الإنتاج العالمي بحلول عام 2050 مقارنة بالوضع دون تغير المناخ[1].

7-التوجه الى الزراعة الذكية: إن الزراعة الذكية (SA) عبارة عن نهج حديث يساعد في توجيه الإجراءات اللازمة لتحويل وإعادة توجيه النظم الزراعية، لدعم التنمية بصورة فعالة وضمان الأمن الغذائي في وجود مناخ متغير. وتهدف الزراعة الذكية مناخيا إلى معالجة هدفين رئيسيين وهما (زيادة مستدامة في الإنتاجية الزراعية والدخل – التكيف وبناء القدرات. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تغييرات في السلوك والاستراتيجيات والممارسات الزراعية من قبل المزارعين، من خلال تحسين فرص حصولهم على تقنيات الانتاج الحديثة وزيادة المعرفة والمعلومات من أجل زيادة الإنتاجية، والمدخلات، ومعلومات السوق، والمعلومات التي تسهم في تنويع مصادر الدخل.

وقد زاد في جميع أنحاء العالم، الاستثمار في البحوث والتكنولوجيا في الزراعة الذكية بصورة كبيرة خلال العقود الماضية. بهدف تحديد خواص التربة والنبات وسائل معالجة التصوير الزراعي مثل الخرائط الحقلية وتقدير الانتاج واخذ العينات بواسطة الطائرات ذاتية الحركة والأقمار الصناعية. (التطبيقات الزراعية باستخدام الاقمار الصناعية). وفي الوقت الراهن نبعت فكرة استخدام الطائرات ذاتية التوجيه (Drones) في الأعمال المرتبطة بالعمل الزراعي لما لها من فوائد كبيرة في تقليل التكلفة التشغيلية وللحصول على معلومات لحظية وآنية دقيقة تساهم في الاستخدام الأمثل للموارد والحد من حالة عدم اليقين في القرارات المتعلقة بالسيطرة على المشاكل ومكافحة الآفات. جنبا الى جنب يتم استخدام برنامج تحليلي لتزويد المزارعين بتوجيهات حول دورات المحاصيل، وأوقات الزراعة المثلى، وأوقات الحصاد، وإدارة التربة.

6- تنامي الاهتمام بمؤشرات الجودة الجغرافية (الانتاج والتجارة الدولية للمنتجات الزراعية)

تعرف المؤشرات الجغرافية حسب المنظمة العالمية للملكية الفكريةبانها" البيانات التي تحدد سلعة ما بمنشئها في أراضي أحد الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية، أو منطقة أو موقع في تلك الاراضي، حيث تكون نوعية السلعة أو شهرتها أو سماتها الاخرى راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافي"[2]. وللمنتجات الزراعية عادة سمات مستمدة من مكان الإنتاج ومتأثرة بعوامل محلية وجغرافية خاصة، مثل المناخ والتربة .ومن ثم، فليس غريباً أن معظم المؤشرات الجغرافية في جميع أنحاء العالم تنطبق على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والخمور والمشروبات الروحية.

[1] الامم المتحدة، توقعات الاراضي العالمية، الطبعة الاولى، 2017، بتصرف ص ص. 117-118

[2] المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المؤشرات الجغرافية، 2017، ص. 8

وتلعب المؤشرات الجغرافية التي تعد أصلا من الأصول الاقتصادية غير الملموسة دورا بارزا في التعريف بجودة المنتوج ونوعيته للمستهلكين و تقليص المخاطر التي تظهر عند الشراء (مخاطر التقليد و التدليس)، و تمييز المنتوج عن بقية منتجات المنافسين مما يساعد في الحصول على ميزة تنافسية، كما أنها تقوي من شهرة و سمعة المنتجات و تحسن صورتها لدى المستهلكين الأجانب مما يسمح بزيادة الصادرات من هذه المنتجات المحمية، و قد يسمح ذلك بجذب المستثمرين الأجانب المهتمين بفرص التسويق و تصدير هذه المنتجات أيضا. (تعزى جودة المنتج و سمعته التجارية إلى منشئه الجغرافي الخاص).

كما ينظر إلى المؤشرات الجغرافية على أنها أدوات مفيدة في استراتيجيات التسويق والسياسات العامة، التي حظيت باهتمام متزايد خلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. ويشكل الاعتراف بعلامة التوسيم جانبا أساسيا من جوانب التسويق .وتقدم المؤشرات الجغرافية معلومات عن خصائص المنتج المرتبطة بالمنشأ[1]. ومن ثم، فهي تكون بمثابة عوامل تمييزية للمنتج في السوق حيث تمكن المستهلكين من التمييز بين المنتجات ذات خصائص قائمة على المنشأ وغيرها من المنتجات التي لا تحمل تلك الخصائص .ومن ثم، فمن الممكن أن تشكل المؤشرات الجغرافية عنصرا رئيسيا في وضع علامات توسيم للمنتجات التي ترتبط جودتها بمنشئها.

وتحض المؤشرات الجغرافية باعتبارها أدوات تمييز في استراتيجيات التسويق باهتمام كبير، حيث انتقلت من مجرد بيانات مصدر إلى علامات توسيم يوجه المستهلكين إلى المنشأ الجغرافي للمنتجات، والاهتمام بالخصائص المحددة التي تتسم بها المنتجات التي يشترونها .وفي بعض الحالات، يوحي" مكان المنشأ "للمستهلكين بأن المنتج سيكون له ميزة أو سمة خاصة قد يقدرونها. وفي الغالب، يكون المستهلكون مستعدين لدفع المزيد مقابل تلك المنتجات .وقد شجع ذلك على إنشاء أسواق محددة للمنتجات التي تحمل بعض الخصائص المرتبطة بمكان منشئها.

و من الدلائل التي تؤكد أهمية المؤشرات الجغرافية تزايد عدد المنتجات المحلية الإقليمية (les produits de terroirالتي تتميز بعلامات الجودة الجغرافية لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي، و يرجع ذلك إلى الحماية القانونية التي توفرها هذه الدول لمنتجات الجودة الجغرافية، حيث أنشأت في 1992 جملة من النصوص القانونية المتعلقة بحماية منشأ المنتجات الزراعية يمكن بموجبها تقديم طلب إلى المفوضية الأوروبية بشأن أي منتوج لديه مواصفات الانتماء الجغرافي.

-منتجات الجودة الجغرافية (المنتجات الإقليمية) في الجزائر

تعد دول الاتحاد الأوروبي من الدول الرائدة على المستوى العالمي في حماية المؤشرات الجغرافية بامتلاكها لنظام تسجيل فعال يسمح بتسهيل عملية تسجيل و حماية المؤشرات الجغرافية. سمح بارتفاع عدد المؤشرات الجغرافية من 785 مؤشر في سنة 2008 إلى حوالي 1032 مؤشر في أوت 2011 شكل أكثر من 80 % من المنتجات التي تتميز بعلامات الجودة الجغرافية في المنطقة المتوسطية(المنتجات الإقليمية). ثم إلى 1190 مؤشر (خارج الخمور) في جانفي 2014 مع تسجيل معدل نمو قدر ب 47 %مقارنة بسنة 2009.

[1] محمد عبد الفتاح نشأت، الحماية القانونية للمؤشرات الجغرافية، طرابلس، لبنان، 29-30 نوفمبر2011، ص.7

و بالرغم من تزايد الأهمية النسبية للمنتجات الإقليمية ذات علامة الجودة الجغرافية إلا أن الاهتمام بالموضوع يعد حديث النشأة بالنسبة لدول جنوب المتوسط، التي لا تزال غير قادرة على تأمين الحماية القانونية لمنتجاتها ماعدا تركيا التي أدركت جيدا أهمية هذه المنتجات في جذب و شد انتباه المستهلكين.

بدأ الاهتمام بالمؤشرات الجغرافية في الجزائر متأخرا مع انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ، وذلك للتعرف أكثر على المنتجات المحلية و منطقة منشئها و نوعيتها و جودتها و ظروف إنتاجها وتحويلها وتوزيعها وشهرتها على المستوى المحلي و الوطني و الإقليمي (شملت خمور معسكر و عين تيموشنت و زيت زيتون القبائل وتمور غرداية ومشماش المناطق الجبلية و السهبية)، لأن حماية المؤشرات الجغرافية له دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية في التجارة الدولية و يسمح بالدفاع عن المنتجات الزراعية التقليدية التي تكون محمية بمؤشرات جغرافية وببروتوكولات دولية. و في نوفمبر 2008 أصدرت وزارة الفلاحة أمرا يحدد الطرق و الإجراءات المعتمدة لمنح المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية الإقليمية، مما يسمح بإعطاء تسميات لها بعد تقديم طلب يتماشى وفقا لدفتر شروط يحدد المنطقة الجغرافية و النوعية و المساحة و تنوع المنتجات و غيرها من المعايير[1].

-الحماية القانونية لمنتجات الجودة الجغرافية في الجزائر

منحت وزارة الفلاحة في شهر جانفي 2010 مؤشرا جغرافيا ' دقلة نور' بناءا على طلب لفائدة اتحاد منتجي التمور ل 10 بلديات في ولاية بسكرة، و يهدف منح المؤشر الجغرافي إلى تعزيز مكانة الصادرات من هذا المنتوج في الأسواق الدولية وتعريف المستهلكين بمزاياها حتى يمكنهم التفريق و التمييز بين نوعيتها و نوعية تلك المسوقة بطريقة غير قانونية لنفس العلامة. غير أن الحماية التجارية تظل ضعيفة في الجزائر مقارنة بالدول الأوروبية و العربية، ويتضح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول6: المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية في الجزائر مقارنة ببعض الدول المتوسطية

الدول	عدد المؤشرات الجغرافية	أهم المنتجات الغذائية	أمثلة لبعض للمؤشرات الجغرافية
تركيا	30	الفواكه، الخضر، أجبان، العسل، منتجات لحوم الخنزير. زيت الزيتون، المشروبات الكحولية، الطبخ الشعبي المحلي، الحلويات	مشمش MALATYA، أجبان مصطفى كمال باشا، العنب الجاف سلطانة.
تونس	6	اللحوم و الخمور	لحوم سيدي بوزيد، خمر مورناغMornag
المغرب	5	الزيت، الحلويات، التوابل، الخمر	زيت لوز البربر، حلويات البسطيلة والمحنشة توابل رأس الحانوت، خمر منحدرات الأطلس.
الجزائر	4	زيت الزيتون، التمور و المشمش والخمر	زيت زيتون البويرة، خمور معسكر، تمور بسكرة وغرداية. تين القبائل و المشماش

المصدر: لطرش ذهبية، اثار و انعكاسات اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014-2015

[1] لطرش ذهبية، اثار و انعكاسات اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014-2015

فبالرغم من المساعي التي قامت بها الجزائر و إصدار جملة من القوانين و الإجراءات المؤسساتية لمحاولة تثمين بعض المنتجات الإقليمية الجزائرية• و جعلها أكثر شهرة، إلا انه سجل وجود ضعف و عد م القدرة على حماية هذه المنتجات وصعوبة عملية التسجيل و ارتفاع تكاليف العملية و الالتزام بدفتر الأعباء المشروط(حسب بعض الدراسات قد ترتفع تكاليف الإنتاج بين 10 إلى 20 %).

-جهود الجزائر لحماية منتجات الجودة الجغرافية

سعيا منها إلى تأمين المزيد من الحماية القانونية لمنتجات الجودة الجغرافية تعمل الجزائر على تعزيز و تكثيف التعاون الدولي والإقليمي للاستفادة من تجارب و خبرات الدول في هذا المجال.و يبرز ذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسة العربية للمؤشرات الجغرافية التي أنشأت في سنة 2008 بهدف إعداد قوانين و اتخاذ إجراءات تتعلق بوسم المنتجات الغذائية والعلامات التجارية و المؤشرات الجغرافية، تسمح لها بالتطابق مع المعايير الدولية والاستجابة لمتطلبات النفاذ إلى الأسواق الدولية مما يرفع من تنافسية منتجاتها في هذه الأسواق. و محاولة الاستفادة من خبرة الدول الأوروبية وتجربتها في مجال تطوير القوانين و المعايير المتعلقة بحماية المؤشرات الجغرافية، لا سيما و أن نظام حماية هذه المؤشرات لدول الاتحاد الأوروبي يتماشى مع المعايير و القواعد العالمية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية كما يسمح لها بالدفاع عن مصالحها في حالة نشوء خلاف، وفي هذا الإطار أبرمت الجزائر في 13 ديسمبر 2011 اتفاقا بين وزارة الفلاحة و وحدة تسيير برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بقيمة 1,5 مليون اورو يمتد لمدة 24 شهرا بهدف تثمين المنتجات الزراعية الإقليمية ذات الجودة الجغرافية و منحها علامات جودة ويتعلق الأمر بثلاث منتجات هي: دقلة نور طولقة ببسكرة (منحت الدولة مؤشر تمييز جغرافي لدقلة نور بمنطقة طولقة المعروفة بأنها أهم موطن أصلي لهذا النوع من التمور الراقية، بناءا على دراسات علمية جزائرية وأمريكية أكدت أن "دقلة نور" يستحيل إنتاجها بنفس المقاييس والجودة والنوعية التي هي عليها بمناطق الإنتاج الرئيسية لها بالجزائر، وهو ما يسمح بحمايتها من أي استغلال غير قانوني في الخارج إلا من طرف شركات إنتاج وتصدير جزائرية.) و التين المجفف ببجاية و زيتون المائدة سيق(معسكر)، يسمح المشروع بوضع نظام للمعلومات وتسجيل علامات واضحة للمنتجات الزراعية الإقليمية وتقوية الجانب البشري المتعلق بالجوانب الإدارية و الفنية، و تبرز مهمة الطرف الأوروبي في التكوين ونقل الخبرة والمرافقة التقنية وترقية المنتجات وإعداد بنك معلومات حول طرق تثمين المنتجات الإقليمية الجغرافية. وقد كللت هذه الجهود بإحصاء وزارة الفلاحة مؤخرا 65 منتوج اقليمي في الجزائر.

•أهم هذه المنتجات: الخمور في سبع مناطق من وسط و غرب الجزائر، زيت زيتون منطقة القبائل، و تمور الواحات و بعض الفواكه ذات الشهرة المحلية و الوطنية وحتى الدولية: المشمش و التفاح و البرتقال و حمضيات متيجة، تين القبائل بطاطس تلمسان ...زيتون المائدة..

الفصل السادس : جغرافيا التجارة الدولية

الأهداف التعليمية:

- تحديد مفهوم التجارة الدولية و مفهوم جغرافيا التجارة الدولية؛
- التعرف على اهم محددات جغرافيا التجارة الدولية التي لها ارتباط وبعد جغرافي؛
- التعرّف على اهم الخصائص المميزة لهيكل التجارة الدولية من الناحية السلعية و الجغرافية ؛

-الوقوف على اهم المشاكل التي تواجه التجارة الدولية و انسيابها بشكل حر و شفاف؛

محتوى الفصل:

اولا: مفهوم التجارة الدولية ؛

ثانيا: جغرافيا التجارة الدولية؛

ثالثا: اهم محددات التجارة الدولية ذات البعد الجغرافي؛

رابعا: تحليل هيكل التجارة الدولية؛

خامسا: اهم مشاكل التجارة الدولية؛

اولا: مفهوم التجارة الدولية

1-تعريف التجارة الدولية: يعتبر قطاع التجارة بشكل عام جزءاً عضوياً من هيكل الاقتصاد القومي للدولة، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية، متمثلة في مرحلة المبادلة، أما التجارة الدولية فهي أهم مجالات العلاقات الاقتصادية الخارجية وأوسعها نطاقاً، وأكثرها تأثيراً في العلاقات الدولية، لأن تحليل التجارة الدولية لأي دولة يعكس تحليلاً للاقتصاد القومي لهذه الدولة، من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي لذلك فإن غالبية الدول تركز على دراسة واقع التجارة الدولية من أجل معرفة مدى مساهمتها في هذا النشاط الدولي، والوقوف على مكانة صادراتها ووارداتها مع الدول الأخرى.

تُعتبر التّجارة الدوليّة من أهمّ مُقوّمات نجاح وازدهار الاقتصاد لكافة دول العالم؛ حيث تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كلّ دولة من المميّزات التي تُقدمها الدول الأُخرى؛ بسبب عدم قُدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحليّة، كما من الممكن الاستفادة من هذه الموارد في حال استخدامها بطُرقٍ جيّدة؛ بهدف تصديرها لدول العالم، وتُوضَّح أهمية التّجارة الدوليّة بشكلٍ دقيق بناءً على النقاط الآتية:

- تعتبر الوسيلة المُباشرة لتعزيز العلاقات الدوليّة؛ بسبب دورها في ربط الدول معاً.

-تُساهم في توفير الكثير من الخدمات والسّلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يُوفر المُنتجات بأقلّ الأسعار.

-تدعم القُدرة التسويقيّة، من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمُنتجات المتنوعة.

-تُساعد على رفع مُعدّل الرفاهيّة في المُجتمع، عن طريق توفير العديد من المُنتجات التي تؤدي إلى تنوّع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أوالاستثمار.

-تُصنّف من المؤشّرات المهمة لقياس القُدرات الخاصة بالدول على المُنافسة وتسويق المُنتجات والإنتاج في الأسواق العالميّة والدوليّة.

-تُشارك الدول في بناء أنظمةٍ اقتصاديّة قويّة، وتُعزّز من التنمية المُستدامة فيها؛ عن طريق توفير المعلومات الرئيسيّة والوسائل التكنولوجيّة المُناسبة.

- تدعم التنمية الاقتصاديّة؛ من خلال تطوُّر الدّخل القوميّ الذي يساهم في تحسين التنمية الخاصة بكلّ دولة.

2-اسباب قيام التجارة الدولية: يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في المشكلة الاقتصادية أو ما يعرف بمشكلة الندرة النسبية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

-التوزيع الغير متكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي ضرورة سد الحاجات عن طريق التبادل الدولي.

-تفاوت كبير في أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي التكاليف وأسعار المنتجات المحلية لكل دولة، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج سلعة في دولة معينة وارتفاعها في دولة أخرى.

-اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتمتع العملية الإنتاجية بالكفاءة العالية مع وجود تكنولوجيا متطورة في حين يؤدي تدني المستوى التكنولوجي إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية وسوء استغلال الموارد الاقتصادية.

-وجود فائض في الإنتاج المحلي يجب تصريفه بإيجاد أسواق خارجية أي الطلب العالمي على المنتوج.

-اختلاف ميول وأذواق المستهلكين حيث أن المستهلكين يسعون دوما للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة.

جدول رقم 7: اهم الاختلافات بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية

التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
داخل حدود الدولة الجغرافية	على مستوى العالم
بعملة واحدة فقط وهى العملة الوطنية	تتم بعملات متعددة
تتم في ظل نظام واحد	تتم مع نظم إقتصادية وسياسية مختلفة
تطبيق قوانين الدولة	وجود عقبات و موانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية
تعدد طرق النقل وفق كل دولة	٩٠% من التجارة الخارجية يتم بواسطة النقل البحري وجزء بسيط منها يتم بواسطة النقل البري

ثانيا: جغرافيا التجارة الدولية

1-مفهوم جغرافيا التجارة الدولية: تعد جغرافيا التجارة أحد فروع الجغرافية الاقتصادية على اعتبار أن الأخيرة تهتم بدراسة الأنشطة الاقتصادية متمثلة بالإنتاج والمبادلة والاستهلاك. وتهتم جغرافية التجارة الدولية بدراسة المبادلات التجارية بين الوحدات السياسية (الدول).

كما تهتم بدراسة المبادلات بين الكتل الاقتصادية العالمية، وهي تقوم بذلك من خلال تحليل تيارات المبادلات التجارية (الصادرات والواردات) بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، كما تبحث في بنية الصادرات والواردات وتوزعها الجغرافي لكل دولة أو مجموعة من الدول والأقاليم الاقتصادية.

وهي بذلك تمثل دراسة العلاقات المكانية لظاهرة التجارة مرتكزة على طبيعة التوزع الجغرافي لمناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وما يربط بينهما من وسائل النقل، وانطلاقاً من ذلك فإن للجغرافي القدرة والخلفية العلمية التي تمكنه من دراسة موضوع التجارة الدولية بحكم:

-فهمه وإدراكه لأثر التباين في بيئات الطبيعة على الإنتاج.

-معرفته بحجم السكان وتكوينهم الاقتصادي والاجتماعي وماله من أثر في طبيعة وحجم الاستهلاك.

-إحساسه بطبيعة العلاقات الدولية وأثرها على التجارة الدولية.

وعليه فإنه يستطيع أن يفهم واقع التجارة الدولية وأن يحلل ويستوعب أهم مشكلاتها، ووضع الحلول الممكنة لها من خلال دراسة جغرافيا التجارة.

ويعتمد الجغرافي في دراسته لجغرافيا التجارة على فروع الجغرافية الأخرى وبخاصة فروع الجغرافية الاقتصادية (جغرافيا الزراعة، جغرافيا الصناعة والإنتاج، جغرافية النقل)، وكذلك على فروع العلوم الأخرى، لتساعده على فهم التباين في البيئات الجغرافية وتحليل تيارات التجارة الدولية.

2-**علاقة جغرافيا التجارة بفروع الجغرافية الأخرى**

أ-المناخ والأرصاد الجوية: تعتمد جغرافيا التجارة بشكل كبير على علم المناخ الذي يوضح أثر الظروف المناخية على الإنتاج الزراعي وتباينه بين الأقاليم المناخية المختلفة، وكذلك اختلاف موارد الثروة النباتية والحيوانية، وأثر الظروف المناخية في الإنتاج الصناعي من حيث تأثير المناخ في النشاط البشري وفي تحديد بعض أنواع الصناعات وتوطنها في بيئات مختلفة، إلى جانب تأثير الظروف المناخية في حركة نقل البضائع في الكثير من الأحيان.

ب-الجغرافيا الاقتصادية: تساعد مناهج الجغرافية الاقتصادية في فهم حركة المبادلات التجارية بين الأقاليم المختلفة من خلال دراسة توزع مناطق الإنتاج الزراعي، وأهم المحاصيل الزراعية والمناطق الرئيسية لإنتاجها، و توفر الخامات المعدنية والنباتية ومصادر الطاقة، وما له من تأثير في توزع مناطق الإنتاج الصناعي، ومناطق الحاجة إلى كل هذه الموارد، كما توضح الجغرافيا الاقتصادية دور النقل والمواصلات في تطور التجارة الدولية.

ج-جغرافيا السكان: تساعد في فهم توزع السكان على أقاليم العالم المختلفة، واختلاف كثافة السكان بين الدول والقارات وبالتالي معرفة الأسواق الرئيسية للاستهلاك.

ثالثا: اهم محددات التجارة الدولية ذات البعد الجغرافي

1-نظرية هكشر –اولين: يفترض نموذج هيكشر اوهلن أو ما تدعى بنظرية "نسب عناصر الإنتاج"، أن سبب قيام التجارة الخارجية يرجع إلى التفاوت ما بين الدول ومدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها. فبعض الدول تمتاز بعنصر العمل وبعضها غنية بعنصر الأرض هذا التفاوت يؤدي إلى الاختلاف في إثمان عناصر الإنتاج وبالتالي إثمان المنتجات نظرا لتفاوت السلع فيما تحتاجه من عناصر إنتاج، لذلك فان الدول تتخصص في السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية من عوامل الإنتاج أكثر من الدول الأخرى فترتفع صادراتها وتزدادا تنافسيتها، فالدول التي تتمتع بوفرة رأس المال تتخصص في السلع كثيفة رأس المال والدول التي تتمتع بوفرة الأيدي العاملة تخصص في تصدير السلع كثيفة العمل[1].

2-قواعد المنشأRules of Origin: حظيت قواعد المنشأ بأهمية كبيرة في مفاوضات جولة الارغواي خاصة مع اتساع ظاهرة الإقليمية، و ذلك بهدف توحيد ووضع قواعد منشأ مشتركة تطبق على جميع الدول الأعضاء بطريقة غير تميزية، باستثناء المبادلات التجارية التفضيلية الناتجة عن التكتلات الاقتصادية التي تمنح أعضاؤها معاملة و مزايا خاصة لا تتاح لبقية الدول غير الأعضاء. و يمكن تعريف قواعد المنشأ على أنها " منظومة القوانين و المعايير المطبقة لتحديد منشأ أومصدر سلعة ما شرط أن لا ينتج عن استخدامها تقييد أو تشويه للتجارة الدولية أو إخلال بمبدأ النفاذ إلى الأسواق"[2]. و تعد قواعد المنشأ الأساس الذي يتم بناءا عليه تبادل الإعفاءات و الامتيازات بين الدول التي تربطها علاقات تجارية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف.

[1]-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مصر، الدار الجامعة الجديدة، 2004 ، ص 12

[2] بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد السادس، الجزائر، ص98

يقصد بالمنشأ تحديد الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجاريا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من المنشأ أحدهما غير تفضيلي و الأخر تفضيلي، علما أن الأول يشير إلى اكتساب الجنسية الوطنية للسلعة دون تمتعها بأية ميزة سواء كانت السلعة متحصل عليها بالكامل من بلد ما أو خضعت إلى عمليات تصنيعية في أكثر من بلد، وفي هذه الحالة تكتسب السلعة منشأ الدولة التي تم فيها آخر عملية تشغيل جوهرية، ويستخدم المنشأ غير التفضيلي في حالات معينة كالأغراض الإحصائية أو ترقيم المنتجات، ووضع "علامة المنشأ" أو تحديد ما إذا كانت السلعة ستتعرض للإجراءات المضادة للإغراق أو قيود كمية، في حين يتطلب المنشأ التفضيلي استيفاء السلعة لعدة معايير ترتبط بإجراء عمليات تصنيعية عليها أكثر من تلك التي يتطلبها المنشأ غير التفضيلي، وتكتسب بموجب ذلك السلع المتبادلة بين الدول التي تكون قد أقرت بينها ترتيبات تجارية مزايا تتمثل في دخولها برسوم جمركية تفضيلية أو معفاة من دفعها.

لتحقيق الأهداف المرجوة من اتفاق قواعد المنشأ تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ الشفافية من خلال وضوح منظومتها القانونية وإتباع الطرق السريعة و المتطورة في نشر هذه القوانين، أو أي تعديل يجرى عليها و كل ما يتعلق بأحكامها القضائية و الإدارية المتعلقة بقواعد المنشأ، كما يجب عليها التقيد بالقواعد التالية[1]:

-لا يجوز لها استخدام قواعد المنشأ كأدوات لتحقيق أهداف تجارية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أواستخدامها لتقييد التجارة في سلعة معينة، مما يؤدي إلى خلق تأثيرات مقيدة و مشوهة للتجارة العالمية؛

-عدم التشدد في فرض قواعد المنشأ سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات وإدارتها بطريقة موحدة و منسجمة غير تميزية أو تحيزية بين الدول الأعضاء؛

-عدم تطبيق قواعد المنشأ بأثر رجعي و السهر على نشر القوانين و التشريعات ذات العلاقة بصورة مستمرة.

يكتسي اتفاق قواعد المنشأ أهمية كبير، تتجلى فيما يلي:

-الاستفادة من الامتيازات و التخفيضات التي تمنح في إطار الترتيبات التجارية الإقليمية، إذا ما التزمت الدول المتبادلة تجاريا بتطبيقه بشفافية كبيرة، حيث تخضع لمعاملة تفضيلية (قواعد المنشأ التفضيلية) ،كما يساهم في الحد من استخدام القواعد كقيود غير تعريفية في التجارة الدولية مما يشجع المؤسسات على التصدير.

-يسمح الالتزام بتطبيق قواعد صارمة وواضحة لتحديد قواعد المنشأ بالحد من تحايل الدول والمؤسسات المصدرة على هذه القواعد و إعادة تصدير المنتجات المغرقة و المدعمة من دولة أخرى، وبذلك يتم حماية الإنتاج الوطني على أثر فرض رسوم تعويضية حمائية ضدها.

3-نماذج الجاذبية في التجارة الدولية: تستند فكرة نماذج الجاذبية في التجارة الخارجية الى" قانون نيوتن " للجاذبية والذي ينص على أن قوة التجاذب بين جسمين تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما وعكسيا مع مربع المسافة بينهما .يعتبر الاقتصادي (Jan Tinbergen) أول من قام باستخدام وتطوير نماذج الجاذبية في التجارة الدولية من خلال دراسته التي أعدها في عام 1962 حيث أشار الى أن حجم تدفقات التجارة البينية بين أي دولتين من الممكن تقديرها من خلال قانون الجاذبية لنيوتن .وفقا لهذه النظرية فإن التجارة بين أي دولتين تتناسب مع حجم الاقتصاد، الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي، والمسافة بينهما [2]. وبناء على ذلك فمن المفترض ان يزداد حجم

[1] لطرش ذهبية، محاضرات في مقياس مؤسسات العولمة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1

[2] محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، اكتوبر 2018، ص.8

التبادل التجاري بين الدول مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض التكاليف الخاصة بالشحن والنقل مع قصر المسافة بين الدول. فنموذج ريكاردو يعد من النماذج البارزة في تفسير التجارة الدولية، حيث أشار إلى أن التجارة تقوم بين الدول نتيجة لاختلاف المستوى التقني فيما بينها، بينما يفترض نموذج (Heckscher-Ohlin (أن عنصر التقنية متساوي بين الدول وأن الميزة النسبية تتحدد وفقا للوفرة النسبية لعوامل الانتاج .لذلك فإن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية من عوامل الانتاج أكثر من الدول الأخرى، بالتالي ترتفع صادراتها وبذلك تزداد تنافسية الدولة .وهكذا فإن الدولة التي تتمتع بوفرة رأس المال تتخصص في تصدير السلع كثيفة رأس المال، والدولة التي تتمتع بوفرة الأيدي العاملة تتخصص في تصدير السلع كثيفة العمالة.إضافة إلى ذلك، افترضت النظرية الكلاسيكية الحديثة أن التجارة تنشأ بين الدول مع اختلاف توافر عناصر الإنتاج والتطور التقني .غير أن هذه النظرية لم تستطع تفسير استمرار التجارة بين الاقتصادات المتماثلة في الهياكل الإنتاجية وتوافر عناصر الإنتاج، مثل ارتفاع معدل نمو التجارة بين الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (Krugman 1990)، خاصة وأن الدول الصناعية تعتبر شبه متماثلة في الهياكل الإنتاجية وتوافر عناصر الإنتاج بكل منها .لهذا فقد حاولت نظرية التجارة الحديثة تفسير ما يسمى بالتجارة البينية بين الدول الصناعية والتركيز على الاقتصادات ذات الحجم الكبير، واختلاف المنتج والمنافسة غير الكاملة .وقد انتهت هذه النظرية إلى أن العوائد الكبيرة والمتزايدة تعتبر حافز للتخصص في إنتاج سلعة أو منتجات معينة، يتمتع الاقتصاد في إنتاجها بميزة نسبية والتي تؤدي في النهاية إلى حدوث التجارة بين الاقتصادات حتى لو كان اختلاف الميزة النسبية بين تلك الاقتصادات طفيفا

استخدمت نماذج الجاذبية في الكثير من الدراسات البحثية التي هدفت إلى تفسير أسباب قيام التجارة بين العديد من الدول والتكتلات الإقليمية، لاستكشاف أهم محددات تدفقات التجارة الخارجية على مستوى تلك الدول.

استخدمت نماذج الجاذبية في العديد من الأبحاث والدراسات التي غطت جميع المجالات الاقتصادية، فقد ركز الباحثون عند تطبيقها على السياسات التجارية الخارجية خاصة أن هذه النماذج ت تيح تقييم الآثار لمختلف السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية والتدابير الجديدة التي ترغب الدول في اتخاذها فيما وراء الحدود .لقد أصبحت نماذج الجاذبية نقطة الاهتمام والانطلاق لكثير من الأبحاث العلمية التي تركز على السياسات التجارية، كما تزامن الاهتمام بهذه النماذج خاصة مع توفر البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية للعديد من الدول والمستخدمة في قياس نماذج الجاذبية.

تستند التقديرات في نماذج الجاذبية على المسافة بين" بلدين"، إضافة الى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى لكل منهما .لأغراض قياس محددات التجارة بين دولتين نستعرض في النموذج التالي:

$$x_{ij} = G\frac{y_i y_j}{D_{ij}} \qquad (1)$$

في هذه الصيغة تشير (G) إلى متغير ثابت و (x_i) إلى تدفق التجارة (صادرات أو واردات) بين البلدين، في حين تشير (D_{ij}) إلى المسافة بين البلدين، بينما تشير (y_i) إلى الحجم الاقتصادي للبلد (i) الذي يتم قياسه والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. كما يمكن تحويل المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي القياسي عن طريق استخدام اللوغاريتمات. بحيث تكون المعادلة الخطية لنموذج الجاذبية للتجارة على النحو التالي (معادلة رقم 2):

$$\log(x_{ij}) = \alpha_0 + \beta_1 \log(y_i) + \beta_2 \log(y_j) + \beta_3 \log(D_{ij}) + \varepsilon_i \qquad (2)$$

حيث تشير β_1 و β_2 و β_3 إلى مرونة تدفقات التجارة الخارجية بالنسبة إلى حجم اقتصادات الدولتين (β_1 و β_2) المسافة بينهما (β_3) ويتوقع أن تكون إشارة حجم الاقتصادات(موجبة)بينما تكون إشارة المسافة بين البلدين(سالبة .)إضافة إلى المتغيرين حجم اقتصادات الدولتين والمسافة بينهما .كما يمكن إدراج بعض المتغيرات الأخرى التي تساهم في تدفقات التجارة الخارجية بين الدول:

-حجم السكان ؛

-اللغة المشتركة بين الدولتين؛

-انضمام الدولتين إلى نفس التكتلات الاقتصادية؛

-الحدود المشتركة؛

-اشتراك الدول في منظمة التجارة العالمية؛

-متغيرات وهمية تمثل أقاليم محددة.

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أحد أهم محددات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين، حيث تعتمد صادرات دولة ما بشكل كبير على مستوى دخل الدولة وشركائها التجاريين باعتبار أن ارتفاع مستوى دخل الدولة يشير إلى الطلب على السلع الأولية والاستهلاكية، حيث تلجأ إلى الاستيراد من الأسواق العالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي ودفع حركة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة.

في حين يدل ارتفاع عدد السكان على زيادة احتياجات الدول من السلع الأولية والاستهلاكية لتلبية الطلب المحلي، وبالتالي تلجأ الدول إلى الاستيراد لتغطية الطلب المحلي.

بينما يلعب البعد الجغرافي بين الدول دورا هام ا في حجم المبادلات التجارية بينها على اعتبار أن بعد المسافة يزيد من تكاليف النقل، مما يؤدى إلى انخفاض حركة التجارة بين تلك الدول بسبب ارتفاع تكلفة النقل .أما الحدود المشتركة فتزيد من حجم التدفقات السلعية بين هذه الدول، بسبب سهولة التنقل والتحرك بينها وكذلك انخفاض تكاليف النقل .كما تلعب اللغة والتاريخ المشترك دورا هاما في تدفق التجارة بين الدول.

حيث قام في عام1966 لينمان بإضافة متغير المسافة ومتغير حجم السكان لقياس اقتصاديات الحجم، كما أضاف المتغيرات المعيقة للتجارة، مثل العوامل الطبيعية المرتبطة بالنقل والوقت و الادارية المعيقة للتجارة مثل الرسوم الجمركية والعوائق الكمية و شروط التبادل، وفي 1999 اضاف Porto إلى النموذج المتغيرات الوهمية المرتبطة بغياب الاستقرار السياسي و الاجتماعي والعوامل البيئية[1].

4-نظرية الجغرافيا الاقتصادية و التجارة الدولية الجديدة: تعد نظرية التجارة الدولية الجديدة من أبرز النظريات التي تدعم دور (الموقع-المكان) في تحقيق التنمية وفي تفسير أسباب التوطن والتوطين الصناعي للأنشطة، فقد حددت النظرية اربع عوامل اساسية مرتبطة فيما بينها لتحديد اكثر هذه الاماكن جذبا لتوطين الانشطة: مردود الحجم المتزايد، المنافسة المكانية، تكاليف النقل، المخرجات الايجابية، كما سبق الاشارة الى ذلك وتعود النظرية للاقتصادي الامريكي بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2008 وصاحب

[1] مرفت سيف الدين جمعه، المحددات الجغرافية للتجارة الخارجية الدورية مع دول الجوار وفق نموذج الجاذبية، مجلة جامعة البعث. المجلد 93 العدد 49 ، 2017، ص. 17

الاعمال الاكاديمية الرائدة عن التجارة والجغرافيا[1]. إن عملية التركز المكاني لأي نشاط اقتصادي ترتكز على عدة عوامل منها: اقتصاديات الحجم، تكاليف النقل، العلاقة بين المؤسسات و ارباب العمل بما في ذلك التفاعل الذي يحدد توطين الانشطة الاقتصادية مع وجود مردود الحجم المتزايد و هو ما يحفز كل منتج لتركيز نشاطه في موقع واحد ولتقليل تكاليف النقل يتجه المنتج الى توطين نشاطه في المكان الذي يكون فيه الطلب المحلي اكثر اهمية، ولكن الطلب يتركز خاصة في المناطق التي توطنت فيها المؤسسات المنتجة سابقا، فاذا كان نشاط اقتصادي ينموا اكثر في منطقة معينة فانه سيؤدي الى جلب الشركات من الاقاليم الاخرى مما يعزز الميزة المستمدة من حجم السوق الخاصة به، ما يؤدي الى تمركز الصناعة في منطقة واحدة نتيجة تفاعل عوامل الطرد التي تؤدي الى انتشار الانشطة وعوامل الجذب التي تؤدي الى تجمع الانشطة.

رابعا: تحليل هيكل التجارة الدولية

1-تطور التجارة الدولية

-المرحلة الاولى من الانفتاح التجاري: سمحت الثوة الصناعية بخلق المزيد من الروابط التجارية بين مختلف دول العالم بهدف انشاء السكك الحديدية والبواخر لنقل المواد الاولية و مختلف السلع حيث سمحت بفتح طرق ومنافذ تجارية مع افريقيا واسيا. ومع بداية القرن العشرين سمحت التكنولوجيا ووسائل النقل الحديثة بإحداث تخفيض معتبر في تكاليف النقل والاتصال مكنت من احداث توسع كبير في المبادلات التجارية وحركة رؤوس الاموال والتكامل و الاندماج الاقتصادي. وهو ما يشار اليه بالمرحلة الاولى من العولمة الاقتصادية. فخلال الفترة الممتدة بين 1870 و 1930 انخفضت تكاليف التجارة الدولية بين فرنسا و بريطانيا و الو م و 18 دولة اخرى بحوالي 25 % مقارنة بتكاليف التجارة الداخلية في هذه الدول. وهو ما ساهم بنمو المبادلات التجارية بحوالي 55 في هذه الفترة. وفي التزمت بريطانيا بتخفيض الرسوم الجمركية والقيود التجارية بعد تطبيقها لقوانين الملاحة والقمح ما بين 1846 و1860. وهو ما سمح بانفتاح قوي للتجارة الدولية.

-مرحلة اللاندماج: 1914-1945 اتسمت هذه المرحلة بتنامي القيود التجارية وتلاشي النظام التجاري الحر بسبب اعتماد المرحلة الاولى من العولمة على قواعد بسيطة و هشة عدم قدرة فرضية التكامل و الاعتماد المتبادل القائمة على التكنولوجيا والتي تعتبر كافية للحفاظ على التعاون الدولي على الصمود والبقاء، حيث اضحت التجارة اقل تنظيما وانهارت قاعدة الذهب وتضاعفت القيود والعراقيل الجمركية واعتمدت معظم الدول سياسة افقار الجار، مما تسبب في حدوث اكبر ازمة كساد في العالم في سنة 1920. ثم تبعتها الحرب العالمية الثانية اين ارتفعت تكاليف التجارة ب10 بالمتوسط خلال الفترة 1919 و1939[2].

-المرحلة الثانية من الانفتاح والتحرير: بعد الح ع 2 شهد الاقتصاد العالمي ظاهرة اعادة الاندماج réintégration بعد تراجعه بعد فترة الحرب العالمية 1 وتم في اطار التفكير في انشاء منظمة دولية للتجارة بعد مؤتمر بروتن وودز في سنة 1945 غير انه تم في سنة 1947 الاكتفاء بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية

[1]- بلمقدم مصطفى، ابوسفات علي، العوامل الموقعية واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر صناعة البرمجيات نموذج الهند، مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد 02، 2013، ص:12

[2] OMC, rapport sur le commerce mondial , 2018, p.21

والتجارة GATT47 لتشرف على ادارة المفاوضات التجارية متعددة الاطراف، عبر 8 جولات كان اخرها جولة الارغواي (1986-1993) التي انبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة.

وقد سمح تحرير التجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة و اتجاه العديد من الدول الى التخصص في مراحل او اجزاء معينة من انتاج السلع او ما يعرف ب التخصص العمودي في الانتاج (vertical specialization) وتشجيع تدفق الاستثمارات الاجنبية في خلق فرص تجارية جديدة لا سيما بالنسبة للدول النامية، مما سمح بنمو التجارة الدولية في المنتجات الوسيطة، حيث يتم استيراد العديد من المدخلات الاجنبية لانتاج منتجات تامة الصنع فمثلا بلغاريا وبولندا اندمجا في سلسلة القيمة للمنتجات الكيماوية و النقل و الكهرباء بعد الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، كذلك اقتصاديات شرق اسيا ارتفعت فيها نسبة المكونات المستوردة في الصادرات (الصين، تايلندا..) .كما سمح طرح دول الاتحاد الاوروبي للعملة الموحدة الاورو و انضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 2001 في زيادة حجم التجارة الدولية خلال الفترة 2002-2008 بشكل جد ملحوظ، حيث دفع ارتفاع الطلب الصيني الى احداث ارتفاع في اسعار المنتجات الطاقوية و العديد من السلع الاساسية خلال هذه الفترة.

و بعد ان تجاوز معدل نمو الصادرات العالمية 8,6% في سنة 2006 تراجع بعد أزمة 2007-2008 الى2,3 % وسجل معدلا سالبا في سنة 2009 (12,1-%) ثم انتعش سنة 2010 و فاق معدل نموه 14%، اما في سنة 2011 فقد سجلت الصادرات العالمية نموا قدره 5 % مقابل 2,4 %بالنسبة ل PIB العالمي. غير ان التجارة الدولية شهدت مرحلة تراجع و ركود خلال الفترة 2012-2013، حيث نمت بنسب تتراوح ما بين 2 %و 2.5 %و هي نسب جد متقاربة مع معدلات نمو الانتاج العالمي، وتعد معدلات النمو هذه اقل بكثير مقارنة بمتوسط معدل نموها خلال الفترة السابقة للازمة المالية 2007-2008 المقدر ب 7.2 %.

وفي عام 2014 نما حجم تجارة البضائع بمعدل 2.8 % وهو معدل يقل عن معدل نمو الإنتاج العالمي. ونمت التجارة في الخدمات نمواً أسرع إلى حد ما، بمعدل قارب 5 %، دون أن تحدث تغييراً يُذكر في الوضع الإجمالي. ويتناقض نقص الحيوية هذا بشكل حاد مع العقدين السابقين للأزمة، عندما زادت التجارة العالمية في السلع والخدمات بمعدل يفوق ضعف معدل النمو في الإنتاج العالمي بمتوسط سنوي بلغ 6.8 % في حالة التجارة العالمية و 3 % في حالة الإنتاج العالمي. وفي تلك الفترة، تضاعفت نسبة الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الانفتاح التجاري) ، حيث زادت من 13 % إلى 27 % في البلدان المتقدمة، ومن 20 % إلى نسبة 40 % في البلدان النامية. و في سنة 2015 نما حجم التجارة الدولية في السلع بحوالي 2.7 %فقط مقارنة ب 2.8 %في سنة 2014 و قد ترافق هذا البطء في نمو التجارة الدولية مع معدل نمو جد متواضع للناتج المحلي العالمي الذي قدر ب 2.4 %فقط مقارنة ب معدل 2.5 %سجل سنة 2014. و جاء هذا التباطؤ متأثرا بعدة عوامل اهمها انخفاض اسعار اهم المنتجات الاساسية لا سيما النفط (تراجع بحوالي25 %مقارنة ب 6 %في سنة 2014) وانخفاض الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية الذي ادى الى تراجع الصادرات من هذه المنتجات ب 11 %و 5 %على التوالي. اضافة الى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني وركود في بعض الدول كالبرازيل و التقلبات الحادة في اسعار الصرف و التقلبات المالية المدفوعة بالسياسات النقدية المتباينة في الدول المتقدمة. و التراجع الحاد لقيمة الدولار الامريكي في سنة 2015، مما تسبب في تراجع قيمة الصادرات العالمية ب 14 % حيث قدرت ب 16 تريليون دولار مقابل 19 تريليون دولار سنة 2014. وشهدت سنة 2016

تراجع الصادرات العالمية من السلع لثاني سنة بحوالي 502 مليار دولار(3 %) مقارنة بسنة 2015. نظرا لانخفاض نفقات الاستثمار في الو م ا واستمرار توجه الصين الى تموين الاستثمار عن طريق الانتاج المحلي مما ادى الى انخفاض الطلب على الواردات العالمية .وكانت الصين 2.1 تريليون دولار، الوم ا 1.5 تريليون دولار، المانيا 1.3 تريليون كانت اكبر الدول المصدرة في العالم. كما شهدت السنة ارتفاع صادرات بعض الدول الاوروبية وفي شرق وجنوب شرق اسيا. وفي ظل تباطؤ الإنتاج الصناعي الذي ميز النصف الاول من سنة 2019، توقف النمو التجاري تقريبا. حيث انخفض حجم التجارة العالمية بنسبة0.1 % عن مستواه في عام 2018 الذي سجل ارتفاعا ب2.9 % وانخفضت قيمتها المقدرة ب 19.05 تريليون دولار في عام 2019 ب 3 %مقارنة بارتفاع قدر ب 10.2 %في سنة 2018[1]. وهو معدل النمو الأبطأ على الإطلاق خلال فترة ستة أشهر منذ عام 2012 ومن المنظور الجغرافي، تعد الصين واقتصادات شرق آسيا(المتقدمة والصاعدة)واقتصادات الأسواق الصاعدة الخاضعة لضغوط هي المساهم الرئيسي في ضعف الواردات العالمية .

ويرتبط تراجع التجارة العالمية بانخفاض الإنفاق الاستثماري كما كان الحال خال الفترة 2015-2016وتعد مستويات الاستثمار كثيفة في السلع الوسيطة والرأسمالية المتداولة بكثافة .وقد تباطأت الاستثمارات اتساقا مع تراجع نمو الواردات العالمية وهو ما يعكس العوامل الدورية والهبوط الحاد في مستويات الاستثمار في الاقتصادات التي تواجه ضغوطا وأثر تنامي الاضطرابات التجارية على الشعور السائد بين الشركات في قطاع الصناعة التحويلية .ومما ساهم أيضا في تباطؤ التجارة العالمية هبوط مستويات إنتاج السيارات ومبيعاتها، وهو ما يتضح من تباطؤ مشتريات السلع الاستهلاكية المعمرة .

شكل رقم 68: تطور حجم التجارة الدولية

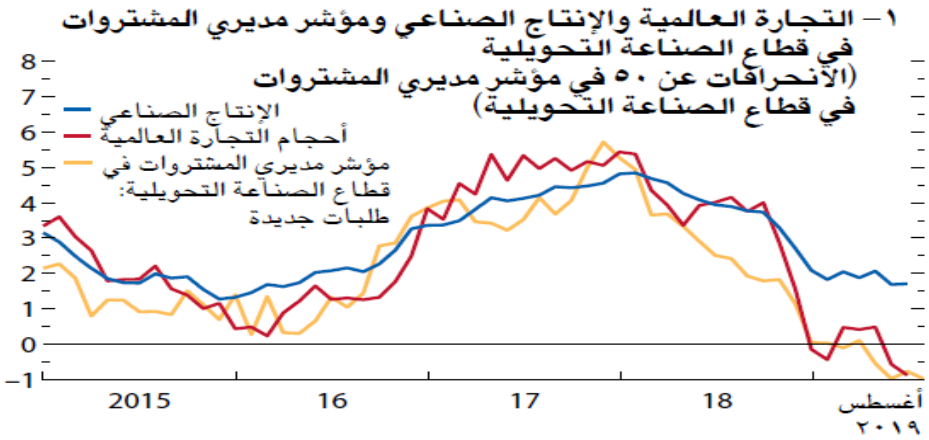

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، 2020

وفي الصين البلد الأعلى من حيث مستويات الإنفاق الاستثماري على مستوى العالم كان تباطؤ الاستثمارات في عام 2019أقل كثيرا مقارنة بتباطؤ الواردات، على غرار ما حدث خلال الفترة2015 -2016، وتتضمن العوامل التي تساهم في ضعف الواردات(بخلاف الإنفاق الرأسمالي المحلي)تراجع نمو الصادرات، الذي يعد حادا للغاية في حالة الواردات، وانخفاض الطلب على السيارات والمنتجات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية.

[1] World trade organization , World Trade Statistical Review, 2020, p.10

شكل رقم 69: تطور معدل نمو التجارة الدولية

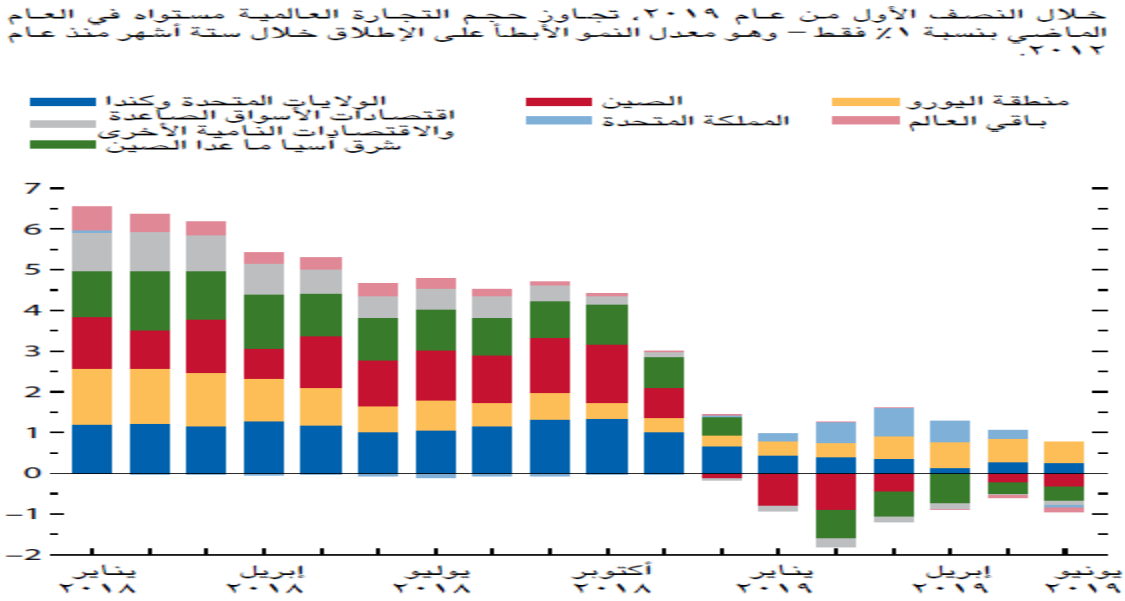

ولعل أبرز ما يؤثر على التجارة الدولية هو انخفاض معدلات النمو في الدول النامية، اضافة لما واجهته هذه الدول من ضغوط على أسعار صرفها، حيث كان الانخفاض في الطلب على الواردات في هذه الدول أكبر من الزيادة في الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو ، مما أدى إلى انخفاض التجارة الدولية خلال العام 2015 لأول مرة منذ عام 2009 .كما استمر الانخفاض الى غاية سنة 2018 و2019 في ظل استمرار هذه الأوضاع خصوصا مع التحول الهيكلي في الاقتصاد الصيني والأوضاع الجيوسياسية في عدد من مناطق العالم. إضافة لذلك، فإن التغيرات التي شهدها ويشهدها الاقتصاد العالمي في اسعار صرف العملات الرئيسة وعملات الدول النامية تؤثر بلا شك على معدلات التجارة العالمية فقد تبع انخفاض سعر صرف العملات الحقيقي الفعلي (real effective exchange rate) لدى عدد من الدول انخفاض نسبة الواردات فيها، مع تأثير محدود على نسبة الصادرات في هذه الدول نظرا لقيام معظم المصدرين بتنويع مصادر القيمة المضافة لديها جغرافيا، مما يعني أن مرونة الصادرات للتغيرات في سعر الصرف قد انخفضت رغم ثبات مرونة الواردات لنفس التغيرات في سعر الصرف. اضافة الي تنامي التوترات التجارية وحرب العملات.

2-هيكل التجارة الدولية: تتوزع التجارة الدولية بين تجارة المنتجات و تجارة الخدمات، حيث تشكل تجارة الخدمات اقل من 20 % في حين تستأثر تجارة السلع على أكثر من 80 %منها، و هي تشهد معدلات نمو متذبذبة كما سبق الاشارة إليه، و هي تتوزع كما يلي:

أ-تجارة السلع :بالنظر إلى طبيعة التجارة في السلع يلاحظ ان قيمتها شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2005-2015 من حوالي 10 تريليون دولار الى 16 تريليون دولار سنة 2015 بعد ان تجاوزت مستوى 18 تريليون دولار سنة 2013 و 19 تريليون دولار سنة 2014 ، مع تسجيل بعض التذبذبات التي تراجعت على اثرها قيمة التجارة الدولية في السلع لا سيما اثناء الازمة المالية 2007 و السنوات التي اعقبتها (2008-2009)، ومنذ بداية التوترات التجارية بين الصين والوم في سنة 2017 وفي اثناء جائحة كورونا.

شكل رقم 70: معدل نمو التجارة الدولية في ظل جائحة كورونا

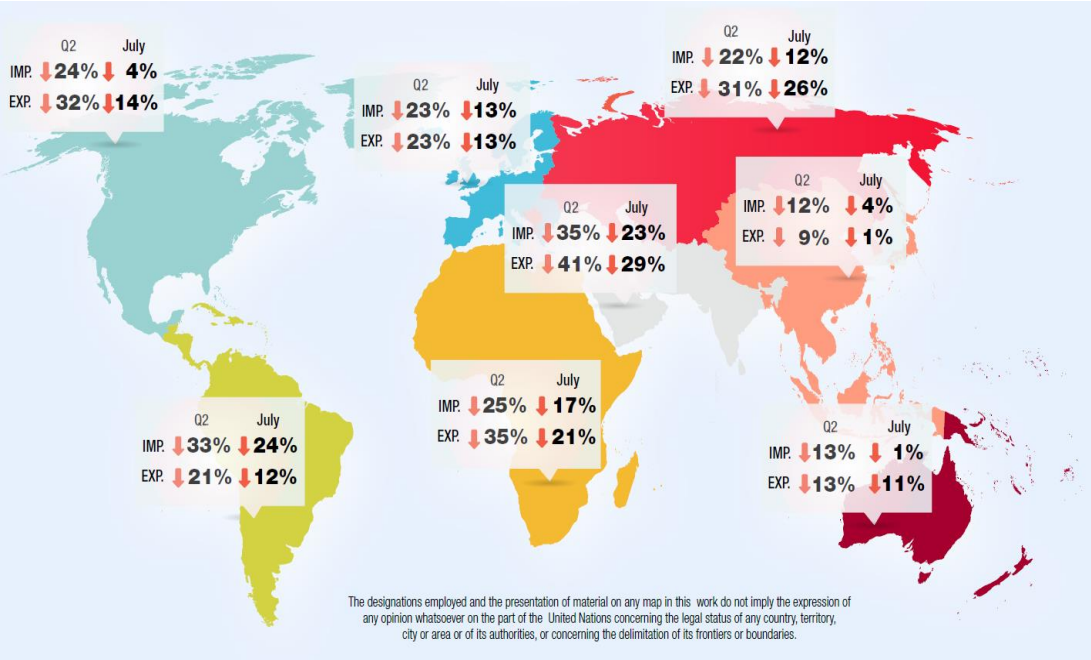

Source : unctad, Global trade shows frail recovery in third quarter, but outlook remains uncertain, 21 octobre 2020,

و نتيجة لتراجع معدل نمو التجارة الدولية و تنامي التوترات التجارية سجل الميزان التجاري للدول المتقدمة عجزا منذ سنة 2014، كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 71: وضعية الميزان التجاري في سنة 2018 (مليار دولار)

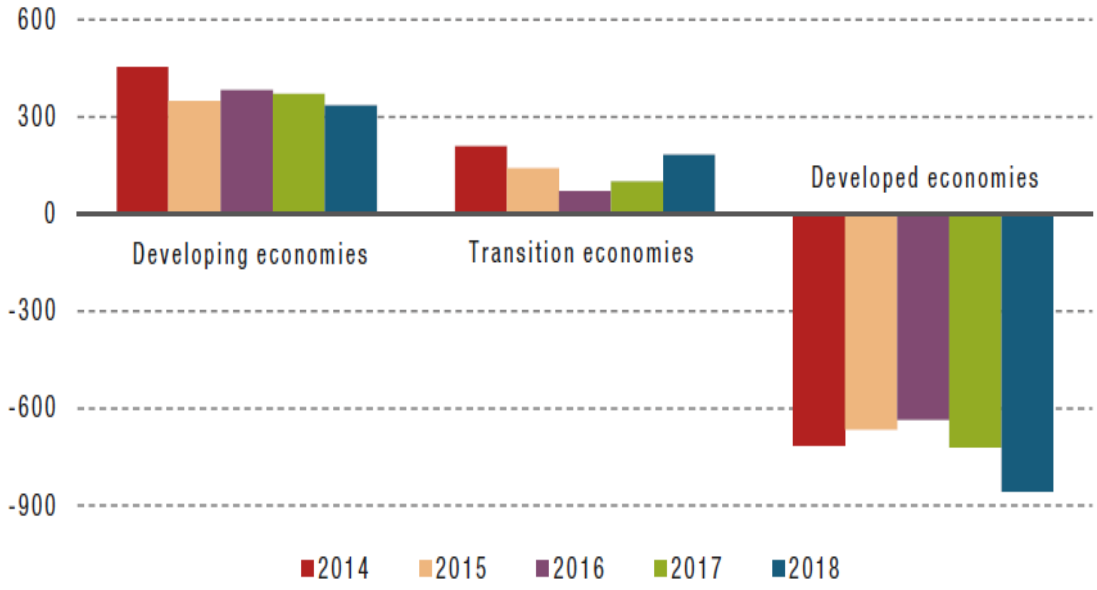

واضحت الصين من اكبر القوى التجارية في السنوات الاخيرة الى جانب كل من الو م ا واليابان و المانيا واليابان، كما يوضحه الشكل الموالي.

شكل رقم 72: اهم القوى التجارية الكبرى بين عامي 2008- 2018

(% التغير السنوي لنمو التجارة)

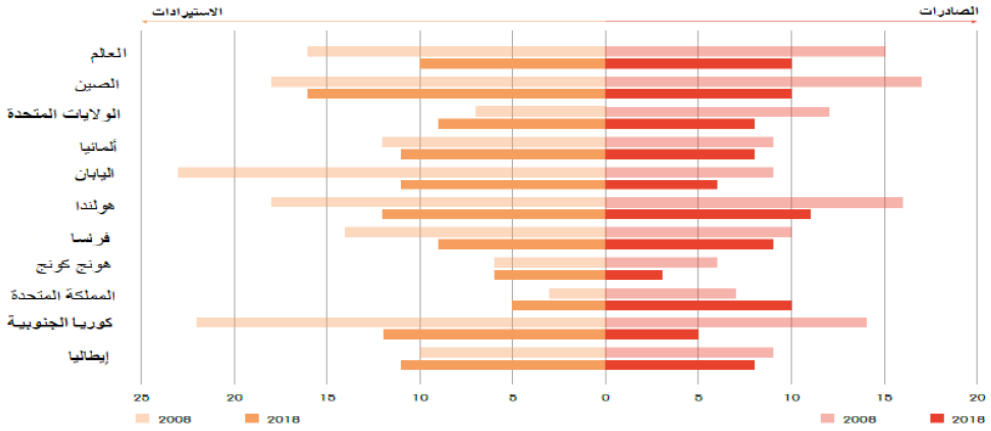

المصدر: عرفان الحسني ، هبة عبد المنهم، التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، اسبابها و اثارها على الاقتصادات العربية، ص النقد العربي، ص. **21**

كما سجل سيطرة تجارة المنتجات المصنعة على أكثر من 40 % من إجمالي هذه التجارة منذ 1900 إلى غاية 1955 و ارتفعت مساهمتها إلى 75 % منذ سنة 2000 (حوالي 73 % في سنة 2016) بالمقابل يسجل تراجع الحصة النسبية لتجارة المنتجات الزراعية إلى اقل من 10 % منذ سنة 2000(10.6 %في سنة 2015) في حين تشكل تجارة المنتجات الطاقوية ما يقارب 18 % من اجمالي التجارة في السلع لسنة 2015 مقابل 20 % في سنة 2014 .

شكل رقم 73: التركيبة السلعية للتجارة الدولية بين سنتي 2008-2018

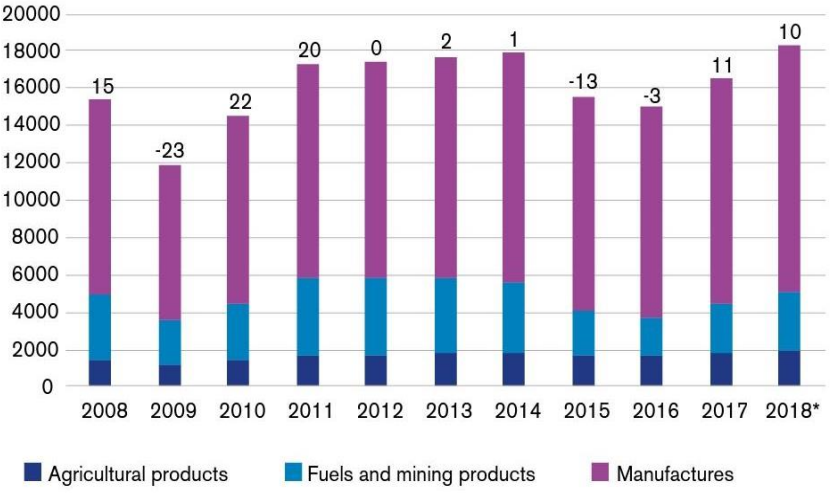

Source :World Trade Statistical Review 2019, World Trade Organization,P:10

وتقاس ظاهرة التخصص في التجارة الدولية للمنتجات بعدة مؤشرات اهمها مؤشر الانفتاح التجاري، التركز السلعي للصادرات ، مؤشر التنوع السلعي ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة أو المكشوفة، حيث:

-مؤشر الانفتاح التجاري Trade Openness= الصادرات+ الواردات/ PIB

شكل رقم 74: مؤشر الانفتاح التجاري

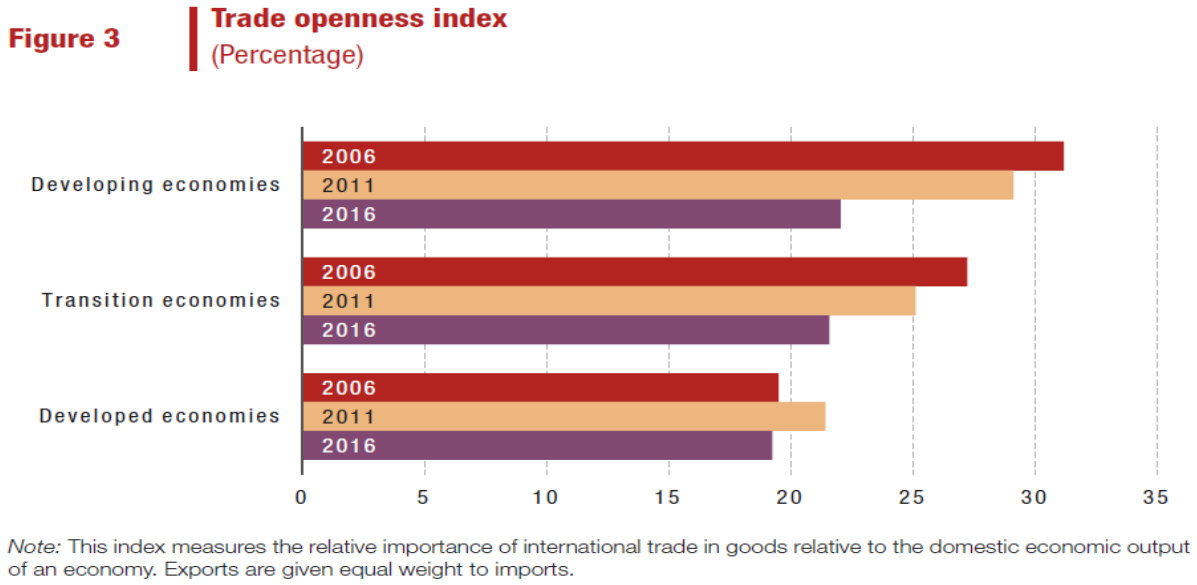

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

-**مؤشر التركيز السلعي للصادرات** concentration index :يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع اومن الاسواق. حيث أن في ارتفاعه و اقترابه من الواحد الصحيح دلالة على اعتماد صادرات البلد على المواد الأولية و عدد جد محدود من الصادرات و الاسواق. اي ان الهيكل الانتاجي للبلد يتسم بالتخلف وانخفاض المكونات السلعية للصادرات، أما انخفاضه فيدل على تنوع الهيكل السلعي لصادرات البلد و تطور الهيكل الانتاجي و قلة المخاطر التي تواجهها صادرات البلد. (علاقة عكسية) ويقاس عادة بمؤشر هيرشمان Hirschman Index وفق العلاقة التالية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum\left(x_{ij}/X_j\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث: (Xij) صادرات الدولة من السلعة (j) من السلعة (i) و (Xj) الصادرات الكلية للدولة ، n عدد السلع الاجمالية

اما مؤشر التنوع diversification index فيقيس مستوى الترابط أو الانحراف الموجود بين هيكل الصادرات للبلد المعني مقارنة بهيكل التجارة العالمية، و كلما اقترب من الواحد كلما دل ذلك على وجود انحراف وتباعد كبير بين الهيكلين. والجدول الموالي يبين مؤشري التركز السلعي لصادرات لبعض الدول في سنة 2017.

شكل رقم 75: مؤشر التمركز التجاري في سنة 2017

Source : https://unctad.org/statistics

- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة او المكشوفة**: يقيس النصيب النسبي للسلعة j في صادرات البلدا بالمقارنة مع نصيب تلك السلعة في الصادرات العالمية ،علما ان قيمة المؤشر الاقل من الواحد تشير الى الافتقار الى الميزة النسبية، اما القيمة المرتفعة فتشير الى التمتع بميزة نسبية في تصدير السلعة الى البلد او الاقليم المعني و يحسب كما يلي:

$$RCA_{ij} = \frac{x_{ij} / X_i}{x_{wj} / X_w}$$

حيث تعني (x_{ij}) و (x_{wj}) صادرات الدولة (i) و الصادرات العالمية (w) من السلعة (j)

كما أن (X_i) و (X_w) الصادرات الكلية للدولة (i) والعالم (w).

ويستخدم المؤشر في قياس السلع فرادى.

و قد سمحت دراسة اجراها الاونكتادUnctad في هذا المجال بالتوصل إلى النتائج التالية:

-إن معظم دول العالم حاليا تتسم بالتنوع في صادراتها، حيث أن قيمة مؤشر التركز في 80 % من الدول المشمولة في العينة اقل من 0,4 في سنة 2010، وأن معظم هذه الدول تتمركز في أوروبا و شمال أمريكا و أسيا، في حين تعد الدول النامية أكثر تركزا (حالة الجزائر: 0.5).

-خلال الفترة 1990-2010 عرف مؤشر التركز في معظم الدول تراجعا، حيث أصبحت بعض الدول أكثر تنوعا.

-حدوث تغير في مؤشر الميزة النسبية الظاهرة او المكشوفة بالنسبة للعديد من الدول، حيث هناك قطاعات تكتسب فيها الدول ميزة نسبية مكشوفة في حين تخسر هذه الميزة في قطاعات اخرى، فهناك بعض الدول المتقدمة التي خسرت ميزتها النسبية الظاهرة في القطاع الصناعي (كالمملكة المتحدة و كندا) و في قطاع الحديد في استراليا و الكيمياء في النرويج ومنتجات السيارات في السويد. اما الدول النامية فهناك دولا مثل الصين و

المكسيك و تركيا خسرت ميزتها النسبية في القطاع الاولي و اكتسبت مزايا نسبية ظاهرة في القطاع الصناعي. ودول اخرى مثل روسيا ، البرازيل و الهند خسرت مزايا في القطاع الصناعي و اكتسبت اخرى في القطاع الاولي والصناعي.

-مؤشر التجارة داخل الصناعة ومؤشر التجارة بين الفروع :

أ-التجارة داخل الصناعة: (le commerce intra- branche)(تبادل المنتجات المتماثلة استيرادا و تصديرا مثلا تجارة السيارات الناتجة عن التقارب الاقتصادي). ويشير مؤشر الاندماج و التكامل في الأسواق الدولية intra industry trade (IIT) المعروف بمؤشر Grubel et Lioyd الى تبادل المنتجات المماثلة و التابعة الى نفس الصناعة في التجارة الدولية و درجة التخصص في صناعة معينة و بالتالي فهو يقيس القدرة على اقتحام اسواق جديدة نتيجة هذا التخصص في ظل العولمة الاقتصادية، و مدى اندماج صادرات دولة في الأسواق الدولية مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، و تنحصر قيمته بين 0 الى 1 او 100 حيث يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1 او 100 و يحسب كما يلي:

$$IIT = \frac{(Xi + Mi) - |Xi - Mi|}{(Xi + Mi)}$$

Xi: الصادرات من السلعة "الصناعة" i.

Mi : الواردات من السلعة "الصناعة" i.

$|Xi - Mi|$: القيمة المطلقة للميزان التجاري للسلعة i.

$(Xi + Mi)$: حاصل جمع التدفقات التجارية للسلعة i.

وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح يشير إلى ارتفاع التجارة داخل الصناعة، وإلى تنويع عال للصادرات، ويدل على تحقيق وفورات الحجم ومكاسب أخرى.

تجدر الاشارة الى ان اول من تطرق الى التجارة داخل الصناعة هو Bela Balassa في 1960 على اثر نمو التجارة بين الدول الاوروبية بعد انشاء الاتحاد الجمركي الاوروبي.

و في ما يلي عرض لتطور قيمة المؤشر في بعض دول العالم بين سنتي 1996 و 2011

Index of Intra-Industry Trade for selected Countries

Country	1996			2011		
	World	Developed	Developing	World	Developed	Developing
Hong Kong	70	29	65	66	30	61
Singapore	65	31	60	65	38	59
USA	61	65	47	62	68	51
EU (27)	n/a	n/a	n/a	60	63	51
Zambia	18	8	18	17	4	18
Central African Republic	8	4	6	2	3	4

تجدر الاشارة الى وجود نوعين من التجارة داخل الصناعة هما:

-التجارة داخل الصناعة العمودية: vertical intra industrial trade (VIIT) يرتبط باختلاف مستويات جودة المنتج.

-التجارة داخل الصناعة الافقية : horizontal intra industry trade (HIIT)ترتبط بأصناف او سمات مختلفة من نفس السلعة.

ب- التجارة بين الفروع : le commerce intra groupe أو intra firm trade و تشير الى حجم المبادلات التجارية عابرة الحدود التي تتم بين مختلف فروع الشركات عابرة القارات أو بين الشركة و فروعها، و هي تمثل حسب

الاحصائيات حوالي 40 %من اجمالي المبادلات التجارية الدولية. و ان حوالي 30 %من المبادلات التجارية للو م ا مع بقية العالم هي مبادلات من نوع intrafirmes.

2 -تجارة الخدمات: لقد ساعدت سرعة التقدم التكنولوجي في العقود الماضية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات، بما في ذلك إنشاء شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية الشركات من الاستفادة من موارد الإنتاج البعيدة، ومكنتها من خدمة أسواق متزايدة الاتساع. وهذا الاتجاه نحو العولمة الذي عززته سياسات تحرير التجارة وإزالة العوائق التنظيمية التي تعترض الأنشطة الاقتصادية، ألهب النمو المطرد في الاستثمار والتجارة في قطاع الخدمات على الصعيد الدولي، حيث كانت الخدمات أكبر القطاعات المتلقية لتدفقات الاستثمارات الدولية واستأثرت بأكثر من نصف التدفقات العالمية للخارج في عام 1999 ، وشملت الخدمات نحو خمس التجارة العالمية.و قد تعززت التجارة الدولية في الخدمات بشكل اكثر لا سيما بعد انشاء اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات GATSفي اطار المنظمة العالمية للتجارة التي تقر مجموعة من القواعد والضوابط التي تنظم استخدام البلدان الأعضاء في المنظمة لتدابير تجارية في مجال الخدمات. وتتألف هذه التدابير من قوانين ولوائح وإجراءات وقرارات إدارية لها تأثيرها على شراء أو دفع قيمة أو استعمال الخدمة أو وجود موردين أجانب للخدمات.و قد شهدت التجارة الدولية في الخدمات تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 2.1 تريليون دولار سنة 2005 الى اكثر من 5 تريليون دولار سنة 2014، لكنها تظل اقل من التجارة الدولية في السلع، بحوالي 4 مرات، حيث قدرت قيمتها في سنة 2019 ب 5.89 تريليون دولار مقابل 19.05 تريليون دولار في تجارة السلع، وقد سجلت معدل نمو قدر ب 2.1 %مقابل 8.4 %سجل في سنة 2018. لاسيما في قطاع خدمات قطاع الاتصال والاعلام الالي.

شكل رقم 76: معدل نمو تجارة الخدمات في سنة 2019

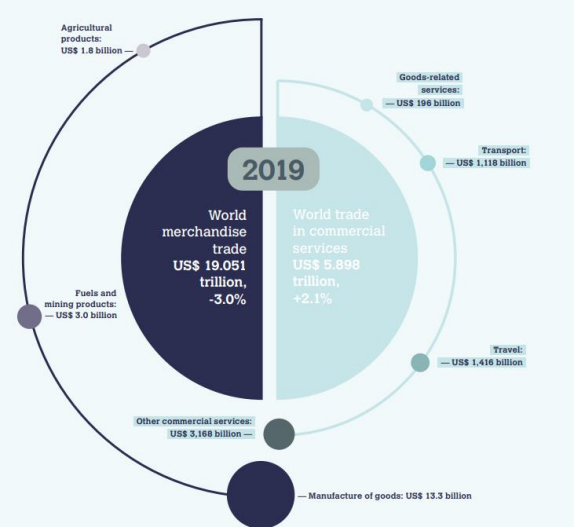

World trade organization , World Trade Statistical Review, 2020, p.10

وقد اضحت الاقتصاديات الصاعدة لا سيما الدول الاسيوية من اهم الدول المصدرة لخدمات الاعلام الالي، حيث ارتفقت مساهمة هذه الدول في الصادرات العالمية لهذه الخدمات من 8 % في سنة 1995 الى 29 %في سنة 2014، حيث تضاعفت صادرات كل من الهند والصين. بالمقابل تراجعت صادرات دول شمال امريكا و حافظت الدول الاوروبية على الصدارة في تصدير هذه الخدمات، اذ شكلت مساهمتها 58 %من اجمالي الصادرات لسنة 2014 .

ج-الهيكل الجغرافي للتجارة الدولية: تتسم التجارة الدولية بسيطرة الدول المتقدمة على المبادلات التجارية العالمية، حيث أن نسبة المبادلات التي تتمتع بها كل من الأقطاب العملاقة الثلاثة، اليابان، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، تفوق 60% من كل الصادرات والواردات، وإذا ما أضيفت إليها منطقة جنوب شرق آسيا، تصبح أكثر من 88% من التجارة العالمية تتحكم بها هذه الأقطاب. بينما البلدان النامية، لم تستفيد من إجراءات عولمة المبادلات التجارية لاسيما البلدان الإفريقية، فانخفاض الامتيازات الجمركية لم يخفف من مشاكل قدرتها على المنافسة في السوق العالمية.

شكل رقم 77: اهم القوى التجارية في سنة 2019

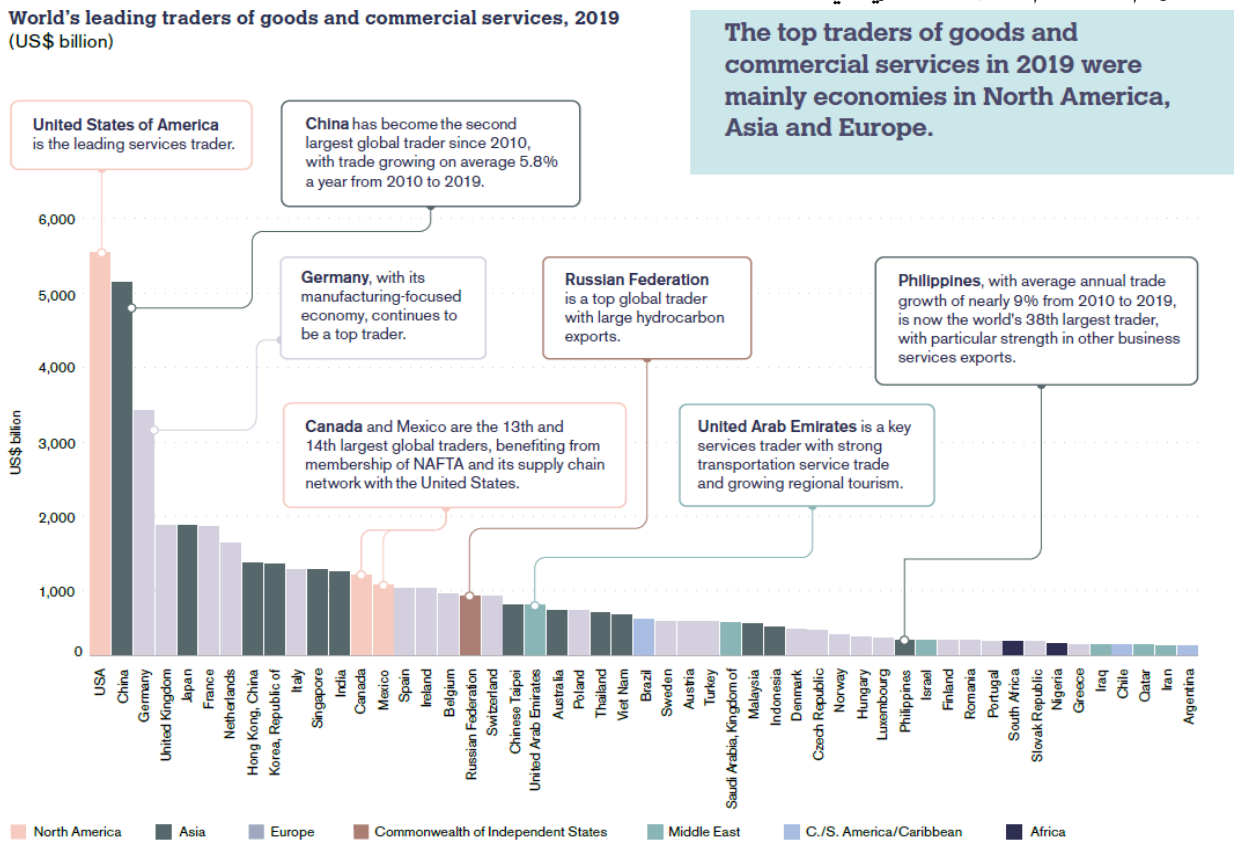

World trade organization , World Trade Statistical Review, 2020, p.14

يلاحظ من الشكل ان السنوات الاخيرة سجلت ظهور منافسين جدد في التجارة الدولية، و يتعلق الامر خاصة بدول مجموعة BRICS البريكس وعلى راسها الصين وروسيا والهند التي كسرت نوعا ما الاحتكار التكنولوجي والتخصص الصناعي للدول المتقدمة، ما سمح بارتفاع حصة الدول النامية في التجارة الدولية للسلع من 33 % سنة 2005 الى 42 %سنة 2015، و ارتفعت نسبة التجارة البينية للدول النامية من 41 % الى 52 % خلال الفترة 2005-2015. فحصة الصين ارتفعت سنة 2014 الى اكثر من 12.5 % مقابل حصة الو م ا المقدرة ب 8.8 % ، و يتوقع ان ترتفع الحصة النسبية لتجارة دول مجموعة BRICS البريكس تزامنا مع زيادة حصتها في الانتاج العالمي الذي يتوقع ان يرتفع بالنسبة لكل من البرازيل والصين و الهند الى ما يقارب 40 % من اجمالي الانتاج العالمي مع تقلص انتاج فرنسا و كندا و المانيا و الو م ا و بريطانيا ليشكل 20 % فقط من اجمالي الانتاج العالمي في سنة 2050، حيث يتوقع ان تتجاوز البرازيل ايطاليا فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي في سنة 2025 و فرنسا في سنة

2031 و تتجاوز روسيا بريطانيا و المانيا في سنة 2028 و من المحتمل ان تتجاوز الصين الو م ا في سنة 2041 لا سيما بعد انشائهم لبنك التنمية لدول البريكس.

د- نمو و تزايد ظاهرة التجارة البينية الإقليمية : اتسمت التجارة الدولية منذ 1990 بنمو ظاهرة التجارة البينية الاقليمية خاصة في اسيا، في حين ان نسبة التجارة البينية الاقليمية في اوروبا و شمال امريكا حافظت على نفس المستوى او تراجعت نوعا ما. حيث ارتفعت نسبة التجارة البينية الاقليمية في اسيا من 42 %في سنة 1992 الى 52 %في سنة 2011 ، ما جعل اسيا تسجل اعلى نسبة للتجارة البينية في الصادرات مقارنة بأي منطقة جغرافية اخرى اذا اعتبرنا الاتحاد الاوروبي كوحدة او منطقة واحدة. في حين اذا اعتبرت دول الاتحاد الاوروبي وحدات منفصلة فان الاتحاد الاوروبي يسجل اعلى نسبة للتجارة البينية الاقليمية بحوالي 75 %،و ارتفعت التجارة البينية لدول شمال امريكا من 41 %سنة 1990 الى 56 %سنة 2000 و تراجعت الى 48 %سنة 2011. في حين تبق التجارة البينية الاقليمية لمناطق جغرافية اخرى بالرغم من تحسنها و زيادتها اقل من المستوى المسجل في التكتلات سابقة الذكر.

شكل رقم 78: التجارة البينية في اطار الترتيبات التجارية الاقليمية (التكتلات)

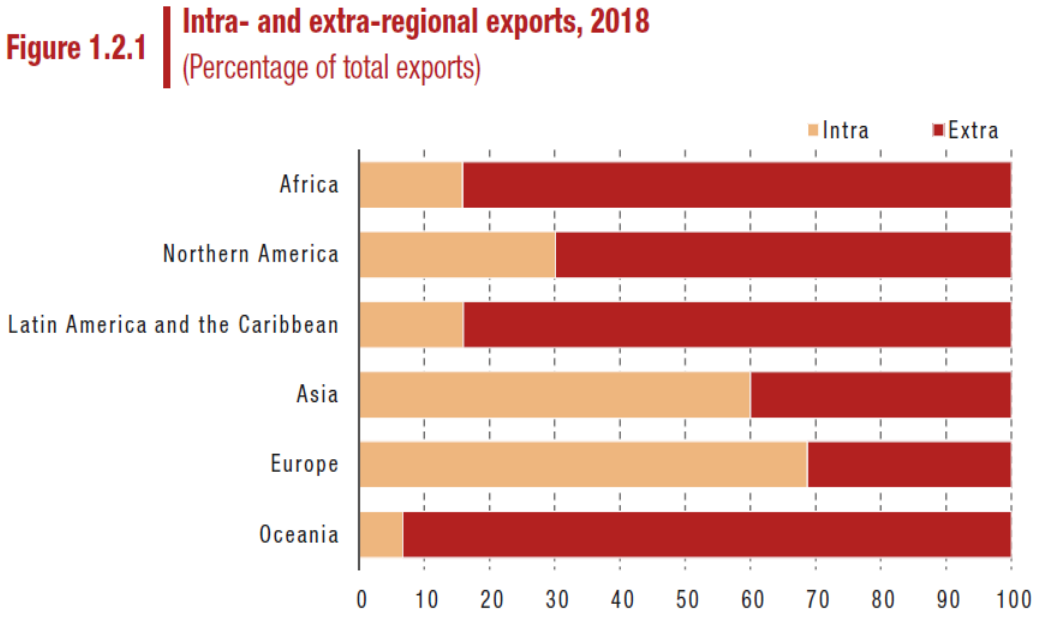

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

هـ-التجارة شمال شمال- ، شمال جنوب و جنوب جنوب: يسجل تراجع ملحوظ في نسبة التجارة شمال شمال من أكثر من 50 %خلال الفترة 1990-2000 إلى 36 % سنة 2018، ونمو حجم التجارة شمال جنوب من 33 %إلى36 % خلال نفس الفترة، و يفسر ذلك بنمو حجم التكتلات التجارية الإقليمية و توسع التجارة الدولية في إطار قواعد omc(مبدأ الدولة الأولى بالرعاية).كما ارتفع حجم التدفقات التجارية جنوب جنوب من 8 %إلى 28 % بفعل التكتلات الإقليمية لمواجهة سلبيات العولمة و الانفتاح التجاري.

شكل رقم 79: التجارة شمال –شمال، شمال –جنوب و جنوب –جنوب

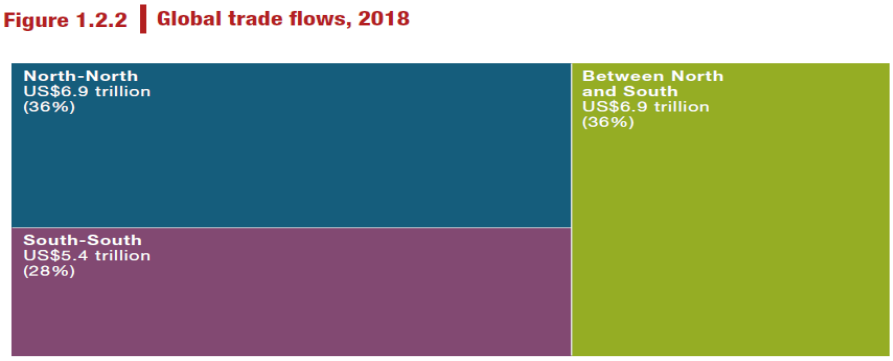

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

خامسا: اهم مشاكل التجارة الدولية و اتجاهاتها في الوقت الراهن

1-تنامي القيود غير التعريفية: حققت منظمة التجارة العالمية نجاحا كبيرا في خفض الرسوم الجمركية التي شكلت أهم عائق امام التبادل التجاري، إلا انه لايزال هنالك انواع اخرى غير تعريفية مكملة للقيود التعريفية هدفها حماية الاقتصاد الوطني وقد تكون قيودا سعرية أو كمية أو تنظيمية تعيق انسياب البضائع عبر الحدود وتتسبب في زيادة تكلفة التجارة وتؤثر سلبا على تنافسية المنتجات[1]. حيث تطبق على السلع اكثر من الخدمات.

شكل رقم 80: مقارنة بين حجم القيود التعريفية و غير التعريفية في التجارة الدولية

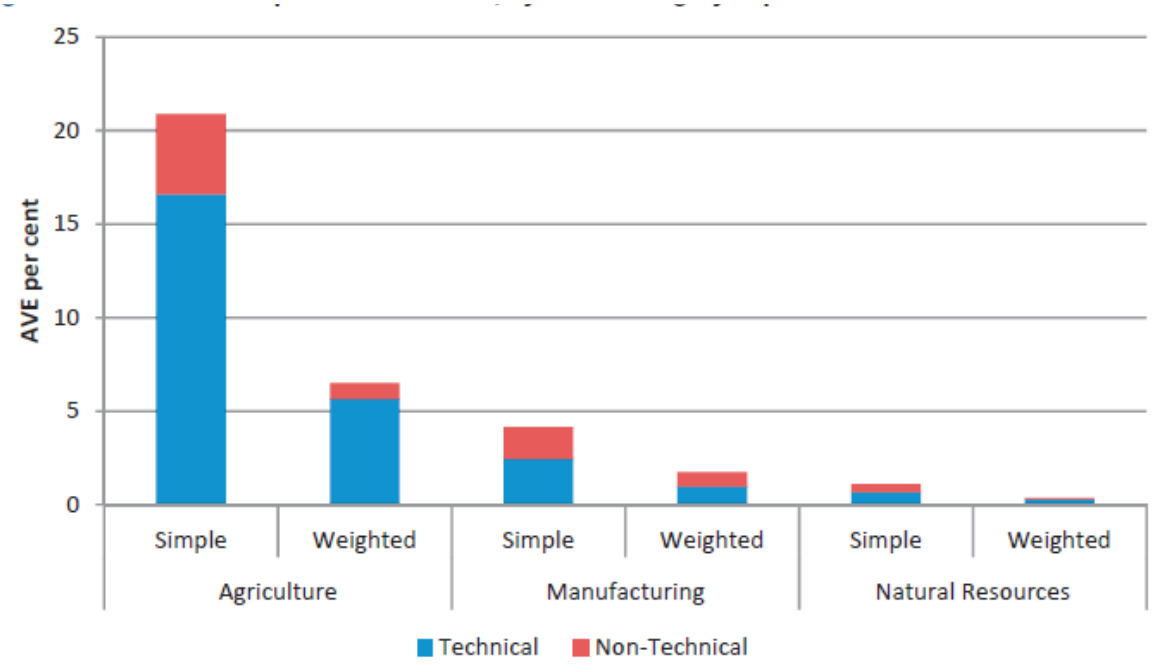

Source : Unctad, navigating non-tariff measures towards sustainable development , 2019

وتشمل القيود غير التعريفية عدة انواع و تصنيفات يوضحها الجدول الموالي:

[1] صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في النظام التجاري متعدد الاطراف و العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2010،ص :17

جدول رقم 8 : التصنيف الدولي للتدابير الغير تعريفية

1: التدابير الصحية والصحة النباتية 2: الحواجز التقنية أمام التجارة 3: التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الاخرى	الاجراءات الفنية
4: التدابير الطارئة لحماية التجارة 5: تراخيص الاستيراد الغير تلقائية والحصص والمحظورات وتدابير ضبط الكمية والقيود الاخرى التي تشمل تدابير الصحة والصحة النباتية او التدابير المتعلقة بالحواجز التقنية امام التجارة 6: تدابير مراقبة الأسعار بما في ذلك الضرائب والرسوم الاضافية 7: التدابير المالية 8: التدابير المؤثرة على المنافسة 9: تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة 10: القيود على التوزيع 11: القيود على خدمات ما بعد البيع 12: الإعانات واشكال الدعم الاخرى 13: القيود على المشتريات الحكومية 14: الملكية الفكرية 15: قواعد المنشأ	الاجراءات الغير فنية
16 التدابير المتعلقة بالصادرات	التصدير

Source : unctad : International Classification Of Non-Tariff Measures, 2019,p : 08-10

وتعد تجارة المنتجات الزراعية اكثر المنتجات عرضة لتطبيق القيود غير التعريفية، كما يوضح الشكل.

شكل رقم 81: تطبيق القيود غير التعريفية حسب طبيعة القطاع

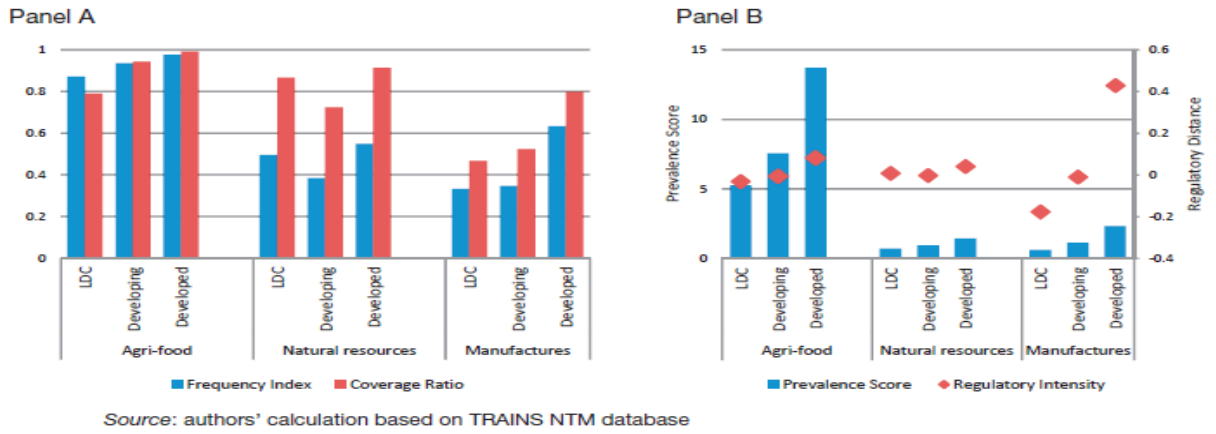

Source: authors' calculation based on TRAINS NTM database

source : Unctad, computing non-tariff measures indicators :analysis with train data, rechearch paper NO 41, 2019, p. 20

وعادة ما تلجا الدول الى استخدام معايير الصحة و الصحة النباتية كاهم قيد غير تعريفي امام التدفق الحر والشفاف للمنتجات الزراعية، الى جانب القيود التقنية او الفنية. كما يوضح الشكل.

شكل رقم82: اهم القيود غير التعريفية المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية

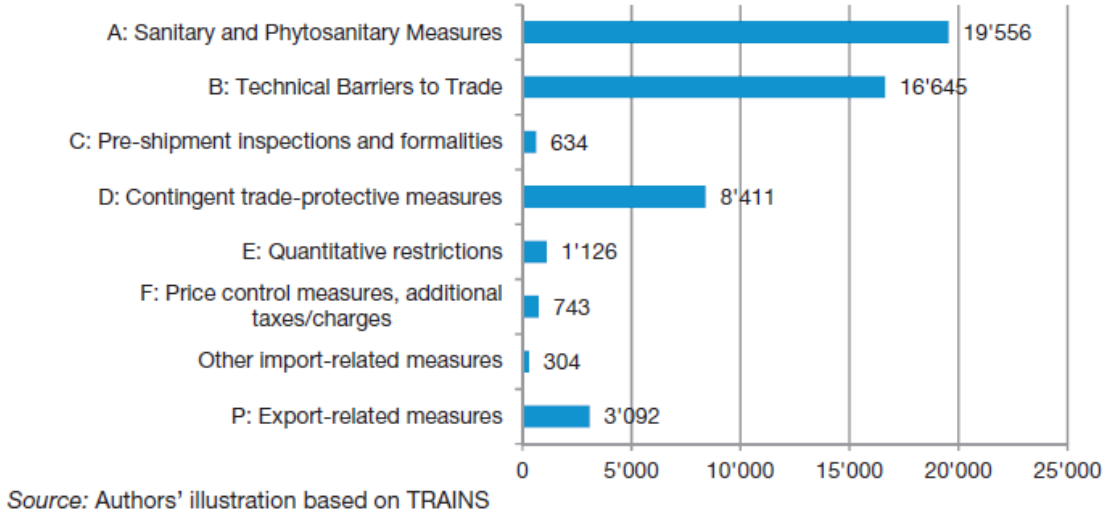

source : Unctad, computing non-tariff measures indicators :analysis with train data, rechearch paper NO 41, 2019

اما من ناحية التوزيع الجغرافي لتطبيق القيود غير التعريفية فقد اظهر اتجاه الدول المتقدمة الى تطبيق اكبر حجم من هذه القيود لحماية منتجاها و اسواقها، بعدد تراوح بين 2298 و 5064 قيد، كما يوضح الشكل.

شكل رقم83: التوزيع الجغرافي لتطبيق القيود غير التعريفية

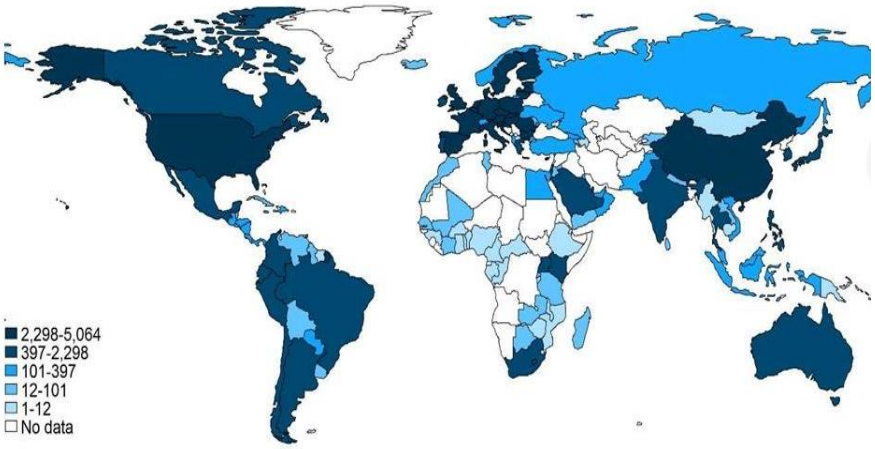

Source: Mahdi Ghodsi, Julia Grubler, The Evolution Of Non Tariff Measures And Their Divers Effect On Trade, Reseache Report 419, May 2017, p.20.

وتطبق معظم هذه القيود التعريفية على صادرات الدول النامية و الاقل نموا مما يقلص من فرص نفاذ منتجاتها الى الاسواق الدولية و نسبة مشاركتها في التجارة الدولية، كما يبرزه الشكل الموالي:

شكل رقم84 : تطبيق القيود غير التعريفية على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل

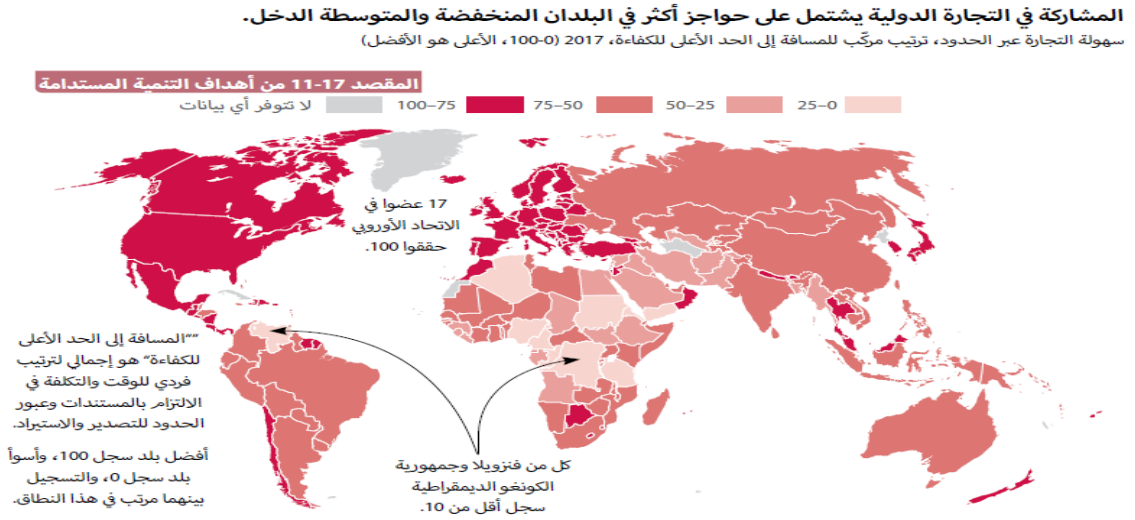

المصدر: مجموعة البنك الدولي، اطلس اهداف التنمية المستدامة ، من مؤشرات التنمية العالمية، 2018، ص.68

2- الحمائية الجديدة و الحروب التجارية : انطلقت الحرب التجارية بين الو م ا والصين وبعض شركائها التجاريين كالاتحاد الاوروبي و المكسيك وكندا في سنة 2018 واشتدت في سنة 2019 و بداية سنة 2020 وذلك بسبب تزايد عجز الميزان التجاري الامريكي.

شكل رقم 85: حجم التجارة البينية الامريكية الصينية و الاوروبية

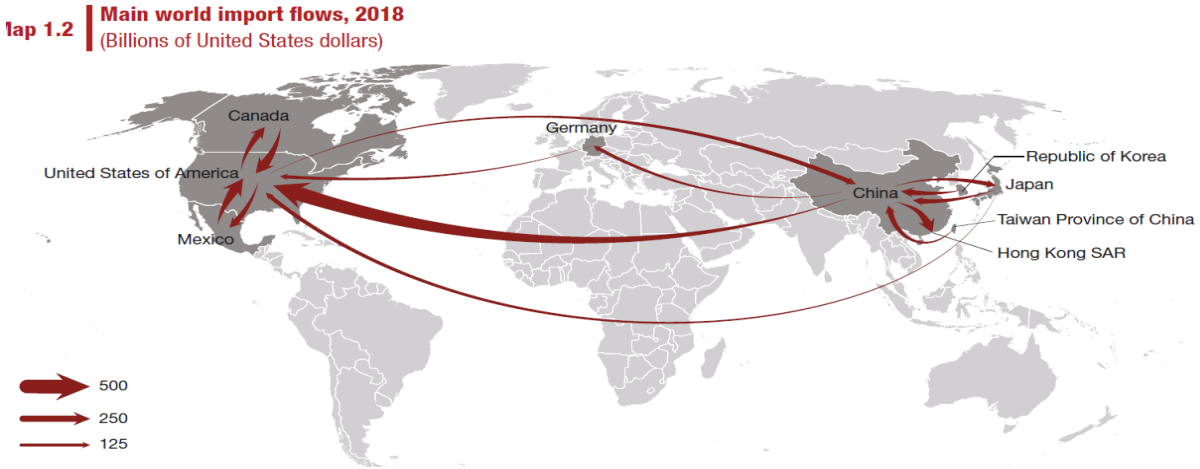

Source : https://stats.unctad.org/handbook/MerchandiseTrade/ByPartner.html

ارتفاع العجز التجاري الامريكي مع الصين الذي قدر في سنة 2018 ب 378.6 مليار دولار اي ما يمثل 65 من اجمالي العجز التجاري الامريكي، والناتج عن تنامي الواردات التي قدرت ب 557.9 مليار دولار وضعف الصادرات التي بلغت 179.3 مليار دولار

-على مستوى الابتكارات وبراءات الاختراع والتحول الرقمي

في عام 1995 ، كانت الولايات المتحدة وأوروبا واليابان هي أكثر بلدان العالم سيطرة على الإشارات المرجعية لبراءات اختراعاتها المسجلة، ولكن في السنوات الأخيرة، استخدمت كوريا والصين رصيد المعرفة العالمية بكثافة متزايدة

قياسا على ما ورد من إشارات للبراءات الخاصة بهما. حيث تؤدي زيادة التدفقات المعرفية من مجموعة الخمسة بنسبة 1% إلى زيادة نشاط تسجيل براءات الاختراع في البلد-القطاع المتلقي بحوالي 3/1 %

كما ضاعفت الصين من إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير تسع مرات، منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليصل إلى 375 مليار دولار سنويا(بالقيمة الثابتة والمعدلة حسب تعادل القوى الشرائية .)وحاليا يأتي إنفاقها على أنشطة البحث والتطوير في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة 460 (مليار دولار)كما يفوق بكثير إنفاق اليابان 150 (مليار دولار .)ويقترب إنفاق كوريا، البالغ 70 مليار دولار سنويا، من متوسط إنفاق البلدان الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

وهناك مقياس آخر يرتبط بنمو نشاط تسجيل براءات الاختراع في كل من الصين و كوريا الجنوبية .فدراسة مجموعات براءات الاختراع الدولي باستخدام مقياس لعدد البراءات لا يتضمن سوى الطلبات المقدمة إلى مكتبين مختلفين على الأقل لتسجيل البراءات، من أجل استبعاد البراءات منخفضة القيمة — تبين أن الصين وكوريا تسجل كل منهما حوالي 20 ألف براءة اختراع سنويا .ورغم أن هذا العدد لا يزال أقل بكثير من عدد براءات الاختراع المسجلة في اليابان والولايات المتحدة(حوالي 60 ألف في كل منهما)، فإن نشاط تسجيل براءات الاختراع في الصين وكوريا يعادل المستوى المتوسط في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة .ويبين بحث أعمق حول أنواع البراءات حسب القطاع الاقتصادي أن زيادة نشاط تسجيل براءات الاختراع في الصين وكوريا واضحة بشكل خاص في قطاعي المعدات الكهربائية والبصرية، وفي كوريا في قطاع الآلات والمعدات أيضا.

شكل رقم86: موقع الصين في مجال الابتكار

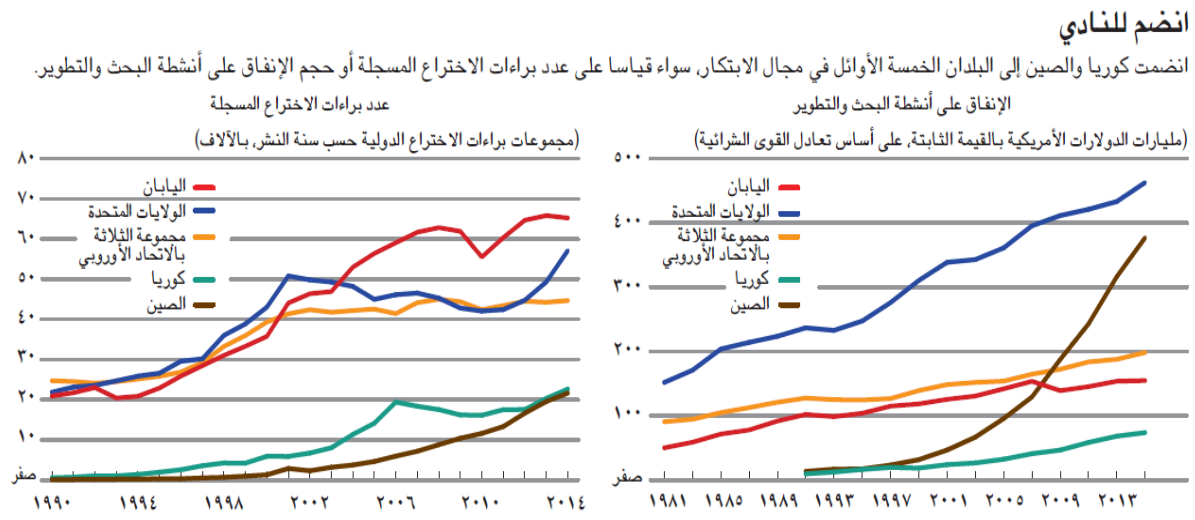

المصدر: يوهانّس أوغستر، وجيانغ هو، وروبرتو بياتسا، ، وفلورنس جوموت، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2018، كيف تنتشر المعرفة ، ص. 53

-وتعد التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية من المجالات الأخرى التي تتفوق فيها الصين وبعض الاسيوية حيث ساهمت الصين بأقل من 1% من قيمة معاملات التجزئة التجارية الإلكترونية في العالم منذ في 2008، ولكن نصيبها يتجاوزفي عان 2018 .% 40 ، ويبلغ حجم تغلغل التجارة الإلكترونية، كنسبة مئوية من مجموع مبيعات التجزئة، 15 % في الصين، مقابل 10 % في الولايات المتحدة[1].

[1] تحسين سعدي صديق، الثورة الرقمية في اسيا، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2018، ص.33.

-على مستوى سلاسل القيمة العالمية

بحيث تحولت الصين الى اهم مركز في مختلف انواع سلاسل القيمة العالمية بين سنتي 2000 و 2017 بعد ان كانت الو م ا والمانيا هما اهم مركزين، وبرزت في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية، مثل الهواتف النقالة والسيارات واجهزة الاعلام الالي، كما يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم 87: تغير موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية

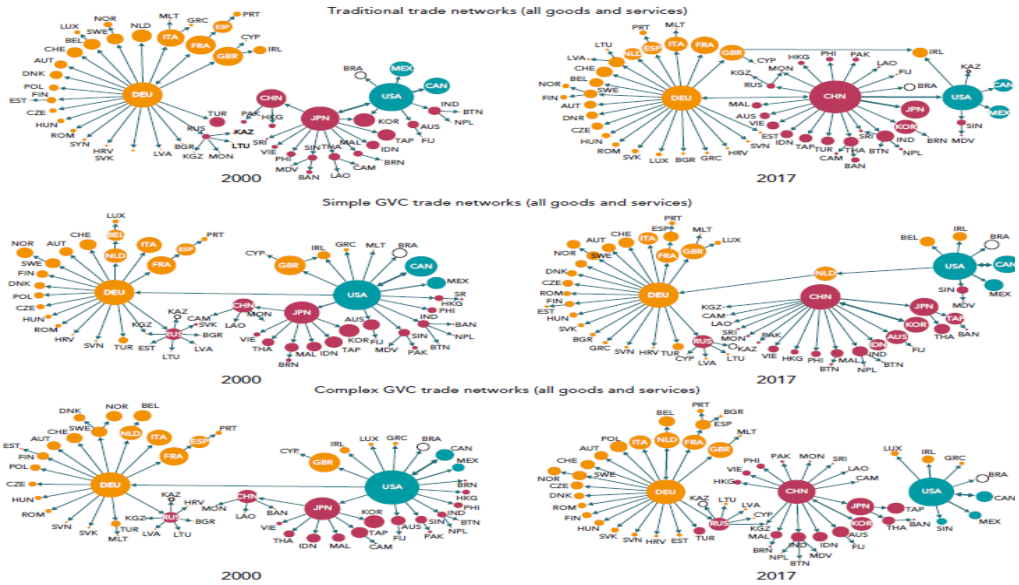

Source : wto, technological innovation, supply chain trade, and workers in a globalized world, 2019, p. 27

و في اطار هذه التطورات يتوقع ان يتساوى الناتج المحلي الامريكي والصيني في سنة 2029 بحوالي 25.5 تريليون دولارو ان يتجاوز الناتج المحلي الصيني نظيره الامريكي في سنة 2050 ليقارب 58.5 تريليون دولار تليها الهند بـ44.1 تريليون وستتراجع أمريكا للمرتبة الثالثة عالميا إلى34.1 تريليون دولار.

شكل رقم 88 : تطور الاقتصاد الصيني مقارنة بالاقتصاد الامريكي

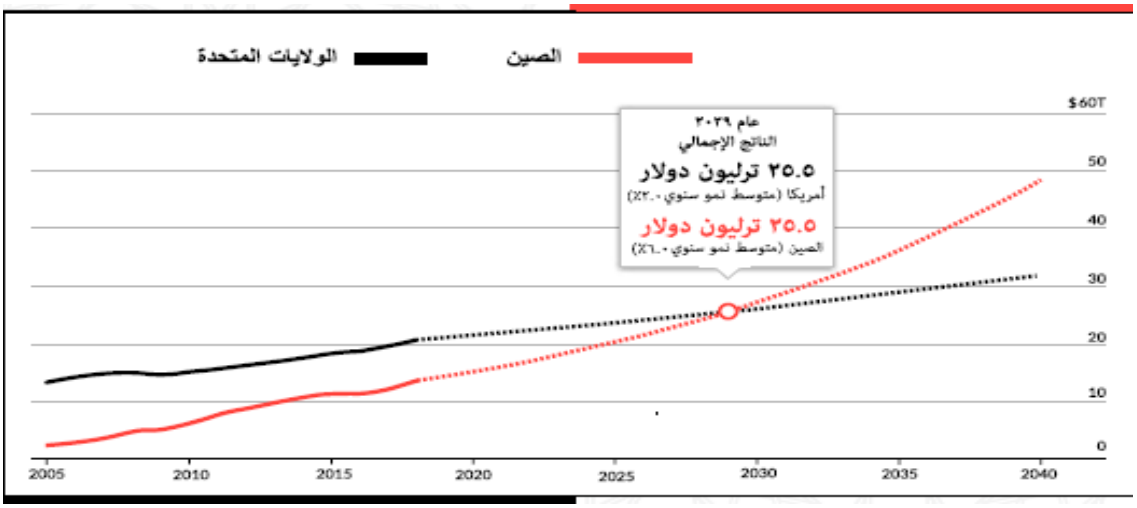

المصدر: علي محمد الخوري، الحرب الاقتصادية بين الصين و الولايات المتحدة الامريكية: الى اين؟ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، سبتمبر 2019، ص. 46

واتسمت السياسات التجارية بالتقلب السريع والتكثيف و تصاعد التوترات التجارية، من خلال رفع متبادل للرسوم الجمركية من كلا الطرفين.

شكل رقم89: تبادل فرض الرسوم الجمركية بين الو م ا و الصين

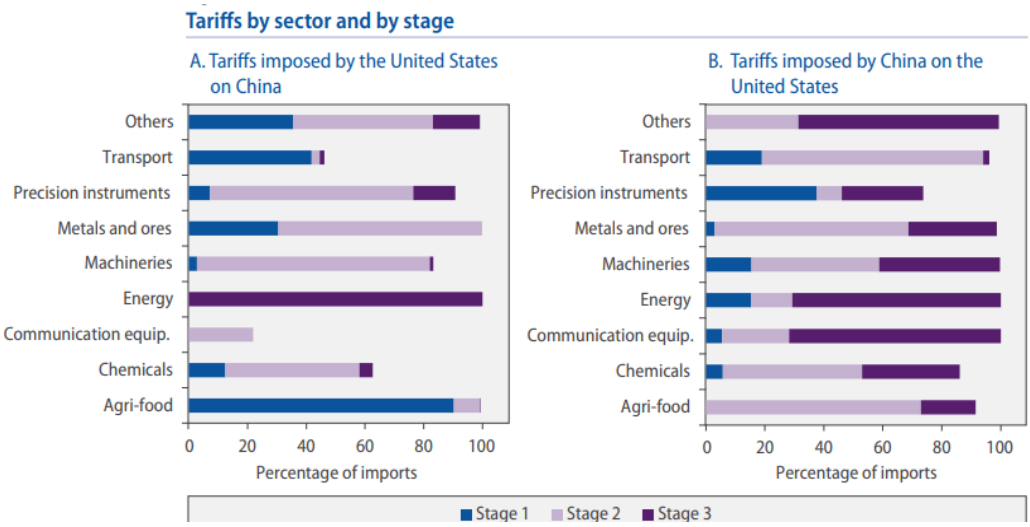

و يترتب على هذه التوترات التجارية عدة اثار و تداعيات سلبية على كلا البلدين تبرز من خلال تراجع حجم الصادرات الامريكية الى الصين من 12.4 مليار دولار في مارس 2018 الى 10.4 مليار دولار سنة 2019 وتراجع الصادرات الصينية الى الوم ا من 52.2مليار دولار في اكتوبر 2018 الى 31.2 مليار دولار في مارس 2019 ،وتراجع أسواق البورصة و الاستثمارات الأجنبية الواردة للصين. اضافة الى امتداد هذه التداعيات الى الاقتصاد العالمي بإحداث تراجع في معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير.

شكل رقم 90: اهم تبعات التوترات التجارية احداث تراجع في الناتج المحلي العالمي

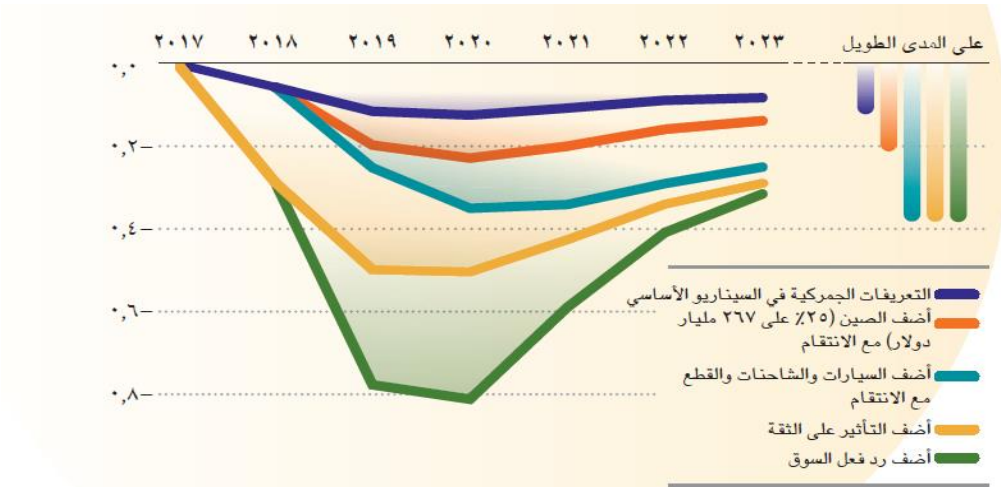

المصدر: التقرير السنوي ل ص ن د ، اكتوبر 2019، ص. 6

كما تسببت التوترات في تراجع حجم الاستثمار الدولي والمبادلات التجارية الدولية وانحسار نشاط سلاسل القيمة العالمية بسبب الاعتماد المتبادل بين البلدين اللذين يعدان من اهم مراكز سلاسل القيمة العالمية، لاسيما الصين وهم ما يجعل أي رسوم جمركية مفروضة على الصادرات الصينية تصعب من تدفق حجم التجارة الدولية

بالنسبة للبلدان التي تصدر بطريقة غير مباشرة عبر الصين الى الو م ا و بقية دول العالم. كما يبرز الشكل شكل رقم 91: مؤشر مخاطر فرض الرسوم الجمركية على الصين من طرف الو م ا على اقتصاديات مختارة

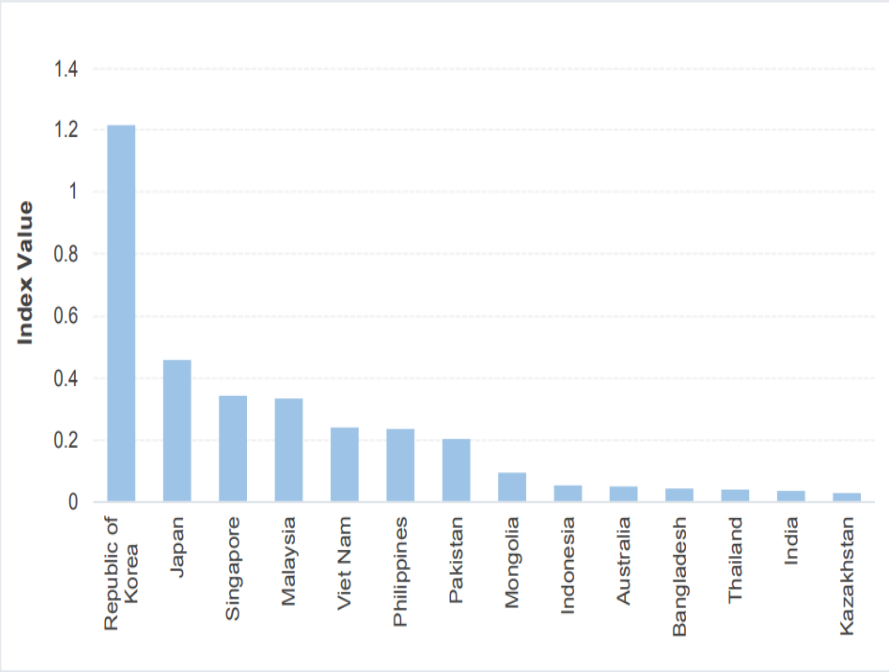

source:witada anukoonwataka, richard sean lobo,trade wars risks and opportunities for asia pacific economies from us tarrifs, united nation escap, may 19,p.11

يتضح من الشكل ان الدول التي ترتبط بالاقتصاد الصيني في اطار سلاسل القيمة العالمية تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر من جراء فرض رسوم جمركية على وارداتها، ويتضح ذلك من خلال قيمة مؤشر مخاطر فرض الرسوم الجمركية على الاقتصاد الصيني، اذ يتضح تراجع صادرات كوريا الجنوبية الى اجمالي دول العالم بحوالي 1.2٪ وصادرات اليابان بنسبة 0.5٪ و سنغافورة و ماليزيا بنسبة 0.38٪ و الفيتنام و الفيليبين بنسبة 0.22٪ أما بقية الدول فتواجه مخاطر محدودة لأنها اقل اندماجا مع الصين في سلاسل القيمة العالمية و تعتمد بشكل ضعيف على التصدير الغير مباشر عبر الصين. ونظرا الى ان الصين أكبر محرك لسلاسل القيمة العالمية وأول مورد لدول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي بأكثر من 20٪ من إجمالي صادراتها وأكبر سوق لصادرات هذه الدول فان التباطؤ الاقتصادي الذي تعانيه جراء الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية يمثل تهديدا عالميا لنشاط هذه الدول ومنه نشاطها في سلاسل القيمة العالمية.

وأظهرت دراسة أجراها نيسيتا (2019) أن التعريفات الجمركية الأمريكية على الصين أدت إلى تحويل التجارة trade diversion إلى ما يقدر بنحو 21 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019 ، حيث شهدت العديد من البلدان زيادة كبيرة في الصادرات حيث سعت الشركات إلى الحصول على مدخلات من دول لا تتأثر مباشرة بالتعريفات

شكل رقم92 : اثار تحويل التجارة

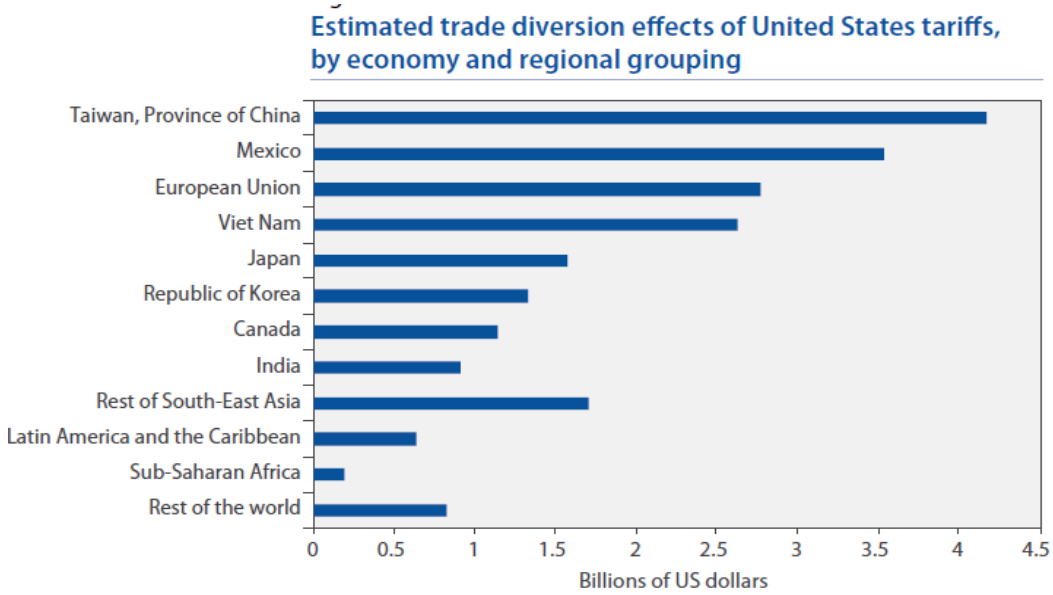

Source : united nation, world economic situation and prospects , new York 2020, p.31

وتعد قطاعات المعدات المكتبية و تجهيزات الاتصال و الآلات الكهربائية و الاثاث و المنتجات الكيمياوية من اهم القطاعات المتضررة من جراء هذه الحرب التجارية[1].

3-حرب العملات واتجاه الكثير من الدول الى فوترة معاملاتها التجارية بعملاتها المحلية او طرح فكرة المقايضة اوالتوجه الى طرح عملة دولية جديدة

4- مخاطر التجارة الالكترونية(جرائم تبييض الاموال ومخاطر التوقيع الالكتروني)

5-تداعيات جائحة كورونا على التجارة الدولية

توقع صندوق النقد الدولي تراجع حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات ب-11.5 % في سنة 2020 و ارتفاعه في سنة 2021 الى 8.4 %، وانخفاض الواردات في الدول المتقدمة ب 11.5 % في سنة 2020 و -8.2 % في الدول النامية والاقتصاديات الصاعدة و ان تنخفض الصادرات ب-12.8 % في الدول المتقدمة مقابل -9.6 % في الاقتصاديات النامية والصاعدة، وان تنخفض اسعار السلع الاساسية لاسيما النفط ب -42.0 % في سنة 2020. بالمقابل اشارت تحليلات منظمة التجارة العالمية الى ان تأثير جائحة كورونا على التجارة الدولية سيتجاوز الانخفاض المسجل في الركود التجاري الناتج عن الازمة المالية العالمية، و اكدت انها ستشهد تراجعا ملحوظا بسبب الطبيعة غير المسبوقة للأزمة الصحية وعدم اليقين حول تأثيرها الاقتصادي الدقيق ولجوء عدة دول الى فرض اجراءات تجارية تقييدية مؤقتة على الصادرات وتحرير استيراد المعدات الطبية والاغذية. كما يوضحه الشكل الموالي.

[1] Snapshot of the U.S.-China Trade War, Institute for Security & Development Policy – www.isdp.eu BACKGROUNDER - January 2020 , p.7

شكل رقم 93: سيناريوهات تطور حجم التجارة الدولية في ظل ازمة كورونا

Index, 2015=100

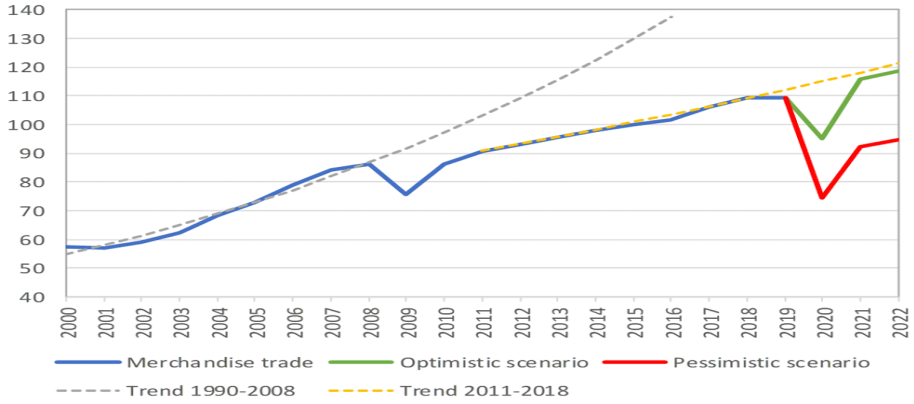

Source : Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, 8 April 2020, wto, p.3

يتوقع من خلال الشكل ان تنخفض التجارة الدولية بين سنتي 2018 و 2021 وفق سيناريوهين مختلفين، حيث يتوقع السيناريو المتشائم تراجعها ب 30 % عن مستواها في سنة 2019 وحدوث انحدار أولي أكثر حدة وانتعاش طويل الأمد وغير مكتمل بالنظر إلى مستوى عدم اليقين في حين يقلص السيناريو المتفائل معدل تراجعها الى 13 % مع احتمال تسجيل تحسن في سنة 2021 وسنة 2022 وان يكون التعافي قويا بما يكفي لتقريب التجارة من الاتجاه الذي كان متوقعا قبل انتشار الوباء، الذي يمثله الخط الأصفر المتقطع في الشكل ، وان كان ذلك يرتبط بمدة تفشي المرض و طبيعة السياسات المعتمدة. والجدول الموالي مختلف السيناريوهات المطروحة لتطور عناصر التجارة الدولية على المدى القصير حسب المناطق الجغرافية.

جدول رقم9 : سيناريوهات تطور التجارة الدولية للسلع خلال الفترة 2018-2021

	Historical		Optimistic scenario		Pessimistic scenario	
	2018	2019	2020	2021	2020	2021
Volume of world merchandise trade [2]	2.9	-0.1	-12.9	21.3	-31.9	24.0
Exports						
North America	3.8	1.0	-17.1	23.7	-40.9	19.3
South and Central America	0.1	-2.2	-12.9	18.6	-31.3	14.3
Europe	2.0	0.1	-12.2	20.5	-32.8	22.7
Asia	3.7	0.9	-13.5	24.9	-36.2	36.1
Other regions [3]	0.7	-2.9	-8.0	8.6	-8.0	9.3
Imports						
North America	5.2	-0.4	-14.5	27.3	-33.8	29.5
South and Central America	5.3	-2.1	-22.2	23.2	-43.8	19.5
Europe	1.5	0.5	-10.3	19.9	-28.9	24.5
Asia	4.9	-0.6	-11.8	23.1	-31.5	25.1
Other regions [3]	0.3	1.5	-10.0	13.6	-22.6	18.0

Source : Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy, 8 April 2020, wto, p. 9

يلاحظ من الجدول أن معظم مناطق العالم ستعاني انخفاضاً مزدوجاً في أحجام التجارة خلال عام 2020، وخاصة الصادرات من مناطق شمال أمريكا التي يتوقع ان تنخفض ب 17.1 %في سنة 2020 و23.7 %في سنة 2021 حسب السيناريو المتفائل و ب 40 %في سنة 2020 و 19.3% في حالة السيناريو المتشائم وبمعدلات تكاد تكون متقاربة منها في اسيا. خاصة في القطاعات ذات سلاسل القيمة المعقدة؛ كالإلكترونيات ومنتجات السيارات، لارتباطها بتجارة الخدمات خاصة النقل البحري وحركة الطيران ، الأمر الذي ويخلق تداعيات سلبية في حركة التجارة العالمية، ويرفع درجة عدم الامان في سلاسل العرض. حيث تسبب تراجع الطلب على حركة الطيران بحوالي 80 % في شهر مارس 2020 و 90 % في ماي 2020 في اغلب دول

العالم لاسيما اسيا و دول الاتحاد الاوروبي وتباطؤ حركة الطيران لنقل السلع و حركة الشحن الجوي للبضائع التي تراجعت في شهر مارس 2020 ب 15.2 %مقارنة بشهر مارس 2019 في تذبذب حركة الامداد بالسلع والمكونات ، وسجل في هذا الشهر اعلى مستوى للتأخير في سلاسل التوريد العالمية منذ سنة 2004، مما شكل ضغطا على سلاسل التوريد العالمية نظرا للقيود المفروضة على الحدود واغلاق الشركات وانقطاع شبكات النقل، والتذبذب في المواعيد المحددة للتوريد. وانخفاض حجم الكميات المشحونة جوا بحوالي 18 % في مارس 2020 مقارنة ب جانفي 2018 في اوروبا وب12 % في شمال امريكا خلال نفس الفترة و 22 % في اسيا الباسيفيك والذي يعد اكبر انخفاض مسجل، وفقدان الكثير من الوظائف غير المباشرة في سلاسل التوريد العالمية التي تخدم الصناعة، كما تراجع حجم الشحنات التجارية في شهر مارس 2020 ب 792 الف طن عبر العالم اغلبها في اسيا ب 523 الف طن و في اوروبا 176 الف طن[1] . كما سجل قطاع النقل البحري الذي يعد المحرك الاساسي للتجارة الدولية بتأمين 80 %من حجمها و 70 %من قيمتها وتحميل 50000 سفينة تجارية عبر العالم تؤثرا كبيرا من جائحة كورونا، حيث تسبب التراجع الكبير الحاصل في مخرجات اغلب سلاسل القيمة في تخفيض الطلب على خدمات النقل البحري وفي بعض الاحيان تحويل شركاء التجارة البحرية بتغيير الموردين والمنتجين. وخسرت خطوط الحاويات 4 %من حجمها في الربع الاول من عام 2020مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وكان نقل البضائع هو الاقل تضررا في قطاع النقل البحري مقارنة نقل المسافرين والسياحة، نظرا لتفادي العديد من الدول وضع قيود تجارية لضمان توريد السلع والمعدات الطبية في الوقت المناسب. وشهدت زيارات سفن الحاويات تراجعا في الموانئ الصينية ب 10 % في نهاية شهر جانفي وبداية شهر فيفري 2020 مع امتداد الاثر الى بقية الدول الاوروبية و الو م ا باعتبارها الدولة الأولى التي تمر بدورة كاملة من الوباء ،حيث اضطرت الشركات المصنعة الى التعامل مع العواقب السلبية المزدوجة الناتجة عن "الصدمة الاولى" بسبب إغلاقها و"الصدمة الثانية" بسبب انخفاض الطلب من العملاء، مما تسبب في أضرار كبيرة لعمليات العديد من سلاسل التوريد عبر الحدود. وقد ارتبطت هذه الاثار السلبية في معظمها بزيادة درجة الروابط التجارية بين الدول على مدى الثلاثين سنة الماضية.

شكل رقم94: كثافة الروابط التجارية في اطار سلاسل القيمة العالمية في عام 2019

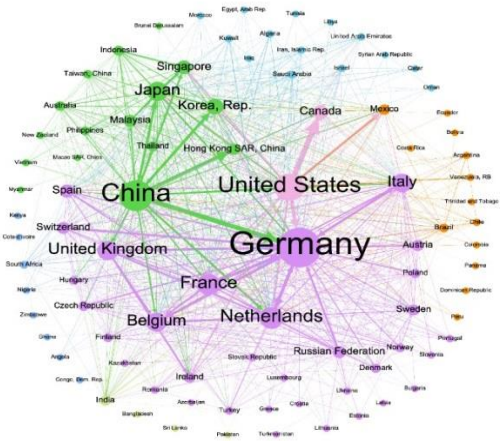

Source : CHRISTINE , Z., YAN, L., & MONICA , (20 APRIL 2020), Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19. Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19

[1] Unctad, How covid -19 is changing the world : statistical perspective, 2020, p.19

وفي هذا الاطار اكدت دراسة لبنك التنمية الآسيوي الذي قام بدمج العديد من جداول المدخلات والمخرجات الوطنية لإنشاء جدول عالمي يسمى "بجداول المدخلات والمخرجات متعددة الأقاليم. "Multi-Regional Input-Output Tables" (MRIOTs)، يسمح للتحليل بالانتقال من أحجام التجارة التقليدية إلى الترابط الكمي للصناعات المختلفة في مختلف الاقتصادات. وباعتبار ان جداول المدخلات والمخرجات المحدثة للاقتصادات تمثل 95 ٪ من الاقتصاد العالمي ، وهي متاحة منذ عام 2000 و تظهر نمو حجم التكامل والترابط الحاصل في الاقتصاد العالمي، وزيادة مشاركة الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية من خلال كثافة التدفقات التجارية [1].فقد ساهم استخدامها في فهم كيفية انتشار الصدمات العالمية وتفسير انعكاساتها بين الدول مثل الأوبئة، من خلال سلاسل التوريد العالمية. ومكنت السلسلة التاريخية الطويلة من MRIOTS من تقدير التأثير المعاكس لهذه الصدمة في عام 2000 ، وفهم ارتباط الصدمة بالروابط التجارية الأعمق. والتي يبرز من خلالها موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية وكثافة روابطها التجارية كيف اثر انخفاض الإنتاج فيها في احداث انكماش كبير في تدفقات التجارة الدولية. حيث كان لانخفاض وارداتها بنسبة 4 % في جانفي وفيفري 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 لاسيما في المنتجات التي يتم استخدامها كوسيط في الإنتاج، مثل المعالجة التلقائية للبيانات (-52)، وحدات المعالجة المركزية (- 35) المنسوجات (-22) والتجهيزات الإلكترونية(-16) وانخفاض صادراتها بنسبة 17 % خلال نفس الفترة في معظم هذه السلع كالمعالجة التلقائية للبيانات (-31) المواد الاولية للملابس (- 27) اثر كبير في أعلى و أسفل سلاسل القيمة للمنتجات مع اهم شركائها التجاريين لاسيما دول الاتحاد الاوروبي[2]. ومن ذلك النمسا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، حيث أن المدخلات المستوردة في قطاع التصنيع الألماني تشكل حوالي 25 % من الإنتاج الصناعي وتستورد 10٪ من جميع المدخلات من الصين. وعليه فان الاعتماد القوي على الوسطاء الصينيين للإنتاج في ألمانيا لاسيما في قطاع الإلكترونيات والحوسبة وتصنيع المنسوجات يتسبب في فقدان أجزاء الإنتاج الحيوية. كما سجلت الواردات الامريكية من أجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية، هياكل المركبات والمقطورات ، وغيرها من المنتجات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية الصينية الأمريكية في شهر فيفري 2020 انخفاضًا كبيرًا مقارنة بشهر فيفري 2019. وان كان جزءا كبيرا من هذا التراجع يرتبط بتصاعد التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

سؤال للتحليل:

-هل سينجو نظام التجارة العالمية من تداعيات التوترات التجارية ؟ وما هي متطلبات اصلاحه؟

-كيف اثرت جائحة كورونا على التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالية؟

[1] Unctad, How covid -19 is changing the world : statistical perspective, 2020, p.64

[2] Adnan, SERIC; Holger, GORG; Saskia, Mösle and Mich, Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains, unctad , may 20, 2020

الفصل السابع : تحديات الجغرافيا الاقتصادية في ظل مستجدات الاقتصاد العالمي

الأهداف التعليمية:

- تحديد العلاقة بين العولمة الاقتصادية و الجغرافيا الاقتصادية ؛
- التعرف على اهم تحديات الجغرافيا الاقتصادية في ظل متطلبات التنمية المستديمة ؛
- تحليل اثر تغيرات المناخ على الانشطة الاقتصادية و تحدياتها؛

-الوقوف على اهم تحديات الانشطة الاقتصادية في ظل التحول الى الاقتصاد الرقمي؛

محتوى الفصل:

اولا: العولمة الاقتصادية ؛

ثانيا: التنمية المستديمة؛

ثالثا: تغير المناخ؛

رابعا: التحول الرقمي؛

اولا: العولمة الاقتصادية

تعبر العولمة الاقتصادية التي تعد اهم ظاهرة عايشها الاقتصاد العالمي منذ سبعينيات القرن الماضي على تحول العالم الى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد قائم على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول في كل من السلع و الخدمات والتكنولوجيا والأسواق و رؤوس الأموال و العمالة و الخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها. ويقوم البعد الاقتصادي للعولمة علي مبدأ حرية التجارة الدولية و حرية انسياب و تدفق رؤوس الأموال، واليد العاملة ومختلف عناصر الانتاج والتكنولوجيا و التنظيم.... بين الدول دون عوائق أوحواجز، وهو ما ادى الى احداث تغييرات كبيرة على جغرافيا الاقتصاد الدولي و ادى الى ظهور جغرافيا جديدة ومعقدة يصعب فهمها وتحليها. حيث يتأثر توزيع الأنشطة الاقتصادية وطبيعتها إلى درجة كبيرة بالعولمة. وبرز نوع من الصراع بين العولمة والجغرافيا حيث عملت العولمة على الغاء القوميات والحدود الاقتصادية للدول وطمس هوية الخريطة وهي تستهدف خلق خريطة جديدة للعالم تجعله قرية صغيرة يحكمها المال وتداول نفس الانماط الانتاجية والاستهلاكية، وبذلك تضاءل الدور الذي كانت تلعبه الحدود بين الدول في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، فالعديد من الدول تعمل على تقليل تأثيرات الحدود وتقوي التعاون المشترك في المناطق الحدودية وهو ما نلمسه في اطار تنامي ظاهرة الاقليمية اوالتكتلات الاقتصادية الاقليمية القائمة على التنسيق بين الدول لمختلف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية و الاستثمارية والتجارية وعملة موحدة مع السعي الى اقامة هيئة فوق قومية (حالة دول الاتحاد الاوروبي) تتلاشى معها صلاحيات الهيئات القطرية، او في اطار سلاسل القيمة العالمية وتشابك الروابط التجارية والانتاجية او في اطار الاتفاقيات الدولية حول المياه الاقليمية ومواقع الطاقة، في حين تحاول الجغرافيا الحفاظ على الحدود السياسية و الجغرافية للدول والحفاظ على القوميات الوطنية والحفاظ على الخريطة ومحاربة اهداف العولمة الرامية التي تقليص حرية الخريطة وفرض مكانها منطق اقتصاد السوق والمنافسة والتجارة. اعتمادا على خمس قوى رئيسية متداخلة و متظافرة في تأثيرها على الاقتصاد العالمي، و هي تتمثل في:

-حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

-حرية إقامة الصناعة في أي مكان في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

-عالمية النمط الاستهلاكي: وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره

-عالمية الاتصالات: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

-عالمية المعلومات: التي جاءت نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال التقنيات و صناعة اجهزة الاعلام الالي والاقمار الصناعية.

ما جعل البعض يطرح فكرة موت الجغرافيا وصراع العولمة مع الخريطة، حيث اصدر الاكاديمي النيوزيلندي ورويك موراي في سنة 2013 كتابا بعنوان Geographies of Globalizationتناول العلاقة بين الجغرافيا والعولمة، وحاول الاجابة عن سؤال: هل ماتت الجغرافيا؟ وتوصل الكاتب الى تراجع العلاقة او الصلة بين علم الجغرافيا الأكاديمي وبين العولمة التي تتصاعد حدتها ويتعالى نشاطها الاقتصادي. وهوما جعل الكثير يطالبون بحياة جديدة

للجغرافيا، والتعامل بواقعية مع متغيرات العولمة، لانهم يعتبرون ان ثورة الإنترنت ساهمت في عملية الموت الإكلينيكي للجغرافيا[1]. ويرون ان تدفقات العولمة للمجال المكاني الزماني ادت الى تغيير حدود الجغر افيا وتراجع اهميتها خاصة ما يتصل بالعولمة الاقتصادية التجارية. في حين يرى البعض وعلى راسهم جاكوب قريجيال ان هناك جدل قائم بين العولمة والجغرافيا الاقتصادية غير ان العولمة لم تقلص من اهمية الجغرافيا، ويرجع ذلك الى:

-يزيد الترابط والاعتماد الاقتصادي المتبادل من التزامات الدول واهتماماتها بالجغرافيا الاقتصادية لمعرفة الاسواق و اماكن تواجد الموارد الاقتصادية و الدول التي تربطها معها مصالح وعلاقات تشاركية تجارية ومالية، ومثال ذلك الصين التي اعتمدت على الجغرافيا الاقتصادية في تطبيق توسعها الاستثماري و التجاري عبر طريق الحرير " الحزام والطريق" للتوسع في قارة اسيا واوروبا وافريقيا.

-لا تلغي العولمة العوامل الجغرافية المؤثرة في التجارة والتنمية، فالعوامل مثل الموارد الطبيعي ، المنافذ البحرية والممرات المائية، والطرق البرية، الإمكانيات الزراعية كلها عوامل مهمة للتنمية الاقتصادية للدول .فالطلب على موارد الطاقة التقليدية والمتجددة من أجل التنمية الاقتصادية تظل تحظى باهتمام الدول. [2] كما يهتم الجغرافيين بكيفية تأثير الجغرافيا على السكان، وهو عامل اساسي في التنمية الاقتصادية .اضافة الى دراسة وتحليل اثر بعض الابعاد الجغرافية مثل المناخ والمعابر البرية والبحرية على التدفقات التجارية وتكاليفها.

فالعولمة ساهمت فعلا في احداث المزيد من الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي، وفي توسيع التجارة لكنها لم تؤد الى نهاية الجغرافيا والنيل من الافتراضات النظرية للجغرافيا الاقتصادية والغاء دور العامل الجغرافي في التحليل والتفسير باعتباره الأكثر ثباتا وديمومة .فكل الظواهر تتطور تتقدم وتتراجع، لكن موقع القارات، المحيطات، الجزر، والبحار لم تتغير بشكل كبير عبر تاريخ البشرية المسجل ، كما اثبتت الأحداث ولا تزال تثبت بأن الجغرافيا تظل مهمة، وأن جانبا مهما في فهم الصراعات قائمة بشكل أساسي على عنصر الجغرافيا[3]. كما يرى البعض تزايد اهمية الجغرافيا الاقتصادية لاسيما في ظل تراجع العولمة الاقتصادية في السنوات الاخيرة وتنامي ظاهرة الاقليمية والقطرية التي اكدتها السياسات الحمائية التي عمدت اليها الكثير من الدول في ظل جائحة كورونا و التفاف كل دولة على مصالحها الاقتصادية على حساب دول اخرى (حالة الو م ا) وتخلي دول الاتحاد الاوروبي على دعم كل من اسبانيا وايطاليا في ظل تفشي فيروس كورونا. حيث يشير تقرير صادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى انحسار وتراجع ظاهرة العولمة الاقتصادية(Deglobalization) نظرا ل:

-تزايد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودعم وحماية المؤسسات، وهو مخالف لمبادئ العولمة الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق واعطاء المبادرة للقطاع الخاص مع اضطلاع الدولة بأدوار جديدة ترتبط بالمرافقة وتسهيل الانشطة؛ حيث تحول الدعم الذي تقدمه الدولة إلى اتجاه المؤسسات الحكومية لإنتاج منتجات حيوية (أجهزة التنفس الصناعي، ومعدات الحماية الشخصية) لاسيما في ظل جائحة كورونا وإعادة

[1] بليغ حمدي اسماعيل، موت الجغرافيا: تاريخ صراع العولمة مع الخريطة، مقال متوفر على الموقع :
https://middle-east-online.com/%D9%85%D9%88%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9

[2] راقدي عبد الله، الجيوبوليتيكا والعولمة، في الحديث عن نهاية الجغرافيا، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017، ص ص 216،2017

[3] راقدي عبد الله، مرجع سابق، ص.217

النظر في مواقع الإنتاج وزيادة مرونة الإمدادات. وهذه السياسات، التي تستهدف تحسين الأمن الوطني، تؤثر على العولمة. فقد خصصت اليابان أكثر من ملياري دولار أمريكي لمساعدة شركاتها على الانتقال من الصين، أو نقلها إما إلى الداخل (إعادة النقل) أو في مكان آخر في المنطقة (قرب النقل)[1].

-يرتبط التغيير الرئيسي الثاني المؤثر على العولمة بإعادة الشركات النظر في قدرة سلاسل التوريد العالمية على الصمود، لاسيما بعد تنامي الحرب التجارية و جائحة كورونا، مما اثر على جغرافيا الانتاج و ادارة سلاسل القيمة حيث ادت الحرب التجارية الامريكية الصينية الى نمو ظاهرة تحويل التجارة. (سبق الاشارة اليها) واعادة نقل جزء من الانتاج من الخارج الى الداخل وفق عدة سيناريوهات، مما يؤدي الى تضييق نطاق سلاسل العرض والقيام بعملية الانتاج بالقرب من المستهلك ، وتقليل فرص وصول الدول النامية والصاعدة الى التكنولوجيا وتراجع كثافة روابطها التجارية مع الدول المتقدمة[2] .

-تنامي حجم القيود التعريفية و غير التعريفية وهو مبدا مخالف لمبادئ العولمة القائمة على الحرية التجارية، حيث شهدت السنوات الاخيرة تنامي اساليب الحمائية التجارية وحرب العملات وتراجع وتيرة الانفتاح التجاري.

ثانيا: التنمية المستديمة: عرفها الاقتصادي" روبرت سولو ROBERT SOLOW" بعدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة و تركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي ، فهو بذلك لا يركز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط و التي تنتقل و تورث للأجيال القادمة، بل يؤكد على نوعية و طبيعة البيئة في المستقبل التي تضم وتشمل حسب رأيه إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد سواء كانت مادية أو معرفية، و التي ترتبط أو تعتمد بالأساس على حجم الادخار و الاستثمار العقلاني و الرشيد الذي يحدد الاستهلاك الحالي و المستقبلي للموارد المتاحة .كما يمكن النظر إليها على أنها":تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها هي الأخرى[3]

يتضح مما سبق بأن التنمية المستديمة وثيقة الصلة بالبيئة فهي تحاول إيجاد علاقة تكامل بين التنمية الاقتصادية والتوازن البيئي حتى لا يكون النشاط الاقتصادي سببا في ظهور بعض المشاكل البيئية(التدهور البيئي) وتسعى إلى إيجاد نظام بيئي شامل تتحرك فيه الأنشطة الاقتصادية بطريقة ديناميكية مستمرة دون التأثير سلبا على الأصول والوظائف البيئية (التأثير في مستويات يتقبلها النظام الشامل وهي تتمتع بمجموعة من الخصائص أهمها[4]:

- التداخل و التعقد، خاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي و اجتماعي في التنمية؛
- تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا و التقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛
- تحاول تنمية و تطوير الجوانب الروحية و الثقافية و المحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع.
- تداخل الأبعاد الكمية و النوعية، إذ لا يمكن فصلها و قياس مؤشراتها؛
- للتنمية المستديمة بعد دولي ، حيث يسعى المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الفقيرة في تحقيقها.

[1] Peter Enderwick and Peter Buckley, Rising regionalization: will the post-COVID-19 world see a retreat from globalization?, UNCTAD, 2020, p. 101

[2] صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2019، ص.30

[3] لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الموسوم ب' التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد" يومي 7 و8 افريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف

[4] لطرش ذهبية مرجع سابق، ص.

وجاء اعتماد مفهوم التنمية المستدامة في سنة 1987 بعد إصدار تقرير بعنوان "من اجل مستقبل مشترك "عرف بتقرير "برونت لاند[1] "و الذي تضمن مفهوما يكرس ويشير إلى التنمية المستديمة دوليا " Sustainability " .الديمومة تضمن هذا التقرير المرتكزات الأساسية للتنمية المستديمة، وهي:

-**التنمية النوعية :** أوجد التقرير تصورا أو نموذجا جديدا للتنمية قائما على أحداث التوازن بين النمو الاقتصادي والنظام البيئي ، و الاستغلال المحكم لإمكانيات الاقتصاد المتاحة لتدعيم أهداف وتوجهات النمو على المدى الطويل ومن خصائص هذه التنمية النوعية:

-النمو الاقتصادي غير مسرف ا و مبذر للاستهلاك الطاقوي؛

-العدالة و الأنصاف في توزيع الفوائد و العوائد على أفراد المجتمع؛

-تلبية وتوفير الحاجيات الأساسية الضرورية للدول النامية من حاجات طاقوية، سكن، غذاء، التزويد بالماء الصالح للشرب و الوقاية من الأمراض و الآفات.....

-**التحديات التكنولوجية** :يعتبر التقرير أن التحديات التكنولوجية و حصول الدول النامية على التكنولوجيا الحديثة المتطورة يعد من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف و طموحات التنمية المستديمة، لأن تركيزه على تطوير مستوى المعيشة و تحقيق الأمن الغذائي، وتطوير الصناعات الحديثة، وتنويع المصادر و الاختيارات الطاقوية ....يتطلب و يستدعي ضرورة تطوير الأساليب و التقنيات التكنولوجية المعتمدة في الإنتاج الصناعي و الزراعي وإيجاد الأساليب الحديثة في أنتاج و استهلاك و تحويل الطاقة و استعمال تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة للتقليل من التغيرات المناخية و الاحتباس الحراري و تآكل طبقة الأوزون و غيرها من المشاكل البيئية.

-**الحكم الراشد الدولي** :حسب وجهة نظر التقرير فأن المواءمة و أحداث التوافق بين متطلبات التنمية و اختيارات البيئة يتطلب وجود بعد مؤسساتي و تنظيمي وتشريعي، وتزداد الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد آليات العولمة و زيادة درجة الاعتماد المتبادل و التداخل و الاندماج و الارتباط بين اقتصاد العالم في حقول و مجالات التجارة والمال والعمالة ...إذ تتراجع أهمية القرارات و السياسات الوطنية و تبرز الحاجة إلى أهمية تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بالتنمية المستديمة لتنسيق السياسات و الأهداف و التوجهات و سلوكات الفاعلين والمهتمين بالموضوع وفق قواعد و مؤسسات دولية.

ولتحقيق هذه الابعاد والاسس اعتمد المجتمع الدولي مبادرة الالفية الانمائية -2000-2015 بثمانية اهداف وبالرغم من تحقيق إنجازات هامة في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق ببعض الاهداف و من الغايات التي حددتها الاهداف الانمائية، حيث انخفض عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 1.9 مليار عام 1990 إلى 836مليون نسمة عام 2015 ، كما وتراجعت نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان منخفضة الدخل من 23 % عام 1990 إلى13 % عام 2014 ، وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العالم 90 %.[2]، الا ان نسبة التقدم كانت ضعيفة، حيث بقي حوالي 800 مليون شخص يعانون من الفقر بسبب السن أوالجنس او الموقع الجغرافي، اضافة الى عدم المساواة بين الرجل والمرأة في مجال العمل والتعليم وتدهور الاوضاع الصحية، وزادت تحديات التغير المناخي و التدهور البيئي، حيث ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول

[1] العجال بوزيان، شمة نوال، التنمية المستدامة: محددات وتحديات ، ص. 301

[2] التمويل والتنمية، ديسمبر 2019، ص.39 39

النامية بنسبة 50%منذ عام 1990 ، وفقد العالم 2.5 مليون هكتار من الغابات، اضافة الى وجود تباين جغرافي كبير بين المناطق والبلدان في تحقيق الاهداف الثمانية كما يبرزه الجدول الموالي:

جدول رقم 10: التقدم المحرز في اهداف الالفية الانمائية حسب الاهداف والتوزيع الجغرافي

الأهداف والغايات	أفريقيا		آسيا					أوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	القوقاز وآسيا الوسطى
	شمال	جنوب الصحراء الكبرى	شرق	جنوب شرق	جنوب	غرب				
الهدف ١ | القضاء على الفقر المدقع والجوع										
خفض حالات الفقر المدقع إلى النصف	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر مدقع	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر معتدل	مستوى فقر مرتفع	مستوى فقر منخفض		—	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر منخفض
توفير العمالة المنتجة واللائقة	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق		نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق	نقص منخفض في العمل اللائق
خفض حالات الجوع إلى النصف	حالات جوع منخفضة	حالات جوع مرتفعة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع مرتفعة	حالات جوع معتدلة		حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة
الهدف ٢ | تحقيق تعميم التعليم الابتدائي										
توفير التعليم الابتدائي للجميع	التحاق مرتفع	التحاق معتدل	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع		التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع
الهدف ٣ | تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة										
مساواة البنات بالبنين في التسجيل بالمدارس الابتدائية	قريبة من التكافؤ	قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة	متكافئة	قريبة من التكافؤ		قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة
حصة المرأة في العمل لقاء أجر	حصة منخفضة	حصة متوسطة	حصة مرتفعة	حصة متوسطة	حصة منخفضة	حصة منخفضة		حصة متوسطة	حصة مرتفعة	حصة مرتفعة
مساواة المرأة بالرجل في التمثيل في المجالس النيابية الوطنية	تمثيل معتدل	تمثيل معتدل	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض		تمثيل منخفض جداً	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض
الهدف ٤ | تقليل وفيات الأطفال										
خفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض		معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض
الهدف ٥ | تحسين الصحة النفاسية										
خفض معدّل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض		معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض
الحصول على خدمات الصحة الإنجابية	معتدل	منخفض	مرتفع	معتدل	معتدل	معتدل		منخفض	مرتفع	معتدل
الهدف ٦ | مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض										
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبدء في عكس اتجاه مساره	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار مرتفع	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض		معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض
وقف وعكس اتجاه انتشار مرض السّل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض		معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل
الهدف ٧ | كفالة الاستدامة البيئية										
خفض نسبة المحرومين من مياه الشرب المحسّنة إلى النصف	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة		تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية معتدلة
خفض نسبة المحرومين من المرافق الصحية إلى النصف	تغطية معتدلة	تغطية منخفضة جداً	تغطية معتدلة	تغطية منخفضة	تغطية منخفضة جداً	تغطية مرتفعة		تغطية منخفضة جداً	تغطية معتدلة	تغطية مرتفعة
تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة مرتفعة جداً من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة		نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة معتدلة من سكان الأحياء الفقيرة	—
الهدف ٨ | إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية										
مستخدمو الإنترنت	استخدام معتدل	استخدام منخفض	استخدام مرتفع	استخدام معتدل	استخدام منخفض	استخدام مرتفع		استخدام منخفض	استخدام مرتفع	استخدام مرتفع

يعمل جدول التقدّم على مستويين. والكلمات في المربعات تشير إلى درجة التوافق والامتثال الحالي لهذه الغاية. والألوان تشير إلى درجة التقدّم نحو تحقيق الغاية وفقاً لوسيلة الإيضاح أدناه:

- تمّ فعلياً بلوغ الغاية، أو تقدّم ممتاز.
- تقدّم مقبول.
- تقدّم غير كاف.
- لا يوجد أيّ تقدّم، أو هناك تدهور في التقدّم.
- لا تتوفر أيّ بيانات، أو البيانات غير كافية.

المصدر: الامم المتحدة، متوفر على الموقع: https://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.progrs.rprt.pdf

وبذلك اصبح التصدي للتصاعد الحاصل في الفقر والجوع و تدهور مستويات الصحة وتزايد الاحتباس الحراري تحديا مستمرا شديد الخطورة للمجتمع العالمي[1]. وهو ما دفع رؤساء الدول والحكومات في 25 سبتمبر 2015 على هامش انعقاد القمة الخاصة بشأن التنمية المستدامة، الى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي

[1] الامم المتحدة، تقرير الاهداف الانمائية للالفية، 2015، ص. 8

تحدد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي يتفرّع عنها 169 غاية .وتهدف هذه الخطة إلى التصدي لتحديات العولمة بالاستناد إلى مكونات التنمية المستدامة وجاءت هذه الخطة تدعيما لمبادرة الالفية الانمائية حيث تتخذ من اهدافها منطلقا لها، وتسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى أشد الفئات ضعفا1. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها مفهوما مجددا في مجال التنمية المستدامة، إذ:

- يشرك في مكافحة الفقر المدقع الحفاظ على الارض من التغيرات المناخية؛
- ويسعي رهانات التنمية المستدامة في دول العالم كافة تبعا لنهج شامل وعالمي،
- ويمثل ثمرة مشاورات غير مسبوقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية وعالم البحوث وغيرها.

وبذلك فان اهدافها تتجاوز بكثير نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. فإلى جانب الأولويات الإنمائية القائمة مثل القضاء على الفقر والاهتمام بالصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، يحدد هذا الإطار طائفة واسعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو يعد بإرساء مجتمعات أكثر سلاما ويحدد وسائل تنفيذ ذلك. وترتبط جميع الأهداف والغايات الجديدة بروابط عميقة وتشترك كلها في عناصر عديدة، مما يعكس النهج المتكامل له. وتتمثل اهم الاهداف و الغايات في:

شكل رقم 95: اهداف اجندة التنمية المستدامة 2030

ويعد تحقيق هذه الاهداف جد مهم، حيث يساهم تقليل القيود البيئية ومكافحة تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، في احداث اثار عميقة على أنماط الإنتاج والاستهلاك والتبادل وعلى مؤسسات الاعمال والعمال، واليات ادارة واستغلال الموارد الاقتصادية، وهو جوهر واساس اهتمام الجغرافيا الاقتصادية. اذ ينطوي خفض انبعاثات الغازات الدفيئة على عمليات تحول داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها وبين الأقاليم. وسوف يزداد الإنتاج والعمالة في الصناعات والخدمات منخفضة الكربون وفي إدارة النفايات

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 15 اكتوبر 2015، ص.

والتدوير واستعادة رأس المال الطبيعي. كما يمكن أن تترافق مقاومة تغير المناخ مع استحداث الوظائف والحد من الفقر وخلق المزيد من الوظائف الخضراء.[1]

وتوجد علاقة وثيقة بين الجغرافيا الاقتصادية و التنمية المستدامة، حيث تعتبر لجنة التعليم الجغرافي التابعة للاتحاد الجغرافي الدولي ان معظم محاور التنمية المستدامة لها بعد جغرافي ومن ذلك البيئة و المياه والفقر و التنمية الريفية والاستهلاك المستدام و الانشطة الاقتصادية المستدامة والتغيرات المناخية و التنوع البيولوجي واقتصاد السوق، لذا يطالب اعلان لوسارن Lucerne Declaration (31 جويلية 2007)حول "التعليم الجغرافي من اجل التنمية المستدامة" بضرورة ادماج التنمية المستدامة في جميع الدراسات التي تتضمنها الجغرافيا الاقتصادية. ويرى بان للجغرافيا الاقتصادية دور كبير في تحقيق اهداف التنمية المستديمة[2]. ويجب الاهتمام بتوفير العديد من الكفايات الجغرافية عند وضع التنمية المستدامة تتمثل أهمها في[3]:

-المعرفة والفهم الجغرافيان للمنظومات الطبيعية الرئيسية للأرض لفهم طبيعة التفاعلات الحاصلة داخل المنظومات الاقتصادية و الاجتماعية و التي تمكن من تحديد موقعها واماكن توزعها والمسافة و التغير الزمني؛

-الكفايات الجغرافية عند استعمال وسائل الاتصال العملية لاستكشاف المشاكل الجغرافية على جميع المستويات القطرية و الاقليمية و الدولية و السعي لإيجاد الحلول المناسبة لها؛

-الكفايات متعددة الاختصاصات لتثمين التنمية المستدامة: وتتضمن مجلات التركيز على المشاكل لتقديم البدائل وتقدير المخاطر، مع تحديد الاثار والانعكاسات الجانبية المتوقعة وتقديم تصور للروابط المعقدة المباشرة وديناميكيتها، مما يساعد على الوصل الى النتائج والتقييم ومعالجة واستعمال البيانات حسب المناهج الملائمة.

لذا يلاحظ ان معظم التحولات في مجال التنمية المستدامة تجري في اطار الجغرافيا الاقتصادية من خلال تزايد الكثافة الناتجة عن نمو المدن وتقليص اثر المسافات لتسهيل هجرة اليد العاملة و تقليص التقسيمات الجغرافية وتقليل الحواجز الاقتصادية وتسهيل فرص النفاذ والدخول الى الاسواق للاستفادة من وفورات الحجم و التجارة في مختلف عناصر الانتاج و التجارة. لذا تعد هذه الابعاد الثلاث المتمثلة في الكثافة و البعد و التقسيم جد مهمة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ويجب العمل بجدية على تشجيعها[4]، لأنه وبالرغم من اهميتها الا انه يسجل استمرار النمو غير المتوازن بين الدول والاقاليم، حيث يستمر الفقر و تجد الكثير من الدول صعوبة في الوصول الى الاسواق الدولية و تتزايد مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين الدول . فقد خلص تقرير الثروة المتغيرة للأمم الذي تتبع ثروات 141 بلدا بين عامي 1995 و 2014 عن طريق تجميع رأس المال الطبيعي (كالغابات والمعادن)، ورأس المال البشري (الإيرادات التي يتحصل عليها الفرد طوال حياته)، ورأس المال المُنتج (كالمباني والبنية التحتية، إلخ) وصافي الأصول الأجنبية. وأفاد التقرير بأن رأس المال البشرى هو أكبر مكون للثروة بشكل عام في حين يشكل رأس المال الطبيعي ما يقرب من نصف الثروة في البلدان المنخفضة الدخل. إلى أن ثروة العالم سجلت نموا

[1] مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق و الوظائف الخضراء، جنيف، 2013، ص.1.

[2] Sibylle Reifeied, Education for Sustainable Development and the Lurence Declaration, International Research in Geographical and Environmental Education , Vol 18, NO 4, November 2009 p.230

[3] زهير الحلاوي، اعلان 'لوسارن ' حول التعليم الجغرافي من اجل التنتمية المستدامة، ص.4 متاح على الموقع :
http://www.igu-cge.org/wp-content/uploads/2018/02/Lucerne-Declaration_-arabic.pdf

[4] اوبي ديتشمان ، اندرميت جيل، الجغرافيا الاقتصادية للتكامل الاقليمي، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2008، ص.45

بمعدل 66% (من 690 تريليون دولار إلى 1143 تريليون دولار (بأسعار السوق عام 2014 بسعر الدولار الثابت)[1].
غير أن التفاوتات كانت ملموسة، حيث كان نصيب الفرد من الثروة في البلدان المرتفعة الدخل بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكبر 52 مرة مما كان عليه في البلدان المنخفضة الدخل. مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في حصة البلدان المتوسطة الدخل من 19 %إلى 28 %خلال الفترة، في حين انخفضت حصة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الدخل المرتفع من 75 %إلى 65 % في سنة 2014. ويعكس هذا التغيير إلى الارتفاع الهائل في آسيا، التي انتقلت من وضع الدخل المنخفض إلى المتوسط.

شكل رقم 96: المساهمة في الثروة العالمية حسب الدخل

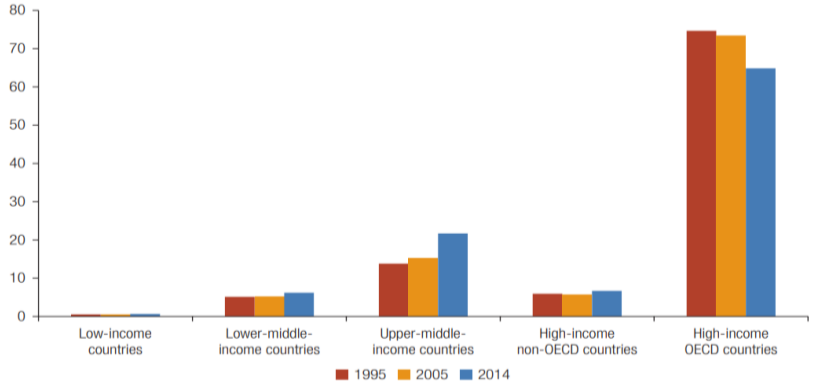

Soutce : World bank group, the changing wealth of nations : building a sustainbale futur, 2018, p.6

وتتزايد تحديات تحقيق متطلبات التنمية المستديمة وتخفيض عدد الفقراء والتفاوت بين الدول في توزيع الثروة والدخل مع تداعيات جائحة كورونا التي تشير التقديرات الى انها ستدفع الى ارتفاع عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 88 مليون شخص في عام 2020 ويرتفع العدد الى 115 مليون في سيناريو يفترض تدهور الاوضاع وطول فترة الجائحة،[2] كما يبرزه الشكل الموالي.

شكل رقم 97: تأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم

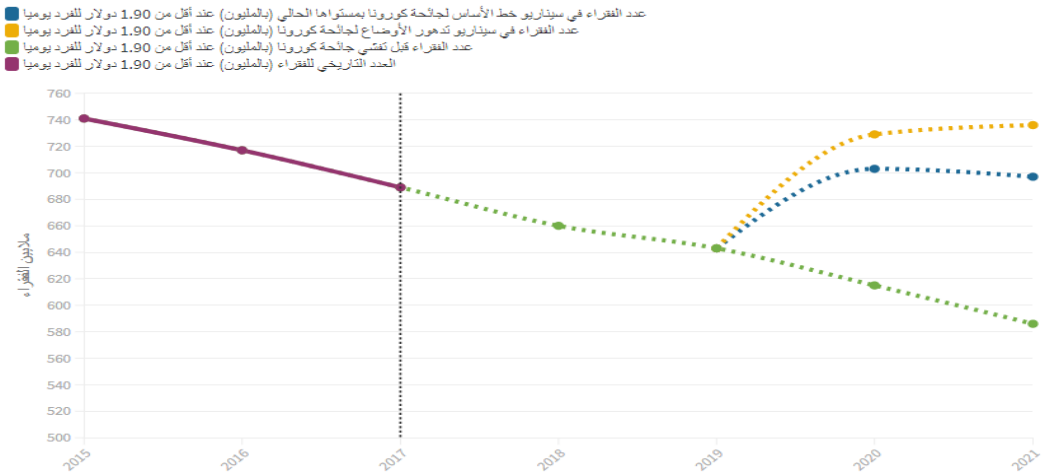

المصدر: التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: تأثير البيانات الجديدة
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-effect-new-data

[1] World bank group, the changing wealth of nations : building a sustainbale futur, 2018, p.7

[2] التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: تأثير البيانات الجديدة
https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty-effect-new-data

يتضح من خلال الشكل التوزيع الإقليمي لأعداد الفقراء الإضافية الناتجة عن تفشي جائحة كورونا، حيث يتوقع ارتفاع العدد الإضافي للفقراء بسبب الجائحة عند خط الفقر البالغ 1.90 دولار للفرد يوميا من71 مليونا (سيناريو خط الأساس) إلى 88 مليونا عند خط الفقر البالغ 1.90 دولار(سيناريو خط الأساس في سبتمبر) بالمقارنة مع انخفاض ضعيف من 176 مليونا إلى 175 مليونا عند خط الفقر البالغ 3.20 دولارات للفرد يوميا. لاسيما في منطقة جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادئ .

ثالثا: تغير المناخ: المناخ هو الأساس الذي يقوم عليه أي نشاط اقتصادي، حيث لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل بدون مناخ مستقر. وتشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 50 % من سكان العالم يعيشون حاليا في مجتمعات حضرية، مما يزيد من احتمالات انقطاع صلة الناس بالطبيعة. ومع الارتفاع المتوقع في مناسيب مياه المحيطات وازدياد متوسط درجات حرارة كوكب الأرض، فإن مساحات كبيرة من الأراضي، ستصبح غير صالحة للسكن، مما سيؤدي إلى هجرة جماعية يحفزها تغير المناخ وظهور الكثير من الآثار الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ والتي ترهن مصير ا لأجيال القادمة اذا لم تتخذ السياسات الملائمة للحد منها.

جدول 11 : اهم المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ

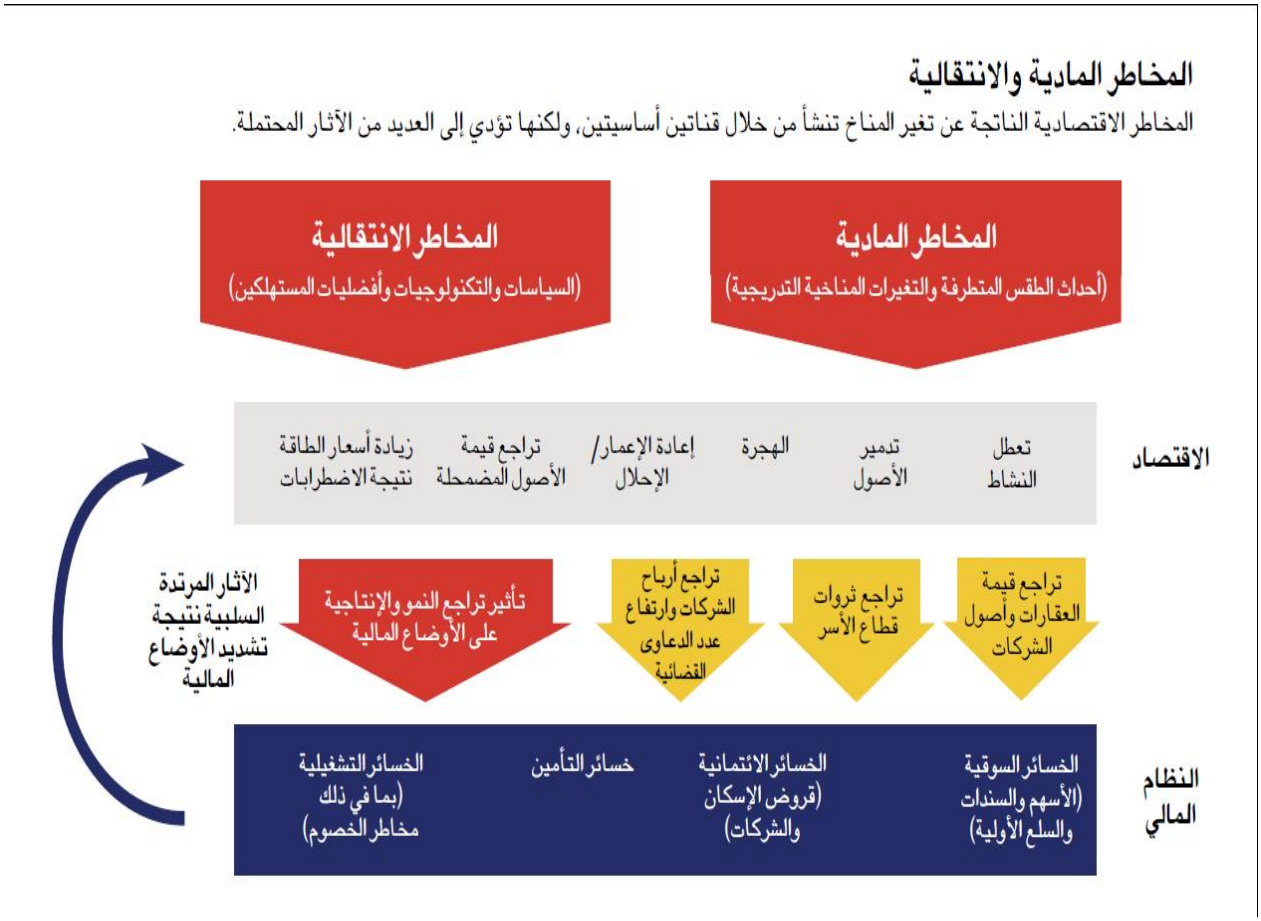

المصدر: بيرباولو غربيا وجاتشن شميتمان وفيليكس سونتيم شفيق، تغير المناخ و المخاطر المالية، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2019، ص. 27

وترتبط معظم الاثار الاقتصادية لتغير المناخ بتزايد وارتفاع درجة حرارة الارض والتي تتباين اثارها على الانشطة الاقتصادية و المناطق الجغرافية كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم 12: اهم الاثار المحتملة للتغير المناخي على الانشطة الاقتصادية و المناطق الجغرافية

نوع التأثير	ارتفاع درجات الحرارة النهائية إلى درجات الحرارة للمرحلة ما قبل الفترة الصناعية				
	(١) درجة مئوية	(٢) درجة مئوية	(٣) درجة مئوية	(٤) درجة مئوية	(٥) درجة مئوية
إمدادات المياه العذبة	تختفي الأنهار الجليدية في جبال الأنديز، مما يهدد إمدادات المياه لخمسين مليون شخص	انخفاض إمدادات المياه المحتملة بنسبة (٢٠-٢٠٪) في بعض المناطق (جنوب أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط)	جفاف خطير في جنوب أوربا كل ١٠ سنوات، ويعاني (١-٤) مليار شخص آخر من نقص المياه	انخفاض إمدادات المياه المحتملة من (٣٠-٥٠٪) في جنوب أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط	قد تختفي الأنهار الجليدية الكبيرة في جبال الهملايا، مما يؤثر على ربع سكان الصين
الغذاء والزراعة	زيادة متواضعة في الغلة في مناطق درجات الحرارة	الانخفاض في غلات المحاصيل في المناطق الاستوائية (٥-١٠٪ في أفريقيا)	يصبح (١٥٠-٥٥٠) مليون شخص عرضة لخطر الجوع بصورة أكبر، ومن المرجح أن تصل إلى الذروة عند خطوط العرض الأعلى	انخفاض الغلة بنسبة (١٥-٣٥٪) في أفريقيا، وبعض المنطق بأكملها من الإنتاج الزراعي	زيادة في حموضة المحيط ربما تقلل المخزونات السمكية فيها
صحة الإنسان	يموت ما لا يقل عن (٣٠٠,٠٠٠) كل عام من الأمراض المتصلة بالمناخ وانخفاض في وفيات فصل الشتاء في خطوط العرض العالية	(٤٠-٦٠) مليون شخص معرضون أكثر للإصابة بمرض الملاريا في أفريقيا	يموت أكثر من (١-٣) مليون شخص سنوياً بسبب سوء التغذية	يصل عدد الأشخاص الذين يتعرضون للملاريا في أفريقيا إلى (٨٠) مليون	زيادة أخرى من الأمراض وأعباء كبيرة على خدمات الرعاية الصحية
المناطق الساحلية	زيادة في الضرر الناجم عن الفيضانات الساحلية	يتعرض (١٠) مليون شخص للفيضانات الساحلية	يتعرض (١٧٠) مليون شخص للفيضانات الساحلية	يتعرض (٣٠٠) مليون شخص للفيضانات الساحلية	ارتفاع مستوى سطح البحر يهدد المدن الكبرى نيويورك وطوكيو ولندن
النظام البيئي	ما لا يقل عن ١٠٪ من أنواع الأراضي تواجه خطر الاندثار لزيادة خطر الحرائق	(١٥-٤٠٪) من الأنواع أو الأصناف الأحيائية قد تواجه خطر الانقراض	(٢٠-٥٠٪) من الأنواع الأحيائية قد تواجه الانقراض، وربما بداية انهيار غابة الأمازون	خسارة نصف أعشاب التندرا الموجودة في القطب الشمالي وفقدان واسع النطاق للشعاب المرجانية	انقراضات كبيرة للكائنات الحية في جميع أنحاء العالم.

المصدر: ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة و تغير المناخ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية، برلين، المانيا، ط1، 2020، ص. 91

وسوف يؤدي تغير المناخ الى زيادة ما يعرف بالمهاجر المناخي ،إذ تشير توقعات البنك الدولي إلى أن عدد هؤلاء المهاجرين قد يصل إلى 140 مليون مهاجر بحلول عام 2050 ، مع احتمال نزوح سكان البلدان الأفقر بسبب الأحوال الجوية بحوالي خمسة أضعاف .وهو ما يشكل عبئا اضافيا يتعين على البلدان منخفضة الدخل أن تتعامل معه .أما البلدان مرتفعة الدخل المهددة بمخاطر تغير المناخ فتمتلك قدرات أكبر بكثير تمكنها من التعامل مع عواقبه[1].

وقد ارتبط ارتفاع درجة حرارة الارض بزيادة انبعاثات الطاقة العالمية بنسبة1.7 % في سنة 2018، لذا يستلزم تخفيض الاحترار العالمي حتى لا يجاوز 1,5 درجة مئوية تراجع الانبعاثات الصافية بنسبة 45 % في عام 2030 والقضاء عليها بالكامل في عام 2050[2]. كما يجب تخفيض مستويات انبعاث غاز الاحتباس الحراري لتقليل تداعياتها على الانشطة الاقتصادية، حيث كانت درجات الحراة ابتداء من سنة 2016 هي الاعلى منذ 139 سنة. ويعد انبعاث ثاني اكسيد الكربون من الطاقة الاحفورية المصدر الاساسي و المسؤول عن 65 %من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، لا سيما في الدول المتقدمة التي يرتفع فيها نصيب الفرد من هذا الانبعاث الى 10 طن للفرد الواح و هو مستوى جد مرتفع مقارنة بالمستوى العالمي المقدر ب 4.2 طن /فرد، و ينخفض في الدول النامية الى اقل من 3 مليون طن/ فرد في سنة 2018[3]. فالولايات المتحدة لوحدها مسؤولة عن26 % من غازات الاحتباس الحراري التراكمية في العالم، بينما أوروبا مسؤولة عن 22 % أخرى .وعلى النقيض من ذلك، لا تسهم القارة الإفريقية برمتها سوى بنسبة 3.8 .% وبينما البلدان مرتفعة الدخل هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من انبعاثات الاحتباس الحراري، فالبلدان منخفضة الدخل هي التي ستواجه تداعياتها[4].

لذا لابد من اتخاذ خطوات جريئة للتحول الى اقتصاد منخفض الكربون، والذي يتطلب حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، تنفيذ استثمارات في قطاع الطاقة بقيمة 3,5 تريليون دولار أمريكي سنويا لعدة عقود ، أي ضعف

[1] ليندسي والش، معالجة عدم المساواة، التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019، ص. 40

[2] مارك كارني، خمسون سنة من الاخضر، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019، ص. 12

[3] United nations, World Economic Situation and Prospects 2020 , p.68

[4] ليندسي والش، معالجة عدم المساواة، التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019، ص. 40

المعدل الحالي .ووفقا للسيناريو الذي وضعته الوكالة، فإن استقرار مستويات الكربون بحلول عام 2050 يتطلب أن تكون 95%تقريبا من إمدادات الكهرباء منخفضة الكربون، وأن تعمل 70%من السيارات الجديدة بالكهرباء وأن تقل كثافة ثاني أكسيد الكربون في قطاع البناء بنسبة 80 %[1] .

لذا ركز اتفاق باريس لعام 2015 على اهمية حصر ارتفاع درجة الحرارة مستقبلا في حد لا يتجاوز ما بين 1.5 و 2 درجة مئوية عن المستويات التي كان عليها قبل الثورة الصناعية. وقدم 190 طرفا في هذا الاتفاق استراتيجيات بشأن المناخ، تضمن جميعها تقريبا التزامات بتخفيف الانبعاثات من جانب الاقتصادات المتقدمة بما يتراوح بين 20 -40 % بحلول عام 2030 مقارنة بالانبعاثات في سنة أساس معينة.

ولكن تجدر الاشارة ايضا الى ان قطاع الزراعة قد أصبح ايضا مصدرا ل25 % انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية ، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة إلى 50% من هذه الانبعاثات في عام 2050، في حين تنشأ 8% أخرى من الانبعاثات عن زراعة المحاصيل غير الغذائية وإزالة الغابات. فحسب التقرير الخاص بشأن تغير المناخ والأراضي الصادر عام 2019 عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ولجنة ايت-لانست فان الأبقار والخراف تعد من اهم مصادر انبعاث غاز الميثان الذي يصنف من اقوى الغازات الدفيئة .وتمثل الثروة الحيوانية حوالي 15 % من الغازات الدفيئة العالمية سنويا حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، ويعادل ذلك تقريبا الانبعاثات الناتجة عن جميع السيارات والشاحنات والطيارات والسفن في العالم، أو الانبعاثات الناتجة عن الصين .

وعليه فانه في ظل تزايد عدد سكان العالم و الطلب الاستهلاكي على المنتجات الحيوانية، ستزداد صعوبة تحقيق الأهداف اللازمة للحد من تغير المناخ .وما لم تتخذ أي إجراءات، حيث يتوقع أن يشكل قطاع الثروة الحيوانية في سنة 2030 لوحده37% من الانبعاثات المسموح بها لكي يظل مستوى الاحترار العالمي أقل من درجتين مئويتين حسب المستهدف، و49 % إذا كانت درجة الحرارة المستهدفة 1,5 درجة مئوية[2].

وعليه فانه في ظل تزايد ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراتها السلبية على البيئة و اهداف التنمية المستدامة تتعالى الاصوات المطالبة بضرورة تخفيض مستويات الانبعاثات بهدف الوصل الى مستوى الانبعاثات الصافي الى صفر في عام 2050 او قبل ذلك. و هو ما يتطلب احداث تحول كبير في مصادر استخدام الطاقة بتقليص الاعتماد على الطاقة الاحفورية و الاتجاه الى الاعتماد على الطاقة المتجددة . ولتحقيق هذه التحولات يجب اعادة النظر في اسعار الطاقة الاحفورية التي يجب ان تعبر عن تكاليفها البيئية، وذلك بفرض ضريبة على انبعاثات الكربون و غازات الاحتباس الحراري، و الغاء دعم الطاقة الذي يشجع على الاستمرار في البحث عن مصادر جديدة منها او يتسبب في اهدارها واستخدامها بطريقة غير عقلانية، مما يلحق الضرر مباشرة بالبيئة وصحة الانسان. وهو ما اكدته دراسة لصندوق النقد الدولي حيث توصلت الى أن الدعم العالمي الضمني نتيجة التسعير المنقوص للطاقة وتكلفتها البيئية بلغ 5.2 تريليون دولار، أو6.5 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، في عام 12017[3] .لذا فان فرض ضريبة الكربون يسمح برفع أسعار الوقود الأحفوري والكهرباء والمنتجات الاستهلاكية العامة مما يشجع على التحول إلى استخدام وقود يحتوي على كميات أقل من الكربون في توليد

[1] مارك كارني، مرجع سابق، ص.12

[2] نيكوليتا باتيني، حصاد ما تزرعه ايدينا، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2019، ص. 30

[3] ديفيد اتنبره، كريستين لاغارد، الطبيعة و الاقتصاد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2019، ص. 5

الكهرباء، وترشيد استخدام الطاقة، والتحول إلى سيارات أنظف. وإذا فُرِضَت ضريبة تبلغ مثلا 35 دولارا على الطن الواحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 2030 ، فسوف ترفع أسعار الفحم والكهرباء والبنزين بنحو 100 %و 25%و10 % على الترتيب [1].وتسمح للكثير من الدول بالوفاء بالتزاماتها لتخفيض انبعاثات الغازات.

شكل رقم98: اثار تسعير الكربون

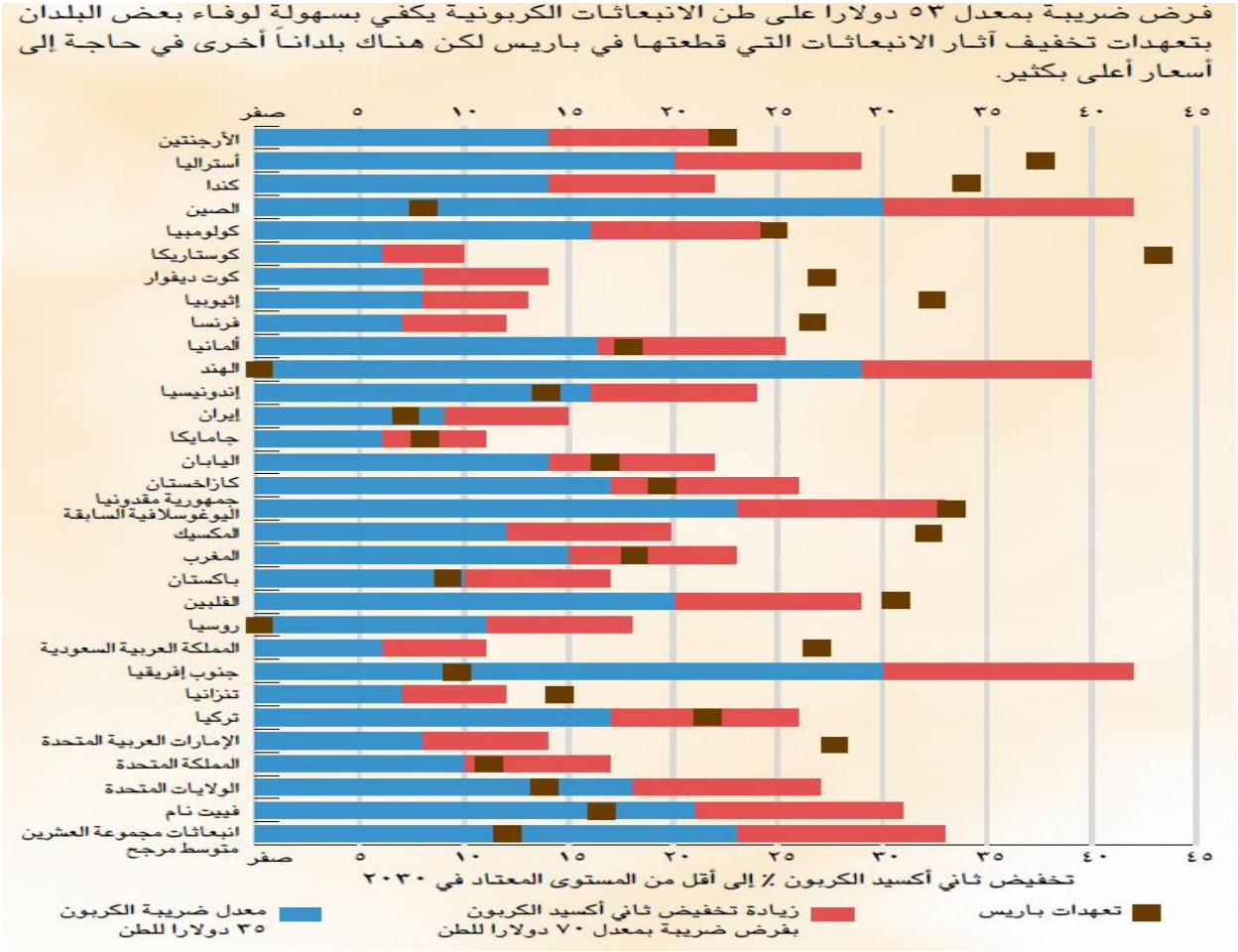

المصدر: ايان بيري، وضع سعر للتلوث، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2019، ص.18.

كما ان ضرائب الكربون تعطي حافزا واضحا لإعادة توجيه استثمارات الطاقة نحو الطاقات المتجددة النظيفة والصديقة للبيئة، و التي يتوقع ان يزداد الطلب عليها في غضون سنة 2040 مقابل انخفاضه على البترول والغاز ،حيث سترتفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي و تشكل حوالي ثلثي مصادر توليد الطاقة و37 % من الاستهلاك النهائي لها بحلول سنة 2040 وتغطي بذلك جزءا كبيرا من التوسع المطلوب في الوصول الى الطاقة و ستساهم بأكبر نسبة من التشغيل الى غاية سنة 2050، حيث سمحت بتوظيف حوالي 11 مليون منصب شغل في سنة 2018 مقابل 10.3 مليون في سنة 2017، و يتوقع ان ترتفع مساهمتها الى اكثر من 25 مليون منصب شغل في سنة2050 [2].

[1] ايان بيري، وضع سعر للتلوث، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2019، ص.17.

[2] United nations, World Economic Situation and Prospects 2020 , p.74

شكل رقم99: موقع الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي

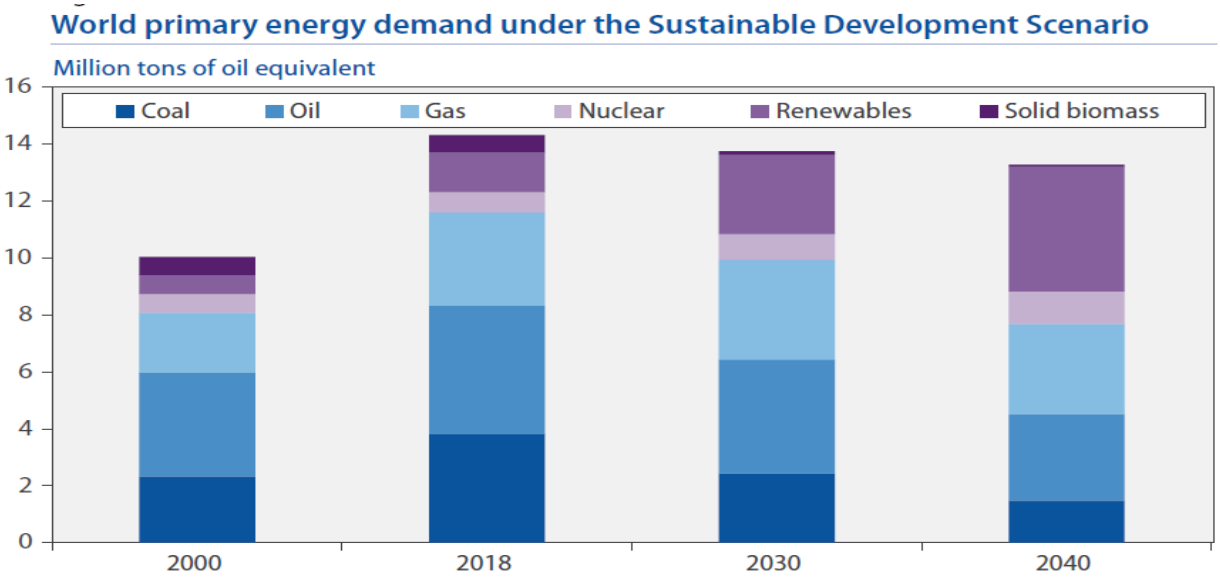

Source : United nations, World Economic Situation and Prospects 2020 , p.70

وتزداد الحاجة الى التوجه الطاقات المتجددة لاسيما في ظل انخفاض تكلفة التكنولوجيا المعتمدة فيها لتوليد الكهرباء، التي تقدر ب 25 دولار لكل طن من ثاني اكسيد الكربون في عام 2017 في طاقة الرياح و 30 دولار في الطاقة اللازمة للخلايا الشمسية الفولتوضوئية مقابل 82 دولار لتكنولوجيا الفحم المعدلة لحبس الكربون وتخزينه[1].

شكل رقم 100: مقارنة تكاليف تكنولوجيا الطاقة المتجددة مع انواع الطاقات الاخرى

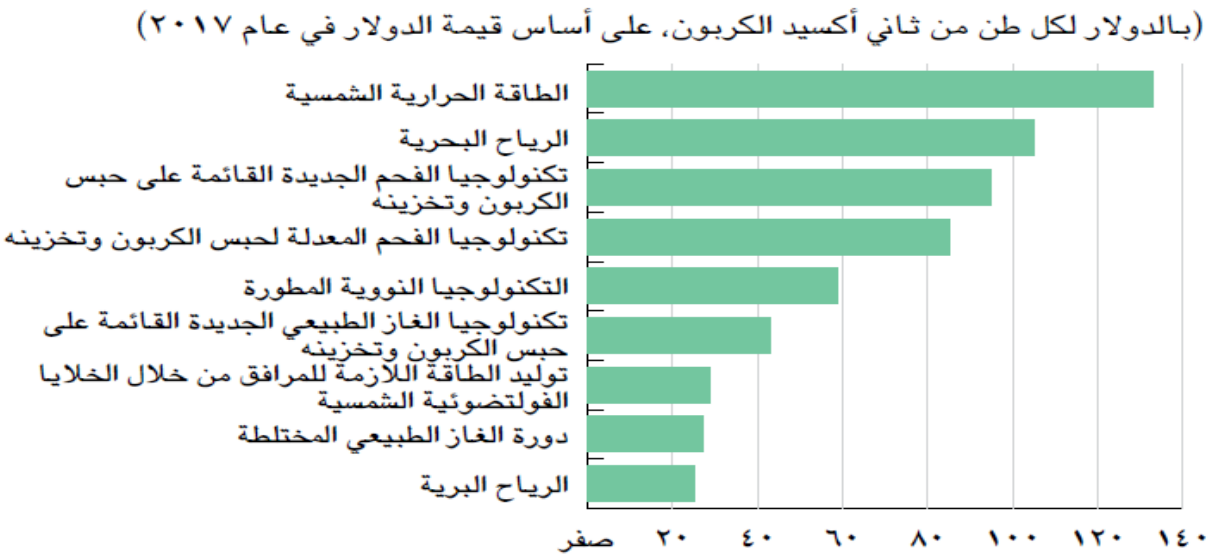

وامام تزايد اهمية التوجه الى الطاقات المتجددة للتقليل من الاحترار العالمي تتجه الكثير من دول العالم الى تزايد الاهتمام بها و الاستثمار في هذا المجال، وهو ما يظهره مؤشر جاذبية الدول للطاقات المتجددة الذي يبرز اهم 40 دولة على المستوى العالمي في مجال جاذبيتها للاستثمار في الطاقات المتجددة وتطوير الفرص والذي عززت جائحة كورونا من الاتجاه اليه في ظل تزايد اضطرابات وتذبذبات سلسلة امداد الطاقة

[1] كينيث غيلينغهام، حساب الكربون، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2019، ص.8.

التقليدية الاحفورية. حيث احتلت الو م ا المرتبة الاولى في سنة 2020 نظرا للتوسع في طاقة الرياح بقيمة 65.8 نقطة من اصل 100 نقطة ، وتراجعت الصين التي تبوأت المرتبة الاولى في سنة 2019 الى المرتبة الثانية ب 62.4 نقطة بتوسع كبير في الطاقة الشمسية متبوعة بفرنسا و استراليا و المانيا. كما يوضح الجدول.

جدول رقم 13 : ترتيب اهم الدول حسب مؤشر جاذبية الطاقات المتجددة

Renewable Energy Country Attractiveness Index

					Technology-specific scores							
Rank	Previous rank	Movement on previous index	Country/Market	RECAI score	Onshore wind	Offshore wind	Solar PV	Solar CSP	Biomass	Geothermal	Small hydro	Marine
1	(2)	▲	US	65.8	50.9	57.4	52.2	30.1	40.5	36.8	37.3	19.0
2	(1)	▼	China Mainland	62.4	46.8	50.6	54.0	30.0	43.7	17.1	48.1	15.2
3	(4)	▲	France	60.8	46.9	49.6	48.0	19.7	46.1	30.0	39.8	33.9
4	(5)	▲	Australia	60.7	46.3	27.1	51.2	32.5	31.8	18.5	36.5	28.4
5	(6)	▲	Germany	59.5	41.9	48.2	47.2	15.2	42.9	32.1	39.8	17.5
6	(7)	▲	United Kingdom	59.0	48.8	56.7	40.0	11.4	46.3	24.9	31.1	30.8
7	(3)	▼	India	58.6	43.9	14.1	54.7	29.4	39.8	20.3	39.0	16.4
8	(9)	▲	Denmark	55.0	43.8	46.6	39.7	13.7	41.7	15.0	16.4	22.3
9	(10)	▲	Netherlands	54.9	40.7	43.6	41.8	12.4	33.3	19.5	20.4	12.6
10	(8)	▼	Japan	54.8	41.4	45.9	39.9	14.7	47.7	43.1	41.2	19.7
11	(15)	▲	Spain	53.5	39.9	24.0	44.1	23.2	32.2	14.2	19.0	13.0
12	(18)	▲	Ireland	52.7	40.0	30.3	40.4	16.0	29.2	18.0	25.0	22.2
13	(13)	●	Chile	51.9	42.1	16.9	41.4	29.1	34.2	38.0	37.2	24.7
14	(22)	▲	Israel	51.3	34.8	11.5	47.9	30.6	22.2	12.1	23.1	11.8
15	(16)	▲	Canada	51.2	44.5	23.1	38.5	15.8	38.3	16.5	42.2	22.2
16	(19)	▲	Brazil	50.7	43.5	17.4	44.1	17.4	43.1	11.9	43.4	14.8

https://www.ey.com/en_gl/recai source:

وقد مكن هذا التوجه المانيا من انتاج 42 %من احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة النظيفة(الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وبريطانيا 32 % في حين تمكنت الو م ا من انتاج 12 %من حاجتها للطاقة من الطاقة النظيفة، وفي الصين 10 % والهند والبرازيل واليابان. وعلى المستوى العالمي يتم انتاج 10 %من الاحتياجات الطاقوية من مصادر الطاقة الشمسية و الرياح مقابل نسبة لم تتجاوز 5 % منذ خمس سنوات.

رابعا: التحول الرقمي

يشير الاقتصاد الرقمي digital economy الى ممارسة الأنشطة الاقتصادية باستخدام وسائط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال ايجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي. ويعد الاقتصاد الرقمي في الوقت الراهن من أهم الموارد الاقتصادية بالعالم والتي تساهم في إنتاج القيمة المضافة، لاعتماده على المعرفة الإنسانية التي تعتبر محور الثورة المعلوماتية والتكنولوجية الحالية، على عكس الموارد الاقتصادية السابقة التي تتسم بالندرة والنضوب. وقد ساهم في احداث تغييرات جذرية في المفاهيم الاقتصادية العالمية التقليدية حول تعريف الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وهو يكتسب أهمية البالغة نظرا لتداخله في أغلب مظاهر وأنشطة الاقتصاد التقليدي، وهو ما يؤهله لان يكون البنية الاساسية لاقتصاد المستقبل. وقد بلغت قيمة الاقتصاد الرقمي في سنة 2019حوالي 16 تريليون دولار، ما يمثل 20% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، و هو ينمو بمعدلات تصل الى خمس مرات معدل نمو الاقتصاد التقليدي، لذا يتوقع ان يشكل 50 %من الاقتصاد العالمي في سنة 2030[1] .وقد بلغت مساهمة الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الأمريكي أكثر من1,2 ترليون دولار ، فيما أعلنت الصين أنه يساهم في ثلث الاقتصاد الصيني بأكثر من 3,8ترليون دولار .كما تتوقع دراسة لمؤسسة آي دي سي التي تمت بالتعاون مع شركة مايكروسوفت شملت 1560 من صناع

[1] محمد علي الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الطبعة الاولى، ص. 101

القرارات التجارية في 15 دولة من دول منطقة آسيا والمحيط الهادي بأن قيمة الاقتصاد الرقمي في هذه المنطقة ستبلغ 1,16 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2021 وهو ما يمثل 60 ٪ من إجمالي الناتج المحلي وذلك 6 ٪ فيعام 2016، ووجد بأن بعض المنتجات والخدمات الرقمية التي تمثل ممكنا رئيسيا للتجارة الالكترونية وإنترنت الأشياء وباستخدام الذكاء الاصطناعي ستنمي الناتج المحلي للمنطقة بنسبة 0.8 ٪ سنويا .ويقدر العائد من مبادرة السوق الأوربية الرقمية المشتركة الكبيرة والمعروف" السوق الرقمي الموحد" بمبلغ 415 مليار يورو سنوياً في الاقتصاد الأوروبي، مما يساهم في إيجاد الوظائف وتطوير خدماتها العامة[1].

ويسمح الاقتصاد الرقمي بتخطي الحاجز الجغرافي وتمكين التواصل الفوري السلس، مما يمكن من إدارة سلسة وتنافسية لسلاسل القيمة الإنتاجية والصناعية المضافة وتأسيس سوق عالمية متكاملة ورفع معدلات نمو الناتج المحلي، حيث أثبتت الدراسات الحديثة وجود ارتباط قوي بين البنية التحتية الرقمية وبين الناتج الاقتصادي القومي على مستوى الأفرادGDP per Capit ، حيث ان توفير هذه الخدمات الرقمية لكل 10 % من السكان يسمح بإحداث زيادة بالناتج القومي بحوالي 0.5 % كحد أدنى، فاذا توفرت هذه الخدمات ل 50 % من السكان فإن هذا يمكن ترجمته بزيادة بالناتج العام على مستوى الفرد بحوالي 2.5 % ، وهي نسبة هامة جدا توضح مدى الأهمية الاستراتيجية للاستثمار في البنية التحتية الرقمية. وأشارت الدراسات إلى أن العائد على هذا الاستثمار والمتمثل بزيادة الدخل القومي يتزايد كلما كان الاقتصاد الوطني أكثر تقدما ونضوجا ليصل لحوالي 0.62 % سنويا– في المجتمعات المتقدمة علميا واقتصاديا -لكل 10 % إضافية في نفاذ ووصول خدمات النطاق العريض – ليتمكن المجتمع بدوره من الاستفادة من خدمات الاتصالات عالية السرعة ويترجمها لزيادة في العائد الاقتصادي. كما وضحت دراسة أجراها صباغ وآخرون في 2013 أن زيادة بنسبة 10 % في درجة رقمنة الدولة يزيد من نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة 0.75 % في المتوسط . وتوصل كاتز وكالوردا (2017) إلى أن كل زيادة بنسبة1 ٪ في مؤشر تطوير النظام البيئي الرقمي، يؤدي إلى زيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد بنسبة 0.13 ٪ ، وعليه فاذا ارتفاع مستوى التحولات الرقمية في دولة ما، يرفع معدل النمو ونصيب الفرد من الناتج العام[2]. كما يساهم في رفع معدلات التشغيل وتسريع عمليات التنمية الشاملة في جميع أنحاء العالم مع مضاعفة العائد على الاستثمار.

وقد تطورت المنتجات المبتكرة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي منذ عقد من الزمن بفضل إدخال التكنولوجيات الشاملة والتحويلية إلى بيئة المشاريع الناشئة المبتدئة، مخفضة الفصل التقليدي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، مع بلوغ إمكانية النفاذ إلى الإنترنت في أقل 15%. كما أدى التحول الرقمي إلى تغيير الطريقة التي تنظم بها الأعمال. ومن أهم الاتجاهات ذات الطابع التحويلي، التي يتوقع أن تسود خلال العقد القادم الجيل الخامس من الهواتف النقالة والتعلم الالي وتقنية سلسلة الكتل (البلوكشين) والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات والواقع الافتراضي[3] . والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، فيفري 2019، ص.11

[2] الجامعة العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، مرجع سابق، ص .26

[3] الاسكوا، تقرير التنمية الرقمية العربية: نحو التمكين وضمان شمول الجميع، 2019، ص.11

شكل رقم 101: ابعاد الاقتصاد الرقمي

المصدر: جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، الطبعة الاولى، فيفري 2019، ص.43

وقد ناقش جدول أعمال مؤتمر دافوس لعام 2019 مسألة الاقتصاد الرقمي و اعتبرها من اهم القوى التي ستعيد تشكيل الانشطة الاقتصادية بشكل كبير في العقود القادمة، والتي سيؤدي وجودها إلى إحداث اضطرابات اقتصادية أكبر بكثير مما شهدناه على مدار العقود الماضية، لأنها ستعمل على إلغاء كيانات وقطاعات معينة واحداث تغييرات كبيرة تمس جميع اشكال الانتاج والتبادل العالمي الذي تحول الى تبادل للبيانات و المعلومات منذ بداية الالفية الثالثة مقارنة بتبادل للسلع و الخدمات فيما سبق. كما يوضحه الشكل.

شكل رقم 102: شكل التدفقات الدولية في ظل التحول الرقمي

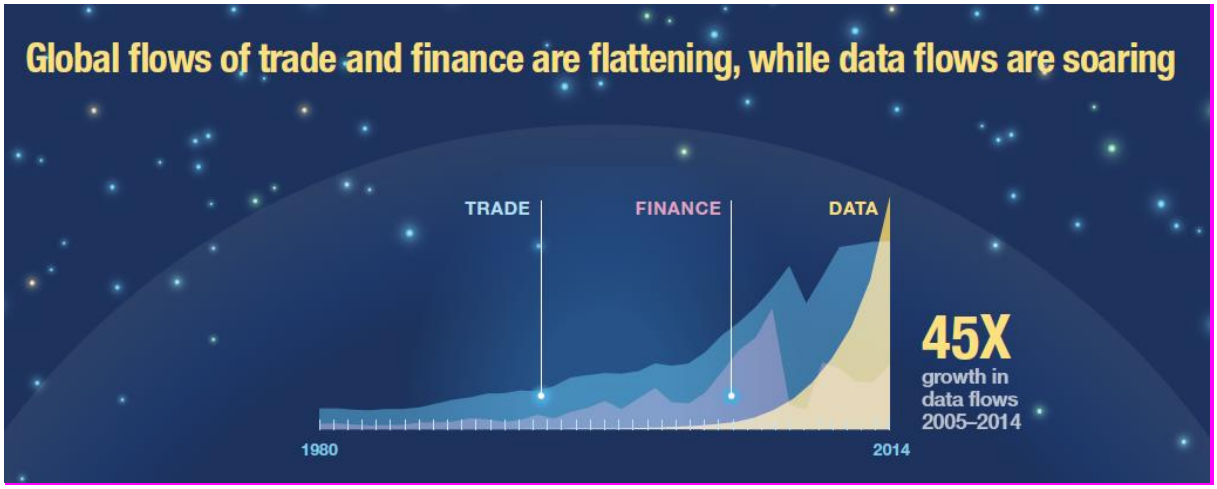

Source : McKinsey Global Institute, DIGITAL GLOBALIZATION:THE NEW ERA OF GLOBAL FLOWS March 2016,p.4

وهو ما طرح تحديات وتغيرات عميقة حول طرق اداء الاعمال الاقتصادية ومن يقوم بها ومن يساهم فيها عبر الحدود ومن يستفيد منها، بسبب التغيرات العميقة التي مست جوانب الانتاج و استخدام عوامل الانتاج.

شكل رقم 103: خصائص الانشطة الاقتصادية في اطار التحول الرقمي

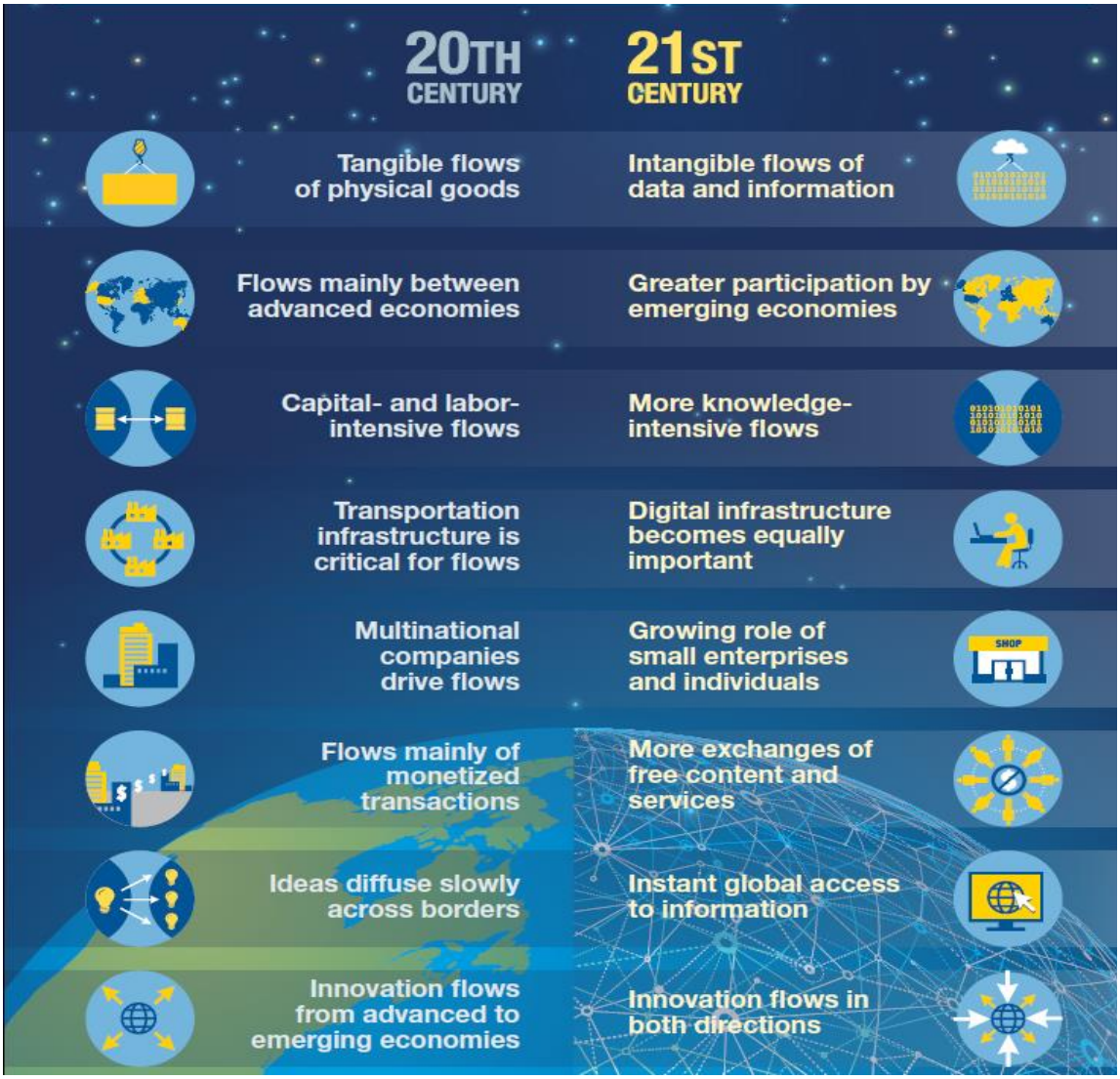

Source : McKinsey Global Institute, DIGITAL GLOBALIZATION:THE NEW ERA OF GLOBAL FLOWS March 2016,p.5

حيث ادى التحول الرقمي الى احداث تغييرات كبيرة مست تخفيض تكاليف المعاملات و التفاعلات عبر الحدود نتيجة الاستخدام المكثف للانترنت و تزايد حجم التجارة الافتراضية في السلع و الخدمات، كما ساهم اضافة الاغلفة الرقمية digital wrappers" الى المنتجات التقليدية في رفع قيمتها[1].

وقد ارتبط التحول الرقمي بالثورة الصناعية الرابعة وبمفاهيمها الحديثة التي القت بظلالها على مختلف الانشطة الاقتصادية، وفرضت واقعا جديدا وقدمت قدرات وإمكانات غير مسبوقة باتت تغير موازين القوى الاقتصادية العالمية محدثة بذلك تحولات كبيرة في سلاسل القيمة الافقية والعمودية والمنتجات والخدمات ومختلف نماذج الاعمال، كما يوضح الشكل:

[1] Mckinsey Global Institute, DIGITAL GLOBALIZATION:THE NEW ERA OF GLOBAL FLOWS march 2016,p.33

شكل رقم104: الثورة الصناعية الرابعة

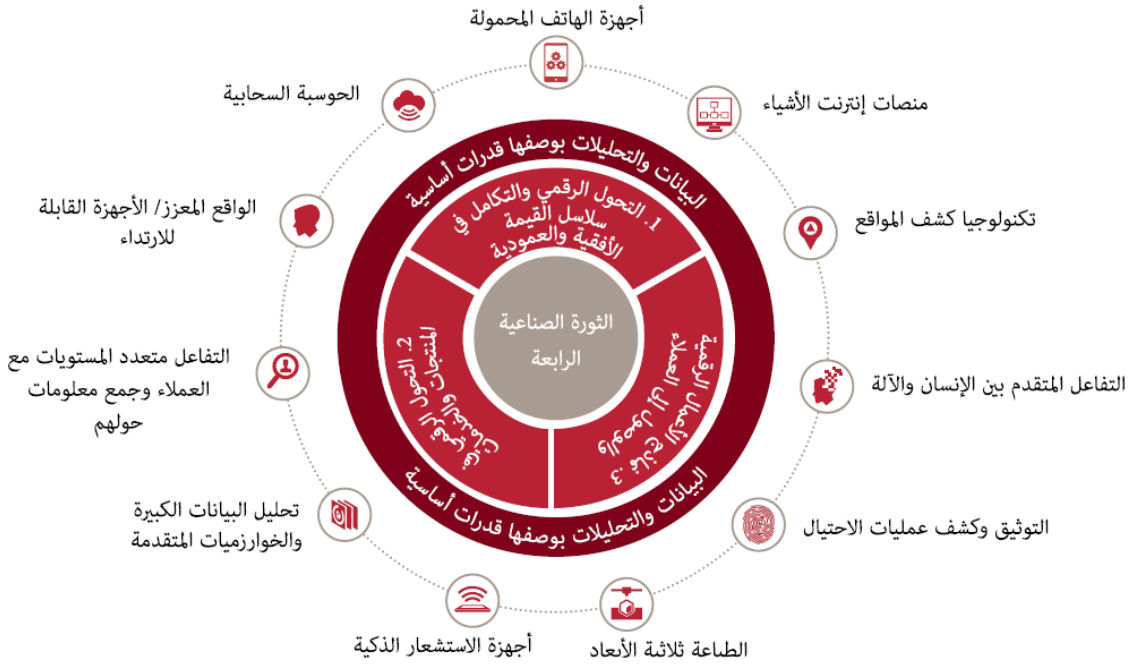

المصدر: استطلاع الثورة الصناعية الرابعة (Industry 4.0) في الشرق الأوسط لعام2016، ص.

حيث تعمل الثورة الصناعية الرابعة على تحويل العمليات رقميا وتكاملها بشكل عمودي في المؤسسة بأكملها، انطلاقا من تطوير المنتج والشراء، وعمليات التصنيع، والخدمات اللوجستية، وتقديم الخدمة، وتكاملها أفقيا الذي يمتد إلى ما بعد العمليات الداخلية انطلاقا من الموردين و العملاء وجميع شركاء سلسلة القيمة، اضافة الى شموله لجميع التقنيات التي تتنوع بين أجهزة التتبع والتعقب.

ويحمل دخول عصر الثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي فرصا وتحديات وتهديدات كبيرة، تكمن الفرص في التقدم والازدهار والترابط .أما التحديات فهي تشمل التغيير المطلوب في جميع الممارسات والمهارات الجديدة لفهم والتعامل مع تعقيدات التقنيات الحديثة المترابطة .في حين أن التهديدات تتمثل في الأمن السيبراني وسوء الاستخدام والتخلف الإداري وغياب الاستراتيجيات والسياسات العامة والإطار التشريعي مما يعرقل مسار التطور. حيث ويتوقع أن تحقق الثورة الصناعية الرابعة العديد من المزايا، تتراوح بين تزايد القدرة التنافسية العالمية وانعكاس الاتجاه في نقل الإنتاج إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة وافتتاح المزيد من مواقع الإنتاج المحلية في أوروبا وأمريكا الشمالية وهو ما يساعد في اعادة تشكيل جغرافيا الانتاج و التبادل و الاستهلاك. كما تمتد تأثيراتها الى سلسلة الامداد المرتبطة بتلبية الطلبات والنقل اللوجستي ودراسة الاسواق واحتياجات العميل من خلال استفادتها من الطباعة ثلاثية الأبعاد، والترابط الالكتروني عبر شبكة إنترنت الاشياء، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، والروبوتات، وغيرها من تقنيات. وفي مجال التصنيع يسمح إدخال التكنولوجيا الرقمية والإنترنت الى احداث تحسينات كبيرة في عمليات التصميم والتصنيع والعمليات والخدمات الخاصة بتصنيع المنتجات والأنظمة

ورفع ايرادات الشركات بأكثر من 60 تريليون دولار بحلول 2025[1]. حيث يعتمد المصنع الذكي الحديث على استخدام التطورات الجديدة المبتكرة في التكنولوجيا الرقمية والمنصات التي تستخدم الخوارزميات لتوجيه السيارات بما في ذلك أدوات الملاحة والمركبات الذاتية القيادة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق" التصنيع الذكي "إلى تحقيق قيمة تتراوح بين 1,2 و 3,7 تريليون دولار عالميا بحلول عام 2025 كنتيجة لتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة دقة الصيانة التنبؤية والوقائية وإدارة سلسلة التوريد وإدارة المخزون والإمداد .ولا تقتصر فوائد التصنيع الذكي على ذلك بل تتعداها لتوفير فرص الابتكار وزيادة الإنتاج واستخدام تطبيقات التصميم الهندسي لتصميم منتجات جديدة أكثر تعقيدا وكفاءة، فضلا عن اختراع تقنيات إنتاج جديدة ومواد جديدة وطرق جديدة لتخزين ومعالجة ومشاركة البيانات2، اضافة الى زيادة المرونة في الانتاج، وتحسين معايير الجودة، والكفاءة والإنتاجية مما يسمح للشركات تلبية طلبات العملاء، وخلق القيمة المضافة من خلال تقديم منتجات وخدمات جديدة باستمرار إلى السوق وتحسين اتخاذ القرار3.كما يساهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق الكثير من المكاسب يبرزها الشكل الموالي:

شكل رقم105: المكاسب الاقتصادية المتوقعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي

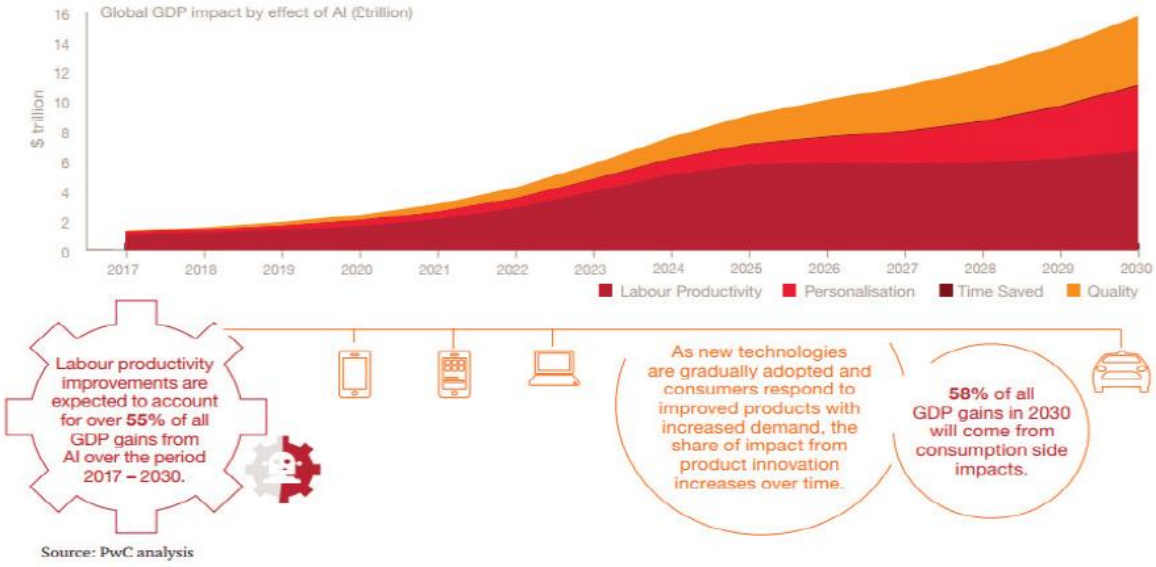

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، اقتصاد المعرفة، ورقة اطارية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد2019،51، ص. 32

وتساهم تقنية البلوك تشين في احداث تغيير جذري في التجارة الدولية من خلال:

-زيادة خدمات التجارة ، بسبب سهولة تقديم الخدمات رقميا ، لأن الخدمات الجديدة تنشأ من استبدال التجارة في البضائع ، ولأن شبكات الإنتاج الدولية تزيد من محتوى خدمات السلع الصناعية؛

- تشجيع التجارة في نوع معين من السلع (السلع الحساسة للوقت، والاعتماد المكثف، والسلع كثيفة التعاقد)؛

-التأثير على تعقيد سلاسل القيمة العالمية، مما يقلل تكاليف تنسيق المهام الموزعة جغرافيا، و توفر حوافز متزايدة لإعادة تحديد موقع الإنتاج بالقرب من الأسواق الكبيرة أو بالقرب من مراكز الابتكار؛

[1] محمد علي الخوري، مرجع سابق، ص. 152

[2] جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، فيفري 2019، ص. 16

[3] سهى معاد، مرجع سابق، بتصرف، ص ص . 44.43

-تغير أنماط الميزة النسبية من خلال زيادة أهمية العوامل مثل جودة البنية التحتية الرقمية وحجم السوق .

وقد توقعت منظمة التجارة العالمية بأن القيمة الاقتصادية المضافة لـ blockchain ستبلغ على نطاق عالمي حوالي 3 تريليونات دولار بحلول عام2030 مقابل 38 مليار دولار في سنة 2021، كما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم106: توقعات القيمة التجارية لسلاسل القيمة "البلوكشين" ، 2018-2030

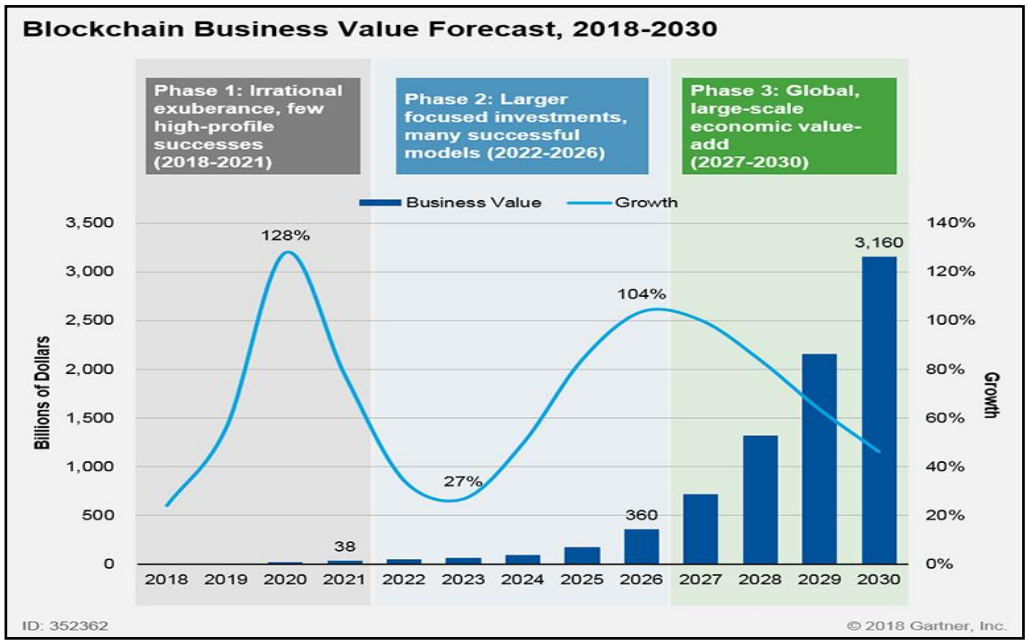

Source : Rapport Sur Le Commerce Mondial,2018, P38.

كما ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تعزيز التوجه الى الشمول المالي، حيث اكد مؤشر الشمول المالي الرقمي الذي يقيس التقدم في 52 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن الرقمنة زادت من الشمول المالي بين عامي 2014 و 2017.

وقد خلصت دراسات إلى أن تقديم الخدمات الرقمية للأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة تصاحبه زيادة في النمو الاقتصادي مع انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل. وفي هذا الاطار تصنف شركة جارتنر GARTNER العالمية "دورة التكنولوجيا الناشئة" او "دورة الضجيج" والتي تمثل مختلف مراحل دورة حياة التكنولوجيا منذ ظهورها وتعبر عن عدد كبير من التكنولوجيات الجديدة التي لها تأثير متوقع كبير على قطاع الاعمال و الاقتصاد خلال السنوات القادمة، من خلال الضجيج الذي تحدثه في الاسواق الى غاية وصولها الى مرحلة النضج واتساع نطاق استخدامها. وتعد هذه الدورة بمثابة مؤشر عالمي تطور تطبيقات التكنولوجيا في مختلف المجالات. وهي تمر بخمس مراحل وتضم اكثر من 2000 نوع من التكنولوجيا التي ينظر اليها على انها ستحدث تحولا كبيرا في الكثير من الصناعات و خلق فرص واسواق تنافسية. كما يوضح الشكل.

شكل رقم 107: اهم التكنولوجيات الناشئة في دورة حياة التكنولوجيا لسنة 2019

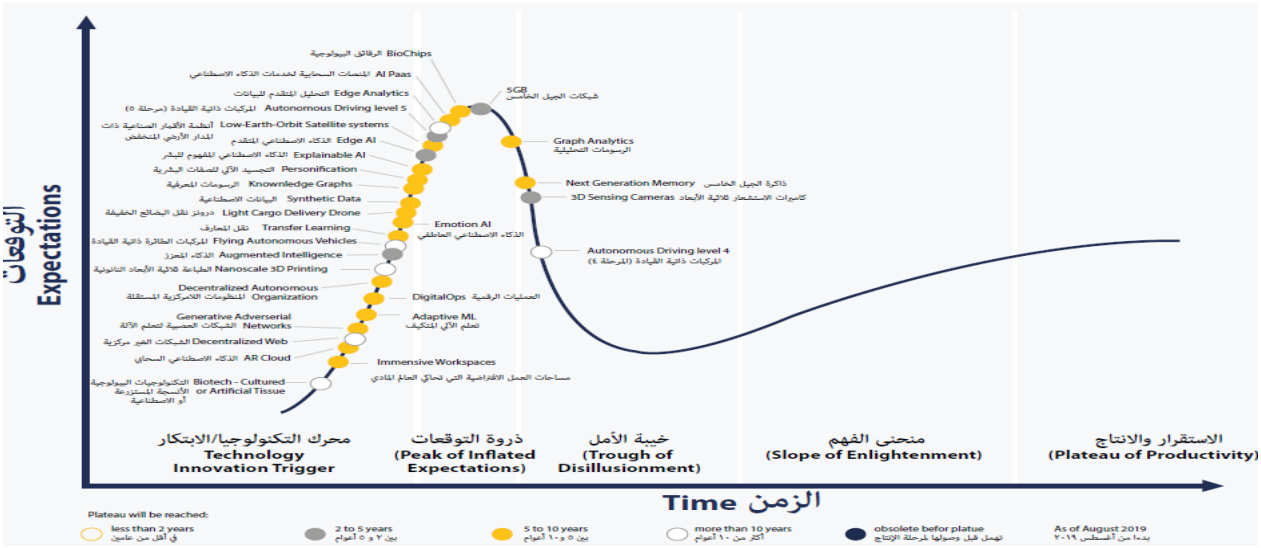

المصدر: محمد علي الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، ط1، ص.156.

وتشمل اتجاهات التكنولوجيا المستقبلية خمس اتجاهات تتمثل في تكنولوجيا الاستشعار والتنقل، تكنولوجيا معززات القدرات البشرية، تكنولوجيا الحوسبة والاتصالات المتقدمة، التكنولوجيا الايكولوجية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدم، وسيكون لها دور مهم وجد باز في احداث تحولات في النشاط الاقتصادي. وهو ما يؤكده السيد كلاوس شواب الرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي، حين قال " العالم على اعتاب نقلة نوعية جديدة من شانها ان تغير ليس فقط شكل الصناعات وطرق الانتاج ولكن ايضا المنظور المعرفي للبشر اتجاه الاياه بصورة عامة"[1].

وتتعدد منافع الابتكارات الرقمية من خلال اعادة تعريف النماذج الاقتصادية وعلاقات العمل والمعاملات المالية في مختلف الدول، و إطلاق حلول مبتكرة للتحديات المعقدة التي تواجه مجموعة واسعة من القطاعات كالصحة والتعليم والنقل أو إدارة مخاطر الكوارث أو الزراعة. وان كانت بمستويات متفاوتة بين الدول، فبالرغم من أن الثورة الرقمية اضحت ظاهرة عالمية، الا انه لا تزال هناك تفاوتات هائلة فيما بين البلدان وداخلها من حيث الانتشار، ويسر التكلفة، وأداء الخدمات الرقمية. حيث تتاح إمكانية الاتصال بالإنترنت لأكثر من نصف سكان العالم، الا ان معدل الانتشار لم يتعد 15% في البلدان الأقل نمواً، أو فردا واحدا من بين كل 7 أفراد، كما ان 1.7 مليار نسمة لا يحصلون على الخدمات المالية الرقمية. وتواجه على مستوى العالمي 180 مليون وظيفة نسائية مخاطر عالية من الاحلال لان المرأة تفضل غالبا العمل في وظائف روتينية، ومعظمها عرضة للتشغيل الالي. وان كانت ليست كل مناصب الشغل و العمالة قابلة للإحلال، لأنه يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث تحولا في الوظائف أكثر مما يتسبب في انقراضها. مما يعزز الانتاجية و خلق وظائف جديدة ، والسماح بارتفاع الدخول ومستويات المعيشة[2]. ومن بين العوامل المسهمة في هذا التفاوت، اختلاف أسعار خدمات الإنترنت من خلال الهواتف المحمولة أوالخطوط الثابتة عريضة النطاق باهظة التكلفة في بلدان كثيرة، حيث يشكل نقص البنية التحتية الرقمية والعراقيل التنظيمية عائقاً أمام تطوير خدمات الاتصالات عريضة النطاق. فحتى ديسمبر

[1] محمدة علي الخوري، مرجع سابق، ص.163.

[2] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، اكتوبر 2019، ص. 15

2015، بلغت تكلفة خدمات المحمول عريضة النطاق ما يقرب من 17% من متوسط النصيب الشهري للفرد من إجمالي الدخل القومي في البلدان الأقل نمواً، مقارنة بالنسبة العالمية التي لا تتجاوز 5%. وتتفاوت سرعة الخدمات عريضة النطاق. حيث تعد سرعات الخدمات الثابتة عريضة النطاق البالغة 10 ميجابت في الثانية أوأكثر شائعة في البلدان المتقدمة؛ في حين لا تزيد نسبة الخدمات الثابتة عريضة النطاق التي تصل سرعتها إلى 10 ميجابت في الثانية بالبلدان الأقل نمواً على 7%. ولذلك من المتوقع ان تزيد الفجوة الرقمية المستمرة من أوجه عدم المساواة وخلق طبقة جديدة من "الفقر الرقمي". وتفاديا لهذا السيناريو، يجب على البلدان أن تعزز جهودها لضمان الوصول الشامل إلى الخدمات عريضة النطاق، ومنح الناس المهارات والموارد التي يحتاجون إليها للمشاركة في الاقتصاد الرقمي مشاركة كاملة[1]. وقد تزايدت الحاجة واهمية التحول الى الاقتصاد الرقمي و اعتماد انظمة الدفع الرقمية لاسيما في ظل جائحة كورونا ، حيث اثبتت الدول التي تعتمد عليه تحقيق مرونة وتكيف كبير مع الجائحة لاسيما الصين.

[1] مقال متاح على : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/digitaldevelopment/overview

1-المراجع:

باللغة العربية:

ابراهيم أحمد سعيد، أسس الجغرافية البشرية كالاقتصادية، منشورات جامعة حلب، كلية العلوم الإنسانية، سوريا، 1997

احمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، 2010

ادريسي مختار، مقاربة الاقتصاد المكاني واشكالية الفوارق: دراسة تحليلية قياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018-2019

الاسكوا، تقرير التنمية الرقمية العربية: نحو التمكين وضمان شمول الجميع، 2019

اشواق بن قدور

الامم المتحدة، تقرير الاهداف الانمائية للالفية، 2015

الامم المتحدة، توقعات الاراضي العالمية، الطبعة الاولى، 2017

اويي ديتشمان ، اندرميت جيل، الجغرافيا الاقتصادية للتكامل الاقليمي، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2008

ايان بيري، وضع سعر للتلوث، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2019

ايمن عبد الكريم الطعاني، ماهية نظام المعلومات الجغرافي(GIS)، المجلة الدولية لتطبيقات نظام المعلومات الجغرافي والاستشعار عن بعد، جويلية 2010

بسام سمير الرميدي، الاقتصاد الدائري كمدخل ابداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة: دراسة نظرية وتحليلية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد الثامن ديسمبر 2018

بلمقدم مصطفى، ابوسفات علي، العوامل الموقعية واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر صناعة البرمجيات نموذج الهند، مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد 02، 2013

بليغ حمدي اسماعيل، موت الجغرافيا: تاريخ صراع العولمة مع الخريطة، مقال متوفر على الموقع :

بن داودية وهيبة، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لدول شمال افريقيا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا-العدد السادس، الجزائر

البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم : اعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، 2009

بوراس وسيلة، مساهمة الأقطاب التكنولوجية في جذب الاستثمار ا لأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، فيفري 2020

تحسين سعدي صديق، الثورة الرقمية في اسيا، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2018

تسخير شبكات الانتاج الدولية لترسيخ النمو الشامل للجميع، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أوت 2017

التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم: تأثير البيانات الجديدة

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، اكتوبر 2019

جاسم سالم موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي ، النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017

جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، فيفري 2019

جامعة الدول العربية، الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، فيفري 2019

الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 15 اكتوبر 2015.

جهاد ازعور، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، 24 مارس 2020:

جيمس كَست وديفيد ميهالي، لعنة ما قبل الموارد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2017

حميدة رابح، تقييم إستراتيجيات تخطيط وتوطين المناطق الصناعية في ظل ضوابط التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ، 2016-2017

خلف حسين علي الديلمي، نظم المعلومات الجغرافية : اسس وتطبيقات، دار صفا للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2010

دحمان بواعلي سمير، البشير عبد الحكيم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية –دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية و سياساتها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس عشر، السداسي الاول 2017

ديفيد اتنبره، كريستين لاغارد، الطبيعة و الاقتصاد، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2019

راقدي عبد الله، الجيوبوليتيكا والعولمة، في الحديث عن نهاية الجغرافيا، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017، ص ص 216،2017

رائد صالح طلب حلبي، استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الاراضي في مدينة نابلس، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، نابلس، فلسطين، 2003

رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية

زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مصر، الدار الجامعة الجديدة، 2004

شريف ابراهيم واخرون، جغرافيا الصناعة، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1981

صبرينة فراح، تطور سياسة التعريفة الجمركية في النظام التجاري متعدد الاطراف و العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي 2010

صندوق النقد الدولي، تقرير افاق الاقتصاد العالمي، اكتوبر 2019

الطيبي عبد الله .تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر .مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2015، 2016

عبد الحميد مرغيت ، **الدورات الاقتصادية: مع إشارة خاصة إلى حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية**

العجال بوزيان، شمة نوال، التنمية المستدامة: محددات وتحديات

علي هارون، اسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 2006، ص.36

غيتا غوبينات، الاغلاق العام الكبير: اسوء هبوط منذ الكساد الكبير، افريل 2020، متاح على الموقع: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression

فاتن سعيد بامفلح، استرجاع المعلومات في نظم المعلومات الجغرافية، متوفر على الموقع: https://libraries.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63399_34416.pdf

فراح رشيد، سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، 2009-2010، جامعة اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، الجزائر 3

كينيث غيلينغهام، حساب الكربون، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر 2019

لطرش ذهبية، اثار وانعكاسات اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية على الصناعات الزراعية الغذائية الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015

لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستديمة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الموسوم ب' التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد" يومي 7 و8 افريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف

لطرش ذهبية، محاضرات في مقياس مؤسسات العولمة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1

ليندسي والش، معالجة عدم المساواة، التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019

ليندسي والش، معالجة عدم المساواة، التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019

مارك كارني، خمسون سنة من الاخضر، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2019

ماهر صبري درويش، سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي و اثرها على استقرار العمالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السابع و الثلاثون، 2013

محمد اسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، اكتوبر 2018

محمد خميس الزوكة، الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000

محمد رياض، كوثر عبد الرسول، الجغرافيا الاقتصادية و جغرافية الانتاج الحيوي، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر

محمد عبد الفتاح نشأت، الحماية القانونية للمؤشرات الجغرافية، طرابلس، لبنان، 29-30 نوفمبر 2011

محمد علي الخوري، الاقتصاد العالمي الجديد، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الطبعة الاولى

محمد علي خوري، الاقتصاد العالمي الجديد، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2020، الطبعة الاولى

مرفت سيف الدين جمعه، المحددات الجغرافية للتجارة الخارجية الدورية مع دول الجوار وفق نموذج الجاذبية، مجلة جامعة البعث ـ المجلد 93 العدد 49 ، 2017

مصطفى جهان، نظريات الموقع الصناعي، دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الاكاديمية

مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق و الوظائف الخضراء، جنيف، 2013

منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الاغذية و الزراعة، 2019

منظمة الاغذية و الزراعة، تقرير حالة الامن الغذائي و التغذية، 2020، (موجز)

منظمة الاغذية والزراعة، تقرير حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم ، 2018

المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المؤشرات الجغرافية، 2017

المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جغرافيا الابتكار، 2019

مهدي احمد رشيد ، الجغرافيا الاقتصادية، الجنادرية للنشر و التوزيع، الاردن، 2015

نمر هاشم غربية ، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية، قسم الصناعة والطاقة دائرة الاحصاءات العامة، الاردن

نيكوليتا باتيني، حصاد ما تزرعه ايدينا، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2019

باللغة الاجنبية:

Adnan, S., Holger, G., & Saskia, M. a. (2020, APRIL). *Managing COVID-19: How the pandemic disrupts global value chains.* Consulté le MAY 20, 2020, sur UNIDO: https://iap.unido.org/articles/managing-covid-19-how-pandemic-disrupts-global-value-chains

BACKGROUNDER - January 2020

CHRISTINE , Z., YAN, L., & MONICA , P. (2020, APRIL). *Foreign direct investment and global value chains in the wake of COVID-19.* Consulté le MAY 20, 2020, sur WORLD BANK: https://blogs.worldbank.org/psd/foreign-direct-investment-and-global-value-chains-wake-covid-19

Committee for the Coordination of Statistical Activities. (2020). *How covid -19 is changing the world : statistical perspective.* UNCTAD

IMF, World Economic Outlook: The Great Lockdown; Chapter 1: Global Prospects and Policies, April 2020, p.7

MARIA , D., & GERARD , M. (2020, march 9). *GLOBAL ECONIMICS&GOVERNANCE,*. Récupéré sur https://www.bruegel.org/publications/

MCKinsey Company, Covid -19 : briefing materials, global health and crisis response, march 5 2020, p.48

Mckinsey Global Institute, DIGITAL GLOBALIZATION:THE NEW ERA OF GLOBAL FLOWS march 2016

OMC, rapport sur le commerce mondial , 2018

Perspectives agricoles de l'OCDE et de la FAO, 2020–2029, p. 41

Peter Enderwick and Peter Buckley, Rising regionalization: will the post-COVID-19 world see a retreat from globalization?, UNCTAD, 2020

Politiques agricoles : suivi et évaluation 2020, (version abrégée), OCDE, p. 101

Sibylle Reifeied, Education for Sustainable Development and the Lurence Declaration, International Research in Geographical and Environmental Education , Vol 18, NO 4, November 2009

Snapshot of the U.S.-China Trade War, Institute for Security & Development Policy – www.isdp.eu

The Rise of South-South Trade: Polycentric Patterns. Global Development Institute , Nov 23, 2017.

Unctad, How covid -19 is changing the world : statistical perspective, 2020

UNCTAD. (4 march 2020). *Global trade impact of the coronavirus (covid-19) epid*

UNIDO, Diagnostics for industrial value chain development , an integrated tool , july 2011

United nations, World Economic Situation and Prospects 2020

United nations, World Economic Situation and Prospects 2020

World bank group, the changing wealth of nations : building a sustainbale futur, 2018

World trade organization , World Trade Statistical Review, 2020

2-فهرس الجداول والاشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	ص
1	اهم اشكال ونماذج اقطاب النمو	58
2	التوزيع الجغرافي للتصنيع الرقمي	64
3	تطور مساهمة الصناعة التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي	75
4	اشكال القيود غير التعريفية	96
5	اهم المنافع الناتجة عن الحد من الفاقد من الغذاء	99
6	المؤشرات الجغرافية للمنتجات الزراعية في الجزائر مقارنة ببعض الدول المتوسطية	102
7	اهم الاختلافات بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية	106
8	التصنيف الدولي للتدابير الغير تعريفية	124
9	سيناريوهات تطور التجارة الدولية للسلع خلال الفترة 2018-2021	132
10	التقدم المحرز في اهداف الالفية الانمائية حسب الاهداف والتوزيع الجغرافي	139
11	اهم المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ	144
12	اهم الاثار المحتملة للتغير المناخي على الانشطة الاقتصادية و المناطق الجغرافية	145
13	ترتيب اهم الدول حسب مؤشر جاذبية الطاقات المتجددة	149

فهرس الاشكال

رقم الشكل	العنوان	ص
1	تغير خريطة التجارة الدولية بعد انشاء المنظمة العالمية للتجارة	10
2	نسبة مساهمة الدول في الناتج الاجمالي العالمي	10
3	اهم المراكز المالية الدولية	11
4	اهم القوى التجارية بين سنتي 2008 و 2018	12
5	التوزيع العالمي للابتكار في العالم في عام 2020	16
6	شرح لنظرية اضواء النمو الاقتصادي	19
7	منحنى هوبرت حول توقعات ذروة النفط	26
8	انواع الموارد	27
9	مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والدول التي لديها وفرة اقل	31
10	كيفية الاصابة بالمرض الهولندي بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية الاستخراجية	32
11	توزيع الاكتشافات المتعلقة بالنفط	33
12	اهمية حوكمة الموارد الاقتصادية	34
13	الرسم البياني للدورة الاقتصادية	37
14	مراحل الدورة الاقتصادية	38
15	الدورة الاقتصادية حسب نظرية الجذب	45
16	سيناريوهات نمو الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا	47
17	اثر الحجر الصحي والاغلاق الجزئي او الكلي على مختلف الانشطة الاقتصادية في الدول المتقدمة	49
18	اثر الاغلاق الكلي او الجزئي على نمو الناتج المحلي في دول مجموعة السبعة	49
19	توقعات معدل نمو الاقتصاد العالمي و اهم العوامل المؤثرة فيه	50
20	تطور معدلات الانتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين	50
21	تداعيات جائحة كورونا على الاسواق المالية في منطقة الشرق الاوسط	51
22	الاطار الاساسي للاقتصاد الجغرافي الجديد	59
23	تطور حصة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حسب الدول	60
24	تطور حصة الصناعة الى الناتج المحلي في بعض الدول الاسيوية	61
25	تطور الطلب على المنتجات الصناعية	61

26	تطور الحصة النسبية للصناعة في الناتج الاجمالي العالمي والعمالة	62
27	تطور حجم التشغيل في القطاع الصناعي	62
28	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي على المستوى العالمي	63
29	اكبر القوى الصناعية في العالم في عام 2018	63
30	تصنيف الصادرات الصناعية حسب التصنيف التكنولوجي	64
31	بنية سلاسل القيمة العالمية	65
32	منحنى ابتسامة	65
33	أهم العوامل المؤثرة في ديناميكية سلاسل القيمة العالمية	66
34	خريطة المراكز الرئيسية لسلاسل القيمة العالمية	67
35	مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية	67
36	الانتقال من الاقتصاد الخطي الى الاقتصاد الدائري	68
37	مساهمة الاقتصاد الدائري في الحد من البصمة البيئية	70
38	العلاقة بين الاقتصاد الدائري والتكنولوجيا الرقمية	71
39	اندماج الصين في سلاسل القيمة العالمية حسب القطاعات	73
40	تطور معدل نمو القطاع الصناع في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	74
41	تطور مساهمة القطاع الصناعي في نمو اجمالي الناتج المحلي	74
42	التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية	76
43	حصة الصادرات من الصناعة التحويلية الى اجمالي الصادرات	76
44	التصنيف التكنولوجي للصادرات الجزائرية لسنة 2015	77
45	مؤشر اداء تنافسية القطاع الصناعية لليونيدو	78
46	تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر حسب مؤشر اليونيدو	79
47	مؤشر تغلغل الصادرات الجزائرية	80
48	مؤشر جودة الصادرات الجزائرية	80
49	اهم محاور السياسات التصنيعية الحديثة	81
50	تأثير المناطق الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية	83
51	تطور حجم الانتاج الزراعي في العالم	88
52	تطور الانتاج الزراعي العالمي مقارنة بعدد السكان واستعمال الاراضي الزراعية	88
53	تطور اسعار المنتجات الزراعية على المدى الطويل	89
54	تطور استهلاك المنتجات الزراعية على المستوى العالمي الى غاية 2029	89
55	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من بعض المنتجات الغذائية	90
56	معدل نمو حجم المبادلات التجارية في المنتجات الزراعية	90

57	اهم القوى المصدرة للمنتجات الزراعية في سنة 2018	91
58	تطور الميزان التجاري لاهم القوى الزراعية في العالم الى غاية 2028	91
59	تطور عدد سكان العالم الى غاية 2050	92
60	حصة الوقود الحيوي من الاستهلاك الزراعي	93
61	اثر المناخ على الامن الغذائي و التغذية	93
62	مستويات انتشار انعدام الامن الغذائي	94
63	تطور عدد الاشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي	95
64	تطبيق القيود غير التعريفية حسب القطاعات الانتاجية	96
65	معدل تطبيق القيود غير التعريفية في سنة 2018	97
66	مؤشر الفاقد من الاغذية	98
67	مقدار الفاقد من الاغذية في عام 2016	98
68	تطور حجم التجارة الدولية	113
69	تطور معدل نمو التجارة الدولية	114
70	معدل نمو التجارة الدولية في ظل جائحة كورونا	115
71	وضعية الميزان التجاري في سنة 2018	115
72	اهم القوى التجارية 2018	116
73	التركيبة السلعية للتجارة الدولية بين سنتي 2008-2018	116
74	مؤشر الانفتاح التجاري	117
75	مؤشر التمركز التجاري في سنة 2017	118
76	معدل نمو تجارة الخدمات في سنة 2019	120
77	اهم القوى التجارية في سنة 2019	121
78	التجارة البينية في اطار الترتيبات التجارية الاقليمية (التكتلات)	122
79	التجارة شمال –شمال، شمال –جنوب و جنوب –جنوب	122
80	مقارنة بين حجم القيود التعريفية و غير التعريفية في التجارة الدولية	124
81	تطبيق القيود غير التعريفية حسب طبيعة القطاع	124
82	اهم القيود غير التعريفية المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية	125
83	التوزيع الجغرافي لتطبيق القيود غير التعريفية	125
84	تطبيق القيود غير التعريفية على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	126
85	حجم التجارة البينية الامريكية الصينية و الاوروبية	126
86	موقع الصين في مجال الابتكار	127
87	تغير موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية	128

88	تطور الاقتصاد الصيني مقارنة بالاقتصاد الامريكي	128
89	تبادل فرض الرسوم الجمركية بين الو م ا و الصين	129
90	اهم تبعات التوترات التجارية احداث تراجع في الناتج المحلي العالمي	129
91	مؤشر مخاطر فرض الرسوم الجمركية على الصين من طرف الو م ا على اقتصاديات مختارة	130
92	اثار تحويل التجارة	131
93	سيناريوهات تطور حجم التجارة الدولية في ظل ازمة كورونا	132
94	كثافة الروابط التجارية في اطار سلاسل القيمة العالمية في عام 2019	133
95	اهداف اجندة التنمية المستدامة 2030	141
96	المساهمة في الثروة العالمية حسب الدخل	143
97	تأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم	143
98	اثار تسعير الكربون	147
99	موقع الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي	148
100	مقارنة تكاليف تكنولوجيا الطاقة المتجددة مع انواع الطاقات الاخرى	148
101	ابعاد الاقتصاد الرقمي	151
102	شكل التدفقات الدولية في ظل التحول الرقمي	151
103	خصائص الانشطة الاقتصادية في اطار التحول الرقمي	152
104	الثورة الصناعية الرابعة	153
105	المكاسب الاقتصادية المتوقعة من تقنيات الذكاء الاصطناعي	154
106	توقعات القيمة التجارية لسلاسل القيمة "البلوكشين" ، 2018-2030	155
107	اهم التكنولوجيات الناشئة في دورة حياة التكنولوجيا لسنة 2019	156

الفهرس العام

	العنوان	ص
1		58
2		64
3		75
4		96

5		99
6		102
7		106
8		124
9		132
10		139
11		144
12		145
13		149

3-الفهرس العام

العنوان	ص
الفصل الاول: اهداف وتيارات الجغرافيا الاقتصادية	4
أولا : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية؛	5
ثانيا: مضمون الجغرافيا الاقتصادية وابعادها التنموية ؛	6
ثالثا: حيوية الجغرافيا الاقتصادية ؛	8
رابعا: أهمية الجغرافيا الاقتصادية ؛	9
خامسا: أهداف الجغرافيا الاقتصادية؛	13
سادسا: المراحل التي مرت بها الجغرافيا الاقتصادية؛	13
سابعا: مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية:	20
الفصل الثاني: الموارد الاقتصادية	22
اولا: تعريف الموارد الاقتصادية؛	23
ثانيا: اهمية الموارد الاقتصادية؛	22
ثالثا: خصائص الموارد الاقتصادية؛	26
رابعا: تقسيمات وأنواع الموارد؛	27
خامسا: العلاقة بين الموارد الاقتصادية الطبيعية و النمو الاقتصادي.	29
الفصل الثالث: تقلبات الدورة الاقتصادية	36
اولا: مدخل حول الدورات الاقتصادية؛	37
ثانيا: النظريات المفسرة للدورة الاقتصادية؛	42
ثالثا: اسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي و طرق معالجتها.	45
رابعا: تحليل تداعيات فيروس كورونا على دورة الاقتصاد العالمي.	46

الفصل الرابع: جغرافيا الصناعة في العالم	52
اولا: مفهوم جغرافيا الصناعة؛	53
ثانيا: عوامل التوطن الصناعي؛	54
ثالثا: واقع الانتاج الصناعي العالمي واتجاهاته في ظل العولمة والثورة الصناعية الرابعة؛	60
رابعا: القطاع الصناعي في الجزائر ومتطلبات التطوير للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.	74
الفصل الخامس: جغرافيا الزراعة	84
أولا: مفهوم جغرافيا الزراعة؛	85
ثانيا: العوامل المؤثرة على الانتاج الزراعي؛	85
ثالثا: انماط الزراعة في العالم؛	87
رابعا: تحليل جغرافيا الزراعة في العالم؛	87
خامسا: اهم مشاكل الزراعة واتجاهاتها في العالم.	91
الفصل السادس: جغرافيا التجارة الدولية	104
اولا: مفهوم التجارة الدولية ؛	105
ثانيا: جغرافيا التجارة الدولية؛	106
ثالثا: اهم محددات التجارة الدولية ذات البعد الجغرافي؛	107
رابعا: تحليل هيكل التجارة الدولية؛	111
خامسا: اهم مشاكل التجارة الدولية؛	123
الفصل السابع: تحديات الجغرافيا الاقتصادية في ظل مستجدات الاقتصاد العالمي	135
اولا: العولمة الاقتصادية ؛	136
ثانيا: التنمية المستديمة؛	138
ثالثا: تغير المناخ؛	144
رابعا: التحول الرقمي؛	149